

المحروسة



كتاب

د. سيد عشاوى

العيب فى الذات المصونة

انهيار هبة حكم الفرد المطلق

الخدوى السلطان الملك

مصر: ١٨٨٢ - ١٩٥٢



العيب فى الذات المصونة
انهيار هبة حكم الفرد المطلق
الخدوى - السلطان - الملك
مصر : ١٨٨٢ - ١٩٥٢

دكتور سيد عشاوى
كلية الآداب - جامعة القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى مارس ١٩٩٩

عنوان الكتاب: العيب في الذات المصونة وانهايار هيبة حكم الفرد المطلق
اسم المؤلف : د. سيد عشناوى

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٣٠٣٧٥٢

سلسلة كتاب المحروسة (٣٧)

المدير العام والمشرف على السلسلة : فريد زهران

إخراج : هشام صلاح

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٩/٢٣٦٦

الترقيم الدولى I.S.B.N : 977-313-006-1

العييب في الذات المصونة

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم وإهداء	٧
مقدمة	٩
الباب الأول :	
العيب : اللغة والفكر - التشريعات والأحكام القضائية	١٥
الفصل الأول مصطلح العيب في اللغة ومفهومه في الفكر والقانون	١٧
الفصل الثاني مؤثرات غربية (فرنسية) على تشريعات وأحكام العيب	٣١
الفصل الثالث تطور القوانين الجنائية الخاصة بجريمة العيب	٤٥
الفصل الرابع جدلية العلاقة بين تشريعات وبين أحكام العيب	٦١
الباب الثاني :	
جذور تاريخية للعيب في الذات الملكية	٧٥
الفصل الأول السخرية (التهكم والتندر) بالحكام	٧٧
الفصل الثاني العيب في ذات الحكام : الفراعنة والبطالمة والرومان حتى زمن المماليك	٨٩
الفصل الثالث عيب وإهانة باشوات الأتراك العثمانيين وقادة الحملة الفرنسية	١٠٥
الفصل الرابع ملامح العيب في ذات ولي التعم : محمد علي باشا حتى عصر الخديوي إسماعيل	١١٧
الباب الثالث :	
المسار التاريخي لقضية العيب	١٢٩
منذ عصر توفيق حتى عهد فاروق	١٣١
الفصل الأول بروز العيب في حوادث ثورة عرابي	
الفصل الثاني العيب في حق الذات الخديوية الفخيمة	
زمن عباس حلمي الثاني	١٤٥

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث	العيب فى حق الذات (السلطانية) و (الملكية) المصونة السلطان حسين كامل - الملك فؤاد الأول
الفصل الرابع	العيب زمن فاروق الأول ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو
نهاية وخاتمة	(العيب فى الذات المصونة)
الملاحق	

تقديم وإهداء

كاتب هذه السطور، لم يكن مجرد باحث هاو، بل يدرك أن للعلم مهمة اجتماعية - إنسانية، يثمن مقولة (العلم للعلم لا للتوظيف ولا للرغيف) يحمل منذ الصغر (الهم الوطني العام) عاش بوعى أحداث وطنه، فى طفولته خرج فى شوارع قاهرته الفقيرة المحروسة يندد بالعدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦)، وفى شبابه خرج مع الطلاب والعمال (١٩٦٨) يطالب بالحرية والديمقراطية، حرية الوطن والمواطن، ولأن وقع هزيمة (١٩٦٧) لا يحتمل فقد شارك فى مظاهرات طلاب (١٩٧٢، ١٩٧٣) والتي طالبت القيادة السياسية بالحل العسكرى وبعد أنتصار أكتوبر (١٩٧٣)، وفى ظل سياسة الانفتاح، انحاز دائما إلى صفوف الطبقات الفقيرة والتي كانت تتوق شوقا إلى الثورة والعدل الاجتماعى، وتعرض لبعض الملاحقات من تعسف ادارى فى استخدام السلطة. سجن واعتقل مرات مع العمال والفلاحين والطلاب وصفوة من المثقفين والفنانين خاصة الشاعر أحمد فؤاد نجم والمغنى الشيخ أكرم عيسى، ربط حياته بحياتهم، وسمع الشاعر يردد الأشعار فى حب الوطن ويتمثل مقولة أمير الشعراء شوقي:

أدير إليك قبل البيت وجهي إذا فهت الشهادة والمتاب

ووصلت إلى مسامعه، مقولات لأبن تيمية كان يرددوها المغنى الضرير: "مايصنع أعدائي بي...؟ أن سجنى خلوة ونفى نزهة وقتلى شهادة.. فماذا يصنع الأعداء بي ؟".

فى ظل (الخصخصة) و(العولمة) ومع حالة الردة والتردى التى أصابت مجتمعنا يعود كاتب هذه السطور إلى قراءة تاريخ مصر، يضع فى ذهنه أولا وأخيرا أن التاريخ مدرسة للوطنية والتربية السياسية بما يعمق الانتماء القومى والوطنى يسترجع مسيرة الأدباء الفنانين، الكتاب، الشعراء وغيرهم ممن قدموا أحلى سنوات عمرهم ثمنا لتصديهم للاضطهاد والقهر الاجتماعى والسياسى، كان لهم فى الدفاع عن حرية الكلمة والتصدي لحكم الفرد المطلق، صفحة ناصعة البياض، نزلوا من أجلها فى السجون وذاقوا المر وتحملوا الشدائد وأوذوا فى مالهم وصحتهم واحتملوا التبعات نفى بعضهم خارج البلاد ونفى البعض منهم داخل البلاد (وأغرب الغرباء أن يكون المرء غريبا فى داره)، وإذا كان (لابد دون الشهد من أبر النحل) كما يقول المتنبي، فقد تمثل هؤلاء مقولة حافظ إبراهيم :

"كم ذا يكابد عاشق ويلقى .. فى حب مصر كثيرة العشاق"

منذ أكثر من قرن ونصف.. نشر الطهطاوى رائد التنوير العربى كتابه (تخليص الإبريز) للمرة الثانية، فى عهد عباس الأول، ذكر أن الدعوى تقام على المالك وندد بشارل العاشر لأنه لم يحترم إرادة شعبه، التقط الدساسون الخيط ففتحوا عيني عباس على حقيقة الطهطاوى فى أنه يتحدى سياسة الباشا بكلام مدمر جلبه من أرض فرنسا، ونفى الطهطاوى إلى السودان على يرتعد ويعود إلى الهوامش والمتون، وفى منفاه تجسد له معنى الاستبداد. فى أواخر سبعينات هذا القرن، أصدرت المحكمة العسكرية المركزية حكما فى (١٥ مارس ١٩٧٨) بحبس الشاعر أحمد فؤاد نجم سنة مع الشغل والنفاد لأنه ألقى قصيدة (بيان هام) قلد فيها شخصية رئيس الجمهورية فى صورة (شحاته المعسل) فى خطبه وبياناته بعبارات تهكمية، فى نفس الوقت حكمت على الطالب محمد فتحى - طالب الطب - بالحبس ثلاث

سنوات مع الشغل والنفاد لأنه ألقى قصيدة (رسالة إلى مولاي القيصر) ردد فيها بعض العبارات والألفاظ التي تضمنت قذفا في حق رئيس الجمهورية.

مابين الطهطاوى ونجم مساحة زمانيه ومكانية أظهرت لنا نضال شعب مصر المتواصل - رغم حالات الانحسار والجذر من أجل تقييد سلطة الحاكم الفرد وانتقل النقد للنظام من أسفله إلى أعلاه، وظهر مايسمى بهجو، سب، قذف، عيب، إهانة الحاكم.

انظر يارعاك الله إلى المئات من المناضلين خلال تلك الفترة وتذكر على سبيل المثال، لا الحصر : عمرمكرم، الطهطاوى، الأفغانى، يعقوب صنوع، عبد الله نديم، محمد عبده، موسى العقاد، حسن الشنسى، المنفلوطى، أحمد حلمى، على الشاياتى، عبد العزيز جاويش، محمد فريد، محمود رمزى نظيم، عبد الحليم المصرى، عصام الدين حفى ناصف، بيرم التونسى، على فهمى كامل، محمود عزمى، محمد التابعى، محمد عبد المنعم (رخا)، عبد القادر حمزة، الشيخ حسن محمد النجار، محمد الشافعى البنا، عباس محمود العقاد، سلامه موسى، أحمد حسين، سيد قطب، سليمان زخارى، عبد الخالق التكية، إبراهيم الزيدى، إحسان عبد القدوس، فتحى رضوان، مصطفى مرعى، إبراهيم شكرى، مصطفى أمين، فؤاد نصحى، الملازم أول محمد حلمى عبد الخالق، إسماعيل يس الممثل الكوميدي الشهير.

وأحن رأسك إعجابا وتقديرا لهؤلاء، وغيرهم فى ظل ماسمى آنذاك بالاستبداد والحكم المطلق - لكى تدرك المسافة الزمنية ومقدار ما أصاب حياتنا حين يفرع البعض منا الآن إلى الحديث عن هذه المعانى، ولكى تدرك أن الحياة فى مصر الآن قد تضيق أحيانا ببحث تاريخى أو دستورى كانت الحياة تسمح به منذ أكثر من مائة عام، وردد معى مقولة المتنبي:

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا
إلى من حمل ويحمل بيده كلمة شريفة، غرست وتفرس قيم الحب والوفاء
والانتماء إلى أرض مصر والتي هى حقا الشوق إلى الحياة أهدى دراستى هذه.

د. سيد ع شماوى

أول يناير ١٩٩٩

مقدمة

يارب.. هبت شعوب من منيتها واستيقظت أمم من رقدة العدم
(روز اليوسف، العدد ١٢٠٢، ٢٦ يونيو ١٩٥١)

فى الفترة ما بين ٣-٥ نوفمبر ١٩٩٨. عقدت بالقاهرة، ندوة دولية، موضوعها

LA NAISSANCE DU CITOYEN : L'EGYPTE DE MUHAMMAD ALI A NOS JOURS

ميلاد المواطن: مصر محمد على حتى أيامنا) تحت إشراف مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقضائية والاجتماعية (السيداج)، تقدمت ببحث حول (جريمة العيب فى ذات ولى الأمر : الخديوى، السلطان، الملك) بينت فيه أسباب الدراسة الذاتية، والموضوعية، وحاولت أن أتلمس من خلال (نظرية العيب) القوانين العامة لها فى المجتمع المصرى خاصة فى الفترة التى تمتد منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، فى إطار تنوع أساليب الحركة القومية - الوطنية التحررية فى مواجهة استبداد سلطة الحاكم المطلق، رأس السلطة الشرعية، وتطور الأشكال التشريعية العقابية لهذه الجريمة، الأوراق التى تقدمت بها كانت من الاختصار والإيجاز مادفعنى إلى الكتابة من جديد فى هذا الموضوع القديم الجديد.

أراني فى البداية أن أحدد، الأسباب الدافعة وراء الاهتمام بمثل هذا الموضوع بما يظهر أهميته:

أولاً: على المستوى الشخصى (الذاتى)، التقى الباحث ببعض الشخصيات العامة يخص منها بالذكر بيرم التونسي. إبراهيم شكرى، ممن اتهموا قبل عام ١٩٥٢ بالعيب فى ذات الملك المصونة، والتقى بعد ذلك بالشاعر أحمد فؤاد نجم والذى ربطته به صداقة خاصة والذى اتهم بإهانة رئيس الجمهورية عام (١٩٧٨)، يتذكر الباحث أنه ولد فى نفس الحى (زين العابدين - السيدة زينب) الذى قطنه بيرم وأنه زامل أحد أولاده فى مدرسة محمد على الإعدادية، وزار بيته قبل وفاته (٣ يناير ١٩٦١) بل كان يراه جالساً على إحدى مقاهى منطقة (أبو الريش) يكتب بعض مقاطع قصائده على تذكرة أتوبيس أو على غلاف علبة سجائر ملقاة على الأرض، ويتذكر كلمات مدرس الموسيقى فى مدرسته الإعدادية : أن بيرم هو الشخص الجريء الذى هاجم الملك فؤاد فى عز طغيانه واستبداده، ويتذكر كذلك السنوات الطوال التى قضاها بصحبة الشاعر أحمد فؤاد نجم - تلميذ بيرم النجيب - والشيخ إمام عيسى المغنى الضريز، وصاحبهما طوال فترة السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات داخل مصر وخارجها (فرنسا - الجزائر) واعتقل معهما أكثر من مرة، ومن المعروف عنهما أنهما هاجما سياسات النظام الحاكم الناصرى والساداتى ومسا بالعيب والإهانة ذات الحاكم واعتباره عن طريق نقد النظام فى عام ١٩٦٨، كتب نجم وغنى إمام قصيدة مطلعها:

الحمد لله خبطنا تحت بطاطنا
محلاها رجعة ظابطنا من خط النار
يا أهل مصر المحمية بالحرامية
القول كثير والطعمية والبر عمار
والعيشة معدن وأهى ماشية آخر أشيه
مادام جنابه والحاشية بكروش وكثار

واختتمت هذه القصيدة:

وكفاية أسيادنا البعدا.. عايشين سعدا
بفضل ناس تملأ المعدة وتقول أشعار
أشعار تمجد وتمجدين حتى الخاين
وان شاء الله يخر بها مداين عبد الجبار

واعتقلا الشاعر والمغنى منذ عام ١٩٦٨ حتى أفرج عنهما عام ١٩٧١، ليعودا من جديد فى مهاجمة السادات فى أشهر القصائد التى ترددت آنذاك مثل (قوفا المجنونة) و(بيان هام) ليعتقلا أكثر من مرة، كان آخرها المرة التى اعتقل فيها نجم عام ١٩٨٠ ثم أفرج عنه بعد اغتيال السادات (١٩٨١).

كاتب هذه السطور يعترف أنه لا يستطيع أن يجرد نفسه تماما ويدعى الموضوعية الصارمة، خاصة وقد شارك فى تظاهرات فترة السبعينيات والتى خرجت تندد بسياسات السادات، ولا تزال ترن فى آذاني (رنين القرش الأبيض فى اليوم الأسود) بعض هتافات هذه المرحلة التى مست ذات الحاكم:

- ياللى بتحكم من عابدين.. ياللى حاكمنا باسم الدين.. أنزل أنزل من عابدين
- قولوا للنائم فى عابدين.. شوف الملايين بايتين جعانين
- هو بيلبس آخر موضة.. وأحنا بنسكن عشرة فى أوضة
- أنور.. أنور.. أنور بيه.. هى تكية ولا آيه
- الرئيس الديمقراطي عاوز كل الشعب يطايطي
- أنور.. أنور يا جبان يا عميل الأمريكان
- يا سادات هناك لله دى العيشة مابقتش حياة
- يا جلال للصبر حدود مش لقيين المش أبو دود
- ياسادات يا أكبر هتلر.. حكم النازي جنبك يصغر
- بالطول - بالعرض حنجيب السادات الأرض

على ما قرأت من كتابات لاحصرلها عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى عصر السادات لم أجد فترة مملوءة بالتظاهرات ضد الحاكم وسياساته أعمق وأكثر إيقاعا من تلك الفترة الساداتية، ولم تقتصر الهتافات على القاهرة بل امتدت لتشمل معظم ربسوع مصر خاصة عام (١٩٧٧):

- أنور.. أنور.. أنور بيه جوز الجزمة بخمسة جنيه وكيلو اللحمه بقى بجنيه

- أنت بتأخذ ألف جنيه واحنا بتأخذ عشرة جنيه

- أصل أنت ياسيدنا الوالى مانتاش دارى بالحوارى.

- ياسادات يا حرامى الحلة.. يا واكل أموال الدولة

- قولوا للحاكم لاه فى وشه.. اكشف: زيفه واكشف غشه

وخلع على السادات عدة القاب (قوقا)، (شحاته المعسل)، ووصفته بعض الجماعات الإسلامية بـ (الطاغية) أو (عدو الله) أو (الظالم) أو (الطاغوت) (أنظر: محمد حسنين هيكل : خريف الغضب، ص ٥٣٧) ويؤكد أحد نواب رئيس الوزراء آنذاك (محمد عبد السلام الزيات : السادات.. القناع والحقيقة، ص ٤٢) أن البعض كان يطلق عليه اسم "البكباشى صح" ذلك لأنه كان يعلق على كل رأى أو قول لابد الناصر بكلمة "صح" حتى قيل أن عبد الناصر كان يسخر منه بالقول "لو أنه يغير من طريقة التعبير عن موافقته بدلا من ترديد كلمة صح لكان ذلك أخف على أعصابى". والذي يهمنى أن أركز عليه : فى عهد السادات ومع تزايد اضطراد السلطة الأحادية لرئيس الجمهورية ليصبح محور القرار ومركزه ومصدره، والخلط بين النظام والسلطة فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس الدولة هو رمز النظام، ومن ثم فمعارضة السلطة التنفيذية ونقد أعمالها وكشف أخطائها أصبح وكأنه يستهدف النظام ذاته (محمد عبد السلام الزيات: مصر.. إلى أين؟ ص ٢٨-٣١) بل كان أى نقد يوجه إليه كان تهجما يوجه إلى مصر وكان ذلك ينطبق على المصريين وعلى غيرهم وعندما تزايد الهجوم على السادات أصدر فى ١٥ مايو ١٩٨٠ القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والمسمى (قانون حماية القيم من العيب) (أنظر بصفة خاصة كتاب محمد عبد السلام الزيات: مصر - إلى أين؟ ص ١٨٢، ص ٢٦٧-٢٧٧، وكتاب هيكل : خريف الغضب، ص ٢٦٠، وخالد محى الدين : مستقبل الديمقراطية فى مصر، ص ٤٦-٤٧، وأنظر كذلك عن القضاء السياسى فى ظل هذا القانون فى رساله الدكتوراه المقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة القاهرة عن الجريمة السياسية.. دراسة مقارنة لنجاتى سيد أحمد سند علم ١٩٨٣، ص ٧٢٥-٧٣٧)^(١) كتب هيكل : " أن لفظ العيب لفظ شائع فى مصر لوصف أى تصرف لا يكون لائقا ولكن تحويل رأى معنوى إلى تجريم قانونى قضية بالغة الخطورة حتى بالنسبة لروح التشريع فى أى بلد، وكانت نصوص قانون العيب بالفعل شيئا لامثيل له فى أى بلد متحضر". وأكد خالد محى الدين أن هذا القانون " الجديد والخطير فيه أنه جرد المواطنين من الضمانة الأصلية الباقية لهم أو هى حقهم فى اللجوء إلى قاضيتهم الطبيعى، وأحالهم فى أشد التهم غموضا وابها ما إلى محكمة هى فى النهاية محكمة حزبية رغم مساهمة القضاء فيها ". خلاصة رؤيتى المستمدة من وقائع التاريخ، ومن بعض القراءات المعاصرة لدينامكية النظام السياسى المصرى والتى تقرر "رئاسة الدولة لعبت دورا مركزيا فى إدارة المجتمع السياسى المصرى عبر كافة مراحل تاريخه، كان لتوجهات رئاسة الدولة أثر مباشر على المسار العام للنظام السياسى وما أنتهى إليه من نجاحات وإخفاقات إذ عرقل النظام الملكى الأداء الفعلى للنظام الليبرالى وعمل على القضاء عليه وكان لرئاسة

(١) ظهرت هذه الكتابات فى الثمانينيات : محمد حسنين هيكل (خريف الغضب) الطبعة الحادية عشر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ببيروت (١٩٨٠) و خالد محى الدين (مستقبل الديمقراطية فى مصر) كتاب الأهالى العدد الأول، القاهرة، مارس (١٩٨٤)، ومحمد عبد السلام الزيات (مصر.. إلى أين؟) الطبعة الثانية دار المستقبل العربى القاهرة (١٩٨٦). (السادات... القناع والحقيقة) كتاب الأهالى، العدد (١٨) فبراير ١٩٨٩.

الجمهورية دور مركزي في أحداث النهضة... الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر في الحقبة الناصرية ثم كان لها مرة أخرى نفس الدور في أحداث التحولات المعاكسة في الحقبة الساداتية (التقرير الاستراتيجي العربي) عام ١٩٨٥ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام (١٩٨٦) ص ٣٢٤) وتشير التقارير التالية (أنظر بصفة خاصة: التقرير الاستراتيجي العربي عام ١٩٨٨، ص ٢٥، ص ٤٥٥) إلى ما يتصف به نظام الحكم المصري من هيمنة لرئيس الدولة في إطار نظام الحكم في مصر ومن نسبه استقلال السلطتين التشريعية والقضائية في مواجهة السلطة التنفيذية ولعل هذا هو مادفع بعض قوى المعارضة المصرية إلى انتقاد هذه الهيمنة وبرزت أخيراً على وجه التحديد في مقالة عطية الصيرفي (عبادة الفرد... وحكم الفرد) والتي نشرتها مجلة (اليسار - راية المستضعفين في الأرض) في عددها (١٠٥) الصادر مؤخراً في نوفمبر ١٩٩٨.

والخبرة التاريخية تؤكد لنا أن مصدر الردة والتردى والظلام والأظلام في المجتمع المصري تكمن إحدى مظاهرها في ظل تواجد واستمرارية حكم الفرد المطلق الذي يقيد حريات الأفراد ولا يهدأ له بال إلا إذا أذل حملة الأعلام: وكلما زادت القوانين والتشريعات المقيدة للحريات الديمقراطية وكلما زادت وطأة الأزمة الاقتصادية كلما زاد النقد للنظام الحاكم والذي يصل في تطرفه إلى العيب في ذات الحاكم، ولكن ما أخرجنا إلى النقد المباح البناء، والنقد الذاتي حتى نعمق فكرة الانتماء والولاء إلى هذا الوطن الذي يسكن داخلنا.

كاتب هذه السطور والذي لمس أبعاد موضوعه، رأى، سمع، قرأ، وجد في هذا الموضوع (العيب في الذات المصونة) جدلية الماضي والحاضر، واستمرارية التاريخ المصري، يتمثل على الأقل في ثلاثية (نظيم - بيرم - نجم) الأول محمود رمزي تنظيم حكم عليه بتهمة العيب في الذات الخديوية الفخيمة (الخديو عباس حلمي الثاني) وقد التقى الأول ببيرم التونسي الذي اتهم بالعيب في الذات الملكية المصونة (الملك فؤاد الأول) وتأثر أحمد فؤاد نجم بشخصية بيرم واعتبر نفسه أحد تلامذته ونجم هو الذي قدم للمحاكمة العسكرية بتهمة أهانة رئيس الجمهورية (السادات).

ثانياً: على المستوى الاستعماري (المعرفي)، العلاقة بين الباحث وموضوع دراسته فالدارس - اهتم بدراسة الفكر السياسي - الاجتماعي المصري الحديث والمعاصر، يرى أن هذا الموضوع يستكمل به دراسات عن الحركة الوطنية المصرية، يثمن مقولة (وحدة التاريخ المصري) رغم اختلاف الزمان والمكان، ثمة سلسلة متواصلة الحلقات، من القوانين الموضوعية الرئيسية الجوهرية لهذا التاريخ رغم ما به من مد وجذر، موضوع (العيب) يرتبط بالتراث المصري القديم والمتواصل حتى يومنا هذا. يظهر جانب من جوانب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، يرتبط بالتطور السياسي - الاجتماعي ارتباطاً عضوياً، يرتبط بصفة خاصة بالنضال القومي - التحرري والذي برزت معالمه في القرنين التاسع عشر والعشرين خاصة وقد ساعدت الأوضاع آنذاك على تهيئة المناخ لتطور فكرة (العيب) بصورة لم نعهدها من قبل، أو حتى الآن، أثمرت مدرسة الطهطاوي المتعاطف والمنبهر بثورة ١٨٣٠ في فرنسا، والذي وصف في رحلته مظاهر إهانة الملك شارل العاشر الفترة شهدت تبلور مفهوم (مصر للمصريين) إبان النهضة المصرية المعروفة بالثورة العربية (١٨٨١-١٨٨٢) حيث تبلور مفهوم مفرد عن جوهر الأمة، الوطن، الشعب، المصري، بوصفه شكلاً من أشكال الوعي السياسي في مواجهة استبداد أسرة محمد علي التركية (المرصفي، صنوع، أديب إسحاق، عرابي، الأفغاني، محمد فريد، لطفى السيد، مدرستي حزب الأمة

والحزب الوطنى) برز مفهوم عن الوطنية المصرية يمس أرق المشاعر الانسانية (بلادى - بلادى لك حبى وفؤادى) وعن الوطن والمواطنة. رفع شعار (لاوطن مع الاستبداد) ^(١) أثمرت كتابات الكواكبي فى طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ثمارها خاصة وقد تزايدت إيقاعات الحركة المطالبة بالدستور أوائل القرن العشرين ثم كان شعار الوفد بعد ذلك (الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة) ومثل الدفاع عن استقلال البلاد وحماية الدستور مرحلة متطورة فى سياسته فى فترة شهدت انقلابات معادية للدستور، فترة شهدت عشرات الكتابات التى نددت بالحكم الاستبدادى، ظهرت كتابات العقاد خاصة (الحكم المطلق فى القرن العشرين) عام ١٩٣٠ ثم بعد ذلك فى صحيفة المؤيد الجديد ليتهم بالعيب فى الذات الملكية ويسجن.

ثالثا: على مستوى تفاعل الثقافات والعلاقة الدولية ينبغى النظر إلى موضوع "العيب" من زوايا عديدة، حيث لا يمكن عزله عن عملية تفهم معايير وأنماط الحياة الأوروبية خاصة الفرنسية، أمام التوسع الاقتصادى السياسى الغربى فى مصر، بدأت عملية التحديث (الأوربة-التغريب) تحت تأثير الغرب، وتشكلت جماعات إصلاحية وتنويرية وتبلور الوعى القومى - التحررى، وبرزت المفاهيم السياسية بل والفلسفية والاجتماعية، وتغلغلت التشريعات المستمدة من القوانين الوضعية الأوروبية خاصة فى الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وسنرى كيف انعكس ذلك على التصورات المعطاة لإطار "العيب".

رابعا: لاحظ الدارس أن الذين أرخوا الحركة الوطنية، تناسوا، ولو دون عمد، الدور المهيمن لولى الأمر (صاحب الحضرة الفخيمة الخديوية، حضرة صاحب العظمة السلطانية - صاحب الجلالة الملك المعظم) وركزوا على البناء التنظيمى للمؤسسة الحاكمة (المعية السنية، الديوان الملكى) وعلاقة القصر أو السراى بالقوى السياسية الأخرى (انظر على سبيل المثال لا الحصر، دراسات حسن يوسف باشا وسامى أبو النور حول القصر ودوره فى الحياة السياسية المصرية)، حيث نادرا ما ظهر الحديث عن قضية العيب فى الذات المصونة كقضية لها دلالة ومحور قابل للدراسة.

ثمة إشارات أو تلميحات إليها فى بعض الكتابات، العلاقة بين قمة النظام السياسى فى مصر وبين القاعدة أساسا والتى لم تخلو فى فترات القهر والاستبداد من توتر وصدام، كانت قضايا العيب تمثل مرحلة توهجها، عكست ملمحا للصراع السياسى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الحاكم يدعى أن العيب إخلالا بالقانون يستدعى العقاب، بينما الذين عابوا يعتقدون أنهم يتصدون لمن يخل ويعيث بأحكام الدستور ويتصور أنه فوق القانون وفوق الدستور، ومنذ أن أعلنت الملكية الدستورية فى مصر عام ١٩٢٣ حتى وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠) أى فى مدى سبعة وعشرين عاما لم توجه هذه التهمة ألا لعدد محدود يعد على أصابع اليدين، ومعنى ذلك أن هذه التهمة - نظرا لخطورتها - ماكانت توجه إلا بمعدل مرة كل عام أو أكثر من عام ولكنها فى الفترة السابقة على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أصبحت من حيث كثرتها كمخالفة لائحة السيارات وقواعد المرور - على حد تعبير جريدة مصر الفتاة عام ١٩٥١ معنى ذلك أنها كانت تتبدى للناظر أكثر فى فترات الانتعاش للحركة الوطنية-

(١) فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ كتب الشيخ محمد عبده مقالا فى الوقائع المصرية عن (الحياة السياسية والوطن والوطنية) تضمن "من أقوالهم : لاوطن إلا مع الحرية، وقال لابروير الحكيم الفرنسى : لاوطن فى حالة الاستبداد!"

الشعبية التحررية، وفي فترات التسلط والقهر كانت تخدم مؤقتاً، كان لابد من دراسة هذه الظاهرة والتي لها صعوبتها ومتعتها في آن واحد، دراسة تركيبية من مصادر ومراجع متعددة، خاصة أوراق القضايا وصفحات الصحف هي فترة طويلة نسبياً (١٨٨٢-١٩٥٢) لكنها قصيرة بالنسبة إلى التاريخ المصري المتواصل الحلقات، كان من الضرورة وضع إطار نظري لهذا الموضوع حتى يستكمل البحث منهاجه، حيث لا يمكن دراسة هذه الظاهرة إلا من خلال التأصيل التاريخي لها وهذا ما حاولت الدراسة أن تستنطقه من خلال كتابات متعددة في الأدب والقانون والسياسة والتاريخ والصحافة وغيرها، أن بعض أطراف هذه الصفحات، خاصة في الفترة الأخيرة من الدراسة قبيل ١٩٥٢ مازال البعض منهم على قيد الحياة - أمد الله في عمرهم - وكم أتمنى أن تستكمل هذه الدراسة والتي لابد أن تتعرض للنقد والتقويم فإذا كانت هناك أخطاء فعلى وزرها، أما الصواب فلهؤلاء الذين قدموا للمحاكمة وأدينوا ونفوا داخل الوطن وخارجه من أجل إعلاء قيم الاستنارة والليبرالية قيم الحرية والديمقراطية والانتماء الوطني.

الباعث الأساسي لهذه الدراسة هو حب الوطن وبلورة نظرية المواطنة حتى ولو شكل العيب في حق ولي الأمر مخالفة أو جريمة على حرية المواطن. حقاً، تتضمن صفحات هذه الدراسة تشهيراً بالنظم الاستبدادية التي عفا عليها الزمان، وبعض الأسطر تتضمن ما عرف آنذاك بالخروج على النظام العمومي والآداب العامة، ولكن عذري الوحيد أنها تسجيل لما كان والحق أحق أن يتبع، وإذا رأى راء أن في هذا تشهيراً يجرمه القانون، رأيت في ذلك مفخرة لهذا الشعب المصري العظيم الذي ضحى وبذل الكثير من أجل السعادة المشتركة لأبناء الوطن جميعاً، وقد قيل لعن الله من يسب الناس فقال قائل : بل لعن الله من أحوجهم ودفعهم إلى سبه وسبب لنفسه ذلك بما يأتيه من الأمور الداعية للذم (قال الله يلعن اللى يسب الناس، قال الله يلعن اللى يحوج الناس لسبه) (أحمد تيمور: الأمثال العامة، الطبعة الرابعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٦، ص ٣٦٥).

الباب الأول

(العيب) : اللغة والفكر – التشريعات والأحكام القضائية

لقد كان فينا الظلم فوضي فهدبت حواشيه حتى بات ظلما منظما
(حافظ إبراهيم : ليالى سطيح)

الفصل الأول:

مصطلح (العيب) فى اللغة ومفهومه فى الفكر القانونى

الفصل الثانى:

مؤثرات غربية (فرنسية) على تشريعات وأحكام (العيب)

الفصل الثالث:

تطور القوانين الجنائية الخاصة بجريمة (العيب)

الفصل الرابع:

جدلية العلاقة بين تشريعات وبين أحكام (العيب)

(الفصل الأول)

(مصطلح (العيب) فى اللغة ومفهومه فى الفكر القانونى)

الرموز الصوتية التى يعبر بها كل قوم عن أغراضهم فصيحة كانت أم عامية، هى أبسط تعريف لحد اللغة أو اللهجة، وللعامية بلاغتها حددها ابن خلدون فى مقدمته فى أنها مطابقة الكلام للمقصود ولمقتضى الحال من الوجود بصرف النظر عن قواعد الأعراب، ولا يمكن أدراك قيمة هذه البلاغة إلا لمن خالط وعاش الناطقين بها معايشة صادقة. واللغة العربية، هذا البحر فى أحشائه الدركامن - على حد قول حافظ إبراهيم - غنية بمفرداتها ومصطلحاتها القديمة والمتطورة.

تتعدد، فى المعاجم والقواميس اللغوية، التصورات والدلالات لكلمة (عيب) الخليل بن أحمد^(١)، ذكر أن العيب والعاب لغتان، ومنه المعاب، ورجل عياب، يعيب الناس، وعاب الشيء إذا أظهر فيه عيب، وفى الحديث "إن بيننا وبينكم عيبة مكفوفة" يريد صدرا نقيا من الغل والعداوة، مطويا على الوفاء، قال بشر بن أبى حازم :

وكادت عياب الود منا ومنكم وإن قبل أبناء العمومة تصفر

أى تخلو من المحبة.

وإبن منظور^(٢)، يذكر أن عيب : العاب، العيب، العيبة : الوصمة، ورجل عياب وعيابة وعيبة : كثير العيب للناس، قال:

اسكت ولا تنطق فأت خياب

كلك ذو عيب وأنت عياب

والعرب تكنى عن الصدور والقلوب التى تحتوى على الضمائر المخفأة : بالعياب، وذلك أن الرجل إنما يضع فى عيبته حر متاعه، وصون ثيابه ويكتم فى صدره أخص أسرارته التى لا يحب شيوعها، فسميت الصدور والقلوب عيابا تشبيها بعياب الثياب.

والفيروز آبادي^(٣)، فى قاموسه (فصل العين والغين باب الباء) يذكر أن (العيب) والعباب بمعنى الوصمة.

ولا تخلو المعاجم والقواميس الحديثة والمعاصرة من التأكيد على هذا المعنى فالبيستاني^(٤) يرى أن كلمة عاب : جعله ذاعيب، العيب مصدر، النقيصة والوصمة وما يخلو من أصل الفطرة السليمة، ويؤكد (المعجم الوسيط) على المعنى السابق. لا يمكن وضع تعريف جامع لكلمة (العيب)، ولكن علماء اللغة متفقون على أن مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذى كرامة وشرف واعتبار الإنسان وإن كلمة (عباب)^(٥) لفظة واسعة المدلول تشمل القذف والسب والإهانة، كما تشمل ما يقل عنها، ما قد يمس شخص من وجهة إليه ويصغر من شأنه أو يمس الاحترام الواجب له، وسنرى أن المشرع المصرى اعتبر العيب والإهانة والسب والقذف جرائم متماثلة، وثمة اتفاق على أن "العيب" و"الاهانة" لفظان

مترادفان في حكم القانون وان كان اللفظ الأول قاصرا على الإهانة التي تلحق برئيس الدولة فقط. فالسب يرتبط بالشتم، والعامّة تقول أيضا أن سبه بمعنى اغتابه، والاهانة ترتبط بالمهانة أي الذل والهوان. وتقول العامة أن أهان فلان بمعنى استخف به، واستحقّره واستهزأ به واستخف به كذلك.

تترابط هذه المفردات في دلالاتها بأكثر من طريقة تؤدي بها علانية بالقول أو الكتابة، بالإشارة أو الإيماء أو الرمز أو الإيحاء، برفع الصوت أو عمل حركة بالرأس أو اليد أو حتى الأقدام أو الكتف أو حتى الضحك والقهقهة أو الصفير بما تتضمنه هذه الأفعال من معنى الإقلال والنقص من مكانة شخص ما وأضعاف هيئته وشوكته وسنرى على سبيل المثال لا الحصر أن جلوس بعض طلاب مدرسة الحقوق في مقهى واضعين قدما على قدم في مواجهة مرور عربة الخديوي عباس حلمي الثاني وعدم وقوفهم لتحيته، بل وامتناعهم وإضرابهم عن مقابلة السلطان حسين كامل بعد ذلك (١٩١٥) وصياح أحد المارة بكلمة (يامعين) في مواجهة موكب السلطان، وتمزيق صورة الملك فاروق ماثلا عيبا في حق ولي الأمر وإهانة له.

تتعدد أساليب (العيب) يستوي في ذلك صيغة التوكيد أو التساؤل أو التشكيك أو التهكم أو التندر، ذما في قالب المدح، تصريحاً أو تلميحاً أو تعريضاً، حقيقة أو تورية أو مجازاً، صدقاً أو كذباً بطريق مباشر أو غير مباشر ويكفي أن تكون العبارة الموجهة مثلاً على صورة يسهل معها فهم المقصود منها مهما كان الأسلوب الذي صيغت به هذه العبارة، وإذا كان تعيين الأمور المسندة إلى شخص ما يذكر المكان أو الزمان أو الظروف يميز القذف عن السب أو العيب حيث يتعذر الإثبات أو النفي.

والعيب يراد به كل نقص في صفات المسند إليه أو أخلاقه أو سيرته كان يقال له أنه داعر أو نصاب أو فاسق، وسنرى أن إطلاق أسماء وكنايات على الحكام في مصر منذ القدم حتى وقتنا الحاضر تحط من شرفهم واعتبارهم بل والدعاء عليهم بشر، كالدعاء بالموت أو الهلاك أو الخراب، ووصفهم بصفات لاحصر لها (عين القملة مثلاً) أو (عريض القفا) يراد بها وصف البلادة والغبابة، والعيب كذلك عن طريق علاقتهم بالأمراض والعلل الموجودة (سلطاننا ركين ونائبه دقین) أو نسبتهم إلى مذهب معين أو طائفة معينة (الرجعية مثلاً)، ما يثير نفور الناس ووصفهم بصفات حيوانات (كلب، حمار، ثور). يترتب على العيب الكثير من الأضرار المتنوعة:

* الاستهانة، الزرابة، الانتقاص، الكراهية، النفور، النبذ والاحتقار بحيث تنشأ حالة من الشعور الجمعي نحو الشخص الذي لحق به العيب ما ينزل بقدرة ويغضب من كرامته وما ينفر الناس منه ويصرفهم عن مقاربتة وعدم الاكتراث به، ومن الملاحظ أنها صفات نسبية لا يمكن تقديرها بصورة مطلقة خاصة تلك التي تمس قواعد الاخلاق والسلوك

* خدش الشرف والذي هو احترام الإنسان لنفسه، فهو عاطفه مركزة في صميم الشخص تخلع عليه احترامه لنفسه عن طريق شعوره بأداء واجبه الشرف هو الفضيلة و الشجاعة والأمانة والأدب، وكذلك خدش الاعتبار والذي هو السمعة التي يتمتع بها الإنسان عند غيره، فإذا هو جم شخص في سمعته، فهذا خدش لاعتباره "لأن الاعتبار يتصل بالتقدير الذي اكتسبه الشخص من منزلته التي بلغها بين الناس، فهو ملكية أدبية وذخيرة معنوية" (٦)

* إسناد عيب معين قد يكون أدبيا كالنسق والفجور والسكر والمقامرة والبلادة وصفافقة الوجه أو جثمانيا كالسل والبرص والعور أو عقليا كالبله والعتسه والصرع والجنون. والعيب المعين يدخل في خدش الشرف أو الاعتبار وإن كان خدش الشرف أو الاعتبار قد لا يتضمن إسناد عيب معين.

* الطعن في العرض وبصفة خاصة كل ما اتصل بالأمور الجنسية للرجل أو المرأة على السواء وهو الذى يمس الكيان الأسرى والعائلى جارحا لها خادشا لشرفها (خدش سمعة العائلة المالكة)

* الإخلال أى الترك والغياب وعدم الوفاء بمقام أو شعبة أو سلطة الحاكم أى الإقلال والأضعاف والنقص من المنزلة (المقام) والمخافة (الهيبة) وهى التى تقابل كلمة (prestige) الأجنبية.

قبل وضع قانون العقوبات (١٨٨٣) كانت مفردات: الهجاء (هجو)، السب واللعن والسخرية والشتائم أكثر انتشارا من كلمة (عيب) فكلوت بك يذكر عن المصريين " أما معجم الشتائم عندهم فغنى بكثرة الألفاظ ومنها مايندى الجبين خجلا عند ذكره فهم يتقاذفون بمثل لفظ " الخنزير " و" الثور " .. وهم يتظاهرون أحيانا بالبصق على الذين يشتمونهم لأن البصق فى نظرهم أبلغ فى الإهانة والتحقير" (٧) وبعد ذلك يؤكد أحمد أمين "معجم المصريين فى السباب معجم واف، ذو ألفاظ متعددة وكلما مضى زمن زادت هذه الألفاظ، وكثيرا ما يستعملون فى السباب أسماء بعض الحيوانات كالخنزير والكلب والحمار، وبعض أنواع السباب فاحشة يخل منها المثقف وأشد من ذلك كله التظاهر بالبصق على المسبوب" (٨) كانت كلمة (عيب) تستخدم نادرا ويستعاض عنها بمترادفاتها مثل (الإهانة) (٩) ظل العمل بالقانون الهمايوى أو السلطانى الذى أدخله سعيد باشا فى ٢٤ يناير ١٨٥٥ (نامه سلطانى)، وعندما أصدر تشريعا للمطبوعات خاصا بالمصريين تضمن قرار من المجلس الخصوصى (١٢٧٥هـ - ١٨٥٧م) نصت مادته الثالثة (إذا طبع ونشر كتب ورسايل إهانة للديانة وللبلوتيق والآداب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية) (١٠)

صدر قانون للمطبوعات فى الدولة العثمانية فى أول يناير ١٨٦٥ - وهذا القانون كان معمولا به فى القطر المصرى قبل صدور قانون ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ (١١)، كان النص فى القانون التركى: "صاحب الغزته الذى يستعمل ألفاظا أو عبارات غير لائقة بحق السلطنة السنية... L'offense envers le souverain يحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنوات، أو يؤخذ منه من خمسة وعشرين ذهبا إلى المائة وخمسين جزاء نقديا" (١٢)

وعندما ترجم محمد قدرى قانون الحدود والجنايات، جاء فى البند (٨٦) من المقالة الثالثة (الكتاب الأول) - (الباب الأول - الفصل الثانى - الفرع الأول - فى الصيال والتحزب على الملك وعائلته) : جزاء من تجاهر بشتم الملك وسبه على رؤس الأشهاد الحبس من ستة أشهر إلى خمس سنين وتغريمه غرامة أقلها خمسمائة فرنك وأكثرها عشرة آلاف فرنك وقد يحجر على مرتكب هذه الجناية من التصرف فى الحقوق المذكورة فى بند ٤٢ (الحرمان من الحقوق الرشدية والمدنية والعائلية) (١٣)

بداخل المكتبة المركزية لجامعة القاهرة كتاب (لائحة المحاكم المختلطة بالفصل فى القضايا المختلفة) تحت رقم (١١٩٧) بين صفحاته قوانين كثيرة من ضمنها قانون العقوبات، فى البند (١٧٠) من الباب الرابع عشر (فى مخالفة الأوامر المتعلقة بالمطابع

والمطبوعات والتدريس العام) (١٤) : كل من طبع محررا تشتمل على هجو ولى الأمر أو الحكومة أو رجالها أو حمل غيره على طبعها أو نشرها أو وزعها على الناس يعاقب بدفع غرامة من عشرة جنيهات مصرية إلى خمسين جنيها مصرية.

مصطلح (العيب) بدأ فى التبلور بصفة خاصة أبان الثورة العرابية (١٨٨١-١٨٨٢) فقانون المطبوعات الشهير عام ١٨٨١ جرم كل من أهان وعاب ولى الأمر، وفى أعقاب هذه الثورة صدر قانون العقوبات سنة ١٨٨٣، حيث قنن فى المادة (١٦٢) فى الجناح والجنايات التى تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرهما وفى الجناح المتعلقة بالتعليم العام أو الدينى (كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس من شهر إلى ١٨ شهرا ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى ٢٠٠٠ قرش (١٥).

فى القوانين التى صدرت بعد ذلك. وفى التعليقات الجديدة، خاصة على قانون العقوبات الأهلى، وفى التعديلات الطارئة عليه بدأ استخدام كلمة (عاب) فى حق ذات ولى الأمر (المادة ١٥٦ من قانون ١٩٠٤) أو فى حق الذات الملكية (المادة ١٥٦ من قانون ١٩٢٢)، (المادة ١٧٩ من قانون ١٩٣٧)، وقد قصد الشارع أن يتناول بالعقاب " كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس، تصريح أو تلميح، من قريب أو من بعيد، مباشرة، أو غير مباشرة، بتلك الذات المصونة التى هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساسا بها، ولولم يبلغ مبلغ ما يعد بالنسبة لسائر الناس قذفا أو سبا أو إهانة، فمتى وقع الفعل المكون للعيب على أى صورة من تلك الصور وكان الجانى قد قصد توجيهه وهو عالم به على شخص الملك فقد حق عليه العقاب (١٦) فى أحكام المحاكم ومرافعات النيابة، فى دفوع المحامين، على صفحات المجلات والصحف، فى الدراسات القانونية وشرح قانون العقوبات خاصة، بدأت تتردد معانى كلمة (العيب) خاصة الموجهة إلى ذات ولى الأمر المصونة، وتلوها الألسن، وشهدت الفترة الممتدة ما بين ١٨٨٣-١٩٥٢ عشرات القضايا المقدمة بتهمة (العيب) والتى سمتها النيابة أحيانا (الطعن فى حق ذات ولى الأمر) خاصة فى أوائل القرن العشرين. يمكننا أن نتلمس دلالات أخرى لمفهوم (العيب)، خاصة فى الفكر القانونى المصرى خلال فترة الدراسة والتى تمتد مايزيد عن نصف قرن، والنماذج التى أتت بها على سبيل المثال لا الحصر.

- أواخر القرن التاسع بدأ شراح (قانون العقوبات) يتعرضون لهذا المفهوم ودلالاته محمد أفندى يسن، علق على المادة (١٦٢) من قانون العقوبات (١٨٨٣) بقوله: "المعلوم أن ذات ولى الأمر وشخصه يستوجب احتراما واعتبارا أزيد من أى شخص كان بالنظر لما أكسبته له رئاسة الحكومة من المجد وعلو الشأن، فوجب على القاتون إذن مراعاة للنصالح العمومى تمييزه عن غيره فيما يلزم لجنايته من الاحترام والاعتبار المذكور لانتظام الأعمال وسير الأعمال، فإذا عاب أحد فى حقه علانية بإحدى الطرق المذكورة فى المواد السابقة بسبب أو شتم أو غير ذلك فتشتد عقوبته عن عقوبة العيب فى حق أفراد الناس علانية" (١٧).

- يوسف أضاف، يشرح المادة (١٦٢) فى تعيب الأمير بقوله: "يلزم أن يكون التعيب لذات الأمير وليس لأعماله ومشروعاته المتعلقة بالأمة لأن هذا من طرق الانتقاد المباح الجائز لكل فرد من أفراد الأمة أن يأتيه حرصا على مصلحة البلاد الشورى، وهذا الانتقاد الذى أبيع للجرائد والمطبوعات والخطباء، ولكل فرد من الأمة إنما أجازته الناموس

سليبيعى لعدم تقييد حرية الأفكار وقد انتج الفوائد الكبرى فى التقدم والازدهار والمدنية، أما تعيب ذات الأمير، فليس له تعلق بالمصلحة العامة وإنما هو اتجار سفيه بحياة خصوصية ولذلك فرض له المقنن العقاب والتعيب المنصوص عنه فى هذه المادة هو ضرب من القذف^(١٨).

- وعندما صدر قانون العقوبات الجديد عام (١٩٠٤) بدأت كذلك فى السنوات الأولى من القرن العشرين، تظهر بعض الشروح له ولمواده خاصة المادة (١٥٦) المتعلقة بالعيب والتي كانت تطابق المادة (١٦٢) من القانون القديم، وأخص بالذكر شرح فوزى بك المطيعي ومحمد عبد الهادي الجندي بك^(١٩)، ولاننسى بالطبع شروح قدمها أساتذة مدرسة الحقوق الخديوية آنذاك من مصريين أو فرنسيين أو إنجليز، وفى أحكام المحاكم يتضح لنا أكثر مفهوم (العيب) فى الفكر القانوني، عندما قدم أحمد أفندى حلمي للمحاكمة بجملة تهم منها العيب فى حق ذات ولي الأمر (١٩٠٩) ورد فى حيثيات الحكم "حيث أنه لا يمكن وضع تعريف جامع لما هو العيب فى حق ذات ولي الأمر ولكن العلماء متفقون على أن مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذى الكرامة أو يمس بالاحترام الواجب لصاحب التاج سواء وقع تصريحاً أو تلميحاً وسواء كان راجعاً إلى حالته الشخصية أو إلى حياته العمومية"^(٢٠).

- مع تحول مصر من سلطنة إلى مملكة، وقبل صدور الدستور (١٩٢٣) صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وحدث تعديل فى المادة - ١٥٦ عقوبات والخاصة بالعيب فى ذات الملكية بدأ الشراح المصريون يتعرضون لحكم هذه المادة من أمثال محمد كامل مرسى بك وأحمد أمين بك وعبد اللطيف محمد، يكتب الأول عن (شرح قانون العقوبات - القسم العام - الطبعة الثانية، شركة مطبعة الرغائب بمصر ١٩٢٣) والثانى عن شرح قانون العقوبات الأهلى - القسم الخاص، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٢٤) والثالث يصدر ثلاثة أجزاء من (التشريع السياسى فى مصر. المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٤). يتعرض أحمد أمين لهذه المادة (١٥٦) واختلافها عن المادة (١٥٠) الخاصة باللوم للملك "فيجب إذن لتطبيق المادة ١٥٦ أن يكون العيب موجهاً إلى ذات الملك، أما العيب فى تصرفات الحكومة فلا يدخل تحت حكم المادة ١٥٦ مكررة"^(٢١).

- عندما اتهمت شيابة الدكتور إسماعيل صدقى بك صاحب امتياز جريدة اللواء المصرى ومدير سياستها محمد الهياوى أفندى أحد محرريها بالعيب فى حق الملك، تعرضت محكمة جنايات مصر فى ٥ إبريل ١٩٢٤ لمفهوم العيب (الطعن) فى الجناية نمرة ١١٠٤ سنة ١٩٢٣ وأظهرت أن "الطعن بطريق التعريض ينفى حصوله بطريق التصريح أو بطريق الكتابة وحيث أن التعريض عند البيانين - هو المعنى الحاصل عن اللفظ لا به - وبعبارة أخرى المعنى الحاصل بغير اللفظ وهو القرينة" (راجع صحيفة ٣٨٣ من الجزء الأول من كتاب الطراز) وحيث أن القرينة هى وقائع أو أمور يؤخذ منها دون اللفظ قصد صاحب التعريض وحيث أنه لتعرف قصد الكاتب من مقاله ينبغى أولاً البحث عن ميوله نحو جلالة الملك" حكمت المحكمة برئاسة صاحب السعادة محمد علام باشا ببراءة المتهمين، لكن محكمة النقض برئاسة المستر برسيفال وكيل المحكمة حكمت بمعاقبة الهياوى بالحبس البسيط ستة شهور وبراءة إسماعيل بك صدقى، لأنها رأت أن العبارات المبينة فى تقرير الاتهام وهى فى مدلولها تسند العيب إلى الذات الملكية التى تعينت من مرامى ألفاظ عبارات ذلك المقال إلى حد يصعب صرفها إلى غير حضرة صاحب الجلالة

وأن الأسلوب المبين يكون الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٥٦ من قانون العقوبات ورأت توقيع عقوبة الجنحة الواردة في هذه المادة لا عقوبة الجنائية الواردة أيضا في تلك المادة (٢٢).

- كذلك قضت محكمة جنايات مصر ببراءة عصام الدين حفنى ناصف أفندى من تهمة العيب في الذات الملكية "حكم تاريخه ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ رئاسة صاحب السعادة أحمد عرفان باشا وجناب مستر كرشو وصاحب العزة محمد بك مظهر، لأنها رأت أن الذات الملكية واجب على الجميع تقديسها وأحلالها محلها اللائق بها من التجلة والاحترام لذلك كان الأليق بالنيابة التريث في استنتاج هذه التهمة الشنيعة التي تكاد أن لا تصدر إلا ممن به مس. إذ ليس من السهل التصديق بأن مصرياً يعيب في ذات مليكه المقدسة اللهم إلا إذا كانت عبارتها واضحة في ذلك معنى" (٢٣).

- في قضية (جريدة السياسة) التي اتهم فيها الدكتور محمود عزمى بالعيب في الذات الملكية (القضية ١٦٣ لسنة ٤٥ قضائية أبانت محكمة النقض (٢٣ مايو ١٩٢٨) الفرق بين (العيب) و(اللوم): "أن التشريع الفرنسى الذى أخذت عنه المادتان ١٥٦ و ١٥٦ مكررة أحكامهما، قد فرق بجلاء بين العيب في ذات ولى الأمر واللوم الموجه لعمل من أعماله الحكومية، الأول هو ما يجترح فيه الجانى على ذات ولى الأمر طعنا شخصيا بحثا لاصلة له إلا بتلك الشخصية المبجلة. أما اللوم ولو كان قاذعا فهو الذى وان وجه لولى الأمر فإنه ينصب ويرتبط ويفترن بعمل حكومى من أعماله" (٢٤).

- في قضية اتهام العقاد بالعيب في الذات الملكية (١٩٣٠) بالاشتراك مع محمد فهمى الخضرى، صاحب جريدة (المؤيد الجديد) أكدت محكمة جنايات مصر برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا "أن المقالات موضوع المحاكمة تشمل عيبا في حق الذات الملكية سواء كان هذا العيب الداسند إليها تصريحاً أو تلميحاً، وكما أن لها الحق أن تستنتج ذلك من مدلول العبارات ومرامى الألفاظ الواردة بالمقالات ولا يمنعها أن من مؤاخذة المتهمين كون العيب لم يكن مسندا لحضرة صاحب الجلالة الملك تصريحاً" وتضيف الحثثيات "ومن حيث أن القارئ للمقالات المشار إليها يجد أن (ص) والمتهم قد تلاقيا عند لفظة "الرجعية" وقع اختيارهما عليها وجعلها عنوانا للمقام الجليل الذى لا يجرآن على نكره بالتصريح - وهو مقام الملك المعظم - لانهما ذكرا هذا اللفظ في مناسبات وملابسات تاريخية وسياسية تصرفه حتماً وبلا عناء في التفسير والتأويل إلى حضرة صاحب الجلالة الملك" (٢٥).

- مع مطلع الأربعينيات، عندما تناولت محكمة النقض قضية العيب في الذات الملكية أبانت (محكمة النقض، ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣، القضية رقم ١٦٢٨ لسنة ١٣ قضائية) أن "القصد الجنائي في جرائم العيب والسب والتذنب يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة لها مع العلم بمعناها سواء أكان الغرض الذى يرمى إليها المتهم هو النيل ممن صدرت في حقه تلك الألفاظ أم لا" (٢٦) وتضيف (محكمة جنايات مصر في ١٧ ديسمبر ١٩٤٥، في حكم لها على أن لجؤ الكاتب إلى أسلوب ملتو وتوجيه عبارات لحضرة صاحب الجلالة الملك "فإنها تعد عيباً بلا مرأى لاحتوائها على إسناد أمور عاتبة تجرح المشاعر" (٢٧)، وقد رفضت محكمة النقض الطعن المقدم في هذه القضية من ناحية الموضوع وأبانت في حكم لها متى كان العيب موجها لذاته المصونة مباشرة فلا يهم أن يمس هذا العيب أعمال جلالاته الخاصة أو العامة إذ أن جلالاته ليس إلا شخصية واحدة وليس للبحث الدستوري

الذى أثير أى شأن فى التدليل على ثبات العيب أو نفيه، لأن الثبوت أمر متعلق بوقائع الدعوى" (٢٨) وأضافت أن الملك "لا يتصور أبدا أن يكون محل مساءلة من أى نوع كان عن أى عمل كان من أى قبيل كان".

- مطلع الخمسينيات (١٩٥٠ - ١٩٥٢) شهد عشرات من قضايا العيب أمام المحاكم ومقالات تبحث دستوريا وقانونيا فى (العيب فى الذات الملكية)، ظهرت المبادئ القانونية، المستمدة أساسا أصولها من مبادئ سابقة لها، فى قضية العيب (رقم ٩٢٢١ سنة ١٩٥٠ - رقم ٥ صحافة، المتهم فيها أحمد حسين المحامى ورئيس الحزب الاشتراكى والصحفى عبد الخالق التكية، أكدت محكمة جنايات مصر أن المبادئ الدستورية أمر معلوم ومسلم به وليس هو موضوع التهمة المسندة إليهما وإنما تقصر البحث على الألفاظ القبيحة والعبارات النابية التى حشا المتهمان بها هذه المقالات ومدى مساسها بمقام حضرة صاحب الجلالة الملك وتضييق المحكمة أن وصف أحمد حسين لرجال القصر الذين يسميهم بالعصابة بانحطاط الاخلاق وبارتكاب الجرائم مما يتنافى مع الاحترام الواجب لمقام جلالة الملك ومما جعل الجمهور ينظر إلى القصر وهو قبلة الأنظار ومعقد الآمال بعين الريبة التى يتنزه عنها القصر ومولاه وتلك هى جريمة العيب فى الذات الملكية التى عرفها الشراح فى فرنسا وفى مصر بأن تشمل القذف والسب والاهانة وغير ذلك مما لا يبلغ مبلغها من الشدة ويكون ماسا للاحترام الواجب لشخص الملك أو لسلطته سواء تصريحاً أو تلميحاً" (٢٩).

- محكمة جنايات مصر فى قضية النيابة العمومية رقم ٥٠١٣ سنة ١٩٥١ السيدة ورقم ٩ صحافة سنة ١٩٥١ كلى) المتهم فيها كذلك أحمد حسين وإبراهيم الزياى رئيس تحرير جريدة الشعب الجديد. أبانت أنه يعتبر عيباً فى ذات الملك تقرير واقعة تنطوى عليه من اخلال بالاحترام الواجب لمقام الذات الملكية الكريمة ذلك المقام السامى المصون بنص الدستور ويقتضى واجب الاحترام نحوه من الجميع السمو به عن المهاترات وعدم اقحام اسمه الكريم فى غير المناسبات الكريمة" وأضافت "مناط جريمة العيب هو استعمال عبارات والفاظ يخل معناها بالاحترام الواجب للذات الملكية الكريمة، وليس هناك ما يمنع من أن يجمع الكاتب بين الأمرين فى مقال واحد فإن هذا كله لا يؤثر فى قيام الجريمة وتوافر أركانها متى كانت الألفاظ والمعانى التى استعملت تؤدى إلى العيب" (٣٠).

- وفى قضية أخرى، أصدرت محكمة مصر حكماً ضد أحمد حسين (القضية رقم ٦٤٨٢ السيدة سنة ١٩٥١ أو رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥١ صحافة كلى) أظهرت ماهية العيب فى ذات الملك من خلال بحث قانونى جدير أن نستشف منه التالى (٣١).

- "إذا كان الكاتب يكتب مقالاته على أسس من المبادئ الدستورية العالية، ويصوغها فى قالب القانونى البحث دون أن يراعى فى بعضها ما يقتضيه المقام من واجب الاحترام نحو جلالة الملك عند الكلام على حقوقه الدستورية وحقوق الوزارة وبيان الحدود الفاصلة بين هذه وتلك فهذا الاخلال من جانب المتهم بواجب الاحترام نحو الذات الملكية يكون تهمة العيب التى يعاقب عليها قانون العقوبات بالمادة ١٧٩ منه بإجماع الشراح وأحكام القضاء فى مصر وفرنسا، فقد قرر الشراح فى فرنسا أن الشارع الفرنسى أراد التوسع فى تفسير نظرية العيب حتى يشمل القذف والسب والاهانة وغير ذلك مما لا يبلغ مبلغها من الشدة ويكون ماسا بالاحترام الواجب لشخص الملك أو السلطة سواء أوقع ذلك تصريحاً أم تلميحاً وأن معنى كلمة عيب (Offense) يشمل كل تلميح أو غمز أو هجو أو خصه ولو

لم يكن في العبارة قذف أوسب ولو كانت مصنوعة في قالب هو غاية في الأدب مسادامت تؤدي إلى عدم الاحترام.

- وفي قضية النيابة العمومية رقم ٧٢٤٩ السيدة سنة ١٩٥١ ورقم ٣١٦ صحافة سنة ١٩٥١ كلى والمتهم فيها المهندس الزراعي إبراهيم شكرى النائب الاشتراكي بتهمة العيب في الذات الملكية. أصدرت محكمة جنابات مصر برياسة صاحب العزة حسن عبد الوهاب يسن بك وكيل محكمة الاستئناف حكمها وأكدت فيه ومن حيث أن مناط جريمة العيب في الذات الملكية هو ما تؤدي إليه عبارات المقال من معاني وما تنطق به من مقاصد يصل إليها القارئ ويفهمها الرجل العادي في الظروف والملابسات التي كتب فيها المقال بدون حاجة إلى تأويل أو تخريج به عن نطاق تلك العبارات وعن المعاني التي تؤدي الفاظها مباشرة إليها على ضوء تلك الظروف والملابسات المتصلة بها والتي لا تفرض نفسها على القارئ بحكم هذا الاتصال فحسب بل وتفرضها فرض اللزوم والوجوب عبارات المقال ذاتها^(٣٢).

- في الدراسات القانونية، خاصة المرتبطة بالقانون الدستوري والقانون الجنائي المرتبط بالعقوبات أساسا ملامح وتصورات حول قضية العيب، كثر الحديث عن حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر وعن الأسس الدستورية لها، بل وعن القيود الدستورية والقانونية عن جرائم العدوان الأدبي على الأفراد، عن القذف والسب والاهانة، عن العيب عامة والعيب في الذات الملكية خاصة، وقد ركز الفكر القانوني بصفة خاصة على التطور العقابي لهذه الجريمة وعن أركانها: العلانية، القصد الجنائي، عن العيب في أحكام وآراء شراح القانون الفرنسي والذي هو مأخذ القانون المصري وعن التباين بين أحكام المحاكم المصرية في نظرتها لقضية العيب وعلاقة هذه بأعمال الحكومة أو تصرفاتها، كانت دراسة الدكتور رياض شمس، عضو المجمع الدولي للقانون الجنائي عن (الحرية الشخصية) ثم عن (حرية الرأي) نموذجا فريدا لما قدم في هذا المجال كانت دراسة الدكتور السيد صبرى (مركز التاج وامتيازاته في إنجلترا)^(٣٣) ترسيخا لقيمة الملكية الدستورية. فالملك رمز اجتماعي، يخلص الفرد له ويعارض الحكومة، الملك هدف تتجمع حوله الأمنى الوطنية، وأن تفوذ التاج يتوقف على شخصية من يحمله، والتاج مصدر للعظمة والكرامة وليس مصدرا للكفاءة أو المقدرة^(٣٤) وأكد في النظام الديمقراطي، الملك، لا يشترك في ذى حزب من الأحزاب، إذ ينشأ عادة في جوسما اختياريه، وهو فوق ذلك لا يدين بالولاء لأى حزب، وينتج من ذلك أنه لا يغدو فقط في مركز يستطيع أن يعمل فيه كحكم محايد، بل وهذا أهم، أن الآخرين يعتقدون فيه ذلك. والذي لاشك فيه. أن دفاع المحامين وحيثيات المحاكم وبعض مقالات الصحف قد أبانت العلاقة بين (جريمة العيب في الذات الملكية والملكية الدستورية) تحت هذا العنوان نشرت إحدى صحف الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) هذه المكانة العليا التي رسمها الدستور لرئيس الدولة الأعلى لا تتحقق ولا يمكن أن تتحقق إلا من خلال احترام أحكام الدستور وتطبيقها نصا وروحا، فالملك يملك ولا يحكم.. وما دام الأمر كذلك فلامحل لوجود جريمة أسمها عيب في الذات الملكية إلا أن يكون العيب موجها إلى شخص الملك بالذات بقصد الإيذاء أو الأضرار^(٣٥)، وتنشر نفس الصحيفة في عدد تال لها (حقائق يجب أن تعرف: تهمة العيب في الذات الملكية)^(٣٥) : "أن تهمة العيب في الذات الملكية تهمة غير قابلة للوجود بحكم الدستور المصري، الذي يتجه إلى أن الملك لا يحكم لأنه يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه.. ومعنى هذا أنه إذا وجه نقد ما لأى تصرف يقع في الدولة، فإن هذا النقد لا يكون موجها

على ذات الملك، مهما يكن نوع هذا التصرف مادام تصرفاً يتعلق بمسألة عامة في الدولة ولا يمس خصوصيات الملك الشخصية وتضيف: أذكر لهؤلاء الذين يرتعشون في جلودهم من ذكر بعض المقامات ويتشنجون تشنجا هستيريا عندما تأتي سيرة الملوك ورؤساء الدول.. أذكر لهؤلاء مثلاً من أمريكا الرأسمالية عندما أضرب عمال المناجم في العام الماضي في أوائل الحرب الكورية. فأعلن الرئيس ترومان أن هذا الاضراب يهدد سلامة الدولة وأنه من أجل ذلك يعتزم اتخاذ تدابير شديدة بشأن العمال المضربين.. عندئذ هتفت العمال في وضوح النهار: "دع ترومان يأت هنا ويحفر الأرض معنا". ونشرت الصحف هتافات العمال هذه بالبنت العريض. فلم يقع أن قام أحد أو قعد، ولم يحدث أن قبض البوليس على عامل أو محرر، ولم يحدث أن وجهت النيابة تهمة العيب في ذات رئيس الدولة الأعلى إلى أحد، ولم يشعر ترومان ولا غير ترومان أن عيباً ما قد وقع أو أن ذاته قد مست بسوء".

- و(حول حرية الرأي في مصر.. الملك غير معصوم من الخطأ!) (٣٦) نشر الدكتور زهير جرانة مقالا عن الدور الذي لعبه مجلس الدولة في صيانة حرية الصحافة والدفاع عن استقلالها حماية لمبادئ الدستور الصحيحة، وربط بين دعاة الحركة المطالبة بمراجعة الحدود الدستورية الصحيحة وبين الاتهام الذي يكال لهم بالتطاول على ذات رئيس الدولة أو مقامه، وأبان "عدم استساغة القول بالتطاول أو سهولة افتراضه بين طلاب الإصلاح من مواطنينا وهي توجب لذلك إذا التبس قصد الكاتب أو أنبهم لفظه، أو تعددت مسالك فهمه. ان يحمل معنى مقاله على محمل النصيح والتبصير والتنبيه، لا على محمل العيب. التطاول. و الاهانة" وأشار إلى أن الإسراف في استخدام اتهام العيب "معناه أن العيابين في البلد كثيرون والمتطاولين عديدون" وأضاف "ومن خطر الرأي الظن بأن كون ذات رئيس الدولة مصونة لا تمس حسب نص الدستور معناه معصومية رئيس الدولة أو قدسيته بل الصحيح في ذلك أن ذاته باعتباره رمز الدولة وشعارها فوق مرتقى المسؤولية. وليس من شأن مبدأ عدم المسؤولية هذا أن يحول دون اسداء النصيح وإبداء المشورة، وبيان النهج القويم، ولا يغير مقام رئيس الدولة، ولا ينال من جلاله ألا يستبد برأيه ولا أن يستمع إلى نصيحة الناصح ومشورة المشير".

- ما أريد أن ندركه بجلاء إذا أردنا أن نتفهم (ظاهرة العيب)، أن نصل إلى تفهم لهذه الكلمة ودلالاتها اللغوية وقسماتها في الفكر القانوني خاصة، أن نتبع استمرارية هذه الكلمة والتي كانت غامضة في بادئ الأمر، ليس لها دلالة محددة تحديدا صارما، لم يعرفها القانون، بل ترك تعريفها للقاضي أساسا، ترتبط بمفردات لغوية كالهجو والطعن، والسب والبهتان والإهانة، وهي مصطلحات شديدة التعميم، كثيرة الغموض، نسبية في التصور الأخلاقي، لكنها تتضمن كل ما يمس ويجرح الشخص الموجهة إليه، وتتعدد أشكال التعبير عن هذه الكلمة (العيب) من القول والجهر بالألفاظ النابية المكونة لها مع العلم بمعناها "ولا يشترط أن يكون المتهم قصد النيل ممن صدرت في حقه تلك الألفاظ" (٣٧) بالخطابة، بالإشياء، بالغناء، بالتصفيق أو الصفيق دلالة على الاستهجان، بالتمثيل المسرحي، بالتظاهر والتهافت، بالصورة والرسم الكاريكاتيري بالإيحاء والرمز والدلالة، بالكتابة أي مطبوع أو مكتوب ولو بخط اليد أو ملصق على حائط، أو أي وسيلة أخرى متجددة مع تجدد ظروف الواقع وتطوره وتغيره. تطور هذا المفهوم للعيب ولم يعد يقتصر على العيب في ذوات الأفراد والجماعات، ولم يقتصر كذلك على عيب الأخلاق والسلوك وعيب الزمان

نعيب زماننا والعيب فينا.. وما لزماننا عيب سوانا

- بل أنتقل إلى المستوى السياسى وأصبح يمس ذات ولى الأمر أساسا (خديوى، سلطان، ملك) وتشعب كالأخطبوط لكى يطبق كذلك على العدوان الأدبى على رئاسة الدولة المصرية، من العيب فى حق الذات الملكية، إلى العيب فى حق الملكة أو ولى العهد أو أحد أو صياد العرش أو العيب فى حق أحد أعضاء الأسرة المالكة إلى العدوان الأدبى على رئاسة دولة أجنبية: العيب فى حق ملك أو رئيس دولة أجنبية والعيب فى حق ممثلى الدول الأجنبية المعتمدين فى مصر.

- وكما قلت فى البداية فإن العيب فى الذات المصنونة لم يتخذ صورة كاملة واضحة تنطوى على خطورة حقيقية الا فى العشرينيات حتى أوائل الخمسينيات عندما أصبح منذ (١٩٥٠) موضة - على حد قول الدكتور جمال العطيفى^(٣٨) -.. (كانت الموضة فى التهم وقتئذ هى "العيب فى الذات الملكية" بل امتد اهتمام السلطات إلى العيب فى حق أى ملك، "إيران فوق بركان...". كان هذا عنوان الكتاب الذى قدم مؤلفه إلى المحاكمة فى عام ١٩٥١ بتهمة العيب فى حق "صاحب الجلالة إمبراطور إيران"! ولكن محكمة الجنايات برأت المؤلف وقالت عن كتابه إنه نقد مباح وحقيقة تاريخية واجبة التسجيل).

- (هؤلاء الصحفيون اتهمتهم حكومة النحاس بالعيب فى الذات الملكية) كتبت صحيفة مصر الفتاة تحت عنوان عريض (العيب فى الذات الملكية):

"هذه التهمة ما كانت توجه إلا بمعدل مرة كل خمس سنوات، فكانت إذا ما وجهت اهتزت لها أركان البلاد وانتاب المتهم بها الرعب والفرع، ولكن هذه الحكومة قضت على خطورة هذه التهمة بعد أن أخذت توجهها صباح مساء إلى عدد كبير من المجاهدين والصحفيين فى الأشهر الأخيرة، حتى كاد الناس يستهينون بشأنها ولا يقيمون وزنا لتوجيهها إذا أصبحت من حيث كثرتها كمخالفة لائحة السيارات وقواعد المرور"^(٣٩).

- كلمة (عيب) تلاشت من قاموس الحياة السياسية المصرية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ لكن الكلمة بقيت ممثلة فى لفظ (الإهانة) وهى تنطوى على معنى أشد من السب والعيب وأكثر عنفا، وأصبحت الإهانة لفظ عام يطلق على الألفاظ الأخرى التى ترادفه، لكن مع تفجر الأزمة الاجتماعية - السياسية منذ أواخر السبعينيات، رأت القيادة السياسية أنه لا مفر من عودة (قانون العيب) فى مايو ١٩٨٠ فى استفتاء عام كانت نتيجته أن أكثر من ٩٩% من الناخبين وافقوا عليه حسب المجهود فى لعبة الاستفتاءات المصرية السابقة، ومع نهاية عصر السادات توارى هذا القانون وأصبح فى ذمة التاريخ.

المصادر والمراجع الهوامش والاحالات (الباب الأول)

حواشى

[الفصل الأول]

(١) كتاب العين لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى، المجلد الثانى، مادة (عيب) دار ومكتبة الهلال، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) لسان العرب لأبن منظور، الجزء الرابع من ش إلى ع، مادة (عيب)، دار المعارف القاهرة ١٩٨٤، ص ٣١٨٣ - ٣١٨٤.

(٣) القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، الجزء الأول، مادة (العيب) دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر، ١٩٥٢، ص ١١٣.

- يفرق الجرجاني (السيد الشريف على بن محمد) بين (العيب اليسير) هو ما ينقص من مقدار ما يدخل تحت تقويم المقومين و(العيب الفاحش) بخلافه وهو ما لا يدخل نقصاته تحت تقويم المقومين (راجع: الجرجاني: التعريفات مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٩٣٨، ص ١٤٠).

(٤) بطرس البستاني (المعلم) محيط المحيط. قاموس مطول للغة العربية، مطابع مؤسسة جواد بيروت ١٩٧٧، ص ٦٤٦ - ٦٤٧، وراجع كذلك: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الثانى، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧٢، ص ٦٣٨ - ٦٣٩.

- أنه كذلك بقيمة التراث العربى الأدبى الفنى فى أبراز دلالة (العيب) من الوجهة الاخلاقية، فى نماجه الفصيحة والعامية، خذ مثلا قول القائل:

أرى كل إنسان يرى عيب غيره ويعسى عن العيب الذى هو فيه

وأبو العلاء المعرى هو القائل

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا

وانظر مثلا ما كتبه تيمور عن (العيب) فى الأمثال العامية:

عيب الرجل جيبه - عيب الرجال قلتهم - عيب الرد على صاحبه - عيب الكلام تطويله - العيب من أهل العيب ما هوش عيب - عيب الولد من أهله - عيبك يعينى ياردي المعالي، عيبه فى وشه منين يديه، عيبهم قلتهم - عيوبى لا أراها وعيوب الناس أجرى وراها (انظر: أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، الطبعة الرابعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص ٣٣٨ - ٣٣٩).

(٥) عبد اللطيف محمد: التشريع السياسى فى مصر، الجزء الثالث، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٢٧ ص ١٠٢٠.

(٦) رياض شمس (د): حرية الرأى وجرالم الصحافة والنشر، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

أشير إلى قيمة هذا الكتاب الهام فى الدراسة التاريخية، حيث يتعرض بالدراسة والتحليل لقضية السب، القذف، الأهانة، العيب والتي يعتبرها من جرائم العدوان الأدبى على الأفراد ويخص العدوان الأدبى على رئاسة الدولة المصرية خاصة (العيب فى حق الذات الملكية) بدراسة جادة.

(٧) كلوت بك (أ.ب): لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد مسعود، مطبعة أبى الهول، ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

(٨) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٣، ص ٢٢٧.

- أتذكر بهذه المناسبة، خروج مظاهرات طلابية تندد بزيارة الرئيس الأمريكى نيكسون لمصر عام (١٩٧٤) خاصة وقد وصل إلى مسامع الشعب المصرى تفاصيل عن فضيحة واترجيت، انطلقت المظاهرات تردد مقاطع من قصيدة للشاعر أحمد فؤاد نجم آنذاك كان مطلعها: (شرقت يا نيكسون بابا.. يا بناع الوتر جيت - عملوا لك قيمة وسيمى سلاطين الفول والزيت) ومما جاء فيها (طبيت لحقوك بالزفة يا عريس الغفلة يا خفة.. هات وشك خذلك تله وأدى نقطة صاحب البيت).

(٩) فيما بعد، وفى ظل التطور التشريعى عرفت (الاهانة) بأنها السب أو القذف الموجه لشخص عام يؤدى وظيفة عمومية، ونقع الاهانة بوسائل كثيرة بالاشارة أو القول أو التهديد، التفوه بالفاظ مقدعة ونقع دائما فى مواجهة الشخص العام، واستخدام بعض الاشارات كرفع الصوت وتحريك الرأس أو الكتف أو القدم أو القهقهة أو الصقير الدال على الاستهجان والاستخفاف مايؤدى فى النهاية الى الاخلال بمقام وهيبته وسلطة هذا الشخص العام (راجع: رياض شمس (د) : المرجع السابق، ص ٣٤٧-٣٤٩)

(١٠) خليل صابات (د) : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨-١٩٢٤ الناشر مكتبة الوعى العربى القاهرة ١٩٧٣، ص ٢١-٢٣.

(١١) عبد اللطيف محمد : التشريع الميسى فى مصر، الجزء الثانى، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٤، ص ٦٥٧.

(١٢) رياض شمس (د): المرجع السابق، ص ٤٠٩.

- عثرت على قانون الجزاء الهمايوتى (طبع بيروت سنة ١٨٨٠ وسنة ١٢٩٧) فى المكتبة العامة بجامعة القاهرة، حيث لا تذكر كلمة العيب، بل تستخدم كلمات الهزاء والهجو بدلا لها فالمادة (٦٦) كل من يفوه جهارا فى الاسواق وفى محل اجتماع الناس والاماكن الواسعة أو يعلق اعلانا أو ينشر ورقة مطبوعة بتحريض الأهالى والسكان على فعل أنواع الجنايات المبينة بهذا الفصل يجازى جزاء مرتكبى تلك الجنايات فعلا : أما اذا لم يظهر تأثير قبيح لتلك التحريضات فيجازى بالنفى الأبدى (ص ١٤)، وفى الفصل الثالث عشر، المادة (١٣٩) الذى يطبع بالذات أو بالواسطة شيئا مخالفا للآداب العامة ممايتعلق بالهزاء والهجو نظما ونثرا أو رسما أو تصويرا بقله الأدب يؤخذ منه من ذهب الى ٥ ذهبات مجيدى جزاء نقديا ويحبس من يوم الى أسبوع (ص ٢٩).

(١٣) تعريب قانون الحدود والجنايات، ترجمه من الفرنسية الى العربية محمد قدرى بقلم ترجمة بملاحظة حضرة رفاعة بك ناظر القلم، المطبعة السنية ببولاق مصر المعزية ١٢٨٣، ص ٢٠-٢١.

(١٤) قانون العقوبات، طبع بالمطبعة السنية ببولاق سنة ١٢٩٣، ص ٣٦.

(١٥) نص قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ فى الوقائع المصرية عدد رقم ١٢٦٨ السنة ٥١ فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١، ونص قانون العقوبات لسنة ١٨٨٣ فى الوقائع المصرية فى ٢٧، ٢٦ ديسمبر ١٨٨٣.

(١٦) راجع حكم محكمة النقض (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩) فى القضية رقم ١٦٦٥ سنة ٩ قضائية، والمنشور فى كتاب (محمد عصام الدين حسونة - حسن صادق المرصفاوى: التشريع واحكام القضاء فى جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية، الطبعة الأولى دار نشر الثقافة الجامعية، القاهرة ١٩٥٣، ص ١١٨): وراجع ايضا هذا الحكم فى مجلة (المحاماة) العدد ٤-٦ لسنة ٢٤ (١٩٤٣-١٩٣٤) ص ١٧٤.

(١٧) محمد أفندى يسن : كتاب شرح قانون العقوبات. مطبعة الصادق فى مصر القاهرة سنة ١٣٠٤، ص ١٦٢، ونظير كذلك كتاب أمين إفرام البستاني (شرح قانون العقوبات المصرى) الذى أصدره عام ١٨٩٤ من مطبعة المحرومة بعصر.

(١٨) يوسف أصاف (بك) : شرح قانون العقوبات الأهلى المصرى الجزء الثانى، المطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٦، ص ٤٨٢.

(١٩) راجع : فوزى بك جورجى المطيعى : شرح قانون العقوبات الجديد، مطبعة المعارف بمصر ١٩٠٤، وايضا : محمد عبد الهادى الجندى بك: التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى، الطبعة الاولى، مطبعة على سكر بمصر ١٣٣٥-١٩١٧.

(٢٠) مجلة (الحقوق) - مجلد ٢٤، ص ١٠٥، حكم رقم ٣٥ محكمة السيدة زينب الجزئية برئاسة حضرة على ماهر أفندي وحضور حضرة محمود أفندي صادق وكيل النيابة وأحمد فوزى أفندي الكاتب فى يوم الخميس ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩، وراجع كذلك : احمد حلمى : السجون المصرية فى عهد الاحتلال الانجليزى، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح بمصر ١٩١١، ص ٨١. وعبد اللطيف محمد : التشريع السياسى فى مصر، الجزء الثالث، ص ١٠٣٥.

(٢١) أحمد أمين (بك) : شرح قانون العقوبات الأخرى: الطبعة الثانية دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٤، ص ١١١.

(٢٢) أنظر : (قضية اللواء المصرى) فى كتاب عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى فى مصر، ج ٣ ص ١٠٣٩-١٠٤٤.

(٢٣) نقابة المحامين الأهلية، المحاماة، السنة الخامسة (١٩٢٤-١٩٢٥) ص ٢٢٥-٢٢٧.

(٢٤) محمد عصام الدين حسونة : المرجع السابق، ص ١١٥-١١٧. وانظر كذلك المجموعة الرسمية لاحكام النقض سنة (٢٩)، بند ١١٠، ص ٢٥٩.

(٢٥) أنظر النص الكامل لعريضة اتهام العقاد بالغيب فى الذات الملكية فى كتاب سامح كريم : العقاد فى معاركه السياسية، دار القلم، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٧٧-٣١١.

(٢٦) محمد عصام الدين حسونة : المرجع السابق، ص ١٢٧-١٢٨.

(٢٧) رياض شمس (د) : المرجع السابق، ص ٤٣١.

(٢٨) راجع حيثيات حكم محكمة النقض فى القضية رقم ٢٣٩ سنة ١٦ قضائية (١٢ مارس ١٩٤٦) فى كتاب محمد عصام الدين حسونة، السابق ذكره، ص ١٢٨-١٣٩.

(٢٩) راجع النص الكامل لهذا الحكم فى كتاب أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة - ومقدمات ثورة يوليو، مقالات، تقارير اتهام، احكام، المطبعة العالمية القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٢٢-٢٥٧.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٢٥٨-٢٧٨.

(٣١) نفس المرجع، ص ٢٧٩-٣٠٤.

(٣٢) نفسه، ص ٣٣٦-٣٤٨.

(٣٣) مجلة القانون والاقتصاد العددان الأول والثانى، السنة التاسعة عشر (مارس ويونيه ١٩٤٩) مطبعة جامعة فؤاد الأول، ص ٢، ص ١٤.

(٣٤) الشعب الجديد - لسان الاشتراكية، العدد الثانى ٢٧ ابريل ١٩٥١، ص ٣.

(٣٥) الشعب الجديد، العدد ١٩، ٢٣ أغسطس ١٩٥١، ص ٨.

(٣٦) اللواء الجديد، العدد ١٣، ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤-٥.

يلاحظ أن زهير جرانة قد استشهد بكتاب عن (عثمان) للدكتور طه حسين (الفتنة الكبرى) أبان فيه كيف أن النبى عليه السلام حفظ لأصحابه حريتهم وحققهم فى المشورة والاعتراض والنقد، عندما كان يقسم الغنائم فقال له أحد الصحابة (اعدل يا محمد فانك لم تعدل، وعندما هم بعض المسلمين بالبطش بالرجل كفهم النبي عنه. وتنشر (اللواء الجديد) تحت عنوان (بريد اللواء.. الغيب فى الذات الملكية) فى العدد ١١، ٢٦ يونيه ١٩٥١، ص خطابا من الاخ ابو العباس العريزى بالبحيرة يفوله فيه "ونمن توجه أدن نهمه انعيب فى الذات الملكية.. كان يجدر بالحكومة أن تفسح صدرها للناس لينتقدوها، ولها أسوة حسنة فى عمر بن الخطاب حيث صعد المنبر ونادى فى الناس "من رأى منكم اعوجاجا لقومناه : فيجيبه أحد الأعراب، والله لورأينا فيك أعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا".

(٣٧) المحاماة. السنة السادسة والعشرون، العدد الخامس والسادس (يناير -فبراير ١٩٤٦) ص ٣٣٨.

(٣٨) (من منصة الاتهام) دار المعارف بمصر، ١٩٦٨، ص ١١٩.

- ومن المعروف أن الاستاذ محمد حسنين هيكل هو صاحب كتاب (ايران فوق بركان) وليس غريبا عليه أن ينتقد بشدة فى كتابه (خريف الغضب) قانون العيب الذى صدر فى مايو ١٩٨٠ واعتبر - كما قلت أن لفظ

العييب لفظ شائع في مصر لوصف رأى تصرف لا يكون لائقاً ولكن تحويل رأى معنوى إلى تجريم قانونى
قضية بالغة الخطورة حتى بالنسبة لروح التشريع فى أى بلد.
(٣٩) مصر الفتاة - لمان الاشتراكية، العدد ٢٦٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٥١ .

(الفصل الثاني)

(مؤثرات غربية (فرنسية) على تشريعات وأحكام العيب)

التدخل الأوروبي، على كافة المستويات سلبي وإيجابي، لعب دور الحافز في حدوث رد الفعل المعادي للاستبداد الأقطاعي الشرقي، واستثار الحركات القومية - التحررية والتي غدت إحدى أبرز جوانب تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وهنا نتأكد مقولة ماركس حول أهمية (الأداة غير الواعية لحركة التاريخ)، توسع العلاقات مع الغرب أثر على تواجد نظم وتشريعات تركز على أسس علمانية وإلى بنى معايير حقوقية أوروبية. والحقيقة، أن فكرة التحديث أو (التغريب) أو مايعبر عنها أحيانا بالأوربة لاتعنى نقلا آليا إلى التربة العربية لكافة معايير ونظم وايدولوجيات أوروبا، بل تعنى كما يقول ليفين "أن التحولات العضوية التى حددت مسار التطور التقدمى للعالم العربى. قد جرت فى نفس الاتجاه الذى سار فيه تطور أوروبا الاجتماعى - الاقتصادى وكانت مرتبطة بأوروبا وساعدت على عملية تشكل العلاقات الهورجوارية فى البلدان العربية" (١).

ويؤكد الكاتب السابق على " يجمع الباحثون على ان الفرنسيين وحدهم قدموا للنهضة الثقافية والايديولوجية العربية أكثر مماقدمته البلدان الاوروبية الأخرى مجتمعة، ويعود الفضل الخاص فى ذلك الى المنورين الفرنسيين فى القرن الثامن عشر وإلى الثورة الفرنسية" والتي الهبت شعاراتها فى الحرية والاخاء والمساواة العقول والأفئدة. عشرات من القنوات والطرق، طوال القرن التاسع عشر ومابعده، وجدت لتغفل أفكار التنوير الفرنسى وأفكار الثورة الفرنسية فى مصر، من تواجد آلاف الاجانب خاصة الفرنسيين (السان سيمونيين)، البعثات، المدارس وحركة الترجمة، المطبوعات والصحف والمجلات وغيرها.

وإذا أردنا أن نلقى نظرة سريعة على تلك المؤثرات الغربية (الفرنسية) على ظاهرة (العيب) وبصفة خاصة على تشريعاتها واحكامها، فالمدخل هو معرفة الأثر الجليل الذى خلفه الطهطاوى وتلامذته من رواد التنوير العربى - الاسلامى. فى هذا الاطار، ومايهما التركيز عليه فى البداية هو رحلة الطهطاوى إلى فرنسا (١٨٢٦-١٨٣١) والتي دونها فى كتابه الشهير (تخليص الابريز)، ترجم الطهطاوى القانون الفرنسى (الدستور) أو (الشرطة) ويؤكد على أن (ذات الملك محترمة) طبقا للمادة الثالثة عشر، وعن (كيفية تدبير المملكة الفرنسية) يتحدث عن ماقع من الفتنة (الثورة) فى فرنسا وعزل الملك " لانها تعد عند الفرنسية من أطيب أزمانهم وأشهرها، بل ربما كانت عندهم تاريخا يؤرخ منه، ثم أن "الفرنساوية لمارأوا أن شرل العاشر اخرج باشا الجزائر من مملكته أيضا صاروا يهزؤون بشرل العاشر ويصورونه هو وباشا الجزائر فى الطرق ويكتبون فى وقائع النوادر تلميحات غريبة ونكات ظريفة، صوروا الملك فى صورة أعمى يتكفف الناس ويقول فى سؤاله أعطوا بعض شىء للفقير الأعمى يشيرون إلا انه لم يتصور عواقب الأمور.. كانوا يصيحون فى البلدة بعد هذه الفتنة بورقات مطبوعة فيها عشق هذا الملك وفساد فى صغر سنه وفسق

المطران الكبير وهكذا وبأن ابن ابنه ليس هو ابن حقيقى وانما هو ابن مزور والعجيب أنهم كانوا يصيرون بهذه الأوراق لبيعوها فى ساحة بيت الملك الجديد^(٢). بعد نصف قرن تقريبا، ومع تواصل عمليات النقد الاستشرافى لمعايير حياة المجتمع المصرى، مامس احيانا الأصول والتقاليد الاسلامية، انبرى تلامذة الأفغانى فى الدفاع، وظهرت كتابات الشيخ محمد عبده فى الرد على رينان وهانوتو، وقاسم أمين فى الرد على الدوق داركور، ويهمنا أن قاسم الذى كتب كتابه بالفرنسية تحدث عن نماذج الطغيان الذى ساد فرنسا قبيل الثورة الفرنسية، ويذكر أن لويس الرابع عشر هو الذى أصدر عام ١٧١٥ أمرا بشنق البافاريين الذين اتهموا بجريمة (العيب فى الذات الملكية) وأنه قد أمر بأن تسحب القرعة على كل فرد واحد من خمسة عشر فردا فقط ينفذ فيه الحكم شنقا ! يتساءل قاسم أمين هل وجد فى مصر امثلة كثيرة لهذا النوع من الطغيان^(٣)

التأثير الفرنسى أتضح من خلال محاكاة النظم القانونية، بدأ الطهطاوى وتلامذته فى تعريب القوانين، ويقرر السنهورى " فى عهد اسماعيل وصل نفوذ القانون الفرنسى إلى قمته عندما انشئت المحاكم المختلطة سنة (١٨٧٦) ثم المحاكم الأهلية سنة (١٨٨٣) ففي ذلك العهد حل القانون الفرنسى فيما عدا الأحوال الشخصية محل الشريعة الاسلامية، وأصدرت الحكومة المصرية التقنيات الحالية : القانون المدنى والقانون التجارى والقانون البحرى وقانون المرافعات، والقانون الجنائى وقانون تحقيق الجنايات وقد أخذ كلها من التقنيات الفرنسية مختصرة مقتضبة"^(٤).

برزت مجهودات محمد قدرى باشا فى الترجمة (لاحظ مثلا : تعريب قانون الحدود والجنايات ترجمه من الفرنسية إلى العربية محمد قدرى بقلم ترجمة بملاحظة حضرة رفاعة بك ناظر القلم، المطبعة السنوية ببولاق مصر المعزية ١٢٨٣هـ)، ومن المعروف أنه أصبح ناظرا للحقانية فى نظارة شريف باشا الدستورية (١٨٨١) ووضع فى هذا العهد مشروع النظام القضائى للمحاكم الأهلية الجديدة. برز دور مدرسة الادارة والاسن (١٨٦٨) والتي أصبحت تسمى مدرسة الحقوق (١٨٨٦)، كان أول ناظر لها المسيو فيدال، أحد علماء فرنسا المشترعين وبقي يتولى نظارتها أربعاً وعشرين سنة إلى عام ١٨٩١ وخلفه نظار عظام من أمثال لامبير^(٥).

فى دراسة جادة عن (المؤثرات الأوربية فى القضاء المصرى الحديث) قدمتها الدكتورة لطيفة سالم إلى ندوة (مصر وعالم البحر المتوسط على مر العصور - كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٣-١٥ ابريل ١٩٨٥) أوضحت مدى هذا التأثير الفرنسى منذ مجيئ بونابرت إلى مصر، وبلوغ قمته فترة اسماعيل وتواصله بعد ذلك حتى عام (١٩٤٩) وأبانت هذا التأثير لدرجة وصلت إلى حد جعلت من معرفة اللغة الفرنسية شرطاً أساسياً لتعيين القضاء الاجانب، بل أن الدول عند ترشيح قضائياتها كانت تضع من بين الدعاية التى تقدمها عنهم معرفة اللغة الفرنسية والقانون الفرنسى.

اعتمدت التشريعات للمحاكم المختلطة أو الأهلية على القانون الفرنسى وعلى بعض القوانين الايطالية والبلجيكية، اسهم بعض الفرنسيين فى وضع المجموعات القانونية خاصة قانون العقوبات، ظهرت مجهودات (مونرى) وهو محام فرنسى بالاسكندرية " وتكون مما يؤخذ عليها أنها اعتمدت أساسا على القانون الفرنسى لعام ١٨٠٦ وترجع أصوله إلى القانون الرومانى مضافاً إليه الأوامر الصادرة فى اعوام ١٤٥٣، ١٥٧٦، ١٦٦٧، واعتبر

في فرنسا نفسها قانونا عاتيا وامتلا بكثير من التعقيدات والغموض واللبس، كما انه يفتقد التنسيق المنطقي ولايتفق مع احتياجات المجتمع المصري^(٦)

على الرغم من ان سلطة الاحتلال البريطاني حاولت، بقدر الامكان، نجلزة الادارة المصرية، بما فيها النظام القضائي، وحاولت التقليل من النفوذ الفرنسي تدريجيا ومن خلال سلطة المستشار القضائي ولجنة المراقبة القضائية والاشراف على مدرسة الحقوق الخديوية، لكن كان من الصعب التخلص من هذا التأثير، فعندما بدأ (جودبي) شروحه لقانون العقوبات (١٩٠٤) لم يستطيع أن يستبعد التعليقات والدلالات الفرنسية في كتابه الذي أصدره، في تقرير المستشار القضائي عن التغيير والتعديل (١٨٩٩) ذكر : "القانون الأهلى المذكور المؤسس على قانون العقوبات الفرنسية قد طبق سنة ١٨٨٣ بدون تأن على قانون العقوبات المختلط الذي صار نشره سنة ١٨٧٦ وقانون العقوبات المختلط ليس من السهل في كل الأحوال معرفة الاختلافات التي تضمنها بالنسبة للقانون الفرنسي، كما انه لا يظهر ان هذه الاختلافات حصلت لاستلزام تطبيقها على مايناسب أمة شرقية من العوائد وغيرها حتى يعمل بها بين تلك الأمة " ويؤكد التقرير انه في القطر المصري "ماروعى لوضع قانون العقوبات المصري عند وضعه من المغايرات للقانون الفرنسي قد جعل الصعوبة زائدة في التطبيق على احكام المحاكم الفرنسية، وقد أكد تلك الصعوبة وزادها شدة عدم وجود تلك الاحكام في ايدي قضائنا دواما"^(٧) وعندما أصدر جودبي كتابه (تعليقات على قانون العقوبات المصري)، تعرض بالشرح للعلاقة بين مواد القانون الفرنسي التي جرت التطاول والعيب على سلطة وذات الحاكم وبين موادها في القانون المصري، وأكد مثلا بانه كلمة يطعن أو يتطاول (ottaque) لها دلالة واسعة، وانها اذا كانت قد استخدمت في قانون ١٧ مايو ١٨١٩ الفرنسي فإنه قانون ١٨٨١ لايعاقب على هذا التطاول، وعندما يتعرض لمادة (العيب) يعلق عليها بقوله :^(٨)

156. Every indignity offered to the person of the sovereign by any of the like methods, shall be punished by imprisonment not exceeding eighteen months or by not exceeding L.E100.

157. Every indignity offered by any of the like methods to the person of a sovereign of a state other than Egypt, or to that of the head of a Government other than the Egyptian Government, shall be punished by the like penalties.

158. Every indignity offered by any of the like methods to any member of the khedivial family shall be punished by imprisonment not exceeding six months or by fine not exceeding L.E.30.

1. these articles follow F.L.P., Articles 26, 36. the French word used in describing the prohibited insults is offense. This is a term of art in French law. It has been for a long time the term used to describe insults against the head of the state. The draftsman of the Law of 1881 substituted the word outrage for offense, but the Senate replaced offense. l'offemse' it was said, est le terme consacre; par cela seul qu'il est exceptionnel, il convient mieux a la situation exceptionnelle du Chef de L'Etat. "The objection to it was the wide interpretation arrived at under previous laws. * Under the present system in France it is not

apparently intended to cover any other reflections upon the person of the sovereign than would be covered by such word as outrage.

- 2- Although many defamatory allegations are insulting, the range of insult or indignity is far wider than that of defamation. An insult may merely exhibit the contempt of the person who offers it, without involving any allegation, Thus, a person who publicly tears up and stamps upon a portrait of the king of Utopia offers a public indignity under Article 157, but makes no allegation.

* Le poitt., op. cit., ss 635-636. For an example of the wide inter-pretation of an offense in France see Garr., l.V, s 1500.

The French word outrage in p.c., Article 117, is also translated "indignity." The Arabic text of Article 156 uses عاب and that of Article 117 أهان. Insult (injure) in Article 265 is يسب But in Article 159 insult (outrage) is أهان. It is a pity that one word was not adopted in each text and kept to.

في هذه الفقرات يشرح جودبي طبيعة المادة (١٥٦) من قانون (١٩٠٤) :

- كل من عاب في حق ذات ولي الأمر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري.

وذلك بالرجوع إلى مواد القانون الفرنسي، ويرى أن قانون عام ١٨٨١ قد وضع كلمة اهانة Outrage بديلاً لكلمة عيب، Offense، وأوضح أن العيب هو المصطلح المتفق عليه

لذلك فقط فهو استثنائي وينطبق بصورة واضحة على الموقع الاستثنائي لرئيس الدولة، وإن هناك مساحات لدلالة كلمات القذف السب، العيب، الاهانة والتي تصيب الفرد بالأذى والتحقيق وإن دلالة هذه الكلمات تتباين بين أصولها اللغوية الفرنسية والعربية.

لاحظ كاتب هذه السطور أن مواد قانون العقوبات (١٩٠٤) قد ترجمت إلى الفرنسية (Code Penal Des Tribunaux Indigenes) واستخدم اللفظ الفرنسي (Offense) لكلمة عيب، وفي الترجمة الإنجليزية لهذا القانون استخدم لفظ (Indignity) بما يتضمنه من حظ من كرامة الشخص المهان^(٩).

يتضح التأثير الفرنسي بصورة أكثر دلالة من خلال بعثات دراسة الحقوق والتي أرسلت إلى فرنسا بصفة خاصة، بل أن دارس تاريخ مصر آنذاك، يلحظ أن اتجاه الحركة الوطنية وخاصة مدرسة الحزب الوطني (مصطفى كامل ومحمد فريد) اعتمدت على التأييد الفرنسي أليس مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية على حد قول الرافعي - هو القائل: ^(١٠)

أفرنسا يامن رفعت البلايا	عن شعوب تهزها ذكراك
انصري مصر أن مصر بسوء	وأحفظي النيل من مهاوى الهلاك
وأنشري في السورى الحقائق	حتى تجتلى الخير أمة تهواك

ألم يكن أحمد حلمى أفندى صاحب جريدة (النقطة المصرية). والذي يعتبره البعض أول متهم بالغيب فى ذات ولى الأمر - هو الذى كتب "أردنا نقل المبادئ" الراديكالية" الصرفة إلى الصحافة المصرية من نقد الأعمال بالحرية الكاملة التى تراعى خواطر العظماء ولا تتهيب الكبراء" (١١)

أشير إلى أهمية تواجد بعض الأجانب، خاصة الفرنسيين - المتعاطفين مع الحركة الوطنية التحررية منذ أيام عرابي، يتحدث محمد عبده فى مذكراته عن الذين تطوعوا من الأوربيين، حيث يذكر "أما الفرنسيون فجاء من بعض المفلسين منهم عدد لايلتفت اليه" (١٢)، بل وجدت بعض الصحف والمجلات التى أصدرها أجانب فى مصر (الصحافة الفرنسية خاصة)، بعضها تمت مصادرتة داخل مصر والبعض منع من دخول مصر بتهمة الغيب فى ذات ولى الأمر، فى اطار هذه الدراسة لابد من التنويه الى قضية المسيو البسان ديروجا ALBAN DEROJA الفرنسى الجنسية ورئيس تحرير (البلاغ المصرى) La Depeche Egyptienne كان من الشخصيات الصحفية المرموقة، إذ كان رئيس نقابة الصحفيين الأوربيين فى مصر، نشر مقالا فى القسم الفرنسى (البلاغ المصرى)، العدد ١١٤، ٣٠ نوفمبر ١٩١٠) فيه نقد للخديوى عباس حلمى الثانى، أدعت فيه السلطة أنه يحمل تعريضا بالخديو وطعنا وعبا فى ذاته، اتهمه فى حياته الخاصة وانصرافه عن مشاكل مصر وأمانيتها وأكد "أن بلاده لم تعد مصر، بل أوروبا وآسيا، فى سويسرا والنمسا وعلى ضفاف البسفور" وذكر أنه كان يحلم بان يظل مخلصا لبلاده لكن شبابه وثروته أخطأ به السبيل فحاد القصد عن، كانت (البلاغ المصرى) تعتبر لسان آخر للحزب الوطنى، حصل المسيو جاك دار جيل Jaques D.Argila الأسباني على رخصة إصدارها، فى يوليو ١٩١٠ صدرت هذه الصحيفة وبها ملحق عربى باسم (البلاغ المصرى) وكانت الجريدة "بشقيها الفرنسى والعربى أعنف صحف الحزب الوطنى فى هجومها على الاحتلال والحاكم" (١٣)

جرت مباحثات بين المعتمد البريطانى - فى ظل سياسة الوفاق. وبين كسل من القنصليتين الفرنسية والاسبانية التابع لهما صاحب الجريدة ورئيس التحرير وصدر بعدها أمر من كل منهما بمغادرة مصر فورا، ونظرا لاهمية قرار ابعاد (ديروجا) ننشره كما هو. (١٤)

الجمهورية الفرنسية

باسم الشعب الفرنسى

نحن قنصل فرنسا فى مصر

بناء على المادة ٨٢ من الأمر الصادر فى يونيه ١٧٧٨

وبناء على نشر "البان ديروجا" الفرنسى فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٠ مقالا فى جريدة (لاديبش اجبسين) التى يديرها

وحيث أن هذا المقال موجه الى شخص ولى الامر فى البلاد التى يعيش فيها ديروجا ضيفا. وحيث أن طبيعة هذا المقال أن يقلل من ميل الرعية لولى أمرها واحترامها له.

وحيث أن ذلك مخل بالأمن العام وبالصلوات الودية بين فرنسا ومصر. لهذه الاسباب نأمر بإبعاد "ديروجا" من البلاد المصرية وتدعوه ان يتخذ الطرق التى يراها لحفظ وتدعوه مصالحه المادية فى هذه البلاد.

أدان الحزب الوطني قرار ابعاد ديروجا وزميله وقبل مغادرتهم أرض مصر أقيمت لهما احتفالية كبيرة. معظم الصحف امتنعت على هذا القرار، وقد نشرت صحيفة الأهرام نص احتجاج الصحفيين على نفى ديروجا والذي نفى أن يكون قرار النفي صادر من الحزام الوطنيين بل من الاحتلال. كذلك نشرت هذه الصحيفة (نفي صحفي اسباني كان مديرا للبلاغ المصري)^(١٥) لم تكن (البلاغ المصري) والتي صدرت أساسا بالفرنسية هي الأولى أو الأخيرة في قائمة المصادرة ومطاردة محرريها، بل بدأت هذه العملية منذ عهد سعيد باشا واسماعيل، وتواصلت بعد ذلك للصحف التي تصدر بلغة أجنبية داخل مصر أو خارجها تلك التي تتعرض لذات ولي الأمر والتي اعتبرت مصونة لاتمس طبقا لنصوص دستور ١٩٢٣، طرد ونفى بيرم التونسي لأنه كان متمتعا بالحماية الفرنسية، ووضع في قانون المطبوعات (الصادر عام ١٨٨١) مادة (١٧) تمنع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنشورة في خارج القطر المصري، حيث كانت تصدر ويعاقب من يتداولها وحتى الاجانب المتمتعين بالامتيازات غير الخاضعين للتشريع المصري الجنائي الا فيما يتعلق بالمخالفات، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة، منعت عشرات الصحف والمجلات - حتى تلك التي تصدر باللغة العربية (صحفه أبو نظارة - العروة الوثقى) وطرد بعض الصحفيين (قضية البلاغ المصري عام ١٩١٠).

في العدد (٧٠) من الوقائع المصرية المؤرخ في ٣١ يوليه سنة ١٩٢٢ وبناء على المادة (١٧) من قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وعلي قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ منع دخول جريدة (لاسويس) التي تصدر بسويسرا وتداولها وبيعها بالقدر المصري لأنها نشرت أمورا ماسة بكرامة ولي الأمر^(١٦) عشرات الصحف والمجلات منعت قبل ذلك وبعد ذلك بعضها لم تصل إلى مصر أولم تعلم بها الحكومة، أو علمت وتفاضت عن ذلك، عابت في الذات المصونة، على سبيل المثال، في مجلس نواب حكومة الوفد الأخيرة، أجاب وكيل الداخلية البرلماني على سؤال موجه من حسين أبو الفتح عن عدد الصحف والمجلات الأجنبية التي صادرتها الحكومة ومنعت دخولها القطر المصري ابتداء من مايو ١٩٥٠ حتى مايو ١٩٥١ لتعرضها للذات الملكية الكريمة ! فذكر من ضمن هذه المجلات والصحف :^(١٧)

اسم المجلة	جهة صدورها	تاريخ قرار المنع	الأسباب
* لايف	امريكية	١٠ مايو ١٩٥٠	التعرض للذات الملكية
* سنداى بوست	امريكية	١٧ مايو ١٩٥٠	"
* ساندى سوار	فرنسية	١٨ يونية ١٩٥٠	"
* بكتشر بوست	انجليزية	١٨ يوليو ١٩٥٠	"
* درسترن	المانية	٢٥ يونية ١٩٥٠	"
* الدبور	لبنانية	١٠ سبتمبر ١٩٥٠	"

التأثير الغربى (الفرنسى) فى القوانين والتشريعات كان واضحا، خاصة فى قانون العقوبات (١٨٨٣) والقوانين التالية له والتي تضمنت مايجرم العيب فى ذات ولي الأمر ومن المضحك المبكى فى الحالة المصرية، أنه بينما تطورت وتعذلت القوانين الفرنسية فى بلادها

ظلت مصر تستقى موادها من قوانين الحكم اليونانبارتى، يقرر محمد كامل مرسى ١٣ نوفمبر ١٨٨١ صدر قانون العقوبات الأهلأ أخذت احكامه من قانون العقوبات المختلط الذى استمد احكامه من قانون العقوبات الفرنسى الصادر عام ١٨١٠ عقب فوضى الثورة واضطراب الأحوال^(١٨) صدر قانون نابليون (١٨١٠) فى عصر يراد فيه توطيد سلطان الدولة على الأفراد. صدر هذا القانون مبنيأ على المصلحة الاجتماعية مسرفأ فى معنى الردع، إذا استعاد بعض العقوبات القاسية الملغاة، هذا القانون لم يهتم بحقائق الحياة ولا بشخصية المجرم وظروفه وميوله وأخلاقه وعواطفه، بل جعل مقياس العقوبة جسامة الجريمة فى طبيعتها ونتائجها دون وزن لحالة المجرم، أى أن هذا القانون كان شديد الوطأة، ومع كثرة الثورات والانقلابات فى السلطة السياسية التى مرت بها فرنسا القرن التاسع عشر (خاصة ثورة ١٨٣٠، ١٨٧٠) بدأت فرنسا تستكمل تشريعها وشهدت مراحل تطور هذا التشريع بعد حروب أهلية وصراع اجتماعى سياسى، ثم استقرت الأمور فيها - نوعا ما على توازنات وضوابط اجتماعية - سياسية محددة، أدخل على قانون عقوبات (١٨١٠) تعديلات كثيرة خاصة فى سنوات (١٨٢٤، ١٨٣٢، ١٨٦٣، ١٨٨١) وبدأت النظرة إلى الجريمة السياسية تتغير منذ ثورة (١٨٣٠) والتى ترتب عليها خلع الملك شارل العاشر وإحلال لويس فيليب على العرش مكانه حتى الانقلاب الجمهورى عام ١٨٤٨، كانت الحكومات الملكية تدمج شخصية الملك فى الدولة ذاتها، وكان العقاب صارمأ غير أنه حدثت اصلاحات عقابية بعد ذلك، ألغيت عقوبة الإعدام فى الجرائم السياسية عام (١٨٤٨) ورجعت الجناح السياسية وجناح الصحافة بعد ذلك إلى اختصاص محاكم الجناح، قانون عام (١٨٨١) بشأن الصحافة قرر إلغاء قانونى ١٨١٩، ١٨٧٥ وأظهر تسامحا وتعاطفا نحو جرائم الصحافة تمثل جليا فى العقوبات المخففة التى أتى بها، اعترافا بحق المواطنين فى النقد الحر سواء كان موجها ضد السلطة القائمة أو ضد تصرفاتها أوحتى ممثلها بدأت النظرة تختلف عما كان سابقا فى النظر إلى المجرم السياسى، يقوّن لامبروزو:

" يندفع المجرم السياسى تحت بواعث وأهداف مثالية مجردة عن الأهواء الذاتية، فهو يتوق شوقا إلى تطوير و تحسين أوضاع مجتمعه هو خصم يقف بالمرصاد للنظام القائم، يتجاوز حدود استعمال حقه فى المعارضة، وقد يتعجل تقدم مجتمعه ولذلك فهو يستعين بوسائل غير مشروعة تتصف بالعنف فى بعض الأحيان."

فى ٢٩ يوليه ١٨٨١ صدر قانون المطبوعات الفرنسى، بينما صدر القانون المصرى فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١، وبمعنى آخر " قانوننا تال له ومتأخر عنه بنحو أربعة شهور ومقتبس من بعض القواعد الواردة به، إلا أن بينهما خلاف من ناحية الروح التى سيرت كلامهما، فبينما نرى أساس القانون الفرنسى حرية الصحافة، كما يؤخذ من عنوانه، وتبدأ المادة الأولى منه بنصها على حرية الصحافة والكاتب إذا بالقانون المصرى يقيد المطبوعات بقيود عدة^(٣٠)

كانت مصر تحيا أعقاب هزيمة ثورتها الوطنية عام (١٨٨١-١٨٨٢)، حيث استعاد العرش سطوته فى ظل الاحتلال البريطانى، وكانت الحركة الوطنية فى مهدها تحاول رغم كل المعوقات أن تنقل مصر ولو تدريجيا من اطار الشرعية التقليدية ذات الأصول الأسرية العائلية إلى مرحلة أكثر رقى، مرحلة الشرعية القانونية الدستورية، ذلك فى ظل نظامها الاستبدادى المطلق، كان لابد أن تشتد العقوبة فى الجرائم السياسية واعتبار مرتكبها بأنه عدو للعرش والأمة بخلاف الجرائم غير السياسية، هكذا نظر شراح قانون

العقوبات آنذاك^(٣١)، وظل الحال كما هو عليه فى التشريع المصرى ليس هناك تفريق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية فى العقوبات والاجراءات واحدة، غير أن بعض النصوص تشعرك بشيء من ذلك منها نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المعدل بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التى تجعل الجرح الواقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر من اختصاص محاكم الجنايات^(٣٢) وإذا كان الوعى القانونى المصرى قد بدأ ينتبه الى أهمية التفرقة بين الجرائم العادية والجرائم السياسية فى الثلاثينيات خاصة، لكن تظل جريمة (العيب فى الذات المصونة) لها وضعية خاصة من بين هذه الجرائم السياسية تستحق التشديد عليها فى العقاب. أريد أن أركز على أن الشارع المصرى قد استمد احكام العيب خاصة فى جرائم الصحافة من القوانين الفرنسية السابقة على قانون الصحافة الاخير الصادر عام ١٨٨١ "الشارع الفرنسى حذفها من قانونه الاخير لأنها جرائم غامضة وغير محددة مما يؤدى الى التعسف فى التطبيق، لهذا لانجد اليوم فى القانون الفرنسى أثرا لجريمة الطعن فى حقوق ولى الامر أو نظام وراثته العرش، ولكن هذه الجرائم واشباهها لاتزال باقية فى القانون المصرى"^(٣٣).

لاحظ شراح قانون العقوبات، بل كذلك بعض القضاة (أنظر مثلا : المحاماة، العدد ١٠، السنة ١٩، ص ١٤٣١-١٤٣٦) أن قانونى العقوبات المصرى والفرنسى لم يضعوا تعريفا للفظ (العيب) ومن هنا تأكدت قيمة الرجوع الى آراء شراح القانون الفرنسى الذى هو المأخذ للقانون المصرى والى احكام المحاكم كان الشراح يعودون مثلا الى آراء بوانغان فى الصحافة والى آراء باربييه ود اللوز فى قانون العقوبات والى المعاجم والموسوعات (موسوعات العلامة كاربتيه مثلا)، بل كان اللجوء الى التشريعات واحكام المحاكم الفرنسية سبيلا للخروج من المأزق. العلامة الفقيه أحمد أمين صاحب (شرح قانون العقوبات الأهلى - مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٩٢٤) كتب عن جريمة العيب فى حق الذات الملكية يعلق على المادة (١٥٦ع) المعدلة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ بقوله (ص ١١٠-١١١):

وقد جاءت هذه المادة بلفظ جديد وهو العيب، ويقابلة فى الفرنسية (offense) وهو اوسع معنى من القذف والسب والاهانة، ويشمل كل عبارة تحط من قدر من رعى بالعيب أو مكانته أو تقلل احترامه فى نظر الجمهور، ولو لم تتضمن إسناد وقائع أو أمور معينة. وليس قاصرا على العيب فى الملك أو غيره من الوجهة العامة بل يتناول أيضا العيب فيه من وجهة أعماله وحياته الخاصة. وهذا هو المعنى الذى كان يفسر به هذا اللفظ فى القوانين الفرنسية القديمة. ولا يزال هذا اللفظ مستعملا فى قانون الصحافة الفرنسى المعمول به الآن فى المادة ٢٦ الخاصة بالعيب فى رئيس الجمهورية، ولكن المتفق عليه أن العيب والاهانة لفظان مترادفان فى حكم القانون، وإن كان اللفظ الأول قاصرا على الإهانة التسمى تلحق برئيس الجمهورية فقط. وعلى هذا يمكن القول بأن لفظ العيب المستعمل فى المصادق ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من قانون العقوبات المصرى ليس له معنى غير معنى لفظ الإهانة المستعمل فى المادتين ١٥٩ و ١٦٠ع وهو على عمومه يجب ان يشمل القذف والسب وكل مايمس كرامة من يرمى به.

فى العشرينيات كذلك أخرج عبد اللطيف محمد (القاضى بالمحاكم الأهلية) سفر ضخيم اسماه (التشريع السياسى فى مصر) قارن فيه بين القوانين المصرية والفرنسية وأشادت الصحف به خاصة الأهرام التى ألمحت كانت المكاتب القانونية المصرية الى مهد قريب خالية من سفر قيم فى باب التشريع السياسى، ذلك التشريع الذى له فى فرنسا فقهاء

مشهورون وموسوعات شارحة... وقد تأثرت مصر بهذه التطورات العالمية وحدثت حوادث وحوكم فيها بعض الساسة بأسباب العبارة عنها كثير من الصحفيين ولم تسد ثغرة القوانين المصرية فى باب الجرائم السياسية كما أصبحت عليه القوانين الفرنسية والسويسرية مثلا، ولذلك عانى رجال القضاء والمحاماة شيئا كثيرا فى الفصل والدفاع

تعرض فيه لتاريخ التشريع عن الصحافة والمطبوعات فى فرنسا خاصة وفى بلدان أوروبية أخرى (انجلترا مثلا) وقارن بين حالته فى مصر، وتعرض لجرائم العيب فى حق الذات الملكية وقارن بين مادة القانون المصرى والتعديل الذى أدخل عليها وبين مادة القانون الفرنسى والتعديل الذى أدخل عليها، وهو فى كتابه يقرر:

ونجد علة اختبار لفظة (العيب) التى اختارها أيضا المشرع الفرنسى فى المادة ٢٦ من قانون الصحافة التى تحمى شخص رئيس الجمهورية فيما أورده (بلليتان-M.pelletan) فى تقريره عند بحث هذه المادة أمام مجلس الشيوخ من أنها التعبير الاصطلاحي ولما لها من مفهوم خاص رؤى أنها للمركز الممتاز لرئيس الحكومة أليق استعمالا وأنسب تعبيراً وترتب على ذلك استبدالها بلفظة (اهانة- outrage) التى كان صادق عليها مجلس النواب.

وكلمة (عاب) لفظه واسعة المدلول لا تشمل القذف والسب والأهانة كما تشمل ما يقل عنها مما قد يمس شخص من وجهته إليه ويصغر من شأنه أو يمس الاحترام الواجب له وإذا رجعنا الى تقدير المحاكم الفرنسية لذلك نجد أنها قضت بتوافر ذلك وإن لم يكن هنا لك قذف أو سب بمعنى الكلمة (نقض ٤ مارس سنة ١٨٣١) فأى عبارة تقال على سبيل التهمك أو بقصد التعريض تعتبرها المحاكم الفرنسية داخلة فى هذه المادة وتخرج من ذلك النقد المبنى على الحقوق السياسية المعترف بها والذى يكون مبناء الأخلاص وبعبارة أخرى اللوم أو القاء المسؤولية عن أعمال الحكومة حيث أنه لا يوجد الآن فى القانون الفرنسى نص خاص يحظر ذلك كالمادة ١٥٦ مكرره التى أدخلت على قانون العقوبات المصرى بقانون ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ولكن إذا تعدى ذلك إلى درجة الخروج فى التعبير عن الحد اللائق بعبارات مهينة وألفاظ جارحة فإنه يدخل تحت طائلة العقاب.

ويجب أن يكون التعدى متعلق بصفته الشخصية وقد قام نزاع بين الشراح بخصوص ذلك فى القانون الفرنسى وما إذا كان يدخل التعدى الموجه الى سلطته ونفوذه ويرجح (باربييه) اقتصار ذلك على ما يوجه الى شخص رئيس الحكومة مستشهداً بالروح التى سار عليها المشرع فى قانون سنة ١٨٨١ وحذفه كل ما يتعلق بحماية الجمهورية ونظامها مما يعبر عنه بجرائم الفكر ولكن هذا الخلاف لا محل له فى القانون المصرى الذى نص على الطعن فى حقوق الملك وسلطته بالمادة (١٥٠ عقوبات). رجع الكاتب إلى أصول (الحيث) فى القانون الفرنسى والذى كان يعتبر فى التشريع القديم جناية ضد سيادة الدولة ل'oise Majesté معاقبا عليها بأشد العقاب (قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ عاقب كل من عاب فى حق الملك بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ - ١٠٠٠ ف مع امكان حرمانه من بعض أو جميع حقوقه السياسية الواردة بالمادة (٤٢) من قانون العقوبات) وكانت هذه المادة تبين طرق العلانية على سبيل الحصر. ويتحدث الكاتب عن التطورات لهذه المادة بعد سقوط الملكية وتعديلها طبقاً لقانون الصحافة الصادر عام ١٨٨١ (المادة ٢٦ - كل من عاب فى رئيس الجمهورية يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من ١٠٠ - ٣٠٠٠ ف أو بأحدى هاتين العقوبتين). وفى كتابه القيم الذى وضعه

في أواخر الأربعينيات (حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧) حدد الدكتور رياض شمس أركان جريمة العيب في حق الذات الملكية، وأبان أن المآخذ التشريعي للمادة (١٧٩) من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧، مأخوذ أساسا من قانون العقوبات الفرنسي وعرف العيب في القانون الفرنسي بالرجوع الى نص المادة ٢٦ من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في ٢٩ يولييه ١٨٨١ والتي اعتبرها مرجعه في تفسير معنى العيب في القانون المصري، غير انه رأى أن بعض المحاكم المصرية فسرت العيب في ضوء القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٤٩ واستندت إلى احكام فرنسية سابقة على قانون الصحافة الفرنسي الصادر في سنة ١٨٨١ (٣٦) واستشهد ببعض احكام هذه المحاكم مثل (حكم محكمة جنايات مصر، ٢٥ مارس ١٩٣٩) "المحكمة، س ١٩ ان ٥٣٤، ص ١٤٣٣) حيث جاء هذا الحكم معتمدا على رؤية حكم لمحكمة السين في ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٧ "بأن شخص رئيس الجمهورية محمي من كل عيب بمعنى انه ليس فقط محميا من الاهانة أو القذف أو السب، وإنما من كل طعن سييء مبناه الهوى خارج عن حد القانون والنقد المباح وحرية المناقشة ومن شأنه ان يؤدي الى عدم احترام شخص رئيس الجمهورية أو نوابه.. (البوتغان ج ٢ ص ١١١ - ١١٧ وص ٢٢١ - باربييه ع ص ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ - اللوز ص ١٦٨ ان ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦. وعلى هذا الاساس يجب أن تفسر لفظة العيب في القانون المصري بالمعنى الواسع الذي فسرت به في القانون الفرنسي..".

حيثيات احكام المحاكم الأهلية، في قضايا العيب في حق الذات الملكية ملغمة بالاستناد إلى آراء علماء القانون واحكام المحاكم الفرنسية بما لا يمكن حصرها ولكن لكي نؤكد على ذلك نذكر أن محكمة جنايات مصر برئاسة صاحب العزة محمد صادق بك وكيل المحكمة في إحدى قضايا العيب (القضية رقم ٦٤٨٢ السيدة رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥١ صحيفة كلى) كانت تستشهد باحكام القضاء والشرح في فرنسا لدلالة كلمة العيب ونشير الى اعتمادها على مؤلف الدكتور جوستاف لويديتان في جرائم الصحافة. وجد الدارس من خلال قراءة لاحكام المحاكم في قضايا العيب خاصة مدى تضارب الاحكام وتباينها، يحيط ببعضها الغموض احيانا واللبس يعتمدها خاصة لمن يستقصى بحثا تاريخيا يريد ان يتبين الغرض الصحيح من نص الشارع، لكنه يرى تكاثر التأويل والاجتهادات حيث تختلف فيما بينها وتؤثر على اصدار الاحكام بالادانة احيانا أو حتى بالبراءة، مرجع ذلك - من احدى نواحيه - ان المبادئ الراجعة الى احكام القانون الفرنسي واحكام القضاء الفرنسي كانت تتناقض احيانا مع روح التشريع المصري، ومن هنا تكمن أهمية مراعاة فكرة الخصوصية في التشريع والقضاء بما يلائم أحوال البلاد والعباد، وهذا ما تنبه إليه بعض الدارسين آنذاك (٣٨) ان كلمة (العيب) تتضمن معاني مختلفة، حتى في أصولها الأوروبية (٣٩)، فما بالك في لغة الضاد حيث ترتبط بمعان واسعة للغاية.

أشير أخيرا. ان الحديث عن التأثير الفرنسي لا يقتل من التأثير الغربي عامة خاصة الانجليزي والبلجيكي، عندما اثرت قضايا العيب في الذات الملكية في عهد فاروق بدأت الصحف تتحدث عن الدستور الانجليزي ومركز التاج فيه او تتعرض للمقارنة بين النظامين الملكي البريطاني والمصري، برزت كتابات اساتذة القانون خاصة (الدكتور السيد صبرى والدكتور زهير جرانة) لكن يظل التأثير الفرنسي هو المسيطر في بداية العيب وفي نهايته ليس اتجاه الخروج إلى العنف أو الطرد كان إلى فرنسا - في الغالب - لبعض هؤلاء الذين اتهموا بالعيب في ذات ولي الأمر منذ ايام صنوع والافغانى ومحمد عبده وصولا إلى بصرم التونسي أليست هناك أدنى دلالة تاريخية على ذلك !!؟

حواشي

[الفصل الثاني]

(١) أنظر كتاب ليفين، ز.أ. : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان وسوريا ومصر) والذي ترجمه عن الروسية بشير المباعي، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨، ص ٤١، ص ٥٦-٥٧، ص ٩٦.

(٢) راجع بصفة خاصة المقالة الخامسة : في ذكر ما وقع من الفتنة في فرنسا، ذكر مقدمة يتوقف عليها الدلائل على خروج فرنساوية عن طاعة ملكهم، ويتحدث في فصول المقالة (الفصل السادس) عن فيما كان بعد الفتنة وفي سخرية فرنساوية على شرل العاشر (الطهطاوي : رفاعة بك بدوي رافع : كتاب تخلص الأبريز إلى تخلص باريز أو الديوان النفيس بإيوان باريس، دار التقدم بمصر، ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م، ص ٢١٧).

(٣) قاسم أمين : المصريون، ترجمة قاسم أمين (الحفيد)، تقديم الدكتور رؤوف عباس كتاب السبلال / العدد ٥٣٧، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٦٥.

(٤) السنهوري : عبد الرزاق (د) : أصول القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٢، ص ١٠٦.

(٥) حول هذا الدور لمدرسة الحقوق أنظر ما كتبه عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل الجزء الاول، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٠٢، والجزء الثاني الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ٢٣٩-٢٤٠، ص ٢٨٣ وقد صدرت مؤخرا دراسة هامة عن دور المحامين ومدرسة الحقوق.

Reid, Donald M., : Lawyers and Politics in the Arab world , 1880-1960

Minneapolis, Bibliotheca Islamica , chicago, 1981

وتعتبر امتدادا لدراسة أخرى قدمها :

Farahat J.ziadeh: Lawyers , the Rule of law and Liberalism in Modern Egypt. Stanford, California , 1968.

(٦) أنظر دراسة لطيفة سالم (د) : (المؤثرات الأوربية في القضاء المصري الحديث) والتي اعتمدت في هذه الفقرة على كتابات (عبد الحميد أبو هيف (د) : المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر وجميل خاتكي : الأحوال الشخصية للأجانب في مصر، وكتاب :

Bemmelen: L,Egypte et L,Europe, paris, 1882.

(٧) فوزي بك جورجى المطيعي : شرح قانون العقوبات الجديد، ص ٤-٥

(8) Goadby.F,M.: Commentary on Egyptian Criminal Law, Part I, Cairo, Govern ment Press, 1914, P.P. 502-503.

(9) The Penal Code of the Egyptian Native Tribunals, Cairo National Printing Department (1906) P.46.

(١٠) عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة بمصر، الناشر مكتبة النهضة المصرية "القاهرة ١٩٥٠، ص ٥٠ (ندأوه إلى مجلس نواب فرنسا، يونية ١٨٩٥) وعن علاقة الحركة الوطنية (الحزب الوطني) بفرنسا راجع دراسة الدكتور محمد أنيس (صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل) دار الجيل للطباعة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٥-١٦.

- رغم علاقات مصطفى كامل الطيبة بفرنسا الا أنه كان يدرك تماما أن "الفرنساويون مهملون نظاهروا لنا بالولاء هم كالاتكليز يعملون لمنفعتهم، وهم اذا تقربنا منهم وتحببنا إليهم فإتاما هي سياسة منا قضت بها الايام نستعملها لاستخدامهم ولتغيير عداوتهم بالحب والولاء وان يكن وقتيا (أنظر محمد أنيس (د) المرجع السابق، ص ٦٩) في أوائل الثلاثينيات كتب السنهوري "أن فرنسا لن تقف حجر عثرة في طريق الإصلاح القضائي في

مصر، وهي تعلم أن الثقافة الفرنسية كانت النور الذي انبعث إلى مصر، فأضاء جوانبها قشبه : الجيل من المصريين على حب فرنسا والتعلق بها " (راجع : عبد الرازق السنهوري (د) : مقدمة كتاب (الامتيازات الأجنبية) لمحمد عبد الباري، لجنة التأليف والترجمة والنشر مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٣٠، ص ١٠١).

(١١) أحمد حلمي (المحرر بجريدة العلم) : السجون المصرية في عهد الاحتلال البريطاني، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح بمصر، ١٩١١، ص ٥٤.

(١٢) محمد عبده (الشيخ الامام) : مذكرات، كتاب الهلال ابريل ١٩٦١، ص ١٩٨-١٩٩.

(١٣) خليل صابات (د) وآخرون : حرية الصحافة في مصر، ص ٢٢٦-٢٢٨.

(١٤) تفاصيل قضية ديروجا أنظر :

جريدة (مصر الفتاة، ٨ ديسمبر ١٩١٠).

وأنظر بصفة خاصة (ص ٥٤) من ملاحق رسالة دكتوراه ابراهيم الدسوقي عبد الله المسلمي (صحافة الحزب الوطني ١٩٠٠-١٩٥٣) الجزء الثاني، كلية الاعلام، قسم الصحافة جامعة القاهرة ١٩٨٥، وفي الجزء الأول من هذه الرسالة (ص ١٤٢) هجوم ديروجا على الخديو، وأنظر كذلك كتاب يواقيم رزق مرقص، (د) : صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧-١٩١٢ دراسة تاريخية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٤٣.

(١٥) أنظر : الأهرام ٨ ديسمبر ١٩١٠، ١٦ ديسمبر ١٩١٠.

(١٦) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسي، الجزء الثاني، ص ٧١٥.

(١٧) الشعب الجديد، العدد ٢٢، ١٠ يونية ١٩٥١، ص ٨.

(١٨) شرح قانون العقوبات المصري الجديد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة عبد الله وهبة ١٩٤٣، ص ٢٤. كذلك ردت مصادره (قانون ١٨٨٣) إلى مبادئ القانون العثماني (١٨٥٨) وإلى مبادئ الشريعة الإسلامية وإن كان التأثير ضئيلا، راجع : علي بدوي : الاحكام العامة في القانون الجنائي، مطبعة نوري، القاهرة (١٩٣٨-١٣٥٧) ص ١٦. وهو يؤكد أن القانون الأهلي عمد إلى بعض التغيير عند اقتباسه من القانون الفرنسي وذلك إما بالتحوير في مناهجه وفي صيغة نصوصه وبإهمال بعض مواد كالجرائم الخاصة باستعمال الحقوق المدنية وبالانتخابات وجرائم الائتمار أو الاعتداء على الملك أو أفراد أسرته وعلى الحكومة ونظام توارث العرش راجع نفس المرجع (ص ١٥).

(19) L,ambroso : les bienfaits du Crime, Nouvelle Revue L Juillet, 1895, P.87.

أريد أن أشير إلى أن العيب في ذات الحاكم قد اختفت من القانون الفرنسي لعام ١٨٨١ بما تتضمنه من شحنة لها دلالاتها السياسية، لكن حل محلها (الاهانة) وقد شدد القانون الفرنسي على اهانة رئيس الدولة وعلى كل إساءة توجه إليه ولو بالإشارة، ولازالت العقوبات منصوص عليها حتى الآن.

(٣٠) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسي، الجزء الثاني، ص ٦٣٦-٦٣٧ يلاحظ أن قانون المطبوعات المصري الذي صدر عام ١٨٨١ ألغى ضمنا بصدور قانون العقوبات الأهلي عام (١٨٨٣)، وقانون المطبوعات هذا هو الذي بعث من قبره وعمل به في ٢٥ مارس ١٩٠٩ مع اشتداد الحركة الوطنية في مواجهة سياسة الوفاق آنذاك.

(٣١) أنظر مثلا : محمد الخدي يسمن : كتاب شرح قانون العقوبات، ص ٤.

(٣٢) علي بدوي : المرجع السابق، ص ٨٧-٨٨.

(٣٣) أحمد أمين : شرح قانون العقوبات الأهلي، ص ٨٤.

(٣٤) الأهرام، العدد ١٤٦٥٤، ٢٧ ابريل ١٩٢٥.

(٣٥) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسي، الجزء الثالث، ص ١٠٢٠-١٠٢١.

(٣٦) راجع : رياض شمس "د" : المرجع السابق، ص ٤٢١-٤٢٧.

(٣٧) أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة، ص ٢٩٧.

(٣٨) لاحظ ما ذكره هذا محمد العنساوي في كتابه (قواعد المرافعات في القانونين الأهلي والمختلط، الجزء الأول، مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٢٨، ص ٢٤) إذ يقول: "النظام القضائي الأهلي والمختلط والمرافعات المتبعة امامهما ليست وليدة تطور تاريخي كما هو الحال في النظام والتشريع الفرنسي وانما وضعت منقولة عن ذلك التشريع مع بعض تعديلات لا تغير من جوهرها وروحها ويغير أن يكون للنظم والاجراءات المتبعة من قبل في مصر أثر في وضعها.

(٣٩) بالرجوع إلى بعض المعاجم والقواميس الغربية لفهم دلالة كلمة (العيب) لوحظ:

* Offense N.F (Lat. Offensa , de offensare, heurter, blesser) Parole , action qui blesse quelqu'un dans sa dignité : Faire une offense ض. quelqu' un.

[Grand Larousse encyclopedique, tome septieme Librairie Larousse, paris, 1963, P.915]

* Offense : Something That is offending or displeasing, any woring doing, os a violation of divine or humon law ,a crime , or sin , on act of mounting on attack, assault, the attempt to score.

{the Lexicon Webster Dictionary, vol. I, U.S.A. 1986. P.658.}

الفصل الثالث

تطور القوانين الجنائية الخاصة بجريمة (العيب)

قبل الثورة العربية (١٨٨١-١٨٨٢) كانت القوانين العثمانية. تطبق في مصر وأهمها قانون ١٨٦٥ وهو متأثر إلى حد كبير بالقوانين الفرنسية، مثل قوانين ١٨١٠، ١٨١٩ خاصة الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من المطبوعات، المجلس المخصوص في عهد سعيد أصدر قانونا في ٢ يناير ١٨٥٩ (٢٧ جمادى الأولى ١٢٧٥ هـ) نص بنده الثاني : "إذا طبع ونشر كتب ورسائل إهانة للديانة وللبوليتيكية والأدب والأخلاق فيجوز ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية.. (١)".

المادة (١٥) من قانون ١٨٦٥ العثماني تنص على "صاحب الغزته الذي يستعمل الفاظا أو عبارات غير لائقة بحق السلطنة السنية L'offense envers le souverain يحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنوات أو يؤخذ منه من خمسة وعشرين ذهباً إلى المائة وخمسين جزاء نقدياً" (٢).

في عصر إسماعيل عرب قانون الحدود والجنايات من الفرنسية إلى العربية، ترجمة محمد قدرى بملاحظة رفاعه بك ناظر قلم الترجمة، في بنده (٨٦) " جزاء من تجاهر بشتم الملك وسبه على رؤوس الأشهاد الحبس من ستة أشهر إلى خمس سنين وتغريمه غرامة أقلها خمسمائة فرنك وأكثرها عشرة آلاف فرنك وقد يحجر على مرتكب هذه الجريمة من التصرف في الحقوق المذكورة في بند (٤٢) (الحرمان من الحقوق الرشدية والمالية والعائلية) (٣)".

ورغم أن (قانون العقوبات) قد اكتملت صورته قبل الثورة العربية، فلم نجد فيه ذكر لكلمة (العيب) وكل ما ذكر في الباب الرابع عشر (في مخالفة الأوامر المتعلقة بالمتابعة والمطبوعات والتدريس العام، بند (١٧٠) "كل من طبع محررات تشتمل على هجو ولى الامر أو الحكومة أو رجالها أو حمل غيره على طبعها أو نشرها أو وزعها على الناس يعاقب بدفع غرامة من عشرة جنيهات مصرية إلى خمسين جنيها مصرية" (٤)، فلم يطبق تطبيقاً تاماً، وظل العمل قائماً بقواعد (قانون الجزاء الهمايوني). المادة (٦٦) تقرر "كل من يفوه جهاراً في الأسواق وفي محل اجتماع الناس والأماكن الواسعة أو يعلق إعلاناً أو ينشر ورقة مطبوعة بتحريض الأهالي والسكان على فعل أنواع الجنايات المبينة بهذا الفصل يجازى جزاء مرتكب تلك الجنايات فعلاً أما إذا لم يظهر تأثير قبيل تلك التحريضات فيجازى بالنفي الأبدى" ويقرر كذلك في الفصل الثالث عشر "الذي يطبع بالذات أو بواسطة شيئاً مخالفاً للأدب العامة مما يتعلق بالهزاء والهجو نظماً ونثراً أو رسماً أو تصويراً بقلعة الأدب يؤخذ منه من ذهب إلى ٥ ذهبات مجيدى جزاء نقدياً ويحبس من يوم إلى اسبوع" (٥).

عام ١٨٧٣ أقر الباب العالي رسمياً بأحقية مصر في إصدار تشريعات إدارية ومالية في ظل درجة من التحرر النسبي من القيود التي كانت ترسّف فيها الدولة العثمانية نفسها لكن ظل

الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ يسرى على مصر مذكداً ومكملاً لاحكام الخط الشريف، المسمى بخط كلخانة، ففي مذكرة حسين فخرى باشا ناظر الحقانية لمجلس النظار (٧ ديسمبر ١٨٨٢) "اما القوانين الجارى عليها العمل فى المجالس المحلية، ففي المواد الجنائية جارى اتباع القانون الهمايوني أو لعدم كفاية النصوص المندرجة به فبعض المواد جارى تطبيقه عليها بوجه التنسيب" (٦) ويقرر عبد العزيز فهمى باشا أن مصر لم تكن حين انشاء المحاكم الأهلية قد بلغت فى الفقه القانونى مبلغاً ملائماً ويؤكد "وربما كان من المفيد ان اذكر ان الاحكام فى الزمن الماضى كانت فى الأغلب من (وحى الذوق) أو استعارة من احكام المحاكم المختلطة أو بعض الشراح الاجانب" (٧)

فيما وراء (الخط الهمايوني)، فقد كان الخديوى، كما يؤكد غالبية الدارسين - يسن ما يشاء من التشريعات، وكانت احكام السلطة المحلية بصورتها انتعافية لا تتلاءم والجريمة بأى حال من الأحوال " وأما كانت خاضعة لا لقوانين موضوعية محددة لا تحيد عنها بل للظروف والاحوال ولهوى الباشا من جهة ثم للعرف والتقاليد من جهة أخرى" (٨).

فى عهد الثورة العربية، وفى زمن الغليان الثورى، صدر أول قانون للمطبوعات فى مصر يعبر عن اكتمال الاداة التشريعية لتنظيم وضبط المطبوعات خاصة الصحافة اصدر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ (الوقائع المصرية، عدد (١٢٦٨)، السنة (٥١) فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١) حيث قيدت حرية الصحافة خاصة تلك التى تشغل بمواد سياسية أو ادارية أو دينية حيث لا يجوز ايجادها أو نشرها الا بإذن من الحكومة، وقرر تعطيل وقفل أى جرنال بدون ائذار من مجلس النظار. وأعطى لناظر الداخلية سلطات منع أو بيع الجرائد أو الرسائل المنشورة خارج القطر المصرى ومعاقبة كل من أدخل أو وزع أو باع مطبوعات بغرامة مالية وسيصبح هذا القانون هو الأساسى فيما يصدر بعد ذلك من قوانين تقيد حرية الصحافة يقول سلامة موسى "قانون المطبوعات جعل انشاء جريدة أو مجلة أشق احياناً من فتح حانة، ليس فى هذا غرابة فى منطق الاستعمار لأن الحانة تخدر العقل أما حرية الصحف فتوقظ العقل" (٩)

فى عهد ثورة ١٨٨٢ استقر رأى النظارة - طبقاً لهذا القانون - على تعطيل جريدة (الطائف) نهائياً فى ١٧ مايو ١٨٨٢ "والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديوى لما عرف عن عبد الله تديم من شدة اللهجة فى التعرض بمقامه وعطلت ايضاً جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشره من المقالات والاتباء المثيرة للخواطر وانذرت جريدة (القسطاس)" (١٠)

١٣ نوفمبر ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات الأهلى، وقد أفرد باباً خاصاً للجرائم: "التي تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرهما والجنح المتعلقة بالتعليم العام أو الدينى" وهو البسبب الرابع عشر من الكتاب الثانى. وقد أخذ بعض نصوصه عن قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ٢٩ من يولية سنة ١٨٨١، وقد أكدت المادة (١٦٢) :

- كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس من شهر إلى ١٨ شهراً وبدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى ٢٠٠ قرش.

- والطرق التى حددتها هذه المادة قد تكون الإيماء أو مقالات أو صياح أو تهديد فى محل أو محفل عمومى أو كان بكتابة مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرض فى محلات أو محافل عمومية أو إعلانات ملصوقة على الحيطان أو غير

ملصقة ومعرضة لنظر العامة أو اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل، وهذه المادة تتطابق إلى حد ما مع المادة ٢٦ من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في نفس العام (١٨٨١) : كل من عاب في حق رئيس الجمهورية بإحدى الطرق المبينة بالمادتين ٢٣ و ٢٨ يعاقب بالحبس من ثلاث أشهر إلى سنة وبغرامة من ١٠٠ ف - ٣٠٠٠ ف أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١١) كذلك يلاحظ ان هذه المادة (١٦٢) تتصل - رغم استقلاليتها النسبية - بالمادة (٨٨) من قانون العقوبات الأهل كل من تجاهر بالصياح والغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس من ثمانية ايام إلى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش، وقرش ديوانى ألفى قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ولا بد أن يكون الصياح انمثير للفتن يتضمن الحط من شخصية الحاكم والاحترام الواجب له بذكر عبارات مشينة مثلا وأعتبر القول أو الصياح علنيا اذا حصل الجهر به أو ترديده عقوبة، والجهر بالقول هو الكلام بصوت مسموع خارج مباشرة من فم المتحدث أو الخطيب أو المغنى "طال الكلام أم قصر، جملة كان أم كلمة أم حرفا منظوما أو منشورا أم مرسلا أو ملحنا وأصبح الجهر بالصياح وهو كلام الهاتف أو المنادى يرفع عقيرته بالصوت الجمهورى المدوى من العقوبات"^(١٢)، ١٤ فبراير ١٩٠٤ صدر القانون نمرة (٢) لسنة ١٩٠٤، حيث عدلت أحكام قانون العقوبات، وشمل التعديل الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى فالغيت عقوبة النفي فى جرائم التحريض على ارتكاب جناية مضرة بأمن الدولة (مادة ١٥٥ من قانون ١٨٨٣) ورجع إلى القانون العام فى تقرير المسئولية الجنائية عن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها وعدلت المادة (١٦٢) السابق ذكرها بالمادة (١٥٦) التى تقرر: ^(١٣).

" كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهر أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى "

فى هذا القانون أغفلت بعض الالفاظ والكلمات وزيدت عبارات، فالمادة (١٥٠) من هذا القانون والنسب تطابق المادة (١٥٦) من القانون القديم، اغفلت كلمة إيماء) وزيدت عبارة (أو اباعة فى أى مكان) الطرق المختلفة للطعن فى الحضرة الخديوية^(١٤).

- مع سياسية الوفاق بين الخديوى عباس حلمى الثانى والاحتلال، ومع تزايد حدة الطعن والعيب من قبل الحركة الوطنية لهذه السياسة الجديدة، ضغط الخديوى على النظارة مع تأييد الاحتلال، لبعث قانون المطبوعات القديم لمواجهة تنامى العداء له وللاحتلال وتزايد الحركة المطالبة بالدستور، وبالفعل صدر قرار نظارة بطرس غالى يوم ٢٥ مارس ١٩٠٩ بإعادة قانون المطبوعات الذى سن زمن الثورة العربية وطوته الأيام بعد ذلك حتى أصبح عدما، والأدهى من ذلك أنه صدر فى ١٦ يونيه ١٩١٠ القانون رقم ٢٨ فعدل عن الرجوع إلى القانون العام فى تقرير المسئولية الجنائية عن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها وجعل نظر جميع الجناح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من اختصاص محكمة الجنايات وتحيلها النيابة إليها رأسا ولا يكون حكمها قابلا للاستئناف. فى قانون المطبوعات (١٩٠٩) كتب الغياتى : ^(١٥)

لئن قيدوا منى اليراع وأوثقوا لسانى فقلبى كيفما شئت ينطق
فلا يأمتموا تلك القلوب فأنها دماء أراها أوشكت تتدفق

وعن القوانين الجديدة التي صدرت عقب اغتيال بطرس غالى خاصة محاكمة الصحافة على جنحها أمام محكمة الجنايات كتب الغياتي كذلك :

أن القوانين الجديدة	ليست كما زعموا رشيدة
نار القلوب أشد من	نيران شدتها المبيدة
والضغط لا يجدي سوى	إظهار ما تخفى العقيدة
فليحذروا وجد النفوس	ليأمنوا شر المكيدة

بعد ثورة ١٩١٩ حدث تغيير في توازن القوى السياسية، بل في النظام السياسي المصري قامت نظم جديدة لم تكن معروفة من قبل، فاقترضت الضرورة حمايتها على حد قول محمد كامل مرسى^(١٦) فصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وفيه عدلت احكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني الخاص بالجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق العلانية بقصد حماية الانظمة السياسية وقمع الدعاية الخطرة التي تقوم بها الهيئات الفوضوية والشيوعية.

في هذا القانون تم تعديل جريمة (التطاول) على الحكومة الخديوية فاصبحت التطاول على مسند الملكية. وزيدت أساليب العلانية : "وبغير ذلك من طرق العلانية" كما عدلت عقوبة جريمة العيب في ذات ولي الأمر فاصبحت العيب في الذات الملكية ورفع حدها الأقصى إلى خمس سنين سجنًا بعد ان كانت ثمانية عشر شهرا حبسا أو الغرامة مائة جنيه ونص على حد أدنى لعقوبتها لا ينتقص عن ستة أشهر :

- يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المذكورة. ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور.. فإذا وقع ذلك في حضرة... (الملك) ضوعفت العقوبة^(١٧).

في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون "أعدت وزارة الحقانية مشروع القانون المرفق بهذا وليس فيه من جديد عدا ما تقدم (إلا المادة ١٥٦ مكرره وهي مأخوذة من القوانين الأجنبية ونتيجة لازمة لمسئولية الوزارة لدى البرلمان وقد وضعت تأييدا لما جاء به مشروع الدستور الذي قرر تلك المسئولية وجعل ذات الملك مصونة لا تمس، وذلك بعد أن صحت العزيمة - طبقا لما ورد في الأمر الكريم الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) رقم ١٣ على جعل تلك المسئولية قاعدة الحكم في البلاد"^(١٨).

كانت المادة (١٥٦) عقوبات قبل تعديلها قاصرة على العيب في حق الملك وكانت عقوبتها عقوبة الجنح وكان المشرع بذلك تحت تأثير المادة (٢٦) من قانون الصحافة الفرنسي التي تحمي رئيس الجمهورية، ولكن الآن أصبح ثمة فارق بين النظام الملكي. نظام توارث العرش والنظام الجمهوري. نظام انتخاب رئيس الجمهورية، وعلى ذلك توسعت عقوبة العيب لتشمل:

أولاً : العيب في حق الذات، المأكورة أصبحت من الجنايات وجعل هناك حد أدنى هو غاية ما يمكن لمحاكم الجنايات أن تنزل إليه وتطبق ظروف الرأفة.

ثانياً : العيب في الملكة أو ولي العهد أو صياد العرش ..

ثالثاً : وقوع العيب في حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم حيث يمكن مضاعفة الحد الأقصى لعقوبة كل حالة.

وأضاف هذا القانون مادة جديدة لم يكن بها أصل في قانون العقوبات المصري ولا مقابل في قانون الصحافة الفرنسي وهي المادة (١٥٦ عقوبات مكررة) :

- كل من وجه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال حكومته أو القى إليه مسئولية بواسطة إحدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه.

القانون جاء بهذه المادة لحماية شخص الملك مما عساه أن يترتب من المسئولية أو يوجه من اللوم بسبب تصرفات الحكومة وأعمالها ويقول الفقيه أحمد أمين تعليقاً عليها: (١٩)

"والقاعدة الدستورية أن الملك لا يمكن أن يخطئ، وأنه يجب أن يكون بمنأى عن كل تبعة يمكن أن تجر إليها تصرفات رجال حكومته ووزرائه، وذلك لأن الملك لا يشارك وزراءه في إدارة الشؤون العامة وتصريفها إلا من طريق النصح والإرشاد. أما الفعل والتنفيذ في فم من نصيب الوزراء القائمين بأعباء الحكم والمسئولين عنه أمام المجلس النيابي الممثل للأمة، فعليهم وحدهم تقع تبعة ذلك.

وقد جاء هذا النص بلفظ جديد لم يسبق له وجود في المصطلح القانوني وهو اللوم (blame) أي العذل والتأنيب، فكل من وجه شيئاً من ذلك إلى الملك يعاقب بالمادة ١٥٦ مكررة. بل يكفي لتطبيق هذه المادة أن يلقي على الملك مسئولية عمل أعمال الحكومة ولو بغير لوم صريح. ومن هذا أو ذاك يتكون الركن المادي للجريمة. ويشترط طبعاً أن يحصل توجيه اللوم أو القاء المسئولية بطرق من طرق العلانية السابق بيانها، وأن يتوفر القصد الجنائي وهو أن يرتكب الجاني الفعل عن علم وإرادة".

في ٥ يولييه ١٩٢٣ ألغيت الأحكام العرفية وعاد العمل بقانون المطبوعات الصادر عام ١٨٨١ (تحت تأثير العودة ألغت الحكومة جريدة اللواء المصري في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ لظعنها في الحضرة الملكية)، وفي العشرينيات والثلاثينيات وفي ظل الانقلابات الدستورية تتابعت عقوبات تكميلية للجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها، وعدلت بعض المواد في قانون العقوبات حتى ولو كان التعديل طفيفاً "لجعله أضبط مما كان" تراوحت عقوبات الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وذيورها ما بين (الإعدام شنقاً والأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والسجن والحبس والغرامة وهي العقوبات الأصلية) و (الضبط والإزالة ونشر الحكم والتعطيل وهي العقوبات التبعية والتكميلية).

في يونيو ١٩٢٥ صدر (قانون جرائم النشر) يقيد حرية الصحافة، ونصت المادة (١٦٨) : (٢٠)

"الحكم على من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتماً إلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية التي حكم على صاحبها أو مديرها. وينص على الإلغاء في نفس الحكم الصادر بالعقوبة.

وإذا صدر حكم بسبب التحريض على ارتكاب جنائية غير الجنائيات المذكورة بآمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجنائية، أو صدر بسبب الطعن في مسند الملكية المصرية أو في نظام توارث العرش أو في حقوق الملك وسلطته أو صدر بسبب العيب في حق الذات الملكية وكانت العقوبة المأمور بها في حكم بسبب هذا العيب هي الحبس فيجوز أن يؤمر في نفس الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر. وفي صدور حكم ثان بالعقوبة بسبب إحدى الجرائم المذكورة في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول يجب أن يؤمر في الحكم إما بتعطيل الجريدة أو الرسالة مدة ستة أشهر أو بإلغائها نهائيا، وإذا صدر حكم ثالث بالعقوبة في جريمة من الجرائم المذكورة في أثناء السنتين التاليتين للحكم الثاني فإنه يترتب عليه حتما إلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية نهائيا ويؤمر بذلك في الحكم.

وكل حكم صادر بإلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية يجوز أيضا أن يؤمر فيه بقفل المطبعة مؤقتا أو نهائيا إذا كان صاحبها قد عوقب بصفة كونه شريكا.

وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة أخرى من غير الجنح المضرة بأفراد الناس جاز إصدار أمر في الحكم الأول الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر. فإذا حكم عليها بالعقوبة في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول بسبب جنحة من نوع الأولى يجوز أن يؤمر في الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر. [م ١٦٨ ق ١٩٢٥].

وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون ٩ من يولييه :

" يقتضى نص المادة ١٦٨ عقوبات الحالية وجوب الأمر بإلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية كعقوبة تبعية في حالة الحكم بسبب جنائية. فهذا النص غير مقترح تعديله.

" ومنصوص في تلك المادة أيضا على جواز تعطيل الجريدة من شهرين إلى ستة أشهر عند أول حكم يصدر بالعقوبة وعلى جواز إلغائها عند العود وذلك في جنح خاصة هي التحريض على ارتكاب الجنائيات غير الضارة بآمن الدولة والطعن في مسند الملكية وفي نظام توارث العرش وفي حقوق الملك وسلطته ثم العيب في حق الذات الملكية. فالمقترح تعديل ذلك النص بحيث يكون من الواجب على القاضي عند الحكم بالعقوبة لثاني مرة أن يأمر إما بالتعطيل لمدة ستة أشهر وإما بالإلغاء النهائي أى الأمرين شاء، وإن يكون من الواجب عليه أيضا في حالة الحكم بالعقوبة لثالث مرة أن يأمر بالإلغاء النهائي.

" أما ما عدا الجنح المذكورة من الجنح غير التى ترتكب ضد الأفراد فالمقترح تعديل نص المادة ١٦٨ الحالى بعض الشيء.

"الوارد بهذا النص جواز التعطيل من خمسة عشر يوما إلى شهر عند الحكم بالعقوبة لثاني مرة وجوازه أيضا من شهرين إلى ستة عند الحكم لثالث مرة، فالمقترح منحصر في تخويل القاضي حقا جوازيا أيضا في أن يأمر بالتعطيل من خمسة عشر يوما إلى شهر عند الحكم بالعقوبة لأول مرة وفي أن يأمر به من شهرين إلى ستة أشهر عند الحكم لثاني مرة.

يرى مما تقدم أن التعديلات المقترحة تترك للقضاء وحده مهمة مواخذه الصحف على ما يبدو منها من الشذوذ. إن كل ما فيها أنها تسمح للسلطة القضائية بأن تعاقب

بطريقة أنجع على بعض الجنح الصحفية وخصوصا على تكرار بعض جرائم منها خطيرة في ذاتها أى عندما يكون خروج الصحف عن الحد اللازم ضارا حقا بالنظام العام.

عقب خروج عبد العزيز فهمى باشا (وزير الحقانية والذي وضع المذكرة التفسيرية السابقة القى خطبة في اجتماع الأحرار الدستوريين بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ورد فيها عن هذا التعديل ما يأتى (٢١) :

"لا أريد أن أذكر شيئا من التفاصيل وإنما يكفي أن أقول لكم ان مشروع هذا التعديل كان قاسيا جدا. كان يكتم كل صحيفة عن ان تفوه بأى انتقاد ضد أحد من رجال حاشية جلالة الملك مدنيين أو عسكريين وكان يعتبر الأخبار المكذوبة دالة بذاتها على سوء القصد ولو كان الخبر منقولا عن الصحف الأخرى وكان لا يقبل مطلقا الاعتذار بأن الخبر من إشاعة جارية أو منقولة عن لسان الغير مهما كان التعديل الذى يعلقه الصحفى على هذه الإشاعة وكان يتشدد فى إلغاء الصحف أو تعطيلها تشددا عظيما. لما رأيت هذه الموبقات انتظرت حتى جاء المشروع للجنة التشريعية فحذفت منه شيئا كثيرا مما لا أرى أن يكون تشريعا فى البلاد ثم قدمته لمجلس الوزراء فرأى من هم مدفوعون لعمل هذا التعديل أنه أصبح لا يجدى فلم يقبلوه. بعد ذلك جرت أمور لا أستطيع أن أذكر شيئا منها لأنه من عدم اللياقة حقا أن أذكر منها شيئا وأخيرا عرضوا على انهم مستغنون عن كل تعديل فى قانون العقوبات إلا فى مادة واحدة وهى المادة (١٥٦) الخاصة بمن عاب فى حق الذات الملكية بأن يقال فيها "سواء كان العيب مباشرة أو غير مباشرة تصريحاً أو تلميحاً" فصرخت إذ سمعت هذا التعديل الخبيث الذى يدرك كل إنسان مداه ومراميهِ وقلت لهم أن نجوم السماء أقرب لكم من هذه الفظاعات فلما نشددوا وأصروا اضطررت أن أبدى رأيى بالتأية فحررت لرئيس الوزراء أحذره من التورط فى عمل أى تعديل فيما يختص بالجرائم الصحفية ومما قلته له فى كتابى بالحرف الواحد :

"وحيث أنى أرى ان القانون الأسمى بحالته الحاضرة فيه ما يغنى عن كل تعديل وان العبرة ليست دائما بالنصوص القانونية وإنما هى بكيفية تنفيذها وأن كل تضيق على الجرائد لا يكون من شأنه إلا إيغار الصدور وانقلاب الحال إلى عكس المراد فلذلك قد سحبت المشروع الذى قدمته وأرجو دولتكم كما رجوتكم من قبل ان تصرفوا النظر نهائيا عن هذا الموضوع سدا لباب لا خير لأحد فى ولوجه أو على الأقل ضرره أشد بكثير مما قد يتوهم من نفعه"

ولقد ترتب على كتابى هذا وعلى تمسكى برأى ان تراجع المدفوعون ووصلت إلى أن حذفت شيئا آخر من المشروع فخرج تعديلا عقيما أهم ما فيه مما طنطنت به الجرائد وهو تعديل المادة ١٦٢ لن يقدر للمحاكم ان تطبقه حتى تقوم الساعة تلك رواية قانون العقوبات ولعل حضرات الصحفيين الذين انتقدونى أشد انتقاد يدركون الآن ما كان من موقفى فى الدفاع عن حرية الصحافة

فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ صدر القانون رقم (٢) ببطلان المرسوم بقانون ٩ من يوليه ١٩٢٥ وعاد العمل بالمادة (١٦٨) من قانون عام ١٩٠٤.

فى مطلع الثلاثينيات، عهد وزارة اسماعيل صدقى، صدرت العديد من التشريعات المقيدة لحرية الصحافة فى ١٤ فبراير ١٩٣١ صدر القانون رقم ٢٨ حيث أضيف فيه احكاما جديدة إلى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، وفى ١٨ يونيه

١٩٣٠ صد القانون رقم ٩ بتعديل قانون العقوبات. نددت فيه العقاب على جرائم النشر التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر، ووضعت في نفس اليوم قانونا جديدا للمطبوعات تضمن عقاب في سبيل انشاء واستمرار الصحف، وفي ١٠ يولييه ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٣٥ الذي شدد العقوبات على جرائم الصحافة والنشر^(٢٢)

وقد عدلت المادة (١٦٨) في قانون ١٩٣١ بحيث أصبحت :

"إذا حكم بعقوبة جنائية على رئيس تحرير الجريدة أو المذمر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس الحكم بالغائها.

"إذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة غير عقوبة الجنائية في جنائية أو في جريمة مما نص عليه في المواد ١٤٨ [الإغراء بارتكاب جنائية أو جنحة إذا ترتب عليه وقوعها بالفعل أو الشروع فيها] و ١٥١ [التحريض على قلب الحكم الخ ؛ أو تحبيذ أو نشر المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الخ] و ١٥٦ [العيب في حق الذات الملكية أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش] أو إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤٩ [التحريض على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة إذا لم يترتب عليه أي نتيجة] و ١٥٠ [تحريض الجند على الخروج على الطاعة الخ] و ١٥٩ [إهانة الهيئات النظامية] ؛ يجوز أن يؤمر في الحكم بالغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة. وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة لجريمة من الجرائم المذكورة وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بالغاء الجريدة.

"إذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة الحبس أو بغرامة تزيد على خمسين جنيتها في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرتين السابقتين جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور. وفي حالة الحكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجوز الأمر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز ستة شهور مهما تكن العقوبة التي قضى بها الحكم الأول أو الثاني. فإذا قضى مرة ثالثة بالعقوبة لجريمة من هذه الجرائم ارتكبت في السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول وجب على القاضي أن يأمر بتعطيل الجريدة مدة ستة شهور.

"ويترتب حتما على الحكم بالغاء أو تعطيل الجريدة إقفال المطبعة إقفالا نهائيا أو مؤقتا حسب الأحوال إذا كانت المطبعة ملكا للجريدة. فإذا كانت الجريدة تطبع في مطبعة أخرى وحكم على صاحب هذه المطبعة باعتباره فاعلا أصليا للجريمة أو شريكا فيها وجب أن يقضى الحكم بإقفال المطبعة نهائيا أو مؤقتا". [م ١٦٨ ا.م. ق ١٩٣١].

وهذه المادة أصابها التعديل بعد ذلك في عام ١٩٣٢ وفي عام ١٩٣٥ حيث أصبح نصها:

"إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المذمر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة في جنائية ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥٦ [العيب في الذات ...] قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى.

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها.

فإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة السابقة في أثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى [م ١٦٨ م. ق ١٩٣٥].

ويذكر ابراهيم عبده، انه في عام ١٩٣٦ صدر قانون المطبوعات رقم (٢٠) وهو الذي تص على عدم الحكم في جنائية عادية وأخراج جنائية العيب في الذات الملكية لأنها جنائية سياسية ورفع شرط عدم الحكم مرتين في قذف وشرط عدم الفصل ادرييا وظيفية عامة وشرط الشطب من جدول مهنة حرة^(٢٢).

في عام ١٩٣٧ صدر القانون رقم (٥٨) باصدار قانون العقوبات والذي اعتمد في اساسه على قانون العقوبات الصادر على ١٩٠٤ ومع ما لازمه على مر السنوات وتحت الظروف المختلفة والتعديلات والاضافات ونصت مادته (١٧٩) على :^(٢٣)

- يعاقب بالسجن أو الحبس مدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها ولا يقل الحبس على أي حال على ستة شهور، ويعاقب بالحبس من عاب بواسطة احدى تلك الطرق في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش فإذا وقع ذلك في حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة.

- وجاءت المادة (١٨٠) : كل من وجه اللوم إلى الملك على عمل من اعمال حكومته أو القى مسؤولية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيها ولا تزيد على ١٠٠ جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

والذي يهمنا ذكره أن المادة (١٧٩) هي التي ظلت معمولا بها حتى عام ١٩٥٢،

وفي

ظل قانون ١٩٣٧ تعدلت كذلك الاحكام الخاصة بتعطيل الجريدة في حالات العيب في الذات الملكية أو ولي العهد أو احدى أوصياء العرش بحيث تناولت ايضا حالات الاهانة والقذف والسب إذا تضمنت طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات ومن المضحك المبكى أن العقوبات التعطيلية التكميلية سواء كانت اجبارية أو اختيارية لم توقع فقط على المسئول عن النشر بل كذلك على اداة النشر ذاتها ذلك الشيء الذي لا يعقل الا بإرادة الأفراد، شدد هذا القانون عقوبة بعض المواد (١٨٤، ١٨٨) ووسع من احكام مواد اخرى (المادة ٢٠٠).

في الاربعينات أدخلت تعديلات أخرى على مواد قانون العقوبات المتصلة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها كالقانون رقم (٤٠) في ٢٨ مايو ١٩٤٠ الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة، وبعد انتفاضة فبراير ١٩٤٦ أصدر صدقي المرسوعين بقانونين رقمي ١١٦ و ١١٧ في ١٤ أغسطس ١٩٤٦، بتعديل المواد ١٢٤، ٣٧٤، ٣٧٥، ٩٨ الخاصة بالتحريض على الاضراب والدعوة للشيوعية، كذلك أدخلت عدة تعديلات جوهرية على اجراءات محاكمة المتهمين في قضايا الرأي (قانون الاجراءات الجنائية) ويتواصل مسلسل التشريعات في مطلع الخمسينيات (١٩٥٠-١٩٥٢) ففي ظل وزارة الوفد الاخيرة ومع انهيار هيبة النظام الملكي الحاكم، صدرت تشريعات أهمها (قانون انباء القصر) في ١٠ أغسطس ١٩٥٠ والذي حظر نشر انباء الملك وأفراد عائلته الا باقرار من السلطات

المختصة وعاقب بالحبس والغرامة كل من نشر في الصحف أو غيرها دون إذن : كتب من وزير الداخلية أخبار أو رسوما أو صورا أو رموزا عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها (٢٥).

لم يقتصر الأمر على القانون السابق (رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠) بل تصاعدت حدة هذه التشريعات بتقديم تشريعات اسطفان باسيلى إلى البرلمان عام (١٩٥١) وهى التشريعات التى أثارت موجة حادة من ردود الفعل لدى فصائل الحركة الوطنية التحررية. وعودة سريعة إلى مضابط مجلس النواب لنرى علاقة هذه التشريعات بموضوع العيب فى الذات الملكية. ولنرى سياسية الجناح اليميني من الوفد، سياسة الضحك على الذقون، على حد التعبير الشعبى، بعد عودته إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠، حيث حاول إيجاد نوع من المصالحة بين الوفد والقصر على حد قول محمد زكى عبد القادر (٢٦) - واتباع سياسة ترضى السراى وتحفظ تأييد الشعب، حاول ان يحتوى الملك وكان يسرى أن الجماهيران كانت قادرة على إيصال الوفد إلى الحكم فهى ليست قادرة على حمايته من الطرد والاقالة أن غضب الملك عليه. وقد سبق للجماهير أن اتت بالوفد الى الحكم ولكنسه طرد وسبق أن ساعده الانجليز فى ذلك فطرد أيضا سنة ١٩٤٤ (٢٧) أتى الوفد وهو يعلى من شأن الدستور ويتمسك به، والدستور يعتبر ذات الملك مصونة لا تمس ويؤكد وجوده كمؤسسة سياسية وحقيقة كرئيس أعلى للسلطة التنفيذية.

فى صيف ١٩٥١ أعدت وزارة الوفد تحت ضغط الملك مجموعة من التشريعات التى تقيد حرية الصحافة، تقدم بها اسطفان باسيلى إلى البرلمان، أثارت الرأى العام ومختلف فصائل المعارضة، بل أثارت شباب الوفد وجناحه اليسارى "الطليلة الوفدية" واجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وأقرت رفض هذه التشريعات، وسحبها مقدمها (اقتراح القانون بتعديل المادة، ٢٠٠ من قانون العقوبات - اقتراح بقانون خاص بالاجراءات فى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف - اقتراح بقانون بإضافة بعض احكام إلى قانون المطبوعات).

فى الوقت الذى تقدم فيه الدكتور عزيز فهمى (طليلة وفدية) والمهندس ابراهيم شكرى (النائب الاشتراكى) بمشروعهما الذى ينصب على إلغاء مواد قانون العقوبات ومنع حبس الصحفيين حبسا احتياطيا فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، طالب النائب محمد زكى استمرار النظر فى تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن اقتراح اسطفان باسيلى بسك بشأن الاجراءات فى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف والذى استرده مقدمه اعترضت اقلية على الاستعجال فى مناقشة هذه الاجراءات ورفضت الأغلبية تأجيل مناقشة التشريع، وأوضح وزير الداخلية (بالنيابة) :

"هناك فرق بين الجرائم الصحفية وجرائم الرأى قد يلتبس على كثير من الأذهان، بحيث أن غير المشتغلين بالقانون قد يخلطون بين الاثنين، فالجرائم الصحفية هى التى تكون وسيلتها الصحافة، وهناك جرائم لا يمكن أن يطلق عليها حضرة الزميل، ولو فى فهمه، أنها جرائم رأى أما القول بأن هذه الجرائم الصحفية جرائم رأى إنما هو تعميم قصد به أن يقلل لحضراتكم أن الجرائم التى تتركب بواسطة الصحف أو تكون الصحف وسيلة فى ارتكابها هى جرائم رأى مثل السب والقذف والعيب فى الذات الملكية".

يقف النائب محمد توفيق خشبه معارضا:

هذا المشروع يشمل جرائم الرأي التي أختفت من العالم كله ولا وجود لها إلا في بعض بلاد الشرق للأسف، فقد الغتها فرنسا في عام ١٨٨١ وكما أن بلجيكا التي أخذنا عنها دستورنا ليس فيها جرائم رأي "ويضيف" هذا التشريع يقصد به الاستعجال في محاكمة مرتكب جريمة الرأي يكون عبرة لغيره، فبينما لا يحاكم القاتل والسارق وهاتك العرض بطريق الاستعجال، ويطلب إلينا أن نوافق على أن يحاكم على وجه السرعة صاحب جريمة الرأي الذي قد يكون على حق في رأيه أو يكون مقاوما لفساد يرتكب وقد يكون في كل ذلك مدفوعا بعاطفة نبيلة تحض، على العمل في سبيل الإصلاح

تم قبول المشروع [اقترح بمشروع بشأن الاجراءات في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف - المادة الأولى : الحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف والمنصوص عليها في الباب الرابع عشر، الكتاب الثاني، وفي المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ من قانون العقوبات على أن تنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف أسبوعين من يوم تقديم القضية إلى محكمة الجench أو إلى محكمة الجنايات على حسب الاحوال] ^(٢٨) وافق على المشروع أغلبية (١٦١) صوتا ضد (٧) أصوات رفضت الاقتراح : أحمد أبو الفتوح، أحمد حمادى، إبراهيم طلعت، إبراهيم شكرى، الدكتور نور الدين طراف، محمد توفيق خشبه، كامل كيلانى، فى نفس الشهر، كان الدكتور عزيز فهمى قد تقدم باقتراح : الأول بتعديل المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الجديد والثانى بالغاء المادتين ١٩٣ و ١٩٩ من قانون العقوبات وجاء تقرير لجنة الشؤون التشريعية الذى نظرتة مرة أخرى بجلسة ١٣ أغسطس ١٩٥١ ويتلخص بحث اللجنة :

"تمشيا مع التطور التشريعى فى الأمم المتحدة رأت اللجنة أن تحاط جرائم الرأي بشئ من الحيطة تقديسا لحرية الرأى فأخذت بالنظرية التى تمنع الحبس الاحتياطى فى جرائم الرأى، ومع هذا فقد وجدت اللجنة أن هناك فارقا بين جرائم الرأى وجرائم النشر، إذ أن هناك بين جرائم النشر، جرائم لا نتصل بجرائم الرأى فى شئ، ولهذا رئي استبقاء هذه الجرائم ككل الجرائم الأخرى يجوز فيها الحبس الاحتياطى وأجمعت اللجنة على أن الجرائم التى تناولت العيب فى الذات الملكية لا تعتبر من جرائم الرأى لأنه ليس للناس حق طلب إثباتها وإعمالا لنص المادة ٣٣ من الدستور التى تقرر "الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس" ^(٢٩). وافق المجلس موافقة عامة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ [مشروع قانون بتعديل المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بجرائم النشر : المادة الأولى : يستبدل بنص المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية النص التالى "لا يجوز الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٧٣، ١٧٩، ١٨٠ من قانون العقوبات"

وافق المجلس بأغلبية (١٦٩) صوتا ضد (٥) أصوات. على إلغاء الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر واستثنى من ذلك جرائم العيب فى الذات الملكية ^(٣٠)

والذى لا شك فيه أن تزايد هذه التشريعات أو القوانين المقيدة لحرية الرأى والنقد قد وجدت معارضة لها لدى الرأى العام، فى أحزاب المعارضة السياسية على صفحات الجرائد والمجلات والدراسات. فى النوادي والملتقيات الثقافية، بل فى داخل البرلمان، يكتب مصطفى أمين آنذاك كلما زادت عدد القوانين تضاعلت طاعة الشعب لحاكميه، هذه القوانين التى وضعت لم تزيد الحكام قوة إلى قوة، بل ضعفا إلى ضعف. كل قانون يقيد الحرية لا يخلق المحكوم، بل الحاكم أولا ^(٣١)

ويكتب احمد بهاء الدين عن (النظام الاجتماعي المصنوع !): "فالحاكمين في مصر يضعون قانونا يرسم للناس حدود تفكيرهم ويحدد لنا النظام الاجتماعي والاقتصادي الحاضر ومقوماته التي يجب أن تبقى.. مصنوعة لا تمس!" (٣٢)

وفي البرلمان يتقدم إبراهيم شكرى والدكتور نور الدين طراف باقتراح (بقانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في الفترة ما بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١) (٣٣).

ليس غريبا أن يقدم إبراهيم شكرى، بعد رفع الحصانة عنه، إلى المحاكمة بتهمة (العيب في الذات الملكية) ويحكم عليه بالحبس حبسا بسيطا لمدة ستة أشهر أرسل على أثرها إلى سجن مصر (قضية النيابة العمومية ٧٢٤٩ السيدة سنة ١٩٥١ ورقم ٣١٦ صحافة سنة ١٩٥١ كلى) وتعطيل جريدة الشعب الجديد لمدة ثلاثة شهور، صدر هذا الحكم وتلى علنا يوم ٢ يونيو سنة ١٩٥٢. (٣٤)

بعد ٢٣ يوليو، وعلى أثر خلع الملك وطرده من البلاد، أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم نصت مادته الأولى "يعفى عفوا شاملا عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل بهذا القانون" (٣٥) ونصت مادته الثانية "على وزيرى الداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية" صدق عليه مجلس الوزراء برئاسة على ماهر، وهذا هو قانون العفو عن قضايا (العيب في الذات الملكية) وصف فيه التائبون في الذات الملكية بأنهم كانوا طليعة الثورة المباركة وكان مما جاء في نص المذكرة التفسيرية لهذا القانون: "أنه كان لتصرفات الملك أسوأ الأثر في نفوس المواطنين الذين يهدفون إلى إصلاح مفاصل ذلك العهد. ولما كان التعرض لهذه التصرفات قد استتبع في بعض الأحوال توجيه اللوم إلى الملك السابق أو العيب في حقه، فقد قدم بعض هؤلاء المواطنين إلى المحاكمة وحكم على بعضهم بالفعل ونظرا لما أتت به حركة الإصلاح الخبرة من ثمار طيبة عمت فائدتها جميع أفراد الشعب. وقد كان هؤلاء في طليعة هذه الحركة المباركة - لذا رأى استصدار قانون بالعفو الشامل".

وقد أصدر مجلس الوزراء قرارا خاصا سريعا (أمر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢) (٣٦) بالعفو عن العقوبة المحكوم بها على الأستاذ إبراهيم شكرى وعن الآثار الجنائية المترتبة عليها. وتوالت بعد ذلك المراسيم بقوانين التي تحت كل ما يتعلق بهذه الجريمة، صدر مرسوم بقانون "بالغاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات" وصدر المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل من الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢. (٣٧)

وبعد ذلك صدر قرار بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من النصاب العام (حافظ سابق) حيث أمر بنشر التشوف المرفقة بالوقائع المصرية وهي تحوى أسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم، وأجاز لمن يرى أن اسمه قد أغفل إدراجه بغير حق في هذه التشوف أن يتظلم من ذلك في الميعاد المنصوص عليه وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم هو بدالرتها. (٣٨)

كتب جمال العطيفي كانت هناك ثلاث مراحل يمر بها تظلم من لم يشملته العفو : مرحلة يتظلم فيها إلى النائب العام، ومرحلة أمام محكمة الجنايات ومرحلة الثالثة أمام محكمة النقض وهي ضمانات لا نظير لها في أي قانون عفو صدر من قبل أو من بعد^(٣٩).

كانت هذه المراسيم التي صدرت في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو خاصة المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ و المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢، هي التي وضعت نهاية ما عرف في التاريخ المصري بقوانين أو تشريعات (العيب في الذات الملكية)^(٤٠).

حواشى

[الفصل الثالث]

- (١) رياض شمس (د): حرية الرأى، الجزء الثانى، ص ٥٤٦.
- (٢) نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٤٠٩.
- (٣) راجع المقالة الثالثة (الكتاب الأول) الباب الأول - الفصل الثانى - الفرع الأول - (فى الصيالى والتحزب على الملك وعائلته)، تعريب قانون الحدود والجنايات، المطبعة السنية ببولاى مصر المعزىة ١٢٨٣، ص ٢٠-٢١.
- (٤) قانون العقوبات، طبع بالمطبعة السنية ببولاى سنة ١٢٩٣ هـ، ص ٣٦.
- (٥) قانون الجزاء الهمايونى، طبع ببيروت سنة ١٨٨٠ وسنة ١٢٩٧ - ص ١٤، ص ٢٩.
- كان النفى هو مصير الاتقانى وصنوع وغيرهم فى عصر إسماعيل وكان النفى إلى أقاصى السودان عقوبة يعاقبها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكابة، ذكرت جريدة المونتور اجبسيان (الجريدة الفرنسية الرسمية للحكومة، عدد ٦ أكتوبر ١٨٨١) أنه لم ألف شريف باشا وزارته بعد أيام الثورة العرابية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفى إلى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم وبلغ عددهم ٩١٢ منفيا (راجع، عبد الرحمن الرافعى بك: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، مطبعة السعادة بمصر، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٤٩ ص ٦٧) وفى أعقاب نزيمه الثورة نفى عشرات خارج القطر المصرى منهم مثل: أحمد رفعت بك (ناظر قلم المطبوعات) والشيخ محمد عبده (ناظر قلم المطبوعات العربية) والسيد حسن الشمسى (محرر جريدة المفيد) إلى بيروت (ص ٢٧٤).
- (٦) الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية (١٨٨٣-١٩٣٣) الجزء الأول، المطبعة الأميرية ببولاى، القاهرة ١٩٣٧، ص ١٠٩.
- (٧) عبد العزيز فهمى: هذه حياتى، كتاب الهلال، العدد ١٤٥، إبريل ١٩٦٣، ص ٥٣-٥٤ فى تقرير المستشار القضاى جون سكوت عن المحاكم الأهلية منذ سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٨٩٣ بمجموعة القرارات والمشورات سنة (١٨٩٤) (ص ٩١) أنه فى السنوات الأولى لإتشاء المحاكم الأهلية لم يكن معظم القضاة على دراية تامة بالقوانين التى يطبقونها فى المحاكم أو على (الماد شامل بالمبادئ العمومية للشرائع التى تأسست عليها القوانين والنظام القضاى للبلاد المتمدنة).
- (٨) أنظر بصفة خاصة، رسالة يوسف خليل جاد الله (علاقة الامتيازات الأجنبية بالإصلاح القضاى فى عهد إسماعيل باشا (١٨٦٧-١٨٧٥) رسالة ماجستير آداب القاهرة، قسم التاريخ ١٩٥٣ ص ١٠٦ وكتاب شفيق شحاته: (التاريخ العام للقانون)، القاهرة ١٩٦٢، ٣٥٩.
- (٩) سلامة موسى: حرية العقل فى مصر. دار الفجر، القاهرة ١٩٤٥، ص ٦، ص ٣٠. وحول طبيعة هذا القانون راجع بصفة خاصة كتاب خليل صابات (د): حرية الصحافة فى مصر، ص ٦٧ وما بعدها.
- (١٠) راجع: عبد الرحمن الرافعى بك: المرجع السابق، ص ٢٦٦.
- (١١) حول قانون العقوبات الأهلى (١٨٨١) راجع (الوقائع المصرية فى ٢٦، ٢٧ ديسمبر ١٨٨٣) وحول المادة (٢٦) من قانون المساواة الفرنسى راجع (عبد الشافى شحاته: التشريع الجنائى، الجزء الثالث، ص ١٠١٩).
- (١٢) راجع: محمد أنندى يسن: شرح قانون العقوبات، ص ٨٦ وكتاب رياض شمس (د): حرية الرأى، الجزء الأول، ص ١٥٢-١٥٣.
- (١٣) راجع: الحكومة المصرية (نظارة الحقائق) قانون العقوبات الأهلى، المطبعة الأميرية: مصر ١٩٠٧، ص ٤٨.
- (١٤) راجع: محمد عبد الهادى الجندى بك: التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى ص ٢٤٤-٢٤٥.

(١٥) على الغاياتى : وطنيتى. "طبعة الثانية، مطبعة عطايا بباب الخلق بمصر ١٩٣٨، ص ٦٨، ص ١٣٠ طبقاً لهذه القوانين بدأت الحكومة فى القبض على عشرات الوطنيين وتلفيق الاتهامات إليهم، ومحاربة الاجتماعات ومهاجمة دور التمثيل وتحريم الخطب والمظاهرات ونشر الجواسيس، وقد نشرت الوقائع المصرية هذه القوانين (٢٠ يونيو ١٩١٠).

(١٦) محمد كامل مرسى (د) : شرح قانون العقوبات المصرى الجديد، ص ٣٣.

(١٧) : انظر المادة (١٥٦) الحكومة المصرية (وزارة الحفائية) قانون العقوبات الأهلى مع التعديلات الطارئة عليه لغاية ديسمبر ١٩٢٢، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٣ ص ٤١

(١٨) قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٢٢ (الوقائع المصرية، العدد ٨٧ الصادر فى ٥ أكتوبر ١٩٢٢)

- يلاحظ أن المادة (٢٣) من دستور المملكة المصرية (الصادر به الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بتلخيص ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣، ٣ رمضان سنة ١٢٤١ هـ تنص على :

الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس.

ثمة دراسة جديرة بالاعتبار تتضمن رؤية موضوعية للقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٢٢ :

Ramadan. A. M. : Evolution de La Legislation sur La Press en Egypte Le Caire , 1955.

(١٩) أحمد أمين : شرح قانون العقوبات، الطبعة الثانية (مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٢٤، ص ١١٣.

(٢٠) أنظر رياض شمس (د) : حرية الرأي، الجزء الثانى، ص ١٠٣-١٠٤ كذلك أحمد شفيق (باشا) : حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية (١٩٢٥) الطبعة الأولى، مطبعة حوليات مصر السياسية (١٩٢٨)، ص ٦٦٦-٦٦٩.

(٢١) جريدة السياسة فى ٤ نوفمبر ١٩٢٥.

- وعن هذا القانون (الوقائع المصرية، العدد ٦٩، ١٣ يولييه ١٩٢٥، أما عن المذكرة التفسيرية التى وضعها وزير الحفائية أنظر (الوقائع المصرية، العدد ٧٠، ١٦ يولييه ١٩٢٥).

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الثانى، الطبعة الثانية الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ ص ١٧٨-١٧٩ وانظر : الحكومة المصرية (وزارة الحفائية) قانون العقوبات الأهلى، مع التعديلات الطارئة عليه لغاية ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٤ ومذيل بقوانين منها (مرسوم بقانون بشأن المطبوعات) المطبعة الأميرية بالقاهرة ببولاق، سنة ١٩٣٤ ومن خلال قراءة لهذه المراسيم يلاحظ أنها شددت العقوبة فى جريمة العيب فى حق الملكة أو ولى العهد أو احد أو صياء العرش فصار يعاقب عليها بالحبس الذى يجوز أن تكون مدته ثلاثة سنوات بدلا من تحديد مدته بستين.

(٢٣) إبراهيم عبده (د) : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٥١، الطبعة الثالثة، مكتبة الأدب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٥١، ص ٢٧٩.

(٢٤) الوقائع المصرية، العدد ٧١، ٥ أغسطس ١٩٣٧ راجع : السيد مصطفى السيد (د) قانون العقوبات المصرى، الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٧.

(٢٥) عن هذا القانون ورد : أنظر : من شاهين : شارع الصحافة، دار المعارف بمصر، القاهرة : ١٩٥٧، ص ٣١٧-٣٢٠، وكتاب محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢، كتاب روز أتيوسف (٦) يناير ١٩٥٥، ص ١٦٩، وعن تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن إضافة مادة جديدة على قانون العقوبات أنظر (مضبطة مجلس النواب، الجلسة التاسعة والثلاثون، ٣١ يولييه ١٩٥٠).

(٢٦) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور، ص ١٦٣-١٦٤

(٢٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٢ ص ٣٠٥-٣٠٦ وحول الجناح اليميني فى الوفد و "سياسة الضحك على الذقون" أنظر رسالة دكتوراه مقدمة من السيد محمد عشاوى، كلية الآداب جامعة القاهرة، قسم التاريخ عن "تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥-١٩٥٢" (عام ١٩٧٨)، ص ٨٣-٩٠.

- (٢٨) الدولة المصرية (مجلس النواب) مجموعة مضابط دور الاعتقاد العادى الثانى، الهيئة الخديوية العاشرة، المجلد الرابع (١٦ يولية ١٩٥١ - ٢٠ أغسطس ١٩٥١) مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة فى ٦ أغسطس ١٩٥١ - ص ٢٧، ص ٣٢-٣٣، ص ٣٦، ص ١٠٨-١٠٩.
- (٢٩) مضبطة مجلس النواب، الجلسة التاسعة والثلاثون ٣٠ أغسطس ١٩٥١، ص ٢٩-٣٠.
- (٣٠) ربيع جريدة المصرى ١٤ أغسطس ١٩٥١.
- (٣١) من شاهين : شارع الصحافة، ص ٣٢١.
- (٣٢) اللواء الجديد، العدد ١٦، ٣١ يولية ١٩٥١، ص ٦.
- (٣٣) مجلس النواب، فهرس مجموعة مضابط دور الاعتقاد العادى (١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠) إلى ٢٥ فبراير ١٩٥٢، المضبطة (٣) الجلسة الثالثة : ٣ ديسمبر ١٩٥١، ص ١٠ وأظر كذلك : اللواء الجديد، العدد ٣٢، ٢٠ نوفمبر ١٩٥١، ص ٣.
- (٣٤) عن ظروف هذه القضية والتي منتعرض لها فيما بعد راجع حيثيات الحكم : أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة، ص ٣٣٦-٣٤٨.
- (٣٥) الوقائع المصرية، العدد ١١٧ (غير اعتيادى) فى ٢ أغسطس منه ١٩٥٢، ص ٣.
- (٣٦) الوقائع المصرية، العدد ١١٨، فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢، ص .
- (٣٧) الوقائع المصرية. العدد ١٢٠ مكرر (أ) (غير اعتيادى) فى ٩ أغسطس سنة ١٩٥٢. (ويلاحظ أن لقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ هو قانون أنباء القصر الذى صدر فى عهد حكومة الوفد والذى حظر نشر أنباء الملك وأفراد عائلته إلا بإقرار من السلطات المختصة، راجع: مضبطة مجلس النواب، الجلسة التاسعة والثلاثون، ٣١ يولية ١٩٥٠) وحول هذا القانون وإضافة بعض المواد إليه مثل المادة (٢٠١) مكرر، راجع (الوقائع المصرية، العدد ٨٠، ١٠ أغسطس ١٩٥٠).
- (٣٨) الوقائع المصرية. العدد ١٤٢ مكرر (غير اعتيادى) فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢.
- (٣٩) الوقائع المصرية. العدد ١٤٨ مكرر (أ) فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢.
- (٤٠) جمال العطيفى (د) الطريق إلى الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٥-١٦.

الفصل الرابع

جدلية العلاقة بين تشريعات وبين أحكام (العيب)

الفترة موضع الدراسة (١٨٨٢-١٩٥٢) شهدت حركة مستمرة في التشريع المصري عامة والجنائي خاصة، تواكبت مع حركة التطور الاجتماعي - السياسي، صدرت مجموعة ضخمة من القوانين والأوامر والأحكام القضائية بحكم الظروف التي طرأت على البلاد، ألغيت نصوص أحكام واستعيض عنها بنصوص جديدة تواكبت مع عمق واتساع الحركة السياسية - الاجتماعية، ونمو الحركة الوطنية بالذات نبهت المشرع إلى عدم كفاية بعض وسائل الردع، وعدم صلاحية بعض نصوص العقوبات في هذا الشأن، فصدرت عدة قوانين لقمع هذه الحركة، وقد لوحظ أكثر من مرة أن الإلغاء أو التعديل تناول بعض نصوص العقوبات الأهلية، أما القوانين الصادرة بتنفيذ أحكام قانون العقوبات فقد ظلت أحكامها باقية عدا القليل منها.

منذ أحداث الثورة العربية، شهد الدارس ازدياد مستمر على تشديد العقوبات خاصة في جرائم الصحافة والنشر (قانون المطبوعات عام ١٨٨١) ثم توالى قوانين العقوبات الأهلية والتي أهمها ما صدر أعوام (١٨٨٣، ١٩٠٤، ١٩٢٢، ١٩٣٧)، السنوات الأولى أبعد عن المغالاة منها في السنوات التالية، وهذه من الأمور التي تدعو للدهشة والترحم على الماضي !! فهي في عام ١٨٨١ أبعد عن المغالاة منها في عام ١٩٠٤ وهي في سنة ١٩٤٧ قد بلغت درجة من العسر لم تكابدها تركيا في سنة ١٨٦٥ ولأعانتها فرنسا في سنة ١٨١٠ و ١٨٤٩^(١).

لاحظ الدارس أن غالبية هذه التشريعات قد صدرت في ظل ما أطلق عليه المرحلة الليبرالية التي أعقبت إعلان دستور ١٩٢٣، صدرت في فترة تعطيل بعض أحكامه ومواده أو إبان إلغائه أو بعد تغييره، أو في الفترات التي تخللت الفسول التشريعية أو فيما بين أدوار انعقاد البرلمان، بحيث أضحي اجتماع السلطتان التشريعية والتنفيذية في أيدي مجلس النواب والذي أصدر أو صادق على تشريعات وقوانين تعسفية رغم المبادئ التي دعت إلى الفصل بين السلطات، وبعض هذه التشريعات صدرت في ظل الحكم العرفي والذي بدأ مع الحرب العالمية الأولى وتواصل بصورة متقطعة بعد ذلك. ولنا أن يتصور مثلا "أن مصر منذ ١٩٣٩ حتى ١٩٥٢ خضعت للأحكام العرفية ثلاث مرات استغرقت أكثر من تسع سنوات (١٩٣٩-١٩٤٦، ١٩٤٨-١٩٥٠، ٢٦ يناير ١٩٥٢ - يوليو ١٩٥٢) وفي هذه العهود وقع من ألوان التنكيل بالناس في غير جرم ومن غير محاكمة ما ضج الرأي العام منه من غير أن يستطيع التنفيس عما في نفسه مخافة البطش الصارم في ظل تلك الأحكام العرفية القاسية للإدارة ورجالها باع طائل في إعنات من يراد أعناتهم"^(٢).

المحت سابقا أن التشريع المصري منذ البداية وحتى منتصف الثلاثينيات لم يفوق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية في العقوبات والإجراءات "يكاد يكون هناك شبه إجماع بين الفقهاء على عدم وجود جريمة سياسية بمعناها المتقدم في التشريع المصري

فيما عدا المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف من حيث معاملة المتهمين معاملة خاصة وقوانين العفو الشامل لبعض الجرائم السياسية فيما عدا جنايات القتل العمد، الصادر في ١٩٣٦، ١٩٣٨. أما القضاء فهو أيضا لم يقر بعد فكرة الجريمة السياسية بل ولم يذهب حكم واحد من أحكامه فيما نعلم - بالتفريق في مواخذه المجرم الذي يرتكب جريمة مدفوعة ببواعث سياسية أو في سبيل تحقيق ملرب سياسي وبين المجرم الذي يفارق الفعل المعاقب عليه مستبيحا مال غيره أو عرضه أو حياته" (٣)

إذا كان الوعي القانوني المصري قد أدرك ماهية الجريمة السياسية، ودعا المشرع إلى تواجد معاملة خاصة داخل السجون للمسجونين في الجرائم السياسية أو جرائم الصحافة والرأى، فلنا أن نتوقف لحظة حول دلالة ما جاء في (مذكرة تفسيرية للمرسوم بقانون بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة - مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩) من تشديد للعقوبة على من يعيب في حق ذات ولي الأمر :

"قد ترتكب الصحف جرائم هي في موضوعها أشبه بالجرائم العادية نظرا لما تنطوي عليه من دوافع مبذولة، كما هو الحال في القذف في حق ولي الأمر وفي غير ذلك من الجرائم التي وأن عدت من جرائم الرأى إلا أنها لا تدعو لما فيها من مظاهر الاستهتار بالقانون ومن إطلاق لمبذول الغرائز إلى التخفيف والتلطيف عند تنفيذ العقوبة ومن أجل ذلك يخول المشرع للمحاكمة أن تقضى أديانا بعدم تطبيق هذا النظام الخاص" (٤).

في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٥) أرسل وزير الحقانية منشور إلى رئيس محكمة مصر يتناول فيه الأحكام الصادرة في قضايا المظاهرات والتي تحمل العقوبات الخفيفة وكان "يعنف القضاة مطالبا التنبيه عليهم بأن يتشددوا في العقوبات التي يحكمون بها في تلك القضايا" (٥) ولم يتورع رسل حكمدار القاهرة آنذاك في توزيع منشورا يتضمن هذه المقولة "قد أطلق صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يد البوليس في قمع المظاهرات مع ضمان التعضيد الكلى من جهة المحاكم".

يؤكد الدارس بأنه رغم بطش السلطة التنفيذية من خلال ما تمارسه من استخدام القوة والهيمنة، بما لها من (ذهب المعز وسيفه) ومن تأثير على التوازن داخل إطار المجتمع السياسي، وبما لها من وظائف، تأمر وتنهى حيث تصبح أوامرها ونواهيها مكفولة النفاذ بسلطان الدولة القائم على القهر والإرغام، ومن خلال ما تملكه من قدرة قانونية على ممارسة نفوذها على الأفراد لدرجة جعلت قاسم أمين يقول : "شيئا واحدا يخشاه المصري أكثر من المرض ومن الطلقات النارية وأكثر حتى من الموت.. هذا الشيء هو السلطة - نعم - السلطة" (٦)

رغم كل ذلك كان القضاء المصري - وما يزال - حصنا منيعا دون التدخل والتأثير عليه من الخارج. حتى أصبح ذلك علامة مميزة له وتقليدا استقر طوال تاريخه "يقوم بإدارة محاكمنا الجديدة رجال لهم من التعليم والاستقلال والنزاهة ما يجعلهم فوق الشبهات في جميع الظروف، وهم يطبقون قانونا مستمدا من قانون نابليون" (٧).

ورغم التأكيد على أن تم تكن السلطة القضائية منفصلة عن السلطة التنفيذية وإنما كانت جزءا منها، ولم يكن للقضاء أى نوع من الاستقلال عن الحكومة فهم يعينون بواسطتها وقابلون للعزل من وظائفهم والنقل من أماكنهم بواسطتها أيضا" (٨) و "لا بد لنا من

انقول الآن أن من رأى بعضهم أن السلطة اثنتان فقط وهما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وأن السلطة القضائية لم تخرج عن كونها فرعاً من السلطة التنفيذية تقوم هي أيضاً على تنفيذ القوانين في أحوال معينة وعلى وجه مخصوص وهو رأى لا يخلو من الوجاهة^(٩)، ورغم الاستقلال النسبي لهذه السلطة القضائية في ظل تواجد إخضاعها دستور فقد ظل التخوف سائداً من محاولات إخضاعها لأشراف السلطة التنفيذية، كتب عبد الرزاق أحمد السنهوري (مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية) :

"أن كل ديمقراطية ناشئة لم تنضج فيها المبادئ الديمقراطية ولم تستقر هذه المبادئ عندها في ضمير الأمة، تكون السلطة التنفيذية فيها أقوى السلطات جميعاً، تتغول السلطة التشريعية وتسيطر عليها، وتتحيف السلطة القضائية وتنتقص من استقلالها"^(١٠)

كان من المؤلف في تاريخ مصر، خاصة في فترة الاحتلال البريطاني، أن تثار قضايا وتصدر أحكام قضائية، تكاد تصنع حدثاً تاريخياً في حد ذاتها لفصلها في منازعات جسيمة تنبثق من إطار المجتمع السياسي، يكون لها صداها السياسي لدى الرأي العام، رغم قناعة ولاية الأمور بعدم قيمته وأهليته، ففي قضية الزوجية (١٩٠٤) يذكر محمد فريد أن "مصطفى أخذ يلوم الخديوي بلطف على مداخلته في هذه القضية مبيناً له أن هذه المداخلة تسيئ إلى سمعته خصوصاً وإن الرأي العام كان ساخطاً على الشيخ على لرغبته التزوج بالبنات رغم إرادة والدها، فقال الخديوي (رأى عام آيه يا شيخ هو فيه حاجة اسمها رأى عام أو أمة أنا أن لبست برنيطة ومشيت في البلد ما حد يتكلم"^(١١)، في أمثال هذه القضايا التي لها صداها الاجتماعي - السياسي كانت الهيئة القضائية ذاتها موضعاً للصراع بين مختلف الأطراف السياسية، وكان يحدث أحياناً ما يخشى منه، إذ انتبه الناس أو قل استشعر الناس - إلى حالات بالغة الندرة في تاريخ النظام القضائي المصري، حاولت فيه بعض القوى التدخل في مجرى الأحكام القضائية، وجاءت بعض الأحكام، أحياناً، متأثرة لما يجري خارج قاعات المحاكم والأمثلة لا حصر لها قبل دنشواي وبعدها، حيث تكررت وكانت بالقياس إلى التقاليد المألوفة ظواهر غريبة كل الغرابة، شاذة، ملفتة للانتباه، في قضية الطعن في الخديوي، والمعروفة (بقضية السفهاء) والتي اتهم فيها الشيخ البكري والمنفلوطي وأحمد فؤاد صاحب جريدة (الصاعقة) نصح كرومر بعدم اتخاذ أي إجراء بينما أصر الخديوي على محاكمة المسؤولين على نشر القصيدة، تدخل الإنجليز للنكايه بالخديوي وحماية أصدقائهم فاستبدل قاضي التحقيق وعزل النائب العمومي وعين مكانه إنجليزي هو مستر كوربت واستبدلت من التحقيق الأوراق، وكانت هذه القضية فصل جديد من فصول الصراع بين سراي عابدين وقصر الدوبارة وهو الصراع الذي تعددت فصوله خلال تسعينات القرن الماضي.^(١٢)

ويذكر محمد فريد في أوراقه (المجلد الأول، ص ٣٦٢) أن أحمد بك عبد الرزاق كان قاضياً بالمحاكم الأهلية "فهو كان من الرأي القائل بالاتفاق مع الإنكليز وبعدم الطعن على الخديوي وكان يميل إلى التقرب من الحكام كل ذلك بصفاء نية مع حب للوطن".

في عام ١٩٠٧ تساءلت إحدى السيدات "هل لو كانت روح الحرية مبنوثة حقيقة في نظام الحكومة كان القضاء يتأثر بالارادات!! ومن علم ما يجري بين القضاة من الترقية الفجائية والتصرف الغريب أدرك أن هناك تأثير مستتر، هو عمل اليد الخفية. ولا بدع فإن كل هيئة حاكمة مصرية الآن متأثرة بأرادة الاحتلال"^(١٣)، في عام ١٩١٠ استندت محكمة

جنايات مصر، على إدانة الشيخ على الغياتى بتهمة العيب فى ذات ولى الأمر لأنه نشر ديوانا له (وطنيتى) ومما ورد فيه قوله (أمة مصرى بنوح على مصر) (١٤) :

ظالمات من المظالم أودت بضياء الحياة بعد الحياة
يشتكى الشعب والقضاة خصوم فلن يشتكى خصام القضاة؟

فى العشرينيات حدثت نماذج متعددة للتأثير السياسى على أسلوب أعمال القضاة القانونية فى مناسبات مختلفة خاصة عام (١٩٢٦) قضية الاغتيالات السياسية المتهم فيها أحمد ماهر والنقراشى، بل كذلك فى عام (١٩٢٨) قضية العيب فى الذات الملكية المتهم فيها الدكتور محمود عزمى، حيث بدأت الاعتبارات السياسية تتسلل على منصة القضاء كتب أمير الشعراء أحمد شوقى (١٩٢٤) : (١٥)

قاضى السياسة نالهم بعقابه خشن الحكومة فى الشباب عتيدا
أتت الحوادث دون عقد قضائه فانهار بيته ودك شهيدا
تقضى السياسة غير مالكة لما حكمت به نقضا ولا توكيدا

رغم التشديد العقابى المتواصل فى قانون العقوبات على من يعتدى على حياة، أو حرية الملك، ومن يحاول أن يرهبه أو يوجه إليه اللوم أو يعيب فى ذاته، حيث تتفاوت العقوبة من الإعدام إلى الأشغال الشاقة إلى السجن والحبس، حيث كان الوطنيون المصريون يقدمون للمحاكمة بصفاتهم مجرمين، فى بعض الأحيان وجدت أحكام مؤيدة لاتجاه الحركة الوطنية خاصة إذا اتحد الانتماء السياسى بين المتقدمين للمحاكمة والجالسين على منصة القضاء ولو كان من الضرورى أن يخضع رجال القضاء ميولهم السياسية لتأخذ أحكامهم الصورة العادلة المنصفة إلا أن الظروف التى أخضعت مصر لها وانطوت على الكبت وتكميم الأفواه وخنق الحريات أدت إلى أن يؤمن القائمون على أمر القضاء بصحة الطريق الذى يتبعونه (١٦) كانت بعض الأحكام فى ظل اشتداد الحركة الوطنية ونموها تأتى مخففة أن لم تكن تأتى وهذا نادرا - معترفة بوطنيتهم أكثر من اعترافها بإجرامهم، وسنجد نماذج فى جريمة العيب فى حق ذات ولى الأمر (العيب فى الذات الملكية) تؤكد لنا أن ما خطه التشريع العقابى على الورق من تجريم لمن عاب فى حق هذه الذات، خاصة فى الفترة الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) من انهيار النظام الملكى لم يتحقق فى الواقع المعاش، إذ نادرا ما جاءت الأحكام مشددة بل أتصور أنه فى لحظات الغضب الثورى الشعبى المتواصل أفلت الكثيرون من هذه التهمة، حيث لم يكن بمستطاع تقديم الآلاف ممن خرجوا فى مظاهرات تهتف وتندد وتعيب فى ذات الحاكم، إلا من قبض عليه وقدم للمحاكمة، وفى قضايا كثيرة كانت المحكمة تتخرج فى النظر فى قضايا العيب كانت فى بعض الأحيان تجعل الجلسات سرية طبقا لقواعد الإجراءات الجنائية (١٧)، وفى أحيان أخرى كانت تحيل بعض قضايا العيب وتجعلها قضايا لوم الملك أى درجة أخف من الأولى، اللوم والقاء المسئولية على الملك أخف بكثير من سبه وأهانته.

- فى أبريل ١٩٠٩م قضائى بتهمة (العيب فى الذات الخديوية) قضت محكمة السيدة زينب الجزئية فى القضية المرفوعة على أحمد فؤاد وشريكه (قضية السفهاء) عام ١٨٩٧، بحبس أحمد فؤاد عشرين شهرا وغرامة ثلاثين جنيها وعلى المنفلوطى عاما وغرامة عشرين جنيها وبراءة الخيامى صاحب المطبعة، وصدر الحكم النهائى بعد الاستئناف بالسجن ستة شهور لكل من الرجلين، وقد أعربت الصحف عن رضاها عن هذا الحكم خاصة (الأهرام) التى رأت فيه اللين.

- فى قضية أحمد أفندى حلمى صاحب (القطر المصرى) والمتهم بالتطاول على مسند الخديوية المصرية والطعن فى نظام حقوق الوراثة فيها وفى حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية والعيب فى حق ذات ولى الأمر، أقرت محكمة السيدة زينب الجزئية بجلسة ١٥ إبريل ١٩٠٩ برئاسة على ماهر أفندى القاضى أن التهم ثابتة وينطبق عليها المواد ١٥٠، ١٥٦، ١٤٨، ١٦٧، ١٦٨ عقوبات، اعتبرت أن هذه الأفعال جريمة واحدة ورائت "استعمال الرأفة فى توقيع العقوبة على المتهم بالنظر لما تبينه من درجة تربيته التى لا يجوز عدلا أن يكون مسؤولا الا بتدريها" (١٨)، حكمت عليه بالحبس عشرة شهور حبسا بسيطا وتعطيل جريدته مدة ستة شهور رغم تأكدها من ثبوت تهمة العيب بأقبح ألفاظ الهجو والسباب. لكن محكمة الاستئناف (محكمة مصر الابتدائية الأهلية) برئاسة محمود رشاد بك حكمت يوم ٢٩ إبريل ١٩٠٩ بتعديل الحكم وحبس المتهم سنة مع الشغل.

- محكمة عابدين الجزئية تحت رئاسة أحمد بك عبد الرزاق حكمت يوم ٢٨ إبريل ١٩٠٩ فى (قضية الحرية) أو ما عرفت (بقضية خطباء المظاهرة) والمتهم فيها كذلك أحمد حلمى وعثمان طلعت صبور، محمد مختار طلعت صبور وأحمد زكى ومحمود رمزى نظيم وإبراهيم محمد أو غانم ومما نسب إلى محمود رمزى نظيم أنه عاب فى حق ولى الأمر بأن خاطب الجنب العالى فى بيتين لا يليق أن يخاطب بهما الجنب العالى كل ذلك فى قصيدة ألقاها فى تلك المظاهرة، حكمت ببراءة إبراهيم محمد وحبس أحمد حلمى ٦ شهور حبسا بسيطا وكفالة ألف قرش وحبس كل من باقى المتهمين مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا كذلك وأمرت بإيقاف التنفيذ عليهم وأضافت المصاريف على جانب الحكومة. (١٩) لكن محكمة مصر بجلسة الجنب الاستئنافية (١٣ مايو ١٩٠٩) خففت بعض هذه الأحكام.

- محكمة جنايات مصر أصدرت حكما بالبراءة يوم ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ فى القضية المتهم فيها عصام الدين حنفى ناصف بالعيب فى الذات الملكية، رأس الجلسة أحمد عرفان باشا أشارت حيثيات الحكم إلى أن ألفاظ العبارات التى استخدمها عصام فى مقاله لا تفيد بأي وجه التعريض بمقام الملكية ولا تنم عن شئ من ذلك، ورائت المحكمة كان الأليق بالنيابة التريث فى استنتاج مثل هذه التهمة الشنيعة التى تكاد أن لا تصدر إلا ممن به مس" وانه "لا يمكن قانونا أن تنصرف كلمة السراي المذكورة فى الجملة المرفوعة الدعوى العمومية بشأنها على الذات الملكية كما يتضح ذلك فى احتياط الشارع فى المادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب العقاب بمقتضاها حيث حصرها فيها شخصا دون سواها" (٢٠)

- فى قضية (جريدة السياسة) (٢١) التى اتهم فيها الدكتور محمود عزمى بالعيب فى الذات الملكية (١٩٢٨)، رغم أن المحكمة أعلنت فى نص حكمها ثبوت التهمة عليه، حكمت عليه بالحبس مع الشغل ستة أشهر وأمرت بإيقاف التنفيذ عملا بالمادة (٥٢ عقوبات)

وأذنته بما تقضى به المادة (٥٤ عقوبات)، فقد رأت المحكمة معاملته بكثرة من الرأفة نظرا لبيانه وتصريحه في الجلسة بالثناء على الملك ومركزه في الهيئة الصحفية، وعندما استأنف الحكم، ألغت محكمة النقض والإبرام الحكم واعتبرت التهمة جنحة توجيه لوم لجلالة الملك على عمل من أعمال الحكومة وقضت عليه بغرامة قدرها عشرون جنيها، ففي حيثيات حكمها فرقت المحكمة (نقض ٢٣ مايو ١٩٢٨، القضية رقم ١١٦٣ سنة ٤٥ قضائية) بين العيب في الذات الملكية واللوم الموجه لعمل من أعمال الحكومة، حيث قال فقهاء القانون أن العيب في الذات الملكية المعبر عنها بكلمة **offense** هو ما يجترح فيه الجاني على ذات ولي الأمر طعنا شخصيا بحتا لا صلة له إلا بتلك الشخصية المبجلة أما اللوم ولو كان قاذعا فهو الذي وإن وجه لولي الأمر فإنه ينصب ويرتبط ويقترب بعمل حكومي من أعماله "وبما أن استخلاص مساس ما ذكره الطاعن بالذات الملكية نفسها واعتباره عيبا في جلالته فيه تأويل بعيد وتشدد في استقصاء المعاني وتحميل الألفاظ مالا تحتمله، بل قد يكون فيها تهافت على افترض سهولة التقحم على الذات الكريمة وهو مالا يؤمن به أحد وما سارع المتهم إلى التنصل منه بأجلى بيان" (١٢)

أن هذه الحثيات السابقة تدل دلالة قاطعة على أن مسألة العيب في الذات الملكية لم تكن من السهولة بمكان في التكييف القانوني لدى النيابة العمومية أولا وإن مدى توافر النص الجنائي قد تباين وتضارب بين أحكام المحاكم المختلفة وقد اتضح ذلك جليا في أحكام محكمة النقض. ففي قضية (مسجد المغربي) (١٣) المتهم فيها الشيخ حسن محمد النجار بالعيب في الذات الملكية، أدانته محكمة الجنايات (١٩٤٢) لكن محكمة النقض تبين لها أن اتجاه الإرادة نحو ارتكاب العيب المكون للجريمة بشكل عام أو تحقيقا لغرض معين لم يكن متوفرا، فقبلت الطعن وحكمت بنقض الحكم لأنه معيب، ذلك بأنه "إذا صح أن عبارة العيب صدرت عفوا من الطاعن في الظروف والملابسات المذكورة، كان القول بأنه قصد بها العيب غير صالح، وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى حين رأت الإدانة أن تبين على مقتضى أي دليل أسس قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه".

رغم الظروف المشددة القانونية والتي من شأنها أن تحول الجريمة من جنحة إلى جناية والتي تتعلق بالأركان المادية المكونة لجريمة العيب، ورغم الظروف المشددة القانونية الشخصية والتي تتعلق بالجاني حيث تشدد العقوبة عليه أساسا خاصة في حالة (العود)، فقد ترك للقضاة مساحة للتقدير العقابي في حالة ثبوت التهمة من عدمها.

في مطلع الخمسينات ومع تدهور هيبة القصر الملكي ومع تزايد الحركة الوطنية ونموها ومع تنامي قوة الرأي العام، كتب السنهوري في ١٤ إبريل ١٩٥٠ "يوجد رأي عام في مصر تخشاه كل سلطة : تخشاه الحكومة ويخشاه البرلمان وتخشاه كل السلطات مهما علت، ويكفي للاستيثاق من ذلك أن تثار مسألة تحرك هذا الرأي العام، فإذا به يتحرك، وإذا به يقف وقفة لا تستطيع أيه سلطة إلا أن تتحنى أمامها" (١٤)، فرق كبير بين تصور عباس حلمي الثاني لأهمية الرأي العام وتصور الملك فاروق له في تلك الفترة، يؤكد لنا عبد الفتاح حسن باشا أحد وزراء الوفد في (ذكريات سياسية) كيف كان فاروق يخشى هذا الرأي العام لدرجة عندما وصل من أوروبا إلى مصر سأل عما إذا كان من الممكن أن يقدم إلى المحاكمة !! وكانت الإجابة بالنفي لأنه كما يبدو قد تناسى أن ذاته مصنوعة لا تمس.

(عندما كان العيب في الملك تهمة الموسم)، كتب جمال العطيفي، والذي كان يعمل آنذاك وكيلًا لنيابة الصحافة ما معناه : (٢٥)

أولاً: كانت أخطر التهم التي توجه إلى الصحفيين وقتئذ هي تهمة العيب في الملك

ثانياً: حينما اتسعت الهوة بين الواقع والقانون، كان هؤلاء القضاة أنفسهم يبرئون المتهمين بالعيب في هذه الذات الملكية المصونة، وكان مركزهم يثير الإشفاق حقاً! فالقانون صارم وواجبهم هو تطبيقه وليس من حقهم أن يحكموا عليه، ولكنهم كانوا يشعرون بأن هذه "الذات" لم تعد تستحق أن تبقى مصونة لا تمس، كانوا يحاكمون الصحفيين الذين اجتروا على هذه الذات ولكنهم إذا عادوا إلى بيوتهم بحثوا عن مقالاتهم ليطالعوها، لم يكن من المستطاع أن تعزل القاضى من أحاسيس الشعب التي تتجاوب من فرد إلى آخر، لم يكن من المستطاع أن تنزعه من المجموع المستعبد الساخط.

ثالثاً: عرفت مصر قضاة شجعاناً أثبتوا أن الهوة بين الواقع وبين القانون قد اتسعت، وعرفت قضاة أثروا السلامة فحضعوا لحكم القانون وتجاهلوا الواقع ولكن في غير حماسة أو إيمان.

رابعاً: أصبحت هذه التهمة (موضحة) امتدت لتشمل إلى العيب في أى ملك بعد أن كانت قبل ذلك محدودة ولا تنطوي على خطورة حقيقية بل كانت لا تظهر غالباً إلا من خلال المساجلات الحزبية، وكانت جريمة العيب في سنة ١٩٣٦ أو سنة ١٩٣٩ إذا وقعت أنكرها المتهم واستنكرها حزب، وقامت لها الدنيا وقعدت وفتح السجن للمتهم في ساعة واحدة، ولكن في عام ١٩٥٠ لم يعد حتى حراس الأمن والقانون يؤمنون بالذات الملكية لم تعد هذه الذات مصونة عند أى إنسان! مراد الهوة بين الواقع والقانون اتساعاً! فقضايا العيب التي كانت تنتظر يوماً مضى بسرعة البرق. تتراخى في التحقيق.. وتتراخى في المحاكمة، كانت النيابة فيما مضى ومن ورائها الحكومة تتحرز في توجيه تهمة العيب وكان من رأى بعض الثواب العموميين أنه من الخير للذات الملكية، أن تؤول العبارات على أنها ليست عيباً وأن تحمل معاني بريئة بعيدة عن العيب وتصرف إلى معاني أخرى، ولكن في فترة ما بعد ١٩٥٠ أصبحت القاعدة إذا كانت العبارات تحتل كل المعاني إلا العيب، فلتصرف إلى العيب.

خامساً: الحبس الاحتياطي لم ينل من الصحفيين الذين ألهموا بالعيب في ذلك ولم تنل منهم المصادرة، بل كانت نتيجة هذه الإجراءات المحمومة أن اتسع انتشار هذه الصحف وكانت كلمة القضاة بالإفراج عن هؤلاء الصحفيين تسرى بين الأحرار وتلهب حماسهم وتضاعف شجاعتهم، وقد انعكس هذا إلى تصرفات رجال النيابة أنفسهم الموكول إليهم توجيه الاتهام في هذه الجرائم، فكانت التحقيقات تفتح وتظل مفتوحة ولا يحبس الصحفي ولا يقدم للمحاكمة كان تقديم الكتاب إلى المحاكمة من شأنه أن يفتح أبواباً ويفضح أموراً كثيرة للرأى العام كانت الحكومة تحرص على كتمانها في وقت انطلقت فيه صيحات ثواب من البرلمان وكتاب وصحفيين بنقد كل أشكال الفساد والإفساد لدولة الاغوات وحملة القماقم وتناقلة السلطان.

سادساً: رغم أن بعض دوائر محكمة الجنايات قد أصدرت قراراتها بالإفراج عن بعض المتهمين في قضايا العيب. لكن السلطات التنفيذية كانت تستبقهم رهن الاعتقال، وتظل القضايا معلقة في دوائر المحاكم، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو حيث بلغت قضايا

العيب التى لم تكن قد قدمت بعد للمحاكمة طبقا لإحصاء أجرته النيابة العامة بعد الثورة فى ٥ أغسطس ١٩٥٢، ٤٣ قضية ! سقطت كلها بسقوط الملك !

هذه شهادة هامة لأحد وكلاء نيابة الصحافة ممن حققوا فى قضايا العيب فى الذات المصونة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهى دلالة، لها أهميتها إذا تحدثنا عن الأحكام القضائية لهذه الجريمة والتى لا يمكن عزلها عن الإطار العام لقضايا الرأى والحريات العامة فى مصر آنذاك، فأحكام العيب تتواءم مع أحكام أخرى مثل قرار رئيس محكمة مصر فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ (القضية رقم ١٨ سنة ٥٠ أدارى صحافة) ^(٢٦) والخاصة بإلغاء الأمر الصادر بضبط كتاب خالد محمد خالد (من هنا نبدأ) والإفراج عنه، ويتواءم مع أحكام مجلس الدولة الرائدة آنذاك خاصة فى مجال الحقوق والحريات العامة بحيث أصبح هذا المجلس هو دستور المصريين وحرياتهم - كما أكد على ذلك محمد عصفور ^(٢٧) - فى صورتها العملية والواقعية. فقد أعلى قضاة المجلس من سيادة الدستور وسيادة القانون ورقابة القضاء على دستورية القوانين وحصرت أعمال السيادة فى دائرة أعمال متميزة بطبيعتها لا علاقة لها بالظروف الاستثنائية التى تحيط باتخاذ القرار الإدارى وكانت أحكام السنهورى. بصفة خاصة فى قضايا الصحافة والاجتماعات العامة والأحزاب السياسية والحريات الفردية (الإقامة، الشغل، السفر، الأمن والأمان، الجنسية) حرية الرأى والفكر والنشر والصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات وحق الانتخاب وتكوين الأحزاب من أبرز مبادئ وأحكام القضاء الإدارى التى أثرت فى قضايا العيب فى الذات الملكية آنذاك. فقرارات مجلس الدولة فى قضايا إلغاء جريدة مصر الفتاة والشعب الجديد لسان حال الحزب الاشتراكى والتى صايرتها حكومة الوفد، وقضايا القبض على مواطنين بدون وجه حق، قد قربت من الرأى العام بموجة من الحماس الشديد وتضمنت مجموعة من المبادئ القانونية تفتح - على حد قول البشرى ^(٢٨) - للحركة الشعبية وللدعوى الثورية مجالا فسيحا للعمل المشروع وبهذا مال ميزان الشرعية القانونية لصالح الجماهير مهددا الوجود الرجعى بالاقتراع من الدولة ومن المجتمع، تعرض السفير البريطانى لتلك الصحف التى صايرتها حكومة الوفد، خاصة الاشتراكية وأكد - اعتمادا على وثائق الخارجية البريطانية ^(٢٩) - أن قرار مجلس الدولة أعطى الصديفة مزيدا من القوة، ويؤكد أحمد بهاء الدين "لم تأس هذه الصحف من المعركة ومضت تشن حملاتها على الملك رأسا وبدأ الملك يضغط على الوزارة لمصادرة هذه الصحف وبدأت الوزارة تصادر الصحف فعلا.. وإذا بمجلس الدولة يفرج عنها بأحكام مدوية - وأصبح الملك أمام أحد طريقين لكى يوقف هذه الحملات : أما أن يلغى مجلس الدولة هذا، فتختفى رقابة القانون على مصادرة الصحف وأما أن يسن تشريعات جديدة تقيد من حريات الصحف.. وقد جرب الطريقتين عبثا" ^(٣٠) وتحت تهديد الإقالة أو إلغاء مجلس الدولة أعدت وزارة الوفد أواخر على ١٩٥١ مشروعا بتعديل اختصاصات المجلس وزيادة الرقابة الحكومية عليه عن طريق سلب اختصاص رئيس مجلس الدولة فى وقف تنفيذ القرارات الإدارية بصفة مستعجلة وإحالتها إلى دائرة من دوائر المحكمة على أن يخضع المجلس لإشراف وزير العدل. وهى التعديلات التى أثارت صحف المعارضة والرأى العام. ^(٣١) خلاصة ما أريد قوله : الفترة التى أعقبت انتكاسه ثورة ١٨٨٢ شهدت صدور قوانين أظهرت قسوة وتشدد إزاء قضية العيب فى الذات الحاكمة (خديوى، سلطان، ملك) ومع انتكاس التجربة الليبرالية منذ العشرينات بحيث غدا الدستور ثوبا فضفاضاً على حد قول شيخ قضاة مصر، عبد العزيز فهمى باشا ازدادت وتعادت هذه القوانين التى تمس الذات المصونة، ومع الشدة والعنف كانت هناك لحظات من المد الثورى الجماهيرى، بدأت

النظرة إلى الأجرام السياسى تختلف تدريجيا ولو ببطء، ما أثر فى أحكام القضاء، مع تطور الوعى السياسى وبروز فكرة المواطنة (مواطنون لارعايا) لم يعد الفرد عبدا للملك أو الحاكم بل أبنا مخلصا للوطن لا يرتبط بسواه، الاعتداء على الوطن جريمة لا تقتضى عقوبتها الإعدام، بينما سب وإهانة الحاكم تنتهى أحيانا بالبراءة محكمة مصر (استئناف جنح) فى ١٢ مايو ١٩٠٩ (الحقوق، مجلد ٢٤، ص ١٣٨) أبانت أن الجريمة لا توجد إلا إذا توافرت فيها العلانية بإحدى الطرق المبينة بالمادة وقد حكم بأن مجرد النداء بعبارة (ليسقط حكم الفرد) لا يصح اعتباره جريمة منطبقه على المادة ١٥٠ ع لأن هذا النداء عام ومبهم ولا يقصد به حكومة مخصوصة، فهو من قبيل الدعاء على حكومة يستبد بأمور الرعية فيها رجل واحد يتصرف فى شؤونها التصرف المطلق وإن نوع هذه الحكومة لا وجود له فى مصر وأن نداء (يسقط) ونحوه يعاقب عليه القانون إذا صادف شخصا معينا أو أشار إلى هيئة معينة وذلك يدخل تحت تقدير القاضى الذى يستنتج من ظروف وقرائن الأحوال لبيان درجة المسؤولية ومقدار الإهانة التى تلحق الغير من مثل هذا النداء، وهذا الحكم الذى أصدره قاضى مصرى يختلف عن حكم آخر لمحكمة النقض فى ٦ مايو ١٩١١ تحت رئاسة المستر بوند وكيل المحكمة (الإنجليزي) وحضور أحمد زيور بك ومحمد صفوت بك ومحمد محفوظ بك والمسيو سودان مستشارين (المجموعة الرسمية، السنة ١٢، ص ٢١٢، حكم ١٠٥) اعتبر "أن كلمتى (الناموس أو الاعتبار) هما عامتان بوجه الإطلاق وتشملان جميع الألفاظ المهينة والجارحة وأن كلمة (فليسقط) لها بدون أدنى نزاع وطبقا للأحكام القضائية فى جميع البلاد معنى الاحتقار والإهانة الخاص بالألفاظ السب فلذا تعتبر سبا" (٣٢) فى عام ١٩٥١ اتهم أحمد حسين، زعيم حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) فى حوالى خمس قضايا بالعيب فى الذات الملكية، فى إحدى الملاحظات الخاصة بقضية له "سبق الحكم على المتهم الأول - أحمد حسين - بالحبس ستة أشهر حبسا بسيطا فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ فى كل من القضايا الثلاث رقم ٥ سنة ١٩٥٠ جنابات صحافة و ٩ سنة ١٩٥١ جنابات صحافة، ١٧ سنة ١٩٥٢ جنابات صحافة وذلك لأنه عاب علنا فى حق الذات الملكية المصرية فى مقالات نشرها فى صحيفته مصر الفتاة والشعب الجديد، لسان حال الاشتراكية" (٣٣)

توارت هذه القضايا، نوعا، أمام قضية أشد (التحريض على حرق مدينة القاهرة) كان المطلوب هو رأسه، (فى ظلال المشنقة) صور أحمد حسين تفاصيل هذه المحاكمة والتى وثقها بعد ذلك فى كتابه (قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة) - أما من الناحية الفنية الأدبية فقد أخرج لنا ثلاثية (أزهار، الدكتور خالد، واحترقت القاهرة) فى الجزء الأخير وعلى لسان الملك: (٣٢)

"أن فوزى السيد أصبح متهما الآن بخمس قضايا بالعيب فى الذات الملكية ومع ذلك فلم يحاكم على أى منها حتى الآن وهى تؤجل وبعضها قد انقضى عليها عام كامل أن لدى مذكرة وإفية عن هذا الموضوع.

أن هناك عشرة كتاب متهمين بالعيب فى الذات الملكية : فتحى، مرعى، أبو الخير، التكية، حلمى، الزياى، زخارى، وهؤلاء جميعا خلاف فوزى السيد وهم جميعا مطلقوا السراح، يكتبون ويكتبون، قل لى يا باشا، أهى مؤامرة على، هل القضاء يتآمر على ؟ - معاذ الله يامولاي، القضاء والحكومة والشعب كلهم رعايا مولاي المخلصون.

- هذا كلام يا باشا، كلام، أما الأعمال فغير ذلك، مجلس الدولة يتدخل في قضية "القطر" ويوقف الإجراءات فيها، لينال مني، وأعاد جريدة الاشتراكية التي تهاجمني بالليل والنهار لينال مني، وأنت تحمي مجلس الدولة، لماذا لم تلغ مجلس الدولة كما طلبت منك ؟

حواشى

[الفصل الرابع]

- ١- راجع، الجزء الثانى من كتاب الدكتور رياض شمس (حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر) (ص ٦٩٦-٦٩٧)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧.
- ٢- محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى (١٩٣٧-١٩٥٢) مكتبة مصر، القاهرة ١٩٥٣، ص ٢٨٠-٢٨١.
- ٣- أنور العروسى : الجرائم السياسية فى مصر، الجزء الأول، مطبعة البرلمان القاهرة ١٩٥١ ص ١٦-١٧.
- انظر كتاب على بدوى (الأحكام العامة فى القانون الجنائى)، ص ٨٧-٨٨ حيث يتعرض لذكر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم فى جرائم الصحافة حيث يقرر لهم معاملة خاصة والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ بصدد العفو الشامل عن الجرائم التى ارتكبت لغرض سياسى أو لمسبب سياسى بين عامى ١٩٣٠-١٩٣٦ عدا جنايات القتل العمد، ومراسيم بقوانين خاصة بالعفو الشامل فى أوائل سنة ١٩٣٨.
- ٤- يوسف درويش - مصطفى كامل منيب (المحامان) : قوانين الرأى والصحافة والنشر دار الفكر العربى، مطبعة الفكرة، القاهرة ١٩٥٠، ص ٥٢.
- ٥- لطيفة السيد سالم (د) : النظام القضائى المصرى الحديث، ١٩١٤-١٩٥٢ (الجزء الثانى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٦، ص ٣١٦).
- ٦- قاسم أمين: المصريون، ص ٢٦، وحول مفهوم (السلطة) ودلالاته راجع :
- معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥ (مادة سلطة) ص ٣٦٥.
- ابراهيم ابو الغار : نظرية السلطة فى المفهوم الاجتماعى فى كتاب (دراسات فى علم الاجتماع والانثربولوجيا) دار المعارف، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٩٧-٣١٠.
- ويرى موريس دو فرجيه (مدخل إلى علم السياسة، ترجمة الدكتور سامى الدروبي، دار دمشق د.ت، ص ٧ أن تعريف السياسية بأنها (علم السلطة) يتفوق على التعريفات الأخرى تفوقاً أساسياً، بينما يرى جورج بيرو أن السلطة شوكة فى خدمة فكرة قسمة عنصران للسلطة : قوة الاجبار والفكرة، راجع:
Georges Burdeau : Traité de science politique, T.I , paris, 1949 , no 177, p 216.
- ٧- قاسم أمين : المرجع السابق، ص ٦١.
- ٨- مدرسة الحقوق السلطانية : نظام السلطات العمومية فى الحكومة المصرية (مذكرات) القاهرة (١٩١٩) ص ١٤٨.
- ٩- احمد قمحه : نظام القضاء والإدارة، مطبعة الجريدة، مصر ١٩١٠ - ص ١٧٨.
- ١٠- مجلة مجلس الدولة، يناير ١٩٥٢، السنة الثالثة، دار النشر لتجامعات المصرية ص ٢.
- ١١- محمد فريد : أوراق، المجلد الأول (مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤-١٩١٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ٥٢.
- ١٢- حول ابعاد هذا التدخل فى هذه القضية التى سنتعرض لها بالتفصيل راجع :
- أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٤٨-٢٤٩.
- حسن الشريف الرجال أسرار، كتاب اخبار اليوم، يناير ١٩٥٢، ص ١٠٧ - ١١١.
- محمد جمال الدين المسدى (١) : دنشواى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ن القاهرة ١٩٦٨، ص ٥١-٥٢.

- محمد سيد كيلاني عباس حلمي الثاني، دار الفرجاني، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص ٧٩-٨٠.
- يونان لبيب رزق (د): (قصيدة السفهاء) الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، جريدة الأهرام ١٨ إبريل ١٩٩٦.
- ١٣- ابنة النيل : لكاذيب السياسة في القرن العشرين، وهو رد على خطبة اللورد كرومر التي القاها في حفلة وداعه التي أقيمت بأمره في الأوبرا الخديوية في مساء يوم السبت في ٤ مايو سنة ١٩٠٧، ص ٣٤.
- ١٤- راجع حكم محكمة جنابات مصر في ٦ أغسطس سنة ١٩١٠ (الحقوق ٢٥، ص ١٩٦) وكتابي أحمد بك أمين : شرح قانون العقوبات، ص ١٠١، وعبد اللطيف محمد : التشريع السياسي في مصر، ج ٣، ص ٩٠٧-٩٠٨، وراجع كذلك ديوان (وطنيتي) لعل الغياثي، الطبعة الثانية، مطبعة عطايا بباب الخلق بمصر (١٩٣٨) ص (٩١-٩٢).
- ١٥- أحمد شوقي : وثائق، الجزء الأول، دار اليوسف للطباعة والنشر. ١٩٨٧، ص ٩٥.
- ١٦- لطيفة محمد سالم (د): النظام القضائي المصري الحديث (١٩١٤-١٩٥٢) - الجزء الثاني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ١٩٨٦ - ص ٢٣٤.
- ١٧- في قضايا العيب كانت المحكمة دائما تلجأ إلى جعل الجلسات غير علنية (أن القانون خسول لنا جعل الجلسة سرية متى كان الأمر متعلقا بالنظام العام) هكذا أعلنت المحكمة في جلسة الأحد ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ (راجع : مصر الفتاة - لسان (الاشتراكية) العدد ٢٦٢، ٥ يناير ١٩٥١).
- ١٨- أحمد حلمي : السجون المصرية في عهد الاحتلال الإنجليزي، ص ٧٨-٨٨.
- ١٩- نفس المرجع، ص ١٠٥-١١٦.
- ٢٠- نقابة المحامين الأهلية، مجلة المحاماة. السنة الخامسة ١٩٢٤-١٩٢٥، المطبعة العصرية، ص ٢٢٥-٢٢٧.
- ٢١- راجع : أحمد شليق باشا : حوليات مصر السياسية / الحولية الخامسة (سنة ١٩٢٨) الطبعة الأولى، مطبعة حوليات مصر السياسية، ١٩٣٠ - ص ٨٨-٩٣، ص ٨٣٨ وانظر أيضا رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاعلام جامعة القاهرة (١٩٨١) لنجوى كامل عبد الرحيم (محمود عزمى الصحفي) ص ٦٧.
- ٢٢- محمد عصام الدين حسونة : التشريع وأحكام القضاء، ص ١١٥-١١٧.
- ٢٣- في هذه القضية جعلت محكمة الجنابات الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام ومراعاة للأمن العام، وقد قررت أن النظام العمومي شئ والأمن العام شئ آخر والمقام مقام استثناء لا يجوز التوسع فيه، انظر : المحاماة : العدد الرابع والخامس والسادس لسنة ٢٤ (١٩٤٣-١٩٤٤) ص ١٧٢-١٧٥، وأنظر كذلك (نقض ١٧ ديسمبر ١٩٤٢ القضية رقم ٤٢٤٨ سنة ١٢ قضائية) في كتاب محمد عصام الدين حسونة السابق، ص ١٢٤-١٢٧.
- ٢٤- عبد الرزاق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية، اعداد د. نادية السنهوري ود. توفيق الشاوي، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ٣٥٧.
- ٢٥- من منصة الاتهام، دار المعارف بمصر ١٩٦٨، ص ١١٦-١٣٩.
- ٢٦- محمد عصام الدين حسونة : المرجع السابق، ص ٢٨٥-٣٠٣.
- ٢٧- محمد عصفور : (معارك الحريات ومعرفة مجلس الدولة - دراسة نشرها في رسائل الحزب الاشتراكي (وثيقة التحرير) وهو أحكام مجلس الدولة في حرية الصحافة والاجتماعات والحريسة الشخصية، ص ١١٨ أنظر كذلك ما كتبه السنهوري (تقرير رئيس مجلس الدولة عن أعمال المجلس في عامة الرابع، مجلة مجلس الدولة السنة الثانية ١٩٥١، ص ٥٣٧) :
- أن مجلس الدولة ليس فحسب جزءا جوهريا من السلطة القضائية التي هي إحدى السلطات الثلاثة في الدولة، بل هو أيضا هذا الفرع من السلطة القضائية الذي ينتصف للناس من السلطة التنفيذية ويقيهم أن تتحيف هذه السلطة حقوقهم أو أن تتعسف بهم، فإذا لم يقدّم المجلس على أساس متين من الاستقلال والحيدة وإذا لم يتحصن بدعامة قوية من الضمانات التي تكفل له أن يضطلع بمسئوليته الخطيرة، اتهار ركن من أركان الحياة الديمقراطية في مصر ولعله هو الركن الذي يستند إليه الأفراد أكثر من استنادهم إلى أي ركن آخر، ويفزعون إليه كلما حز بهم أمر، أو دهمتهم نازلة من جراء نشاط السلطة التنفيذية.

- ٢٨- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢. الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢ - ص ٢٤٧-٢٤٨.
- ٢٩- هدى عبد الناصر (د) : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢ دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٧، هامش (٤)، ص ٣٥٣
- ٣٠- أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا !! مؤسسة روزاليوسف القاهرة اغسطس ١٩٥٢، ص ١٠٢، ص ١٠٦ عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية، الطبعة الأولى، مطابع الشعب، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٥-٣٨.
- حسن يوسف (باشا) : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ١٩٨٢، ص ٢٧٥
- ٣١- حول نور مجلس الدولة راجع بصفة خاصة :
- طارق البشرى (المستشار) : القضاء الادارى والحريات، مجلة المحاماة، مارس ١٩٦٨
- وليم سليمان قلادة (د) : مجلس الدولة : تاريخه ودوره فى المجتمع المصرى، مجلة مجلس الدولة السنة ٢٧، يناير ١٩٧٨.
- سيد عشاوى (د) القضاء والسياسة فى مصر.. الدور السياسى لمجلس الدولة (١٩٤٦-١٩٥٢) مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة: اكتوبر ١٩٩٨
- ٣٢- راجع : أحمد امين : شرح قانون العقوبات الأهلئ، ص ١١٠ عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى فى مصر، ج ٣، ص ٨٩٠، ص ١٠١٢.
- ٣٣- أحمد حسين : قضية التحريض، المرجع السابق، ص ٣٠.
- ٣٤- أحمد حسين : واحترقت القاهرة، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٩٤-٣٩٥.

الباب الثانى

جذور تاريخية للعب فى الذات الملكية

إن حملت الأنفس مالا تطيق أطلقت الألسن مالا يليق

(ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور)

الفصل الأول

السخرية (التهكم والتندر) بالحكام - نماذج أدبية شعبية من
التراث المصرى

الفصل الثانى :

العب فى ذات الحكام : الفراعنة والبطالمة والرومان حتى
زمن المماليك

الفصل الثالث :

عب واهانة باشوات الاتراك العثمانيين وقادة الحملة الفرنسية

الفصل الرابع :

ملاحح العيب فى ذات ولى نعم : محمد على باشا حتى عصر
الخديو إسماعيل

الفصل الأول

السخرية (التهكم والتندر) بالحكام نماذج أدبية شعبية من التراث المصري

يتحدث العقاد عن علاقة المصري بالحكومة "على الأغلب الأعم هي علاقة عداوة مريبة أو مهادنة محتملة لم تبلغ أن تكون علاقة ود يحرص عليه أو ضمان يحميه إلا في القدرة التي لا يقاس عليها "ويضيف" فكان مدار القصة والنكتة معا على الغفلة أو اليقظة أو على الجلافة واللباقة، وكان في هذه وتلك مجال واسع للانتقام من الحكام، الذين يصلون بالسلاح والبأس وهم فيما وراء ذلك أجلاف مغفلون!"^(١)

ويكتب أحمد أمين "لقى المصريون كثيرا من العذاب والذل في العصور المختلفة من فراعنة ويونان ورومان ومن ابن طولون في عسفه وفخفخته ومن الإخشيديين في ذلتهم وضعتهم والفاطميين في تخريفهم وكثرة سفكهم للدماء والأيوبيين في الخلافات الشديدة بينهم وزجهم المصريين معهم والمماليك في طيشهم وغرورهم ولكن هذا كله لا يساوى ما لقي الشعب المصري من العثمانيين، ولذلك كان انفجارهم في العصور التالية انفجارا عظيما يدل على تحملهم الكثير"^(٢)

ويؤكد آخر "شعب علمه ظالموه الحذر وصون اللسان، كما فرضوا عليه ممارسة السخرية المستترة، فما عرفت، والله، شعبا في مثل قدرته على التندر بالحكام وفي حذقه التلاعب بالألفاظ، ولكن الكيل قد يطفح أحيانا، فإذا بالشعب المصري يرفع صوته بالهجاء الصريح،^(٣) الهجاء أحد الأشكال المتنوعة لكل أساليب النضال الوطني والصراع الاجتماعي في مساره العام على مر التاريخ، وهو نضال شديد الثراء والغنى بشكل لا يحتاج إلى تأكيد من ممارسة حرب التحرير والمقاومة المسلحة والاعتقال السياسي والتظاهر الجماعي العنيف والسلمي، من الهروب وترك الأرض، أو كما يقول الشربيني صاحب (هز القصوف في شرح قصيد أبي شادوف) "قالت تسافر يا فتى * وتفارق الوجه الحسن * فأجبتها بتذلل * والقلب يعلوه الشجن * هم المعيشة فرقة * بين الأحبه والوطن" إلى الرهينة والتصوف، إلى الشكوى والدعاء على الظالم، إلى اللجوء إلى الأولياء والمشايخ، إلى النكتة والقفشة إلى التهكم والسخرية، إلى استخدام كافة أساليب التعبير الفني بما يستثيره في النفوس من استثارة دالة وموحية وصادقة، من هنا تأتي شهرة المصري الداوية - كما يؤكد حمدان^(٤) في السخرية التغويضية والتعريض بالتعريض بالواقع دون التعرض له وهو بدوره التناقض الخفيف الذي أفضى به في نظر البعض إلى الشخصية الفهلوية.

في مواجهة كل أشكال القهر السياسي - الاجتماعي وازدياد الهوة بين الحكام وبين المحكومين، ومع الارتفاع النسبي لوعي هؤلاء في مواجهة السلطة والتي كانت خاصة ملازمة لجوهر البناء الاجتماعي، وفي مواجهة القهر السياسي والذي أصبح - على حد قول أحد الباحثين^(٥) - علاقة ثابتة لا حيدة عنها في علاقة الحكام بالمحكومين تولدت إحدى خصائص الشخصية المصرية (خاصية السخرية من السلطة). بل وأحيانا خاصية

الموقف السلبي تجاهها فالشخص يكون مع زمانه بحسب حاله ويدارى وقته بما يناسب لا حواله ويكون حذرا من دهره وصولته ويرقص للقرء فى دولته" (٦).

ثمة علاقة بين الهجاء، أدب الغضب المباشر والذي يعتمد أحيانا إلى السباب وبين السخرية أدب الضحك القاتل "والهزؤ المبني على شئ من الالتواء أو الغموض" (٧) ويضيف الدكتور عبد اللطيف حمزة "بين الهجاء والسخرية وشائج شتى تجعل كل واحد منهما (على كثرة الفروق بينهما) قريبا من الآخر، بحيث يمكن أن ننظر إليها على أنهما ينبعثان من نفس واحدة، النفس الحانقة أو صادران عن هدف واحد هو الرغبة فى الإيذاء والانتقام". والسخرية قائمة على فكرة المقابلة بين الحق والباطل بين الصدق والكذب بين الكمال والنقص، ولها ألفاظ كثيرة دالة عليها مثل المزاح والهزل والفكاهة والتندر واللذع والتهكم، وهى ألفاظ لها القدرة على كشف النفس الإنسانية فى وضوح بما فيها من عيوب، وتبيان الهيبة الحقيقية والهيبة الزائفة، والسخرية من النوع الأخير، اللذع والتهكم، تقوم على الغموض والمواربة عن طريق التورية وبين مقابلة الواقع وبين المثل العليا، فيه تلاعب بالألفاظ وأسلوب الذم بما يشبه المدح وهذا النوع يكثر فى ظل عهود القهر والبطش.

هذه السخرية الأدبية لا تنسنا سخرية الشعب والتي تعتمد بشكل عام على البساطة والجرأة والصراحة، حيث يلجأ أفراد الشعب عادة إلى العبارات غير المصطنعة والتي يلقى بها فى وجه الذين يسخر بهم من غير تكلفة أو إعنات. وحتى إذا أوجتسه الحاجة إلى الكناية والتورية والجناسات النفظية فإن ذلك ناجما من هذه الحاجة إلى الكياسة فى التعبير واللياقة فى إبلاغ الإشارات والتلميحات إلى المعنيين بها من السامعين" (٨).

يكاد يجمع المؤرخون على قدرة الشعب المصرى بين شعوب العالم على التلاعب بالألفاظ واستخدام أسلوب الرمز تحايلا أو تلميحا أو تعريضا يقول عبد اللطيف حمزة أن هذه الطريقة هى التى سلكها بعض المصريين فى نقد حكامهم أحيانا من بين طرق كثيرة "فى العصر الطولونى وجزء من العصر الأخشيدى عرفت مصر شخصية عجيبة كل العجب فى تاريخها هى شخصية (سيبويه المصرى) وكان رجلا يظهر الجنون واشتهر عنه ذلك فاختلف وراء هذه الصفة وأخذ يهجو الحكام والأمراء فلم يكن أحد منهم قادرا على أن يأخذ بقوله لأنه مجنون!" (٩) ويتكرر نمط هذه الشخصية فى العصر الحديث فى زيارة السلطان عبد العزيز العثمانى لمصر سنة ١٢٧٩ هـ للمشهد الحسينى مر فى خان الخليلى على فرس والأمراء مشاه. حوله وزين له التجار حوائيتهم وكان على بك كشكش أحد المجاذيب، جالسا فى حانوت أحدهم، فلما مر به السلطان مد رجليه. قال له بالتركية: (هل أعطيك ثمن القهوة) وأفهموا السلطان بحالته، فأمر له بصلة فأبى لحاملها وقال لحاملها: قل لسيدك من مد رجله لا يمد يده" (١٠).

عرف الأدب العربى عامة والمصرى خاصة فى مختلف عصوره أنواعا متعددة لا حصر لها من مكونات هذا النسيج (السخرية) عرفها فى شعره وفى نثره، قديمه وحديثه فصيح وعامه، أضحى فن الهجاء من ضمن أخراض الشعر الأساسية "وهو فن يعتمد على السخرية من الخصم سخرية حادة تخرج بالأمر من حد السخرية أحيانا إلى حد الإقذاع والإيذاء، وبدلا من أن يثير الضحك فإنه يثير الكراهية مرة والاشملاز مرة ولكنه آخر الأمر يعتمد اعتمادا كبيرا على إبراز عيوب الخصم وتجسيدها لتجريحه والانتقام من شأنه ولعل هذا هو ما دعا المترجمين العرب القدماء لارسطو أن يترجموا مصطلح الكوميديا بفن الهجاء" (١١).

ويقول رشدي صالح لنا أن نعتبر الأسلوب الذي تصاغ به الشتائم أدبيا متى كان بليغا، ولا حرج علينا فنحن نعتبر الهجاء من أدب الفصحى، وإذا كانت كلمة الشتائم توحى لنا عند سماعها الفحش في القول، فالواقع أن جانباً كبيراً منها ليس كذلك، وإنما هو سخرية هازئة جارحة شأن الهجاء ولقد نجد الشتام يبتدع صوراً فنية ومعاني بارعة يصح أن تستخدم في السخرية السلمية^(١٢)

تحت عنوان (الأدب الشعبي بين الحرفشة والفصحى) كتب أحمد أمين: "لا يمكن فصل ذلك عما اشتهرت به مصر من تراثها الشعبي وبصفة خاصة شعرها الشعبي المتمثل في الجزار والبهاء زهير وأزجال ونكات ابن دانيال وابن سودون والشربيني في العصر المملوكي العثماني وأزجال الشيخ حسن الآلاتي صاحب (المضحكخانة) وعبد الله نديم صاحب (التنكيك والتبكيك وتوفيق صاحب (حمارة منيتي) وأحمد فؤاد صاحب (الصاعقة) وحسين شفيق صاحب (السيف) والهيأوى (الكشكول) وبيرم التونسي (المسلة) حيث كانت اللغة الشعبية مملوءة بما يسميه ابن خلدون "الحرفشة" وهي الجفاف والخشونة والابتذال"^(١٣)

السخرية ترتبط بطبيعة الشعب المصري، هذا (الضاحك الباكي) (١٢) الذي اخترع (فن التحامق)^(١٥) حيث يأخذ شاعر عامي فكاهي قصيدة فصيحة ويعارضها في صورة فكاهية بتغيير ألفاظها مع المحافظة على الوزن والقافية، يجعل دائما الصورة الساخرة من نفسه هو بمعنى أنه يرسم لنفسه صورة كاريكاتورية يجعل فيها الناس يضحكون منها، الشيخ عامر الأنبوطي المتوفى عام ١٧٦٧م يعارض الفية ابن مالك في النحو:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل وحرف للكلم

يضع في مواجهتها (ألفية الطعام):

طعامنا البضائي لذيق للنهم لحما وسمنا ثم خبزاً فالتقم

واخترع (فن الحزن)^(١٦)، هذا الفن العريق الذي يمتد من الماضي السحيق إلى العصر الحديث، لا يزال هذا الفن قائما إلى الآن في المراثي الشعبية ولا يزال في مصر إلى الآن الندابات ولا يزال فيها النائحات أو بالتعبير الشائع المعدادات. واخترع (فن الردح) والذي كان منتشرا في الماضي في الأحياء الشعبية وتأثر به المسرح الكوميدي المصري، خاصة مسرح الريحاني ذلك أن كثيرا ما تخرج الفكاهة المصرية إلى شئ من الفحش مما يزيد في أثر وقعها في النفس"^(١٧)

وتتجلى إحدى سمات السخرية في النكتة. حتى لصق مصطلح (ابن نكتة) بالشعب المصري "أكثر ما يثير الضحك هو النكت التي تبني على السخرية بالغير والاستهزاء به وتحقيره"^(١٨).

وكما يقول العقاد (استهزت النكتة المصرية بين جيران مصر وعرف المصريون "بالتنكيك" في الزمن القديم كما عرفوا به في الزمن الحديث، حتى قيل أن الرومان حرموا عليهم الحمامة في محاكم الإسكندرية، لأنهم كانوا يغضون من هيبة القضاء الروماني بالمزاح والدعابة، في أثناء الدفاع وشرح القضايا!) ويضيف "والنكتة كما يعلم القراء، أما نكتة دعابة أو نكتة تهكم، وفي كلتا الحالتين تتميز للمصري دعابة تشبهه وتهكم يناسب طبيعته وتاريخ بلاده، فأما الدعابة فهي تقوم في الغالب على إدراك النقائص وملاحظة المفارقات ويختلف فيها الناس باختلافهم في التفكير والشعور والنظرة إلى الحياة، فالعلميون

الحسيون يدركون التناقض بين الأشكال والصور ويوجهون التفاتهم إلى المشابهات اللفظية والتجنيسات المعنوية التي لا تمنع في التعمق ولا في التفتيش الخفى عن الأسرار.

والخياليون المتعمقون على خلاف ذلك ينصرفون عن الأشكال والصور إلى ما وراءها من نقائض الأسرار ودخائل الإحساس والعاطفة الخفية، فيقل في نكاتهم جناس اللفظ والالتفات إلى المحسوسات، ويكثر فيه جناس البداءة البعيدة، والالتفات إلى الأسرار العويصة.

ومن البديهة أن النكتة المصرية لن تكون في جملتها إلا نكتة محسوسات لا تنمادى في الخيال ولا تتعلق بالغوامض، لأن أصحابها قوم عمليون حسيون يقيسون الأمور بمقاييس الوقائع والتجارب العيانية.

أما التهكم فانت خليف أن تعرف أخلاق الأمة بحذاقيرها من عرفانك بأسلوبها فى تهكمها وسخريتها.

فأنك إذا عرفت ما تسخر به الأمة عرفت ما تجله وتحوطه بالهيبة والكرامة وتهكم المصريين كله مصبوب على الجلافة والغفلة، فمثال الرجل الكامل عندهم هو اللبق اليفظ الذى يتجنب الخشونة ويفطن للخداع والمراوغة فلا تجوز عليه حيلة، وأى شئ هو أدنى إلى الطبيعة المصرية وأشبه بالتاريخ المصرى من التهكم على هذا الأسلوب !

فالجلافة فى القول أو فى التصرف هى أول شئ يضحك منه أبناء أمة قديمة الحضارة مصقولة الحاشية تأنقت فى الكلام حتى جعلته فنا كثير اللحن والإشارات، وتأنقت فى الكياسة وأداب المعاملة والمعاشرة حتى جعلتها فنا كثير المراسم والأصول، لا يتقنه إلا من نشأوا عليه بالتربية والمرانة" (١٩)

فى دراسة أخرى يؤكد العقاد أن "النكات قد تصدر عن الشاعرى فى بعض الأحيان، ومنها ما هو لعب بالألفاظ أو الأوضاع والأشكال وهو على هذا النحو خفة فى الذهن من قبيل خفة اليد فى الحركة واللعب بالأشياء، ومن النكات ما هو فطنة لنقائض النفوس البشرية ونفاذ إلى مكامن الشعور وحيل العواطف التى تتوارى بها خلصة أو تحاول الظهور للعيان فى غير مظهرها الأصيل، وهذه هى نكات الشاعرى بل نكات الملكات النفسىة التى يقام لها وزن فى موازين الفنون والآداب" (٢٠)

الأدب الشعبى، أو أن شئت فقل الأدب العامى - رغم التمايز بينهما - "يعتمد فى فنه على التلاعب اللفظى والنكتة التى لا تبنى على اللفظ قدر ما تتجه إلى المعنى العميق الذى يرمى إليه صاحبها بهذا التهكم أو بهذه (التريقة) إذا جاز لنا التعبير، يحملون لنا نفسية الشعب وما يعتريه من ضيق وألم ومن هنا رأينا الرمز والتلميح فى فنونهم أكثر وضوحا من الإبانة والتصريح" (٢١)

استطاعت النكتة المصرية وما وراءها من بديهة حاضرة وذكاء لماح وقدرة على اصطناع التورية وتحديد الألفاظ فى براعة وسرعة أن تحفظ الذات "بما تنفس عنها وتعويضها شعورا بالأسعلاء على الطرف الآخر الذى تنتقصه وتكشفه فى آن وكذلك " تصرف الانفعال الإيجابى خاصة فى السواقف التى يستطيع الانفعال أن يوقف البغى والتمادى فيه.. وهى تصرف الانفعال بإثارة الضحك الذى يحدث خلخلة فى صرامة الموقف تضعفه فتحيل ناره إلى رماد!" (٢٢)

لم يكن عامة الشعب يتعجبون من استعمال الألفاظ النابية الصريحة والتي يسأبى ذوق الخاصة من استعمالها أحياناً، وإن كنت أميل إلى القول أن التاريخ المصرى يشهد لبعض حكامه، استخدام عبارات السب والشتم والألفاظ البذيئة فى مواجهة الخصوم السياسيين، فتوفيق مثلاً، وهو خديوى مصر، وصف ثورة عرابى وصحبه بأنها ثورة أولاد الكلب! على حد تأكيد الشيخ محمد عبده خاصة وقد انطلقت السنة الشعب المصرى الطويلة بالتطاول عليه. ولما كان هذا الشعب (لسانه طويل) و(لسانه مالوش تقاله) ^(٢٣)، فقد الصق بحكامه كنيات أو صفات أو القاب تذمهم، وهو ما سنتعرض له فى ثنايا السطور القادمة - فى العصر المملوكى كتب أحد الأدباء قالوا لم تكن الكنى لأحد من الأمم إلا للعرب وهى مفاخرهم، أما الألفاظ فقد قال الله تعالى "ولا تتأبزو باللقاب بنس الأسسم الفسوق بعد الإيمان" (سورة الحجرات آية رقم ١) - ماد الله فسوقاً، واتفق العلماء رضى الله تعالى عنهم على جواز ذلك على وجه التعريف لمن لا يعرف إلا بذلك كالأعمش والأعمى والأعرج والأحول والأفطس والأعرج ونحو ذلك وقل من المشاهير فى الجاهلية والإسلام من ليس له لقب ^(٢٤).

أن الحد الأدنى المتمثل لاستخدام العامة لكنياتهم يتمثل فى مقولة لها دلالة فى هذا الشأن (ظظ فش) ^(٢٥) يقولون: كلام أو عمل ظظ فش أى خلى من المعنى تافه لا طائل تحته فلا تغرنك فرقعته.

فى مواجهة الخنوع والاستسلام، والرقص للقرى فى دولته خاصة وأن (للحيطان آذان)، فى مواجهة (سيف السلطنة طويل) و(ضرب الحاكم شرف) أى الخضوع لهم. تداول العامة بعض الأمثال الدالة على فساد أداة الحكم وشخصية الحاكم، خاصة المملوكى - التركى، بالسخرية والنقد ويتمثل ذلك فى العشرات من الأمثال: - (راحت رجال الهيبة وبقيت رجال الخيبة) ^(٢٦)

- (ما تفرحش للى راح لما تشوف اللى يجى) ^(٢٧)

يضرب فى عدم التعجل بالسرور من الخالص من شخص أو أمر (لا بعد رؤية الذى يحل محله وهو قديم أورده الابشيهى فى المستطرد، برواية (لا تفرح لمن يروح حتى تنظر من يجى)).

- (أصبر على جار السوء يرحل أو تجئ له داهية).

- (اللى تقول عليه موسى تلقية فرعون)

- (أمير وعافل لا يهش ولا ينش) ^(٢٨)

المراد التهمك، يضرب للديم النخوة المستضعف

- (ان كنتم نسيتم اللى جرى هاتوا الدفاتر تنقرا)

- (البطيخة القرعة لبها كثير)

- (السلطان مع هيبتة ينشتم فى غيبته) ^(٢٩)

- (عادى أمير ولا تعادى غفير) ^(٣٠)

- (القادر عايب) ^(٣١)

- (المخوزق يشتم السلطان) ^(٣٢)

أى المقتول بالخازوق وهو عود غليظ يدخل فى أسفل الشخص فيمزق أحشاءه ويميته، ليس بعد القتل عقاب، يضرب فى أن اليأس يحمل على عدم المبالاة كما قيل (إذا بنس الإنسان طال لسانه)

- (نوم الظالم عبادة) (٣٣)

لأنه يكفه عن ظلم الناس وتحمل المآثم

- (يا فرعون مين فرعنك قال ما لقيتش حد يردني) (٣٤)

الفرعنة عندهم التجبر والعتو، أى قيل لفرعون موسى من ساعدك على جبروتك وعنتوك حتى ادعيت أنك الرب الأعلى؟ فقال لم أجد أحدا يردني فى أول الأمر فتماذيت.

فى مواجهة (حد يقول للغول عينك حمرة) والذي يضرب للقوى ذى البطش، لا يجرو أحد على تعريفه بعيوبه (مين يقدر يقول يا غوله عينيك حمرة) لجأ الشعب المصوى إلى العيب فى ذات الحاكم حين كانت هناك ضرورة لا محيص عنها (اللى يشخ عليك شسخ عليه وأهى كلها نجاسة فى نجاسة) (٣٥) يضرب فى مقابلة العدوان بمثله، قالت العوب (رد الحجر من حيث جاءك)، بل ويلقى المثل دشا من الماء البارد على هيبة وهالة الحاكم والتي تضفى عليه لونا خاصا أو مسحة من الامتياز فيقول المثل (افتكرنا الباشا باشا - أتاريه راجل) (٣٦) و(افرحوا واتهنوا بقدومه جاكم بشومه) (٣٧) ولم يتورع هذا الشعب بقوله فى مواجهة الحاكم (الأقرع حصل أبو تاج) (٣٨) ويتهم من الحاكم، أو من أى شخص يذهب على بعير ويأتى على هرة، أى يعود أصغر شأننا مما كان بقوله (يادى الشيلة يادى الحطة رحت على جمل وجيت على قطة) (٣٩)

ويدعو إلى عدم الاقتراب من السلطة والسلطان (السلطان اللى ما يعرف من السلطان)، (اللى ما يخدوش الحاكم ياخذه الموت)، (حاكمك غريبك وان ما طعته يضيملك)، (زى الحاكم مالوش إلا اللى قدماه)، (زى كرابيج الحاكم اللى يفوتك أحسن من اللى يحصلك)، (اللى ياكل من مرقة السلطان تنحرق شفته)، (فر من السلطان فرارك من الأجر)، (حاميا حراميا) (٤٠)

سخر الشعب من شخصية الحاكم التركى (زى بعجر أغا ما فيه الاشنبات) و(آخر خدمة الغزسكر) أو بمعنى آخر (آخر خدمة الغزعلقة) (٤١) والغز يريدون بهم الترك الذين كانوا يحكمون مصر والعلة: الوجبة من الضرب، أى أن خدمتهم وأخلصت لهم فأنهم يكافئونك فى آخر خدمتك بالضرب و(سكر) كلمة تقال للطرد، يقول هيكل بقيت فى أذهانتنا، نحن أبناء الريف المصرى، صورة قاتمة من حكم الترك، ومن حكم الخديوين أنفسهم، حين كان لهم وللتترك السلطان المطلق الذى أدى إلى ثورة عرابى، فكثيرا ما حدثنا أبائنا وأجدادنا وحدثنا أمهاتنا وجداتنا، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الزدراء ويحقرونهم أشد التحقير ويضربونهم بالسياط لسبب وغير سبب وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى "آخر خدمة الغزعلقة" (٤٢)

نعت الشعب بعض الحاكم الظالمين بصفات بذية إلى النفس والقلب معا، من صفات (ظالم) و(فرعون) و(قراقوش) إلى صفات (النسناس) و(القملة) و(الكلب)، وانطلق صائحا (إذا كنت خايف على المؤمن ليطلق حظ على بيت الظالم قنديل) (٤٣)، يريد شهر بالظالم ليظهر، فتقرعين المؤمن ويجانبه، وأخذ يضرب الأمثال بالشئ الهين، تحدث منه أمور عظام (أد القملة وعمل دى العملة - أد النملة وتعمل عمله) (٤٤) ويذم ويسب من لا خير فيه (أدخل الزريبة خذلك ثاب، قال أبيض وإلا الأسود؟ قال كلهم كلاب ولاد كلاب) (٤٥)، أو كمال قال الشاعر (هو الكلب وابن الكلب والكلب جده، ولاخير فى كلب تناسل من كلب). طوال العصور التاريخية أحس المصريون بمدى الظلم والجور على أيدى الغزاة وبعض

الحكام الوطنيين، والشعور بالظلم يجعل المظلوم دائما وأبدا يمطر الظالم بويل من اللعنات ويخصه بأقصى وأشد أنواع الدعوات: وهو واثق تمام الوثوق أن الله يستجيب لدعواته وينتقم من الظالم، وهناك حديث نبوي شريف معروف في هذا الشأن نصه: (اتق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب)، بل أصبح من "خير الدعوات التي تستميل القلوب أن يدعى للشخص (بالأ يوقعه الله في يد حاكم ظالم) (٤٦).

التراث الشعبي المصري يفيدنا به الكيل منذ أقدم العصور حتى الآن حول استمطار اللعنات على الظالمين.

تتلم عيناك والمظلوم منتبه يدعو عليك وعين الله لم تنم

في ضوء مراحل التاريخ وحقائقه مارس أعضاء المجتمع المصري الشكوى من الظلم ومن الظالمين وقد يقفون موقف الحزاني الباكين ويمارسون الدعاء عليهم والتراث الثقافي المصري مملوء بالدعوات ضد الأعداء وذلك بطلب الانتقام منهم عن طريق إصابتهم بإصابات جسيمة أو بالموت أو بالهلاك أو بالانتقام من أولادهم أو بتشتيتهم أو بتخريب ديارهم (٤٧). في الصلوات الجامعة ينتقل الدعاء للحاكم "اللهم أره الحق حقا، اللهم أسعده وانصره وأيده" إلى دعاء ضده "اللهم اكفينا شر حاكم ظالم" ويبدأ ترديد "آمين - آمين"

الأدبيات الشعبية تطفح بنماذج لموقف الشعب من الحكام الظالمين حيث يستهزئون بهم ويسخرون منهم ويحكون حولهم الحكم والأمثال: (٤٨)

يا ظالم لك يوم - دولة الظلم ساعة ودولة الحق حتى قيام الساعة -
يا بخت من بات مظلوم، ولا بتش ظالم - نوم الظالم عبادة - المساواة في الظلم عدل -
ياما في الحبس مظالم - ربنا ما يرضاش بالظلم.

ويخلعون عليهم القاب (فرعون)، (نيرون)، (قراقوش)، (هولاكو)، (هتلر). حكم قراقوش مثلا يقصدون بها أن فلانا من الناس يريد أن يظلمهم أو يبطش بهم أو يتعسف في حكمهم، ويذهب في ذلك مذهب المجانين المخبولين (٤٩) ويشبهونهم بالحيوانات والحشرات (نسناس، قرد، نملة، قملة) ويميلون إلى الرمز دون التقرير والتلميح دون التصريح والكنائية دون الإفصاح، وكما يؤكد أحمد رشدي صالح (٥٠) - فالتشبيهات تتضمن إشارات إلى الأقدمين، فالطاغية (زى فرعون) والفعل منه (يتفرعن) والحكم الأرعن 'حكم قراقوش'.

في الأشعار حيث ترى الحبكة الموسيقية في الألفاظ، وتترأى لك نغمة المعنى وهي تنزل عن بنية اللفظ، الموسيقى تضيق وتتسع لكي تحدد لك المعنى وتسمعك نغمة العبارات والمعنى والنغم مرتبطان أو يثق الارتباط، حتى إذا غرب المعنى عن إحدى أذنيك، جذبت الأخرى الجرس والإيقاع فيذكرك بالمعنى، كل هذا أو بعضه يصيبك إذا تمعت مثلا في قراءة مقاطع من ابن عروس:

لأبد من يوم معلوم تترد فيه المظالم أبيض على المظلوم أسود على كل ظالم
أو كلمات شاعر النيل حافظ إبراهيم:

لقد كان فينا الظلم فوضى فهزبت حواشيه حتى بات ظلما منظما

هذه نماذج قليلة دالة من تراثنا المصري، الشعبي خاصة فى إطار السخرية والتهكم والتندر والتندر بالحكام الظالمين، فى وقت، كما يقول الشيخ محمد عبده "كان المصريون قبل سنة ١٢٩٣ هـ يرون شئونهم العامة والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى، ومن ينوب عنه فى تدبير أمورهم.. يتصرف فيها حسب أرائته، وكانت سعادتهم وشقاؤهم موكولين إلى أمانته وعدنه، أو خيانتة وظلمة" ويضيف "كان المصريون فى ذلك الحين يشعرون بأن الإرادة المطلقة هى التى كانت ولا تزال تصرفهم فى آرائهم ! وهل كان فى استطاعة أحد أن يعمل على خلاف ما يأمر به؟ هل كان يجوز لشخص أن يميل بفكره عن الطريق التى رسمت له؟ أو عن الوجهة التى يتوجه بها الحاكم، لو أن الفكر السليم حدثه بأن هناك وجهة خيرا من تلك الوجهة؟ ! هل كان يمكنه أن ينطق بما حدثه به فكره ؟

كلا.. أنه كان بجانب كل لفظ نفى عن الوطن.. أو إزهاق للروح.. أو تجريد من المال !"^(٥١).

حواشى

[الفصل الأول]

- (١) عباس محمود العقاد: سعد زغلول.. سيرة وتحية، مطبعة حجازى القاهرة ١٩٣٦، ص ٢٦، ص ٣٣.
- (٢) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعبير المصرية، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٣، ص ٢٣٧.
- (٣) حسين فوزى (د): سندباد مصرى، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٩، ص ٢٠٤.
- * منذ القدم كتب معظم من زار مصر الكثير عن عادات وسلوك الشعب المصرى وركزوا على قدرته الفنية على السخرية من حكامه، غالبية المؤرخين قديما وحديثا ركزوا على هذه الظاهرة، الكتابات والدراسات الاجتماعية والأدبية بل والسياسية المصرية والعالمية خاصة الغربية، انظر مثلا إلى قيمة ما كتبه بعض الفرنسيين :
- De Baignieres, Paul : L'Egypte` Satirique (Album d'Abou Nadara, Paris, 1886.
- Beauregard, Olivier: La Caricature Egyptienne Historique Politique et Morale – Description, interpretation, Paris, 1894.
- والى ما كتبه مؤخرا عادل حمودة (النكتة السياسية – كيف يسخر المصريون من حكامهم!) الطبعة الأولى دار سلفكس للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٠.
- وستعرض لبعض ملامح هذه السخرية فى مسارها التاريخى فى هذه الدراسة.
- (٤) جمال حمدان (د): شخصية مصر.. دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الرابع، عالم الكتاب القاهرة ١٩٨٤، ص ٥٢٥ (اعتماد على حامد عمار "د" فى بناء البشر : دراسات فى التفكير الحضارى والتفكير التربوى، القاهرة، ١٩٦٩).
- (٥) محمد نور فرحات "د" : - المجتمع والشرعية والقانون كتاب الهلال، يونيو ١٩٨٦، ص ١٦٦ - ١٦٧.
- بعض مشكلات الوعى القانونى المصرى دراسات فى كتاب (الإنسان فى مصر.. الفكر.. الحق و المجتمع) دار المعارف بمصر، ١٩٨٦، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.
- (٦) الثربينى (يوسف بن محمد) : هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف، الطبعة الثانية المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٠٨ هـ، ص ٤.
- (٧) حول أنواع السخرية فى الأدب أنظر كتاب شوقى ضيف "د" : الفكاهة فى مصر، كتاب الهلال، العدد ٨٣، فبراير ١٩٥٨. وكتاب عبد اللطيف حمزة "د" : حكم فرائوش، كتاب الهلال، العدد ٣٧٤، فبراير ١٩٨٢، ص ٨٢ - ٩٥، أما عن أبرز ما كتب فى الهجاء فانظر : محمد محمد حسين فن الهجاء فى الأدب العربى إلى نهاية القرن الأول، رسالة دكتوراه قسم اللغة العربية، كلية الآداب جامعة القاهرة (١٩٤٧).
- (٨) عباس محمود العقاد : المرجع السابق، ص ٣٢.
- (٩) عبد اللطيف حمزة "د" : المدخل فى فن التحرير الصحفى، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢٦٦.
- (١٠) أحمد تيمور باشا: الأمثال العامة، ص ٨٤.
- (١١) فاروق خورشيد : عالم الأدب الشعبى العجيب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٨٢.

- (١٢) أحمد رسدى صالح : فنون الأدب الشعبي، الجزء الثانى، دار الفكر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٦، ص ٢٠.
- (١٣) أحمد أمين د قبض خاطر، الجزء التاسع، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٥، ص ١١٥ - ١١٨.
- (١٤) فى القرآن الكريم ورد النص القرآنى (وهو الذى أضحك وابكى) والمتنبى يصف مصر بقوله (وكم ذا بمصر من المضحكات.. ولكنه ضحك كالبكاء) وعبد الله نديم أصدر (التكيت والتبكيت) وفكرى أباطة (الضاحك الباكي).
- (١٥) محمد فتدیل البقلی : صور من أدبنا الشعبى أو الفولكلور المصرى، مكتبة الانجلو المصرية دار الجيل للطباعة، القاهرة ١٩٦٢، ص ٦٥.
- (١٦) عبد العزيز البشرى : فطوف، العدد الثانى، دار الكاتب المصرى، القاهرة ١٩٤٧، ص ١٠١ - ١٠٩.
- (١٧) محمد كامل حسين "د": دراسات فى الشعر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧، ص ١١٦.
- (١٨) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، ص ١٣.
- (١٩) عباس محمود العقاد: المرجع السابق، ص ٣٠ - ٣١.
- (٢٠) عباس محمود العقاد: شعراء مصر وبيناتهم فى الجيل الماضى، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٠، ص ٢٤ - ٢٥.
- (٢١) أحمد صادق الجمال : الأدب العامى فى مصر فى العصر المملوكى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٥٧ - ١٥٨.
- والفقرة السابقة لا تنفى نفيًا مطلقًا بناءً النكتة على اللفظ، بل تعتمد عليه إحيائيًا كما سنرى فى بعض استخدامات يعقوب صنوع، بل أننا نجد ومن نكت القلب أيضًا قلب الكلمة بترتيب حروفها ترتيبًا مخالفًا ثم يتناولون بهذا القلب أسماء الأشخاص فمن كان اسمه توفيق صار قيفوت (عبد العزيز سيد الأهل : النكتة المصرية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٤٨، ص ٥٠) وقد استخدم صنوع اسم الخديوى توفيق فجعله (توفيق) !
- (٢٢) نعمات أحمد فؤاد "د" : شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨ ص ١٩٩ - ٢٠٠.
- (٢٣) (لسانه طويل) كناية عن السفاهة والتطاول بالقذع على الناس وتعود ذلك، المراد هنا الطول المعنوى وأنظر (زى اللى الداية جراه من لسانه) وأنظر (متلفح بلسانه) و (مسحوب من لسانه) و (ما حد يعرف يقلب وراه طحين). ويقول العامة كذلك (لسانه مالوش تقاله) التقاله (بضم الأول وتشديد القاف): هتة تناط بالشحن لتثقله كناية عن عدم كتمان السر واللفقة وفى معناه (ما تنبلش فى بقة فوله) (أنظر : أحمد تيمور باشا: الكنايات العامية، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٧٠) ص ٥٦، ص ٦١.
- (٢٤) (شهاب الدين محمد) : المستطرف فى كل فن مستظرف، جزأين دار القلم، بيروت، ١٩٨١، ج ٢، ص ٢٨٢.
- (٢٥) أحمد تيمور : الكنايات العامية، ص ٣٩، ويذكر تيمور كذلك (الأمثال العامية، ص ٣٠٤) أن العامة يستخدمون كلمة (ظظ) وهى الكلمة التى يراد بها الاستهزاء وتقال للشئ لا طائل تحته.
- (٢٦) (الابشيهى، المرجع السابق، ج ١، ص ٦٥.
- (الهيبة خيبة) استخدمها الشيخ محمد عياد الطنطاوى فى (أحسن النخب فى معرفة لسان العرب، طبع فى مطبعة ولهم فوغل، ليبيزج ١٨٤٨، ص ١١٩).
- (٢٧)-(٣٤) أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، ص ٤٣٤، ٨٨، ٢٧٣، ٣١٢، ٣٦٣، ٤٥٤، ٤٩٣، ٥١٥.
- (٣٥) فائقة حسين راغب : حقائق الأمثال العامية، جزأين، الطبعة الأولى، مطبعة أمين عبد الرحمن، الجزء الثانى، القاهرة ١٩٤٣، ص ١٤٢.

- (٣٦) — (٣٨) إبراهيم أحمد شعلان : الشعب المصرى فى أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص ٦١، ص ٦٢، ص ٨٣.
- (٣٩) أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، ص ٥٠٨.
- (٤٠) راجع كتاب إبراهيم أحمد شعلان، سابق ذكره، حول موقف الشعب من الحكام من خلال الأمثال العامية، ص ٥٩ — ٦١، وكتاب أحمد رشدى صالح: الأدب الشعبى الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧١، ص ٨٧ — ٨٩.
- (٤١) أحمد تيمور : الأمثال العامية، ص ١.
- (٤٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص ٢٠.
- (٤٣) — (٤٥) فائقة حسين راغب: حقائق الأمثال العامية، الجزء الأول (الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٣٩) ص ١٨٥، ص ١٣٤، ص ١٣٩ — فى القرن الثامن عشر، وكما ذكر الجبرتي خرجت مظاهرات ضد أحد الباشوات تهتف (باشا يا باشا يا عين القملة مين قالك تعمل دى العملة) وأثناء حوادث الثورة العربية انطلقت بعض المظاهرات مرردة (يا توفيق يا وش القملة.. مين قالك تعمل دى العملة).
- (٤٦) حسن الساعاتى "د" : علم الاجتماع القانونى، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٩٤ — ١٩٧.
- (٤٧) سيد عويس (د): من وحن المجتمع المصرى، كتاب الهلال، العدد (٦٣) القاهرة يوليو ١٩٨٩ ص ٢٩ — ٣٠.
- (٤٨) عزة عزت (د): الشخصية المصرية فى الأمثال الشعبية، كتاب الهلال، العدد ٥٦١ سبتمبر ١٩٩٧، ص ٢٥٧ — ٢٦٠.
- (٤٩) عبد اللطيف حمزة "د" : حكم قراقوش، ص ٨.
- ويؤكد أحمد أمين فى (قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، ص ١٧٣) أن (حكم قراقوش) يضربه العامة مثلاً للحكم الظالم.
- (٥٠) أحمد رشدى صالح : الأدب الشعبى، ص ٦٠، ص ٦٢.
- (٥١) محمد عبده (الإمام) مذكرات، الهلال، إبريل ١٩٦١، ص ٥٥ — ٥٦.

الفصل الثانى

العيب فى ذات الحكام :

الفراعنة والبطالمة والرومان حتى زمن المماليك

● رغم تأليه الفرعون وتقديسه طوال حياته : إلا أن مقابره تعرضت للنهب بعد وفاته وفى بعض الفترات التاريخية استهين بذاته، أحد الدارسين الفرنسيين أكد منذ أواخر القرون الماضية. وهو أوليفيه بيوريجارڊ (Olivier Beauregard) فى كتابه [La Caricature Egyptienne, Politique et Morale – Description, Interpretation] الذى نشره فى باريس عام ١٨٩٤. على هذه الحقيقة (الاستهانة بفرعون نفسه) ويقرر أحد علماء المصريات، -وهو سليم حسن^(١)- أن الأجيال توارثت تلك الصور الهزلية منذ آلاف السنين مما كان عند قدماء المصريين فى هجومهم على فرعون مصر عندما تشتت بهم الحالة وتعضهم الحروب وبالتالي يسامها المصرى فيظهر ما تخفيه نفسه بالصور الهزلية المعبرة والتي كانت أصدق تعبير من الألفاظ.

طور المصريون أدبا للمقاومة يتسم بالمبالغة والتحويل ويتضمن نقدا ضمنيًا باستخدام أسلوب الرمز التهكمى (بردية سالييه)^(٢) تقرر أن ملك الهكسوس (أبو فيس) أرسل رسلة الى مدينة طيبة برسالة يطلب فيها من (سقن رع) أن يبني (أفراس البحر) التى تسكن مياه النيل عند هذه المدينة لأن أصواتها تزجج ملك الهكسوس ورجال حكومته وتمنع عنهم النوم وهم فى عاصمتهم أورائس فى أقصى الشمال.

● يشير إلى نزعة السخرية المؤلمة التى يتميز بها المصرى، معظم الرحالة اليونان والأدباء والشعراء منهم الذين زاروا مصر، خاصة فى العصر البطلمى، ثيوكريتوس الشاعر اليونانى، الذى عاش فى الاسكندرية أثناء القرن الثالث قبل الميلاد قال عن المصريين "أنهم شعب مكر، لاذع القول، روحه مرحة"^(٣).

عندما يتحدث على مبارك باشا عن (مدينة الاسكندرية) فى تاريخها القديم يذكر "كان أغلب أهل المدينة أرواما وليس بها من المصريين إلا القليل، ولكن كان يغلب على طبيعتهم الخفة والهزل، فنشأ عن ذلك نقيمتهم وإهانتهم عدة مرات بالحكام الذين تعاقبوا عليها، بسبب الأشعار والقصائد التى كانوا يصرحون فيها بالقاب وأسماء فظيعة لبعض البطالسة وغيرهم"^(٤). أكد على هذه الحقيقة بعد ذلك الجود Elgood "كان أهل الاسكندرية قد اعتادوا منذ زمن بعيد أن يشبعوا ذات نفوسهم بهجاء الشخصيات والأنظمة التى لا تلقى منهم قبولا حسنا، حتى العرش نفسه لم يكن مقدسا"^(٥).

ليس غرابة أن يؤكد أحد المتخصصين فى تاريخ البطالمة ومن خلال استقراء الوثائق "أن القانون الجنائى البطلمى، اعتبر أن هناك جرائم الخيانة العظمى واعتبر الجرائم التى ترتكب ضد الدولة جرائم ضد التاج، وقد ترتب على حق الملوك الالهى أن مثل هذه الجرائم كانت تعتبر ذات طابع دينى وتوصف بانها كفر asebeia وكانت هذه الجرائم تشمل (العيب فى الذات الملكية) والخروج على الملك والحنث باليمين الملكية"^(٦) خلع على ملوك

البطالمة بعض الكنايات والألقاب أثناء حكمهم تطابق الحقيقة، وذلك بالإضافة إلى إلقابهم الأخرى المقدسة، فبطليموس الثاني (فيلادلفوس) أي محب أخيه "من باب التهم لأنه يبغض أخوته" (٧) وقد ذكر بعض المؤرخين أنه قتلهم واحدا بعد واحد بحيل مختلفة، فلقبه أهل اسكندرية بهذا اللقب "تهكما واستهزاء" (٨) كان بطليموس الرابع (فيلو باتور) المحب لأبيه، فاسقا، لم يتحل بصفات الرجولة كسلا متراخيا في عمله وشديد الاهتمام بمظاهر العظمة قليل الاكتراث بشئون الدولة، كلفا بالمجون الذي اصطفى من أجله رفاقه حتى حثالة الاسكندرية أطلق الاسكندريون على هذه الجماعات (أخوان الأنس) (٩) Goliastal).

وأطلق عليه لقب الخليع (Tryphon)، وقد لقبه أهل الاسكندرية (محب الأب) بذلك تهكما لأنه قتل أباه، ولم يكتف بقتل أخيه وأخته، بل قتل والدته كذلك واحتظى بامرأة فاجرة لجمالها، فلقبوه أيضا بـ"تريفون" أي الجبار الشديد القسوة لقسوته وفجوره" (١٠).

اختار بطليموس السابع لنفسه لقب (الصالح) واختار له شعبه لقب (الطالح)، (١١) بعد أن اقترف أبشع الجرائم منها أنه بعد أن تزوج شقيقته كليوباتره الثانية، تزوج أيضا ابنتها كليوباتره الثالثة بعد أن اعتدى عليها اعتداء متكررا.

وأطلق على بطليموس الثامن (البطين Physkon) (١٢) أو أبوكرش والشرير والخليع Kakergetes، أما بطليموس التاسع والذي اتخذ اللقب الإلهي سوتر الثاني، أطلق عليه الأهالي لقب لاثيروس (Lathyros) ومعناه حمص (١٣)، أما بطليموس الثاني عشر والد كليوباتره السابعة فقد أطلق عليه النايي أو عازف الناي (Auletes الزمار).

... في العصر الروماني، اشتهر أهل الاسكندرية بالميل إلى القوضى والشغب وعرفوا بالذعابة والمجون وسلطة اللسان، ولم يسلم امبراطور بغضض من لساتهم الحساد أو سخرتهم اللاذعة كانت الكراهية للوجود الروماني في مصر تظهر سافرة وحينما مستترة سواء في الأدب أو الفن وقد لاحظ الفيلسوف سينيكا seneca، كما يؤكد على ذلك أحد الدارسين (١٤) "أن لشعب مصر مقدرة فائقة في ابتكار طرق السخرية من الحكام الرومان" فقد كان لشعب الاسكندرية بما عرف عنه من السوقية و "طول اللسان" تاريخ طويل في فن التشنيع على الحكام منذ أيام الملوك البطالمة، إذا جاز لنا استخدام عبارة (الدراما الشعبية) فأنها أقل ما توصف به بعض أعمال هؤلاء زمن الرومان، فعندما "مر بالاسكندرية هيرود أجريبا اليهودي (٣٧م) أحد أصدقاء الإمبراطور الروماني (كاليجولا) في طريقة إلى فلسطين ليتولى عرش مملكته الصغيرة على حدود جوديا، وكان أجريبا قبل أن يتسم له الحظ قد جاء إلى الاسكندرية ليقترض من بني قومه، لذلك دهش الاسكندريون من أن يصبح هذا المفلس ملكا بين يوم وليلة، وساء لهم أن يستقبله اليهود استقبالا ملكيا فخما، بل ساورتهم الظنون في أن قدومه في ذلك الوقت نفسه ربما لا يكون من قبيل المصادفة ولهذا قرروا أن يعكروا عليه صفو الزيارة المربية وأن ينتحلوا منها عذرا لمهاجمة اليهود في شخصه فأحضروا معتوها يحيط به حرس هزلي وقادوا إلى معهد التربية حيث وضعوا على رأسه تاجا من الورق وصولجانا من ساق البردي في يده، ثم ساروا به عبر شوارع المدينة هاتفين "مارين، مارين" وهي كلمة سورية معناها الملك، وكان القصد بداهة من المهرجان الهزلي هو السخرية من الملك اليهودي والتعرض به" (١٥).

أوائل عام ١٨م تهجم الإسكندريين على الإمبراطور (تراجان) وأطلقوا عليه السنتهم الحادة وهجوه بأغان تهكمية ساخرة، وكان (كراكلا) الإمبراطور الروماني حاكما مستبدا لا يطبق المعارضة فنكل بخصومه وقطع دابر انصار أخيه الراحل، وقد داخله

الزهو فأخذ يتشبه بالاسكندر الأكبر وأخيل بطل الياذة هو ميروس مما أثار عليه تهكم الناس، ولا سيما أهل الاسكندرية الذين سلطوا عليه السنتهم الحادة وسخروا منه ونددوا باغتياله اخاه، ولقبوه بقاتل أخيه Adelphoktonos وتمادوا في السخرية منه عام ٢١٥، وعندما زار المدينة في ذلك العام، خرب المدينة ووضع قواعد لمراقبة سلوك السكندريين وارهابهم ومنعهم من التجمهر^(١٦).

عندما زار الامبراطور الروماني الكسندر سيفيروس (٢٢٢ - ٢٣٥) مصر في صحبة أمه جوليا ماميا، سخر أهل الاسكندرية منه ووصفوه "بالكاهن السوري الأعظم"^(١٧).

كذلك أخذت الاسكندرية تتحدث عن الامبراطور فسباسيانوس وتظهر له ما تكنه من الازدراء خاصة عندما هبط الى مستوى فرض الضريبة على بيع السمك المملح في سبيل افتتاح الثروة، اطلق عليه النكات والألقاب مثل لقب الفسخاتي (kubiosaktes)^(١٨) لأنه كان ينوي فرض ضريبة على صناعة تخفيف الملح وتمليحه ومثل لقب (أبو ست أوبولات) إشارة الى الشائعة التي اثيرت حول مطالبته أحد أصدقائه بهذا المبلغ التافه.

كذلك لقبوا أحد القياصره بلقب (النسناص المدلل الصغير)^(١٩)، وفي عهد سبستيان كانوا يعيرونه بالبخل ولقب بلقب (اليماق - أي غسال الصحون)^(٢٠).

يبلغ الاستهزاء والسخرية من أباطرة الرومان قمة توجهه واثارته من خلال ما عرف في تاريخ مصر الرومانية بأعمال الاسكندريين Acta Alexandrinorum والتي تمثل مظهرا لتجسيم عيوب الحكم الروماني وتبادل الألفاظ القارصة بين المتهمين والامبراطور، استخدم اليهود فيها تكأة لمهاجمة الحكم الروماني، موضوعاتها الأساسية الوطنية والاستشهاد والدعاية ضد الرومان وهي "تصور الأباطرة في صورة ساخرة كرجال خاضعين لزوجاتهم أو طغاة اجلاف لا يعرفون كيف يحكمون العالم الذي فتحوه والتدديد بافتقارهم الى الحزم"^(٢١).

استمر تداول هذا الأدب على مدى قرنين كاملين من عصر جايوس (٣٧ - ٤١) حتى عصر كاراكالا (٢١١ - ٢١٧) وكما يقول الناصري "لم يسلم امبراطور واحد من التشنيع والتحقير حتى الأكثر عدلا ونزاهة"^(٢٢).

وإذا كانت "هذه النصوص جميعا وبلا استثناء كانت صوت إبطال الاسكندرية يلوى أثناء دفاعهم أو يلقي بالفاظ السباب والاستخفاف على حاكم الامبراطورية، وبالرغم من أن أبطال هذا الأدب هم السكندريون، فقد عثر على جميع أوراق البردي التي دونت عليها تلك النصوص (المهربة والممنوعة) في مصر العليا، مما يدل على مدى اتساع دائرة شهرتها"^(٢٣).

هذا الأدب السري الشعبي الذي اطلق عليه الاستاذ موميليانو مصطلح (ثقافة المقاومة التحتية) (under ground resistance culture) والذي تبلور بصفة خاصة في عهد الامبراطور كلوديوس (٤١ - ٥٤م)، يمثل بتماذج مثل تحدى رئيس الجناريوم اسيدوروس الامبراطور كلوديوس قيصر ومواجهته بقوله :

"- ما أنت الا ابن لسالمى اليهودية لفظته الأقدار (ابن منبوذ أو غير شرعى) ويصفه زميله بأنه "حاكم مجنون" ويشير بمنتهى الاحتقار والازدراء الى هيروود اجريبا وهو صديق للامبراطور فيسميه باليهودي الذي لا يساوى سوى فلس واحد"^(٢٤).

● "استدعى الامبراطور (كومودوس) أبيانوس، قال الامبراطور : أنك تعرف الآن لمن تتحدث !

أبيانوس أعرف - ابيانوس يتحدث الى طاغية - الامبراطور : لا بل إلى امبراطور!!
- أبيانوس: اياك أن تقول ذلك !! لقد كان أبوك المؤله ماركوس اوريليوس جديرا أن يكون امبراطورا، أنظر أولا لقد كان فيلسوفا، ثانيا لم يكن نابشا بحثا عن المال وثالثا كان محبا للخير أما أنت ففبك نقيض هذه الصفات، الطغيان وعدم الامانة والصلافة"^(٢٥)

● في العصر العربي الاسلامي تنفست مصر في آدابها نقدا متواصلا وسخرية من حكامها الوافدين عليها خاصة الطغاة منهم تنتقدهم "نقدا كاريكاتوريا فما لا يعجبها من خصال ومظاهر سلوك، تسلط عليه النكته اللاذعة أو "الققشة" البارعة، أو "القافية" المحبوبة فتتمسحه مسحا يغدو بعده اضحوكه وهزاة، وكانت مصر تسخر من حكامها الاجانب بالالقاب والأسماء والكنى"^(٢٦)

لم يكن ذلك غريبا عليها. ولم يكن كذلك جديدا على التراث العربي الاسلامي، لقب بعض الخلفاء باللقاب تنم عن ذواتهم، فقد لقب عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي ب (رشح الحجر وأبو الذباب)^(٢٧) لبخله وبخره، ولقب مروان بن الحكم (خيط باطل) لأنه طويل ولا ينم الا عن الباطل، ولقب معاوية الثاني (أبو ليلي) حيث أظهر عدم قدره على تولى أمور الخلافة وكان ضعيفا، ولقب مروان الثاني (الحمار) آخر خلفاء بني أمية لأنه كان ينتقل من مكان إلى آخر خاصة في الغزوات وانهزم في معركة.

كان انتقال الخلفاء والهجوم عليهم يعد شرفا في الماضي، يدخل أحد الأشخاص على معاوية بن أبي سفيان قائلا يا أجير، وعندما يتضايق معاوية يصيح القائل نعم أنك أمير أجير عند الله ولاك على الرعية !!

وكان الهجاء يقوم كذلك بالدور الرئيسي في مهاجمة الأوضاع المختلفة، حيث تعددت أغراضه، في عهد المأمون قال أحمد بن أبي نعيم^(٢٨) :

أميرنا يرتشى وحاكمننا يلوط والرأس ماراسسى
فلا أرى الجود ينقضى وعلى الأمة وال من آل عباسسى

ولعل العصر العباسي لم يعرف شاعرا عاش يهجو الخلفاء. كما عرف في دجيل الشاعر الشيعي المعروف وله فيهم - كما يؤكد شوقي ضيف^(٢٩) امواج مررة، وذلك أن الهجاء تصوير لمثالب المجتمع وما بأفراده من خصال ذميمة وما بحكامه وحكمهم من انحراف عن الجادة، ويلقنا فجاء كثير لتحكام يريد الشعراء أن يعذبوا بهم إلى انهج التقويم في السلوك وفي السياسة والحكم، وكان المهدي أول خليفة عباسي فتسح قصره للمغنين فاستاء كثير من أفراد الشعب لذلك، فاتبرى بشار يقول :

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا

خليفة الله بين النرق والعود

ويقال أن هذا الهجاء، مع أسباب أخرى، كلفت بشار بن برد حياته.

في مصر العربية الاسلامية ومنذ القرن الأول الهجري واصل الشعب موقفه ضد الحكام الظالمين الذين احوالوا البلاد الى بقرة حلب "ولى عبد الله بن عبد الملك مصر فى

سنة ست وثمانين، فقلت الاسعار وتشاعم به أهل مصر واكثروا من الشائعات حوله أو زعموا أنه ارتشى، وسموه بلقب يسخرون منه فيه، هو (المكيس) والصلة واضحة بينه وبين المكوس والضرائب، ولعلمهم أرادوا أن يلقبوا هذا الوالى جبابى المكوس أو الرشاوى^(٣٠).

فى ولاية ابن الخصيب وقعت مجاعة بمصر (٨٠٥-٨٠٦م) فثار الناس لارتفاع الاسعار وتجمعوا بالمسجد الجامع بالقسطاط وتصادف وقتها زيارة الشاعر العباسى أبى نواس لمصر قصيد منبر الجامع وأنشد الثأرين^(٣١).

منحتكم يا أهل مصر نصيحتى	ألا فخذوا من ناصح بنصيب
ولا تثبوا وثب السفاه فتركبوا	على حد حامى الظهر غير ركوب
فإن يك باقى أفك فرعون فيكم	فإن عصا موسى بكف خصيب
رماكم أمير المؤمنين بحية	أكل لحيات البلاد شروب

● فى العصر الأخشىدى كان كافور خصيا حبشيا اشتراه الأخشىدى من بعض أهل مصر بثمانية عشر دينارا ثم تقدم عنده لعقله ورأيه الى أن صار من كبار القواد واستقل بالأمر، ولم يبلغ أحد من الخصيان ما بلغه، أطلق عليه العامة لقب (أبو المسك) وهجاه المتنبى بقوله.

لا تشتري العبد إلا والعصاه معه أن العبد لا نجاس مناكيد
وبلغ الهجاء مداه فى قول المتنبى^(٣٢).

من علم الأسود المخصى مكرمة اقوامه البيض أم ابائهم الصيد
وذلك أن الفحول البيض عاجزة عن الجميل فكيف الخصيه السود

اشتهر سيبويه (محمد بن موسى بن عبد العزيز) بالجرأة فى نقد الحكام والتندر منهم وكانت جماهير الشعب تلتف حوله وتكتب عنه وتتناقل كلماته، وشهرته بالظرف وخفه الروح والدعابة دفعت الأمراء والاعيان على طلبه ومنا دمه فكان نديما لجيش خماروية ثم لأتوجور وكافور، وقد جمع أبو زولاق نواذر سيبويه وأخباره ومواقفه من أعيان عصره فى كتاب يعد من أهم المراجع التى توضح الكثير من خصائص الحياة فى العصر الطولونى والأخشىدى، وهو مطبوع ومن هجاء سيبويه اللاذع قوله زمن الدولة الأخشىدية (حصلت الدنيا على أقطع وأقرع وأرقع) يعنى بالأقطع ابن بويه الديلمى صاحب بغداد وبالأقرع سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب، وبالأرقع حاكم مصر وكانت شئون مصر قد صارت إليه وكان يسميه (الخصى) وهو الذى قال للناس عنه (هو الأصلع البطين، المسمن البدين، قطع الله منه الوتين ولاسلك به ذات اليمين)^(٣٣).

● فى زمن الدولة الفاطمية، وفى عهد الحاكم بأمر الله بصفة خاصة تزايد بغض الناس له "ابغضه الخلق وكتبوا له الأوراق بالشتم له ولاسلافه فى صورة قصص حتى عملوا صورة امرأة من ورق بخفها وأزارها وفى يدها قصة فيها من الشتم شئ كثير فلما رآها ظننها امرأة فذهب من ناحيتها وأخذ القصة من يدها فلما رأى ما فيها غضب وأمر بقتلها، فلما تحققها من ورق أزداد غضبا إلى غضبه، وأمر العبيد من السودان أن يحرقوا مصر وينهبوا ما فيها من الأموال"^(٣٤).

في رواية أخرى "قال ابن الصابي : " كان الحاكم يواصل الركوب ليلاً ونهاراً، ويتصدى له الناس على طبقاتهم، فيقف عليهم ويسمع منهم، من اراد قضاء حاجته قضاها في وقته ومن منعه سقطت المراجعة في أمره، وكان المصريون موتورين منه، فكسبوا يدسون إليه الرقاع المختومة بالدعاء له والسب له ولأسلافه، والوقوع فيه وفي حرمة، حتى انتهى فطهم الى أن عملوا تمثال امرأة من قراطيس بخف وإزار، ونصبوها في بعض الطرق وتركوها في يدها رقعة كأنها ظلمة، فتقدم الحاكم وأخذها من يدها، فلما فتحها رأى في أولها ما استعظمه، فقال : انظروا هذه المرأة من هي ؟ فقيل له : إنها معمولة من قراطيس فعلم أنهم قد سخروا منه. وكان في الرقعة كل قبيح، فعاد من وقته الى القاهرة ونزل من قصره واستدعى القواد والعرفاء، وأمرهم بالمسير الى مصر وضربها بالنار ونهبها وقتل من ظفر به من أهلها، فتوجه إليها العبيد والروم والمغاربة وجميع العساكر وعلم أهل مصر بذلك فاجتمعوا وقتلوا عن أنفسهم" (٣٥).

اندلعت النار في أطراف البلد، واستمرت الحرب بين العبيد والعامّة والرعية ثلاثة أيام.

ويذكر جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ابن تغري بردى) كاتب السطور السابقة في كتابه (النجوم الزاهرة) أن الخليفة الفاطمي العزيز سعد المنبر يوما فرأى ورقة مكتوب فيها:

بالظلم والجور قد رضينا وليس بالكفر والحقاقة
ان كنت اعطيت علم غيب فقل لنا كاتب البطاقة

● وفي الجزء السادس من كتابه هذا عندما يتعرض لذكر أخبار الدولة الأيوبية في مصر والشاعر يذكر أن أبو المحاسن محمد بن نصر بن عنين الزرعي الشاعر (توفي عام ٦٣٠هـ) هجا السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب بقوله :

سلطاننا أعرج وكتابه نو عمش والوزير منحذب
وصاحب الأمر خلقه شرس وعارض الجيش داؤه عجب

ونفاه صلاح الدين إلى الهند، ولما عاد إلى دمشق هجا الملك العادل سيف الدين أبا بكر بن أيوب بقوله :

إن سلطاننا الذي نرتجيه واسع المال ضيق الإنفاق
هو سيف كنا يقال ولكن قاطع الرسوم والأرزاق

هذا الشاعر (ابن عنين) عمل قصيدة سماها (مقراض الأعراض) خمسمائة بيت لم يقلت أحد من أهل دمشق منها بأقبح هجو، ولما دخل دمشق قال : (٣٦).

مجوت الأكابر في جلق ورعت الوضع بسب الرقيع
وأخرجت منها ولكنني رجعت على رغم أنف الجميع

في العصر الأيوبي نشأ ذلك اللون الذي انفردت به مصر، وهو الذي بدأه ابن ممتي بكتابه (الفاشوش في حكم قراقوش)، وزير صلاح الدين الأيوبي، وأصبح لقب قراقوش يطلق على كل ظالم، وظهرت النوادر الساخرة لغباء وحمق وتصف الحاكم،

وحاكاه في هذا السيوطي فالف فاشوشا آخر وتبعه ثالث فالف (الطراز المنقوش في حكم السلطان قراقوش)، ويعتقد "أن كلمة "كراكوز" التي تطلق في الشام وتركيا على خيال الظل ترجع في اشتقاقها الى اسم قراقوش وقد دخلت مصر باسم "اراجوز" (٣٧).

أن دل ذلك على شيء. فهو يدل على ما بلغه شعب مصر من استخدام السخرية لانتقاد رموز الاستبداد والبلاهة المتعجرفة خاصة من الأتراك، وكلمة قراقوش معناها النسر الأسود، وهو لفظ تركي مكون من (قره) بمعنى أسود، و(قوش) بمعنى طائر، وكلمة الفاشوش في القاموس بمعنى الأحق، وفش الرجل افتخر بالباطل وفشش ضعف رأيه وأقرط في الكذب بما يعنى الغباء والحمق.

وأكبر الظن أن مقولة (ظظ فش) والتي كانت تتردد في مصر منذ ذلك الزمان - وحتى الآن (٣٨) مرتبطة نوعا ما بما تتضمنه كلمة فشوش من معان ودلالات.

في العصر الأيوبي، بدأ استخدام الترك بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر يذكر العلامة الشيخ جلال الدين السيوطي في كتاب (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة) أن الملك الصالح نجم الدين أيوب اشترى ألف ملوك واسكنهم بقلعة الروضة وسماهم البحرية. وهو الذي أكثر من شراء الترك وعتقهم وتأميرهم ولم يكن ذلك قبله ففلم الشيخ عز الدين ابن عبد السلام القومة الكبرى في بيع أولئك الأمراء وصرف ثمنهم في مصالح المسلمين وقال بعض الشعراء: (٣٩).

ترك بدولته ياشر مجلوب

الصالح المرتضى أيوب أكثر من

فالناس كلهم في ضر أيوب

قد أخذ الله أيوبا بفطسته

عظم شأن الأتراك يومئذ، حتى استقل السلطنة عز الدين أيبك التركماني مملوك الصالح ولقب الملك المعز، وهو أول من ملك مصر من الأتراك وممن جرى عليه الرق.

فلم يرض الناس بذلك حتى أرضى الجند بالعطايا الجزيلة "وأما أهل مصر فلم يرضوا بذلك ولم يزالوا يسمعون ما يكره إذا ركب ويقولون لا نريد إلا سلطانا رئيسا ولد على الفطرة" (٤٠).

● كانت هذه بداية حكم المماليك الترك في مصر (المماليك البحرية) عندما تسلطن المعز عز الدين أيبك (٦٤٨هـ - ١٢٥٠م) التركماني، وخلفهم المماليك الجراكسة الذين استمروا حتى مجئ آل عثمان الذين قضوا على دولتهم بشنق الأشرف طومان باي (٩٢٢-٩٢٣هـ - ١٥١٦-١٥١٧م) على باب زويلة. (٤١)

العصر المملوكي من أخصب فترات تاريخ مصر، شهد تحركات اجتماعية خاصة للعامة بالغة الأثر، من يتصفح كتابات المعاصرين من أمثال المقرئ وأبن تغري بردي وأبن أبياس، أو دراسات معاصرة لهذا الزمان مثل كتابات الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور (المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك) وأحمد صادق الجمال (الأدب العامي في العصر المملوكي)، أو حتى دراسة حياة ناصر الحجي (أحوال العامة في حكم المماليك) وغيرها من الكتابات والدراسات، يدرك دلالة وأهمية هذا العصر بشكل عام وما ينعكس على هذه الدراسة بصورة خاصة.

خلع العامة على بعض السلاطين والأمراء المماليك القبايا "مثل الأمير عز الدين أيغان المعروف (بسم الموت) والأمير قطلوبغا الفخري المعروف (بالقول المقشر) والأمير طشتمر

البدرى المعروف (يحمص أخضر) والأمير سيف الدولة ملكتمر الناصري المعروف (بسالدم الأسود) وناصر الدين متولى حسبة مصر المعروف (بغار السقوف)، (سم الموت) بجسارته وفتوته وسرعة انقضاضه على العدو و (القول المقشر) كناية عن لين عريكته وضعفه و (حمص أخضر) لكثرة صدقاته على الإيتام المعروفين بالحرافيش "وبلغ إعجاب العامة بالأمير حمص أخضر وجهله أنه حينما غضب السلطان الناصر عليه وسجنه خرج العامة في مظاهرة إلى القلعة ووقفوا بأسفلها بالميدان وصاحوا بلسان واحد.. يا أعرج النحس إخرجه "ويقصدون السلطان الناصر فصدع لصياحهم وأخرجه من السجن" (٤٢).

ومن الجدير بالذكر أن للعامة أسماء والقبابا وكنيات كثيرة أطلقوها على نواب السلاطين والولاة والأمراء والصناجق من قبيل السخرية والتهكم هناك الأمير : فرعون، برسباي حداية، سلام عليكم، حلاوة، المجنون، القرد، سوق السلاح، حاصل ما تم، قاتصو، روح له باشا، خاين بك، وهناك السنجق : أبوتبوت، السبع بنات، هات لبن، غليظ الرقبة وسنجق سته لأنه حصل على الثراء من سيدته بعد أن تزوجها، بل أطلق العامة على بعض السلاطين القاب ساخرة مثل السلطان (قل - له) أو السلطان بلباي (المجنون) والسلطان (بخشي) على (وسلطان ليلة) و (سلطان الجزيرة) و (السلطان أبو عيشة) (٤٣).

كان العامة وأرباب الحرف يسبون السلاطين في الطرق ويتظاهرون تحت نوافذ القلعة ويثورون على الأمراء والمشايخ ويمنعونهم من زيادة الضرائب والمكوس، يذكر المقرئ في كتابه (السلوك) أنه في سنة خمسين وسبعمئة أصبح الأمير ناصر الدين المعروف بغار السقوف ضامنا جهات القاهرة ومصر بأجمعها "وأحدث حوادث قبيحة في دار البطيخ ودار السمك وسائر المعاملات وزاد في ضرائب المكوس، كثرت الشكاية منه ووقفت العامة فيه للسلطان" وفي سنة إحدى وخمسين وسبعمئة "فيه قبض على القار الضامن وضرب بالمقارع وأخذ منه جملة مال وسجن، غير أن الوزير علم الدين ابن زنبور أفرج عنه وضمنه الجهات بزيادة خمسين ألف درهم" (٤٤).

وإذا أردنا أن نتتبع أبرز مظاهر السخرية والتهكم من قبل العامة تجاه بعض سلاطين المماليك، مع الالتزام بمسار التسلسل التاريخي، يمكننا أن نبرز الآتي :

- في عهد المنصور قلاوون (٦٧٨هـ - ١٢٧٦م) "ترك السلطان ركوبه مدة وسبب ذلك تغير قلوب الصالحية والظاهرية ومكاتبتهم سنقر الأشقر" فلما بلغ السلطان هذا عنهم خشي من اغتيالهم إياه وأخذ في التنبير عليهم، فكثرت قالة العامة، وجهرُوا بقولهم في الليل تحت القلعة بأصوات عالية :

يا أبو عيشة / اركب وكون طيب يا أبو عيشة /

وصاروا يلطخون رنك (شعار) السلطان في الليل بالقذر، فيتغافل عنهم وهو يسمع صياحهم في الليل ويبلغه فطهم برنكه، وزادوا حتى شافهوا أمراءه، بالسب، وهم يعرضون عنهم" (٤٥).

- في عهد الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٣ - ١٢٩٣م)، عندما عاد إلى الحكم شرع يعاتب الناس في أمره خاصة القضاء "قال للشيخ صدر الدين بن المرحل كيف تقول في قصيدتك:

ما للصبي وما للملك يكفله شأن الصبي بغير الملك مألوف

فحلف ابن المرحل ما قال هذا وإنما الاعداء زادوا هذا البيت في القصيدة والعفو من شيم الملوك فعفا عنه" (٤٦).

- في عهد العادل زين الدين كتبغا (٦٩٤هـ - ١٢٩٤م) ربط الناس بين ارتفاع الأسعار وبين الجالس على كرسي الحكم "كانت أيامه شر أيام من الغلاء والوباء وكثرة الموتان" صاح البعض "يا نهار الشوم ! أن هذا نهار نحس، فجرى هذا الكلام في هذا اليوم على السنة جميع الناس" (٤٧).

- في عهد المظفر ركن الدين بيبرس الثاني الجاشنكير (٧٠٨هـ - ١٣٠٩م) يذكر ابن إياس:

"أنه عندما دخلت سنة تسع وسبعمائة، توقف النيل عن الوفاء وضح الناس لذلك، وتشحطت الغلال وارتفع الخبز من الأسواق واضطربت الأحوال جدا، ونقلوا عن الصارمي إبراهيم بن دقماق في تاريخه ذكر ابن إياس أن أهل مصر صنفوا كلاما ولحنوه وصاروا يغنون به العوام، في أماكن المفترجات وغيرها، وهو هذا :

سلطاننا ركين	ونابو دقین
يجينا الماء	من إيس
هاتوا لنا الأعرج	يجي الماء ويحرج

وكان الأمير سلار النائب، أجروء، في حنكه بعض شعرات، لأنه كان من التتار الخطاي، قسمته العوام "دقين" وكان الملك الناصر محمد به بعض عرج قسمته العوام "الأعرج" وكان الجاشنكير لقبه ركن الدين قسمته العوام "ركين".

فلما فشى هذا الكلام بين الناس، بلغ السلطان "فرسم للوالى أن يقبض على جماعة من العوام، فقبض على جماعة منكم، نحو ثلثمائة إنسان فرسم السلطان بضرب جماعة منهم بالمقارع وإشهارهم في القاهرة، على جمال، ورسم بقطع السنة جماعة منهم" (٤٨).

تظاهر العوام وسبوا الملك المظفر بيبرس الجاشنكير وعندما قام بتأمير سبعة وعشرين أميرا صاحت العامة (يافرحة لا تمت) (٤٩)، ويذكر المقريزي في سنة تسع وسبعمائة "قبض على جماعة من العوام، وضربوا وشهروا لأعلاهم بسب الملك المظفر، فما زادهم ذلك إلا طغيانا" (٥٠).

القبض على العوام، ضربوا بالمقارع، إشهارهم، قطع السنة جماعة منهم أدى إلى نفور قلوب الرعية منه وتمنوا عودة الملك (المخنوع) الناصر محمد بن قلاوون، أو كما يقول جمال الدين أبي المحاسن "انحط مع ذلك بعد الوفاء السعر وتشاعم الناس بطلعة الملك المظفر بيبرس وغنت العامة في المعنى : سلطاننا ركين. ونائبنا دقين. يجينا الماء من إيس - يجيبوا لنا الأعرج - يجي الماء ويحرج. ومن يومئذ وقعت الوحشة بين المظفر وبين عامة مصر" (٥١).

- في عهد الأشرف علاء الدين كجك (٧٤٢هـ - ١٣٤١م) والذي تولى الملك صغيرا، قال أحد الشعراء :

سلطاننا اليوم طفل والأكابر في	خلف وبينهم الشيطان قد نزعنا
فكيف يطمح من مسته مظلمة	أن يبلغ السؤل والسلطان مابلغا

- في عهد الظاهر برقوق (٨٧٤ هـ - ١٣٨٢ م) تتحدث مصادر التاريخ المملوكي عن فتنة بين الأميرين يلبغا الناصري نائب حلب ومنتاش نائب ملطية وبين السلطان الظاهر برقوق، ويفصل المقرئ في هذه الفتنة التي وقعت سنة ٧٩١ هـ - ١٣٨٩ م حيث "كثر كلام العامة وانتقاصهم للدولة، وتجمع الزعر والدعار ينتظرون قيام الفتنة، لينهبوا الناس، والزم الوزير صاحب كريمة الدين عبد الكريم بن الغنام مباشرة جهات المكس باحضار مكوس المبيعات، فاعتلوا بأن الناس امتنعوا من إعطاء المكس اعتمادا على المنادة بإبطال المكوس، فأنزلهم بمطالبة ثباته بمكس ما أبيح، فكثر بسبب ذلك اضطراب الناس، وتزايد طعنهم وهزؤهم بالدولة وتناجوا فيما بينهم وأكثروا من الجهر بقولهم "السلطان من عكسه عاد في مكسه" (٥١).

ومما قاله بعض الشعراء متفكهين ووصلوا بفكاهتهم إلى حد الهجاء والسخرية: (٥٢)

من الكرك جانا الظاهر وجب معو أسد الغابة
ودولتك يا أمير منتاش ما كانت إلا كدابة

- في سلطنة الناصر فرج بن برقوق (٨٠١ هـ - ١٣٩٩ م) قال المعاصر في الأمير تيمور لك الذي ظلم الناس: (٥٤).

قد بلينا بأمير ظلم الناس وسبح
فهو كالجزار فيهم يذكر الله ويذبح

ويذكر ابن إياس في أخبار سنة ثلاثة وثمانمائة "وذكروا عنه (تيمورلنك) أنه كان في مجلسه كثيرا ما يذكر الله تعالى، ويستغفر ذنوبه، وأن السبحة لا تزال في يده وهذا كله رياء وتصنع ومكر وشيطنة وخديعة".

ويذكر ابن تغري بردي في (النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٥٢) أن الملك فرج بن برقوق عندما ولد سمي (بلغاق) يعني فتنة، وهي كلمة تركية، وعندما عاد الملك الظاهر برقوق إلى الملك سماه فرجا (ولم يسمه أحد لذلك اليوم إلا بلغاق، وهو في الحقيقة ما كان إلا فتنة، أقامه الله - سبحانه وتعالى على الناس لينيقهم بعض الذين عملوا".

- يذكر لنا ابن إياس أن الملك المؤيد شيخ (٨١٥ هـ - ١٤١٢ م) أبي عبد الله المصمودي الظاهري كان يعرف (بالخاصكي المجنون) (٥٥)، وفي عهده كان اشتراك الناس في إصلاح الجسور أجباريا ونادى المنادى بالتهديد لمن تأخر في التحير حتى أنه نودي في بعض الأيام أن من فتح دكانا شئق، فتوقفت أحوال الناس "ولم تملك العامة إزاء هذه المظالم سوى نظم الأشعار والأغنيات الساخرة فصنفوا في ذلك غناء كثيرا وعدة بلاليق" (٥٦).

في عهد الأشرف اينال (٨٥٧ هـ - ١٤٥٣ م) شاع في عهده غش العملة وغلاء الاسعار وتشحط الخبز، وانطلقت الأسنة في حق السلطان وقاضي القضاة والقضاة الأربعة والأمراء والاعيان، ومن أهازيج العامة الرافضة:

السلطان من عكسه أبطل نصفه

إذا كان نصفوك اينالى لا تقف على دكاني

- يتحدث لنا ابن تغرى بردى صاحب (النجوم الزاهرة) عن سلطنة الملك الظاهر يلباى (٨٧٢هـ - ١٤٦٧م) حيث يذكر لنا أن سلطنته (غلطة من غلطات الدهر) وأنه لما تسلطن وتم أمره غطاه المنصب وصار كالمذهول، ولزم السكات وعدم الكلام وضعف عن بت الأمور، وردع الأجلاب، بل صارت الأجلاب فى أيامه كما كانت أولا وأعظم فلم يحسن ذلك ببال أحد وصار الأمير خير بك الدوادار الثانى هو صاحب الحل والعقد فى مملكته وإليه جميع أمور المملكة، وشاع ذلك فى الناس والأقطار، وسمته العوام : "أيش كنت أنا ؟ قل له" يعنون أن السلطان لما يسأل فى شئ يقول : "أيش كنت أنا، قل لخير بك" فبهذا وأشباهه اضطربت أحوال الديار المصرية. ويضيف "كان فى القديم لا يعرف إلا بيلباى تلى أى (يلباى المجنون) فهذا كانت شهرته قديما وحديثا فى أيام شبيبته فما بالك وقد شاخ وكبر سنه وذهل عقله وقل نظره وسمعه "وأنه" صار هو فى السلطنة حسا والمعنى خير بك وكل أمر لا يبتة خير بك المذكور فهو موقوف لا يقضى، وعلم منه ذلك كل أحد، ولهجت العوام عنه بقولهم "أيش كنت أنا ؟ قل له" يعنون بذلك أنه إذا قدمت له مظلمة أو قصة بأمر من الأمور يقول لهم "قولوا لخير بك" وأشياء من هذا النمط يطول شرحها" (٥٧).

- فى بداية حكم السلطان الأشرف قايتباى (٨٧٢هـ - ١٤٦٨م) وقعت غلوة خفيفة بالقاهرة، وتشحطت الغلال وارتفع سعرها فاستكعب الناس بالسلطان، وصار إذا شق القاهرة يسمعه الكلام المنكى (٥٨).

- فى سلطنة الملك الظاهر أبو سعيد قاتصوه بن قاتصوه الأشرقى (٩٠٤هـ - ١٤٩٨م) كانت سلطنته اسميه، فلم يكن يبرم امرا أو بيت فى مسألة كان "ملكا هينا ليس الجانب، قليل الأذى، كثير البر والمعروف وكان مسلوب الاختيار مع الأمراء مهما يقولون له " يقول يخشى، فسمته العامة "يخشى" كما سموا الظاهر يلباى إيش كنت أنا قل لو" (٥٩).

- أقول دولة المماليك فى عصر الأشرف قاتصوه الغورى (٩٠٦هـ - ١٥٠١ - ٩٢٢م) بدأت حملات التشنيع ضد أمراء المماليك وأعتادا أساسيا على ابن إياس نجد هيجان العامة وصياحهم وتصنيفهم الأهاريج إذا ضاقت بهم الأحوال فقد صنفوا رقصة وهم يقولون (أهرب ياتعيس وإلا يحملوك الدريس) وكانوا يحتجون بذلك على الإجراءات التى اتخذت لخزن الدريس وتسخير الناس فى حمله إلى بيوت المماليك.

فى عام ٩٠٨ هجرية أتم الغورى بناء مدرسته الفخمة ولكن الناس شنعت "أن مصروف عسارة هذه المدرسة كان من وجوه المظالم ومصادرات الناس وأخذ غالب رخامها من أماكن شتى بأبخس الأثمان وأخرب قاعة شموال اليهودى الصيرفى وأخذ رخامها وأبوابها وفعل مثل ذلك بعدة قاعات وقد سمي بعض الأنحاء هذه المدرسة المسجد الحرام لما وقع فيه من غصوبة الأرض ومصروف العمارة من مال فيه شبهات، وقد شنعوا الناس قبله على المؤيد شيخ لما بنى جامعة الذى بجوار باب زويلة أكثر ما شنعوا على الملك الأشرف قاتصوه وأهل مصر ما يطاقون من أسنتهم إذا أطلقوها فى حق الناس" (٦٠).

وحين شاع نبا مرض الغورى الذى أصابه فى عينه، اذاع العامة أنه قد عمى وغارت عينه بسبب ظلمه، يقول ابن إياس :

سلطاننا الغورى غارت عينه لما اشترى ظلم العباد دينه
لازال "ينظر" أخذ أرزاق الورى حتى أصيب بأفقه فى عينه

ويقول في موضع آخر (٦١).

سلطاننا الغوري قد جار والصبر منا قد أعيا
وصار في ذا الجور عمال حتى حرب نصف الدنيا

ويتحدث في سنة تسع عشرة وتسعمائة (٦٢).

"فلما شق السلطان من القاهرة سمعته العوام الكلام بسبب تشحيط الخبز وغلو الدقيق، وكان الفمح الجديد قد وصل وأشيع بين الناس أن السلطان يشرى الفمح ويرسله إلى الشام فإنه كان بها غلاء عظيم.... فلما شق السلطان من القاهرة تسببت عليه العوام بالكلام المنكر وقالوا له جهارا : الله بهلك من يقصد الغلاء إلى المسلمين، فسمع ذلك بأذنه فتنكس في ذلك اليوم".

حواشى

[الفصل الثانى]

- (١) سليم حسن : مصر القديمة، الجزء السابع، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ٥٨٨.
- (٢) عبد المنعم أبو بكر (د) : كفاحنا ضد الغزاه - العصر الفرعونى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٩.
- يؤكد العقاد كان المصرى مزاحا يحكم لبقته المستفاده من قدم الحضاره ومزاحا يحكم الحوادث التى تلجسه إلى التخفيف وقلة الأكتراث، ومزاحه فى جميع الأحوال متسم بالصيغة المصرية، مطبوع بطناب الكيمه وتاريخه، بحيث ينم على خصائصه الفكرية والنفسية ويميزه نمطا وحده قليل النظائر بين نمط الفكاهة والتكيس "
- (عباس محمود العقاد : سعد زغلول - سيرة وتحية، ص ٣٠).
- (٣) شوقى ضيف (د) : الفكاهة فى مصر، كتاب الهلال (العدد ٨٣) فبراير ١٩٥٨، ص ٢٤.
- (٤) على مبارك باشا: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، الجزء السابع (مدينة الاسكندرية) الطبعة الثانية للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ٨٥.
- (٥) الجود (ب. ج) : مصر، نقله الى العربية الدكتور راشد البراوى، مطبعة الأعتدال بالقاهرة، د. ت، ص ٤٤.
- (٦) ابراهيم نصحى (د) : تاريخ مصر فى عصر البطالمة، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٤٧ - ٤٨.
- (٧) إسماعيل سرهنك (الميرالاي) : حقائق الأخبار عن دول البحار، الجزء الثانى، المطبعة الميرية ببولاق ١٣١٤هـ، ص ١١٣.
- (٨) على مبارك باشا : المرجع السابق ص ٦.
- (٩) ابراهيم نصحى (د) : تاريخ مصر فى عصر البطالمة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٠ ص ١٣٣ - ١٣٤.
- (١٠) على مبارك باشا : المرجع السابق ص ٩.
- (١١) محمد عواد حسين (د) : كفاحنا ضد الغزاه - عصر البطالمة، ص ١١٤ - ١١٥.
- (١٢) ابراهيم نصحى (د) : المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ٢٢٣.
- (١٣) نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٢٢٤.
- (١٤) سيد أحمد على الناصرى "د" : الناس والحياة فى مصر زمن الرومان، دار النهضة العربية، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٧، ص ٤٠٨.
- (١٥) عبد اللطيف أحمد على "د" : كفاحنا ضد الغزاه - عصر الرومان، ص ١٦٣ - ١٦٤.
- (١٦) نفس المرجع، ص ١٨٧ - ١٨٨.
- سيد أحمد على الناصرى "د" : المرجع السابق، ص ٤٤.
- (١٧) المرجع السابق، ص ٤٧.
- (١٨) نفسه، ص ٣١.
- (١٩) شوقى ضيف (د) : الفكاهة فى مصر، ص ٢٤.
- (٢٠) اسكندر صيفى : المنارة التاريخية فى مصر الوثنية والمسيحية، المطبعة العصرية القاهرة ١٩٢٤، ص ٧٤.

(٢١) عبد اللطيف أحمد على (د) : مصر والامبراطورية الرومانية فى ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٥، ص ١١٠ - ١٢٩.

— كفاحنا ضد الغزاة، العصر الرومانى (د): المرجع السابق ص ٤١٢.

(٢٢) ناغتلى لويس : الحياة فى مصر فى العصر الرومانى ٣٠ ق.م - ٢٨٣م ترجمة وتعليق دكتورده آمال الروبى، الطبعة الأولى، دار عين للدراسات والبحوث، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٢٢-٢٢٤.

(٢٤) بل، سير هارولد اليريس : الهيلينية فى مصر، بحث فى وسائل انتشارها وعوامل اضمحلالها من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربى، ترجمة زكى على، دار المعارف بمصر ١٩٥٩، ص ١٢٠.

(٢٥) سيد أحمد على الناصرى (د) للمرجع السابق، ص ٤١٥.

(٢٦) نعمات أحمد فؤاد (د): المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٢٧) الابشيهى : المستطرف، ج ٢، ص ٢٨٢.

(٢٨) الشربينى : هز القحوف، ص ٤١٢.

(٢٩) شوقى ضيف (د): الشعر وطوايعه الشعبية على مر العصور، الطبعة الثالثة دارالمعارف، القاهرة ١٩٨٤، ص ٦٧.

فارمر (هنرى جورج) : تاريخ الموسيقى العربية، ترجمة الدكتور حسين نصار، سلسلة الألف كتاب، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ١٩٥٦، ص ١٢٥.

— وقد جاء فى (المستطرف) للأبشيهى (ج ٢، ص ٢٥٠) كلمة (الماء) بدلا لكلمات (الزق) :

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا خليفة الله بين الماء والعود

(٣٠) حسين نصار (د) : الثورات الشعبية فى مصر الإسلامية، دار الكتب العربى القاهرة ١٩٦٩، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٣١) أحمد السيد الصاوى (د) : مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٨، ص ١٩-٢٠ (نقلا عن : محمد كامل حسين "د" الحياة الفكرية والأدبية بمصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٣٣).

(٣٢) السيوطى، جلال الدين : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، الجزء الثانى، مطبعة الموسوعات بشارع باب الخلق بمصر (١٣٢١هـ) ص ١٢.

(٣٣) شوقى ضيف (د) الفكاهة فى مصر، ص ٢٧-٢٩.

راجع كذلك : محمد مصطفى الماحى — محمد عبد المنعم خفاجة : شعراء مصر من الفتح الإسلامى إلى قيام الدولة الفاطمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٠٩-١١٠.

(٣٤) السيوطى : المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥.

(٣٥) ابن تفرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، الجزء الرابع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣، ص ١٨٠-١٨١.

(٣٦) نفس المرجع، الجزء السادس، ص ٢٩٤-٢٩٥، وأنظر كذلك السيوطى : المرجع السابق، ج ٢، ص ٣١.

(٣٧) شوقى ضيف (د) : الفكاهة فى مصر، ص ٤٢.

(٣٨) فى بعض أجزاء ثلاثية نجيب محفوظ وأعماله الأخرى تتردد كلمة (ظظ) تعبيرا عن الموقف السلبي لبعض شخصيات هذه الأعمال، وبعد هزيمة ١٩٦٧ عندما ارتفع ثمن الأرز انطلقت المظاهرات هاتفية ضد زكريا محى الدين (زكريا طظ على الرز) وفى الأمثال العامية المنحدرة من العصر المملوكى الثمانى (طظ يا عاشور).

(٣٩) السيوطى : المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٨.

- (٤٠) نفس المرجع، ص ٤٠.
- (٤١) سعيد عبد الفتاح عشور (د): المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٠١.
- (٤٢) نظير حسان سعداوى (د) صور ومظالم من عصر المماليك، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٢٣.
- أنظر ما كتبه بدر الدين العيني (السيف المهند في سيرة الملك المؤيد - شيخ الحمدي) حققه وقدم له فهم محمد شلتوت، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢١٧.
- (٤٣) عن هذه الألقاب والكنيات أنظر دراسة الدكتور محمد رجب النجار (الشعر الشعبي الساخر في عصر المماليك، عالم الفكر نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٢، الكويت، ص ٨١ - ٨٢، ص ٩٦ - ٩٧.
- (٤٤) المقرئى، تقي الدين أحمد بن على : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك.
- (٤٥) المقرئى : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٥٨، الجزء الثانى، ق ٣، ص ٨١٤، ص ٨٢٩ السلوك، ج ١، ق ٣، (الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف ١٩٧٠) ص ٦٧٢.
- (٤٦) السيوطى : المرجع السابق : ج ٢، ص ٨٥.
- (٤٧) حياة ناصر الحجبى "د" : أحوال العامة فى حكم المماليك ٦٧٨-٧٨٤م — (١٢٧٩-١٣٨٢م) الطبعة الثانية، مطابع القيس التجارية، الكويت ١٩٩٤، ص ١٦-١٧.
- (٤٨) ابن إيس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، حققها محمد مصطفى، الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ ج ١، ق ١، ص ٤٢٥. ويذكر المقرئى فى (السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٥٥) أن العامة صنفوا كلاما ولحنوه وصاروا يفتونه (سلطاننا ركين - وناهبنا دقین - بجينا الماء منین - جيبوا لنا الأعرج - بجى الماء ويخرج).
- (٤٩) حياة ناصر الحجبى (د) : المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.
- (٥٠) المقرئى : السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٧٠.
- (٥١) جمال الدين أبى المحاسن : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة. مطابع كوستانسومس وشركاه، القاهرة ١٩٦٣، الجزء الثامن، ص ٢٤٤.
- (٥٢) حياة ناصر الحجبى (د) : المرجع السابق، ص ١٥٤-١٥٥.
- (٥٣) أحمد صادق الجمال : الألب العامى فى مصر. العصر المملوكى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦، ص ٨٦.
- (٥٤) ابن إيس : بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ٦١١-٦١٢.
- (٥٥) نفس المرجع، ج ٢، ص ٣.
- (٥٦) أنظر رسالة قاسم عبده : نهر النيل وأثره فى الحياة المصرية على عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ ١٩٧٣، ص ٤٢. (نقلًا عن ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج ٦، طبعة كاليفورنيا).
- (٥٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص ٣٦١، ص ٣٧٠، ٣٧٢.
- (٥٨) ابن إيس : بدائع الزهور، ج ٣، ص ١١.
- (٥٩) نفس المرجع، ص ٤٣٦-٤٣٧.
- (٦٠) نفس المرجع، ج ٤، ص ٥٣.
- (٦١) نفس المرجع، ص ٦٨.
- (٦٢) نفس المرجع، ص ٣٠٢-٣٠٣.

الفصل الثالث

عيب وإهانة باشوات الأتراك العثمانيين وقادة الحملة الفرنسية

منذ بداية العصر العثماني، ورغم تواجد ملامح الاستقرار النسبي في مصر، فقد تواصل الطعن والعيب والسخرية في الأتراك عامة وفي بكواتهم وباشواتهم من ولاية مصر بصفة خاصة. ترصد الكتابات المعاصرة عامل الخيانة الذي لعب دوره في هزيمة الغوري أمام جحافل السلطان سليم، وترصد كذلك بسالة طوماتباي وشنقه على باب زويلة، كتب أحد المشايخ الذين عاصروا هذه الفترة.

"قال الراوي على لسان السلطان طوماتباي":^(١)

دموع العين فاضت من اماق	وقلبي ذاب من كثر احتراق
فلا ناري طفاها دمع عيني	ولا دمعى يفيض من اختناق
وكان الخائن الكلب الغزالي	وخير بك المبوطن في النفاق
هما أصل الهزيمة عن حقيق	إلى حبيب كخيل في سباق

وفي مواجهة قال طوماتباي لقاتبردي الغزالي^(٢).

"يا خبيث يا ملعون يا ابن الملعون يا خائن يا ابن الخائن ولهذا تبعت الخوان فان الذي ذهبت إليه وصوت من حزبه شهرته الخيانة فانه اسمه سليم خان ومن خان لا كان".

خاير بك، المدعو ملك الأمراء، الجركسي الأصل سماه العامة (خائن بك) بسبب موالاته وانضمامه إلى سليم العثماني ضد السلطان الغوري، ويقول ابن اياس "عندما تسلطن خاير بك سمته العوام (سلطان ليلة)"^(٣) ويضيف أنه في يوم من الأيام "نزل ملك الأمراء وسير إلى نحو بولاق، ثم رجع من هناك ودخل من باب النصر وشق القاهرة، فلما شق منها لم يدع له أحد من الناس بالنصر ولا زغرنت له النساء من الطيقان، بل اغلظ عليه بعض العوام، وقال له : أنظر بالشفقة في أحوال المسلمين بسبب الخبز والدقيق وسائر الأسعار في البضائع مشتتة"^(٤)، بل "عندما نزل ملك الأمراء وشق من القاهرة ضجت إليه العوام من قلة الخبز في الأسواق، وانطلقت أسن العوام في حق ملك الأمراء بالكلام الفج، وقالوا له : انظر في أحوال المسلمين، نور الله تعالى، لا يصير ذلك في ذمتك فتتكذ ملك الأمراء (خاير بك) في ذلك اليوم إلى الغاية وكان صحبتة الزيني بركات بن موسى المحتسب"^(٥).

بعد أن حكم مصر خمسة أعوام، مات خاير بك غير مأسوف عليه من أحد ويقول ابن زنبيل الرمال في رسالته المشتملة على غزوة السلطان سليم خان مع السلطان أبي النصر قانصوه الغوري، إن امراء المماليك لم يكونوا يقرعون الفاتحة عليه وهم يمزون بتربته تحت القلعة لاهم ولا الباشوات ولا الاغوات ولا السناجق ويدعى عوام مصر أنه كانت تخرج من قبره

أصوات أنين في الليالي الحالكة، بعد وفاته "لهجت الألسنة بذمه لعظم استبداده فكاتوا يقولون أنه كان ينهض من لحدده ليلاً ويستغفر الله على ما آتاه من الشرور في حياته" (٦).

تنتثر على صفحات التاريخ العثماني في مصر، هبات وانتفاضات العوام في القاهرة حيث أخذت الرعية تتناول بعض الباشوات بالسباب والألفاظ القبيحة، يذكر أحمد شلبي في ذكر تولية رجب باشا قاتل الاسماعيليين (١١٢٥-١١٣٣هـ — ١٧٢٠ - ١٧٢١م) هياج بعض أفراد الناس ضد الباشا، خاصة الصناجق الذين ضربوا القلعة بالمدافع إلى أن قال الباشا أمان أنزل ونصب على بدن القلعة بيرقاً أبيضاً فبطلوا الرمي وقالوا له : أنزل فنزل قرب المغرب هو والقاضي من باب قراميدان في الضلعة والرعية تصفق عليه وتناولوه بالألفاظ القبيحة وأن رجلاً من الرعية أتى قدام القاضي وقال له : يا شيخ الإسلام، أنت الذي جيت لمصر تجدد ولأهلها دينها ؟ وإذا بالخبر وصل على اسماعيل بيك بما فعلت الرعية في الباشا، فأرسل محمد بيك جركس، فركب وأدرك الباشا ووقع في الرعية ضرباً بالنبوت هو وجماعته إلى أن أوصله إلى بيت شكر بره بعد المغرب، ولم يكن معه فرش يفرشه لأنه نزل هو وجماعته على جرايد الخيل، وإذا بخمس جمال محملة فرش وعشرة طبایل ملأته بالأطعمة من عند زوجة أبو شنب الجردية أم محمد بيك. وأرسلت أخذت حريمه وابنه عندها تلك الليلة، فمكث مدة قليلة في بيت شكر بره، ولكن ما قدر يعاين السكة هناك، لأن بيت اسماعيل بيك دفتردار مصر الشبرخيتي مقابل بيت شكر بره. وعند حريمه حرازة منه، كون أنه قتل سيدهم فصاروا يحضرون الغوازي ويعطوهم الفلوس ويقولوا لهم : قولوا كلاماً على الباشا، فبقوا يتكلمون على الباشا كلام قبيح لا يليق بالوزراء من حجة تولهم له يا باشا يا باشا يا وجه القملة من قلة عقلك يا باشا تعمل دا العملة وصارت الأذية من حريمه بالليل والنهار فطلب السكن في منزل آخر" (٧).

ويذكر عبد الرحمن الجبرتي في حوادث (سنة اثنتين وأربعين ومائة والـ) عندما كان والي مصر إذ ذاك عبد الله باشا الكبورلي (ببغاء معطشة فارسية نسبة إلى كبور بلدة بالروم) أنه في صبيحة أحد الأيام أنزل الأمراء الباشا من القلعة فاجتمعت عليه الأولاد الصغار تحت شباك المكان وصاروا يقولون: (٨).

من قال لك تعمل دي العملة

باشا يا باشا يا عين القملة

من قالك لك تدبر دي التدبيرة

باشا يا باشا يا عين الصيرة

مصطفى باشا والي مصر (١٠٣٢هـ - ١٦٢٣م) لقب (بلطجي) (٩)، وهي من التركية بلطة جي وتعني صاحب القاس، ويتحدث أحمد شلبي عن ذكر توليه محمّد باشا (زلعة السم) (١٠) عام (١٠٤٧ - ١٠٥٠هـ - ١٦٣٧ - ١٦٤٠م).

كان اطلاق المسميات الساخرة أو المزرية أحياناً - كما تؤكد دراسة جديدة (١١) من أهم أساليب التهكم الاجتماعي الذي تعرض به المصريون لجميع ممثلي السلطة ومن ذلك اطلاقهم على الوزير "أيوب باشا" (١٠٥٦-٥٤هـ - ١٦٤٦-٤٤) (خيوب باشا) لأنه هدم كافة اصلاحات سلفه مقصود باشا، واطلاقهم (المجنون) على حسين باشا الدالي (٣٥-١٦٣٧). و (زلعة السم) على محمد باشا (٣٧-١٦٤٠) و (الشيطان) على ابراهيم باشا (٦١ - ١٦٦٤) كذلك لم يسلم الأمراء والأغوات العسكريين من مثل هذه الألقاب الهزلية (ابن المكسح)، (جلب القرد)، (بارم ديرو)، (ابن قراجهم)، (الجزار)، (ظالم على)، (الفلاح) وغيرها.

ويذكر الجبرتي في عجائبه، في أحداث (سنة احدى وتسعين ومائة وألف) "وقلدوا سليمان كاشف من اتباع يوسف بيك وهو الذي كان ضربه علقة مراد بيك بالنبوت، كما تقدم صنّجقية، ولقب الناس (أبا نبوت)"، وكذلك "قلدوا كاشفين أيضاً لإسماعيل بيك يسمى كل واحد منهما بعثمان صنّجقين أحدهما يسمى عثمان طبل وعثمان الثاني وهو الذي لقب بقفا الثور" ويذكر في أخبار الوفيات "ومات الأمير على المعمار وهو من مماليك مصطفى بيك المعروف بالقرد" ^(١٢) في ثورة ١٧١١ في القاهرة المملوكية، كان أحد بكوات ما عرف بالفتنة وهو عثمان بيك يدعى (بارم ديله) ^(١٣).

ويبدو أن هذه الصفات خاصة (بارم ديله) قد اطلقت على غير هؤلاء تؤكد إحدى الدراسات لمصر العثمانية وضوح السخرية لدى العامة الذين أطلقوا بعض الألقاب على بعض الباشوات العثمانيين "مثل أحمد باشا المعروف (بكور أحمد) أي الأحوال فقد كان بعينه بعض حول (كما يقول الجبرتي في عجائب الآثار الجزء الأول) ومثل محمد باشا (دوقين لين) أي الخليع لأنه اشتهر بحب اللهو (يوسف الملواتي : تحفة الاحباب) وكذلك كانت التسميات التي أطلقوها على بعض أمراء المماليك مثل الأمير أرزمك (الناشف) لنحافته وحسين بك أبو كرش وسليمان بك بارم ديله" ^(١٤).

ويذكر الخشاب في أخباره ^(١٥) : أن أحد الأمراء الكبار ويدعى محمد بيك الدفتردار وكان مشهوراً (بأبن المرأة) قد قتل من ضمن أربعة عشر أميراً قتلوا في يوم واحد، وأن أحمد باشا الجزائر في مبدأ أمره كان من اتباع علي بيك الكبير ولاه والياً بمصر ثم ولاه البحيرة، فقتل من كان موجوداً بها من المفسدين من العربان وغيرها، وكان هذا هو السبب في تسميته (بالجزار) لكونه كان يكثر من قتل عربان البحيرة شبه الجزار ثم ولاه الصنّجقية بعد ذلك (تولى على عكا بعد موت ضاهر العمر وهو الذي صمد أمام حملة بونابرت على عكا).

ويذكر الخشاب كذلك أن إسماعيل بيك بن ابواز بيك تقلد الأمانة والصنّجقية بعد مقتل والده، وكانت النساء يطلقن عليه اسم (قشطة بيك) لملاحته وصغر سنه، وأن محمد بيك أبو الذهب تابع علي بيك لقب بأبي الذهب لأنه لما لبس الخلعة بالقلعة صار يفرق البقشيش ذهباً فعرف بذلك.

مع اشتداد التعسف التركي راجت الأدبيات العامية التي أبرزت مهارة وموهبة ما يتمتع به المصري من سخرية لاذعة وتهكم على ولاة الأمور، ويكفي أن نؤكد على أهمية هذا التراث الشعبي الذي ليس له حدود، والنماذج المعطاة في هذه الدراسة على سبيل المثال لا الحصر، كتب الشربيني "وزماننا هذا لا يعيش فيه إلا من عنده طرف من التمسخر والتخلعة والندبة والتسفاحة، ولهذا قال الشاعر :

مات من عاش بالفصاحة جوعاً - وحظي من يقود أو يتمسخر.

وقد تساق الأرزاق، لمن لا يدرك الخط في الأوراق، ويحرم صاحب البلاغة، ولا يجد في القوت بلاغه" ^(١٦).

بالرغم من سنوات الأوبئة والطواعين والمجاعات التي أهلكت البلاد والعباد، فقد قابلها الشعب ساخراً وضاحكاً باكياً، عن طاعون (١١٤٣هـ - ١٧٣١م) أطلق عليه الناس أسماء كثيرة تعبر عن أساهم ومرارتهم مما أوقع بهم قالوا (طاعون كور) وأيضاً (الفصل العساق يأخذ على الرائق)، (الكناس) و (فصل الشباب)، (فصل الحور والولدان) وأطلقوا على

طاعون عام ١٧٥٧م (١١٧١هـ)، (قارب شيحة الذى يأخذ المليح والمليحة) ^(١٧) منذ أكثر من قرنين، وعلى وجه التحديد عام ١٧٩٢، زار القاهرة الكسندر مندوزا وهو رحالة من بيارو، أمضى بها سنة كاملة، كتب يصف أهل مصر بقوله "إنهم ظرفاء بطبعهم كرماء تجرى فى دماهم الشهامة والرجولة.. بدون عنف أو دم ويخرجون من الأزمات بالضحك عليها.. وإذا جاءهم حاكم باغ أو ظالم قاوموه بالنكتة والتريقة وإطلاق القفشات والضحك عليه.. والعيب الوحيد الذى شاهدته فيهم هو ميلهم لمعالجة أمور حياتهم بالفهلوة والتظاهر بما ليس فيهم واللعب أحيانا بالبيضة والحجر" ^(١٨).

الربع الأخير من القرن الثامن عشر والذى تدهورت فيه أحوال مصر، هى الفترة التى راجت فيها الأمثال العامة للسخرية من حقارة وقذارة الأتراك (شخاخ انحدر على خرا قال مرحبا قرداش) ^(١٩)، (آخر خدمة الغزسكر - آخر خدمة الغز علقه) ^(٢٠) وتداولت الأسنة أزجال ابن عروس والذى ولد فى قنا عام ١٧٨٠، كحكم ومواعظ: ^(٢١).

لا بد من يوم معلوم ترتد فيه المظالم

أبيض على كل مظلوم أسود على كل ظالم

القارئ لكتابات الجبرتي آنذاك يرى مدى الضرر والظلم الذى حاق بجميع الناس فلاحين وأصحاب حرف حتى بياعى الفسيخ والمخلل والصوفان ومدى تضرر الفقراء يذكر (سنة اثنتين ومائتين وألف) "اشتد العسف فى الرعية بسبب طلب السلفة (طلبها اسماعيل بيك الكبير الذى انفرد بلمارة مصر وصار بيده العقد والحل والابرام والنقض) فضجت عشرات الطوائف واستغاثوا من هذا النازل وعندما حضر الشيخ العروسي لتهدئتهم صلحوا عليه وسحبوه بينهم واسمعوه الكلام الغير اللائق" ^(٢٢).

هذه الفترة شهدت النضج السياسى -على حد تعبير توفيق الطويل ^(٢٣) فقد سمعنا فى هذه الفترة سلسلة من الحوادث تقوم على دفع الظلم ومقاومة أهله ورأينا اهتمام الحكم بالرأى العام وزعامته. وعرفنا موقف العلماء من فتنة الأزهر وفى فتنة الوقف ورأينا العالم الذى يقول للحاكم فى وجهه: لعنك الله ولعن ولعن السرجى الذى جاء بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرا أو العالم الذى يقول للعامة وهم يستنصرونه لدفع الظلم الذى يوقعه الحكام بهم "فى غد تجمع أهالى الحارات والأطراف وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم ونهب بيوتهم كما نهبوا بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم".

● مجئ الجيوش الفرنسية إلى بر مصر لم يمنع ضجيج العامة وصياحهم وهتافاتهم (ينا خلى الألفاف نجنا مما نخاف) و (يارب يا لطيف. يا رجال الله). وكاثوا "كأنهم يقاتلون بصياحهم وجلبتهم" ^(٢٤)، ولم يمنع سخريتهم من عسكر بونايرت وقادة حملته "وفيه نادى أصحاب الدرك على العامة بترك الفضول والكلام فى أمور الدولة وإذا مر عليهم جماعة من العسكر مجروحين أو منهزمين لا يسخرون بهم ولا يصفقون عليهم كما هى عادتهم" ^(٢٥)، ورغم كل أشكال احتواء الإدارة الفرنسية للمصريين فلم يمنع هذا من التطاول عليهم "وجعل العامة وبسطاء العقول من أهالى القاهرة ومصر ينظرون إلى الفرنسيين كافة بعين السخط والسخرية وتطاولوا عليهم بالسب والتحقير، وصار فقهاء المكاتب وعلى الخصوص العميان منهم يجمعون الاطفال بهم فرقا وهم يجهرون للتصارى بالنسباب وفحش القول وهذر الكلام ولم يملكوا أنفسهم صبرا حتى يتم الجلاء" ^(٢٦).

ويتأكد هذا بالرجوع إلى الجبرتي الذي كتب يصف شعور المصريين ضد الفرنسيين قبل رحيلهم من البلاد، كتب في (٢١ يناير ١٨٠٠م) أما الرعايا من أهل مصر فإنهم نظروا للفرنسيين بعين الذلة والاحتقار وأنزلوهم عن درجة الاعتبار وكشفوا نقاب الحياء عنهم بالكلمة وتناولوا عليهم بالسبب واللعن والسخرية ولم يملكوا لأنفسهم صبرا حتى ينقضي أمر عدوهم ويرتحل عنهم، ومن أمثال العامة "اصبر على الجار السوء فأما أن يرحل أو يموت" وفي بعض الآثار "أنا لنبتش في وجوه أقوام وقلوبنا تلغهم" (٢٧).

فر، (وصف مصر) : (٢٨)

- ما أحسنك يا فرط الرمان
لما تنادى بالأمان
وفي يدك ماسك الفرمان
تبقى الرعية قلبها فرحان
يا سلام

- أو حشنتنا يا ساري عسكر
تشرب القهوة بالسكر
وعسكرك داير يسكر
وفي البلد حبوا للنسوان
يا سلام

المتمعن في المقاطع السابقة يجد سخرية واضحة للشعب المصري من قادة الحملة فقرط الرمان تحريف لاسم بارتولومي أو بارتيليمي Barthe'lemi الذي كان القائد العام لجيش الشرق وقد أوكل إليه شرطة القاهرة وحين وجد المصريون هذا الأسم عسير النطق فقد حرقوه إلى فرط الرمان، ويذكر الجبرتي في حوادث شهر صفر ١٢١٣هـ (١٥ يوليو - ١٢ أغسطس ١٧٨٩) "قلدوا بر ظلمين النصراتي الرومي وهو الذي تسميه العامة فرط الرمان كتخدا مستحفظان" (٢٩). والمذكور من أسافل نصاري الأروام العسكرية القاطنين بمصر وكان من الطبعية عند محمد بيك الأتقي. سخر العامة من الجنرال برطامين خاصة وقد أعمل فيهم القتل وأجهض ثوارتهم وإليه يشير الزجال: (٣٠).

من بعد هذا الأمر دار الوالى
حاشوا خلايق في حبوس القلعة
مع الأغا والكلب فرط الرمان
قد أسجنوهم والمقندر كان

سخر العامة من هذا القائد المشهور "بالقوة والفظاعة وكراهية الأهالي كانت له سطوه وضج الناس من فظائعته وشروره" (٣١).

في ثورة القاهرة الثانية يذكر الجبرتي: (٣٢)

وضع أهل مصر والعسكر متاريس بالأطراف واجتهدوا في تحصين البلد بقدر الطاقة، وأصبح بيت القاضي (بالجمالية) بوجه خاص مصنعا للمعدات الحربية، وكذلك الخان الذي بجانبه والرحبة التي عند بيت القاضي من جهة المشهد الحسيني، ويذكر الجبرتي:

"فكانوا كلما أدخلوا مدفعا أو خلوه بجمع عظيم من الأوباش والحرافيش والأطفال ولهم صياح ونباح وتجاوب بكلمات مثل قولهم الله ينصر السلطان ويهلك فرط الرمان وغير ذلك".

ويؤكد الجبرتي في ثنايا سطورهِ (عجائب الآثار) ما يدل دلالة مباشرة على لجوء عامة المصريين إلى السب والعيب واللعن والسخرية، واستخدامهم الكلام الموزون المقفى خاصة الهتافات في نقد قادة الحملة الفرنسية، نراه يذكر بالحرف الواحد^(٣٣) "وأما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر فاتهم استولى عليهم سلطان الغفلة ونظروا للفرنسيين بعين وأنزلوهم عن درجة الاعتبار وكشفوا نقاب الحياء معهم بالكلية وتناولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية ولم يفكروا في عواقب الأمور ولم يتركوا للصلح مكانا حتى أن فقهاء المكاتب كانوا يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا وطوائف حسبة وهم يجهرون ويقولون كلاما مقفى بأعلى أصواتهم بلعن النصارى وأعوانهم وأفراد رؤسائهم كقولهم الله ينصر السلطان ويهلك فرط الرمان ونحو ذلك".

أطلقوا أيضا كنيات على بعض أفراد القادة "وأظهر ذلك الجنرال (درانتون) غرائب الفنون وكان هذا الجنرال رأسه ممسوح من الشعر لكبر سنه فكانت أهل مصر تدعوه الأقرع والليث الأترع"^(٣٤).

أعظم المهندسين في مملكة الفرنسية، على حد قول نقولا ترك، وهو الجنرال كفال (كافاريلي Cafarelli) لقبه العامة (أبو خشبه) يقول عنه الجبرتي: "العين كفالى المسمى عند العامة بأبى خشبه لأن إحدى رجليه مقطوعة من الركبة وقد ألبسها خشبه وهو يمشى بها بدون معين ويصعد الدرج ويهبط منها أسرع من الصحيح ويركب الفرس ويرمحه وهو على هذه الحالة وكان من جملة المشار إليه فيهم والمدير لأمور القلاع والبناء ومصرف الحروب"^(٣٥).

في فترة متأخرة كتب الأديب المصرى (يحيى حقى):^(٣٦).

من فكاهات أهل البلد ودعاباتهم - في باب تسمية الحارات ما فعلوه مع "مسيو كافاريللى" العالم الذى جاء مع نابليون فى حملته على مصر وسكن إحدى حاراتها..

● اسم الخواجه ايه ؟

● قل اسمه كافاريللى..

● يعنى اللى كفر.

إبدال بسيط لتطوق الكلمة فأصبحت اسما على مسمى - وهكذا سميت الحارة "حارة اللى كفر" ولما بدأت مصلحة التنظيم تصنع لافتات بأسماء الحواري وقفت حائرة أمام هذا الأسم، وأخيرا هداها الله أن تكتبه هكذا: "حارة الذى كفر".. واضاع التفاضح نكتة العامة. وهذا القلب والابدال من عادات أهل مصر.

- خروج الحملة الفرنسية من مصر، كان بداية لصراع سياسى بين قوى محلية وأخرى وافدة، أضحت مصر عند مفترق الطرق على حد قول شفيق غربال، انطلق الشعب يندد بظلم المماليك واستبداء الأتراك، وتغنى وراء ابن عروس :^(٣٧)

التدل له طعم مالح وله خصائل نميّة
القرب منه فضايح والبعد عنه غنيّة

ولم يلبث بعد ذلك أن زار فى وجه البرديسى وفى وجه غيره من الولاة والطغاة، اعتمادا على الجبرتى نوكد على أهمية ما كتبه فى هذا السياق:

- فى شهر ذى القعدة سنة ١٢١٨هـ.

"شرعوا فى عمل فردة على أهل البلدة وتصدى لذلك المحروقى وشرعوا فى كتب قوائم لذلك ووزعوها على العقار الملاك أجرة سنة يقوم بدفع نصفها المستاجر والنصف الثانى يدفعه صاحب الملك فنزل بالناس ما لا يوصف من الكدر على ما هم فيه من الغلاء ووقف الحال وذلك خلاف ما قرروه على قرى الأرياف، فلما كان فى عصر ذلك اليوم نطق أقواه الناس بقولهم :الفردة بطلّة".

"ضج الفقراء والعامة والنساء وخرجوا طوائف يصرخون وبأيديهم دقوف يضربون عليها ويندبن وينعين ويقلن كلاما على الأمراء مثل قولهن ! ايّش تاخذ من نفلىسى يا برديسى وصبغن ايديهم بالنيلة وغير ذلك فافتدى بهن خلفهن وخرجوا أيضا ومعهم طبول وبيارق واغلقوا الدكاكين وحضر الجمع الكثير الى الجامع الأزهر وذهبوا الى المشايخ فركبوا معهم الى الأمراء ورجعوا ينادون بإبطالها وسر الناس بذلك وسكن اضطرابهم

ويؤكد الجبرتى.. أظهر البرديسى الغيظ والانحراف من أهل مصر وخرج من بيته مضطربا إلى جهة مصر القديمة وهو يلعن أهل مصر ويقول لابد من تقريرها عليهم ثلاث سنوات وأقل بهم وأقل حيث لم يمتثلوا لأوامرنا".^(٣٨)

- فى شهر صفر الخير سنة ١٢٢٠ هـ :

"حضر سكان مصر القديمة نساء ورجالا الى جهة الجامع الأزهر يشكون ويستغيثون من أفعال الدلاية ويخبرون أن الدلاية قد اخرجوهم من مساكنهم وأوطانهم قهرا عنهم ولم يتركوهم يأخذوا ثيابهم ومتاعهم بل ومنعوا النساء أيضا عتدهم وزاد الضجيج والجمع فاجتمع المشايخ فى صباحها يوم الخميس بالأزهر وتركوا قراءة الدروس وخرجت سرية من الأولاد الصغار يتصرخون بالأسواق ويأمرون الناس بخلق الحوائيت وحصل بالبلدة ضجة ووصل الخبر إلى الباشا بذلك فأرسل كتّاه إلى الأزهر فلم يجد به أحدًا وكان المشايخ انتقلوا بعد الظهر الى بيوتهم لأغراض نفسانية وفشل مستمر فيهم فلما لم ير أحدا ذهب على بيت الشرفاوى وحضر هناك هناك السيد عمر أفندى وخلافه فكلموه وأوهموه ثم قام وانصرف وفى حال خروجه رجمه الأولاد بالحجارة وسبوه وشتموه"^(٣٨)

- فى نفس التاريخ الجبرتى عن تعدى طوائف العسكر والأيذاء منهم للناس وإخراجهم من مساكنهم وعن المظالم والفرد وقبض مال الميرى المعجل ومصادره الناس بالدعاوى الكاذبة وغير ذلك :

"حضر الأغا على نواحي الأزهر ونادى بالامان وفتح الدكاكين فى العصر فقال الناس واى شئ حصل من الامان وهو يريد سلب الفقراء ويأخذ أجر مساكنهم ويعمل عليهم غرامات

وبتوا في هرج ومرج فلما أصبح يوم الأحد ثلثي عشرة ركب المشايخ الى بيت القاضي وأجتمع به الكثير من المتعممين والعامة والأطفال حتى امتلأ الحوش والمقعد بالناس وصرخوا بقولهم شرع الله بيننا وبين هذا الباشا ومن الاولاد من يقول بالطيف ومنهم من يقول يارب يا متجلى اهلك العثملى ومنهم من يقول حسبنا الله ونعم الوكيل وغير ذلك^(٣٩)

- ويذكر الجبرتي في احداث سنة احدى وعشرين ومائتين وألف (١٢٢١هـ) :

"اجتهد محمد باشا خسر وفي اخراج تجريدة عظيمة وصارى عسكرها كتحذاه وهو يوسف كتحذا بك وهي التجريدة التى سماها العوام تجريدة الحمير لانهم جمعوا من جملة ذلك حمير الحمار والتراسين وحمير اللكاف والسفائين وعملوا على اهل بولاق ألف حمار وكذلك مصر ومصر القديمة وطفقوا يخطفون حمير الناس ويكبسون البيوت ويأخذون ما يجدونه وكان يأتى بعض معاكيس العسكر عند الدور ويضع أحدهم فمه عند الباب ويقول زر فينهق الحمار فيأخذوه"^(٤٠).

حواشي

[الفصل الثالث]

- (١) كتاب تاريخ السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالهم، تأليف الشيخ أحمد بن زنبيل الرمال المحلى، طبع عام ١٢٧٨هـ، ص ٥٣-٥٨
- (٢) نفس المرجع، ص ٨٩.
- (٣) ابن اياس، محمد بن احمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، حققها محمد مصطفى، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢، الجزء الثالث، ص ٧.
- (٤) نفس المرجع، الجزء الخامس، ص ٢٤٤
- (٥) نفسه، ص ٢٧٥.
- (٦) جرجى زيدان : كتاب تاريخ مصر الحديثة، الجزء الثانى، مطبعة المقتطف بمصر ١٨٨٩، ص ٦٨ وقد أورد الدكتور حسين فوزى فى كتابه (سندباد مصرى، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ٣٦) نقلا عن رسالة ابن زنبيل الرمال والتي حققها عبد المنعم عامر تحت عنوان (آخرة المماليك) فى القاهرة عام ١٩٦٢.
- (٧) احمد شلبى بن عبد القنى : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشاات حققه ونشره الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، مطبعة الختجى، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣١٥.
- (٨) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول، مطبعة الأنوار المحمدية. دت. ص ١٥٨
- اشتهر هذا الصباح بعد ذلك واستخدم فى الظن على لخدوى توفيق وسيمور قائد البحرية البريطانية ابان الثورة العربية، وقد استشهد به بعض الدارسين من أمثال : أحمد رشدى صالح : الألب الشعبى، ص ١٠٦، محمد سيد كيلانى : الألب المصرى فى ظل الحكم العثمانى ٩٢٢هـ - ١٢٠٠هـ (١٥١٧-١٨٠٥) الطبعة الأولى، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٩٣-١٩٤.
- (٩) جرجى زيدان: مصر العثمانية. تحقيق الدكتور محمد حرب: كتاب الهلال، العدد ٥١٧، يناير ١٩٩٤، هامش (١)، ص ١٥١
- (١٠) أحمد شلبى بن عبد القنى : المرجع السابق، ص ١٤٧.
- (١١) ناصر أحمد ابراهيم سليمان : المجاعات والأوبئة فى مصر فى القرن السابع عشر رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة القاهرة، قسم التاريخ (١٩٩٧) ص ١١٩-١٢٠.
- (١٢) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ١٣، ص ١٥، ص ٢٤.
- (١٣) ريمون، اندريه : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب مكتبة مدبولسى، القاهرة. يوليو ١٩٧٤، ص ٢٣٩.
- (١٤) ليلى عبد اللطيف أحمد (د) : المجتمع المصرى فى العصر العثمانى - دار الكتاب الجامعى، الطبعة الأولى، القاهرة. ١٩٨٧، ص ١٠٣
- (١٥) اسماعيل بن سعد الخشاب : اخبار أهل القرن الثانى عشر (تاريخ المماليك فى القاهرة) تحقيق عبد العزيز جمال الدين - عماد أبو غارى، الطبعة الأولى، دار العربى، القاهرة ١٩٩٠، ص ٣٩، ص ٤٦، ص ٦٤ هامش رقم ٨، ص ٧٢ هامش ١٠٨
- (١٦) يوسف الشربينى : هز القحوف فى شرح قصيد ابى شادوف، ص ٣
- (١٧) ليلى عبد اللطيف أحمد (د) : المرجع السابق، ص ٢٣٧
- (١٨) أنظر جريدة الأهرام، ١٦ يناير ١٩٩٣.

(١٩) للسخرية من حقارة وقذارة الجند الأتراك الذين يحيون بعضهم عند اللقاء على الطريقة التركية بقولهم "مرحبا قرداش" أي "مرحبا أخي وصديقي" أنظر : جون لويس بوركهارت : (العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية في عهد محمد علي) دراسة وترجمة الدكتور إبراهيم أحمد شعلان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٠٦.

(٢٠) فتاة حسين راضب : حقائق الأمثال العامية، ج ١، ص ١ (الخز من أمم الترك غرب أسيا ويسمون أيضا الخز ويدفعنا إلى الاعتقاد أن ذلك الاسم تغير بنقله إلى العربية فحولت الحاء غينا وضعفت الزاي) أنظر مقدمة ابن خلدون : الأقليم الخامس من المقدمة الثانية من الفصل الأول من الكتاب الأول) وكلمة سكرت باللغة التركية كلمة للطرد معناها "إمض اخرج"

(٢١) أبو بئينة : الزجل والزجلون. دار مطابع الشعب، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٣-٢٥

(٢٢) عبد الرحمن الجبرتي : المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٢٢.

(٢٣) توفيق الطويل (د) : التصوف في مصر إبان العصر العثماني، مكتبة الآداب بالجواميز القاهرة ١٩٤٦، ص ٣٠.

(٢٤) جرجي زيدان : كتاب تاريخ مصر الحديث، الجزء الثاني، ص ١٦٧.

(٢٥) عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٦١، الجزء الأول، ص ١٠٩

(٢٦) ميخائيل شاروويم (بك) : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية : ١٨٩٨م، ص ٢٤٧

(٢٧) عبد الرحمن الجبرتي : المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ١٩.

(٢٨) (وصف مصر) العدد الثامن (الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين) تأليف فيوتو، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٤٥-١٤٦

(٢٩) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الثالث، ص ١٥

(٣٠) محمد سيد كيلاني : الأدب المصري في ظل الحكم العثماني، ص ٢٠٧.

(٣١) عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، ج ١، ص ٦٣، ص ٨١.

(٣٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ١٣٢.

(٣٣) نفس المرجع، ص ١٢٥.

(٣٤) نقولا ترك (معلم) : ذكر تملك جمهور فرنساوية الاقطار المصرية والبلاد الشامية الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ١٢٦

(٣٥) عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس، ج ١، ص ١٤١-١٤٢ نقولا ترك (معلم) : المرجع السابق، ص ٥٩

(٣٦) يحيى حقي : خليفها على الله. سلسلة كتب جميع، مطابع شركة الاعلانات الشرقية العدد ١٤٥، أكتوبر ١٩٥٩، ص ٢١.

(٣٧) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ٤٠٩-٤١٠.

- في الجزء الرابع، يذكر الجبرتي (ص ٦١) عن الأمير عثمان بيك البرديسي أنه كان ظلما غشوما طائشا سيء التدبير : كتب يقول :

"خرجت نساء الحارات وبأيديهم الدقوف يقتون ويقولن ايش تأخذ من تقليسي بابرديسي وصاروا يسخطون على المصريين ويترضون عن العسكر وفي الحال لحاطت العسكر ببيوت الأمراء ولم يشعر البرديسي الا والعسكر الذين اقامهم بالابرار التي بناها حوله ليكونوا له عزا ومنعة يضربون عليه ويحاربونه ويريدون قتله."

ومن الملاحظ أن هذا المقطع الشعري ظل يتردد صداه في أعمال البنية فنية شعرية في العصر الحديث حتى وقتنا الحالي، حيرم الغمراوي (أدب الشعب، مطابع جريدة المصري، القاهرة، ديسمبر ١٩٥٢، ص ٨٤) ذكر هذا المقطع بهذه الصيغة

ايش تاخذ من تفليسى خاف من ربك يا برديسى
أخرج منها.. يا برديسى

وقد استلهم الشاعر أحمد فؤاد نجم هذا المقطع في صياغة إحدى قصائده في سبعينيات القرن العشرين.

(٣٨) الجبرتي : عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ٤٧٨.

(٣٩) نفس المرجع، ص ٤٧٩.

- وينكر ميخائيل شارويم : الكافي في تاريخ مصر، الجزء الثالث، ص ٣٠٩-٣١٠ عندما نزل (أحمد باشا) من القلعة ليخلع على محمد علي خلعة التقليد بولاية جدة قام العامة، وعندما مر بين صفوف الغوغاء وزحام العامة صاحوا في وجهه وقتلوا "ما يحل لك باشا".

(٤٠) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٤٥.

الفصل الرابع

ملاحم العيب فى ذات ولى النعم : محمد على باشا حتى عصر الخديوى إسماعيل

عاصر محمد على فترة الفوضى السياسية التى أعقبت خروج وذهب دولة الفرنسيين من مصر، شاهد ووصل إلى سمعه تظاهرات العامة ضد الباشا والجند الولاية والاتكشارية والارنوط، شاهد خروج أهل مصر رجالا ونساءً واستغاثتهم بالمشايخ، واجتماع العديد من الصبيان الصغار وطوافهم فى الحواري والطرقات يستصرخون الناس ويهتفون ضد الباشا وأعوانه، وعندما ذهب كتحدا إلى الجامع الأزهر رأى من تراحم العامة وتطو افهم ما أزعجه فرجع " فرجمه الصبيان بالأحجار وسبوه ولعنوه" (١)

وعندم نزل الوالى احمد باشا خورشيد من القلعة ليخلع على محمد على خلعة تقليده ولاية جدة مربين صفوف وزحام العامة الذين صاحوا فى وجهه وقالوا "مايحل لك يا باشا " ولم يتمكن الباشا من صعود قلعة الجبل إلا بعد منتصف الليل، وحول بيت القاضى اجتمع جماعة من المتعممين والعامة والصبيان وجعلوا يصرخون ويصيحون " شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم" كثر الصياح وعلا الضجيج فكان منهم من يقول "يا لطيف" ومنهم من يقول يارب يامتجلى أهلك طائفة العثماني " ومنهم من يقول "حسبنا الله ونعم الوكيل " (٢) وغير ذلك.

الإرادة الشعبية اختارت محمد على باشا بدلا من أحمد باشا -بشروط - الذى سبه ولعنه الجم الفقير من العامة الذين اختلط بهم الجمع الكثير من القرى والأرياف هؤلاء الذين لزموا الطواف مع العامة والصياح والجلبة. ولما استقرت الولاية بمحمد على باشا جعل يتصرف فى الأمور ويعمل على تعزيز سلطانه بعد أن قضى الأمر وخلصت مصر - على حد تعبير الألفى بك - له. بناء دولة مصر محمد على ماكان يتم إلا على عاتق وبسواعد الشعب المصرى، فرضت عليه السخرة والإكراه والقهر فى ظل سياسة الاحتكار التى طبقها الباشا خاصة فى مجال الزراعة والصناعة، إجراءات محمد على الجديدة وجهت إليها الكثير من الانتقادات آنذاك، وانتقاد السياسة الجديدة معناه انتقاد الباشا ذاته بما يمس اعتباره، وخير الشواهد على ذلك ما حدث للجبرتي وعمر مكرم، الأول انتقد انتقادا مرام سياسة محمد على خاصة من يقرأ الجزء الأخير من عجائب الآثار ويقال أن الجبرتي اضطهد فى اغتيال ابنه إسماعيل والذي بكاه حتى فقد النظر فى أواخر أيامه، بل ومنعت كتاباته من الطبع بعد ذلك، أما عمر مكرم فقد اتهم محمد على فى ذمته المالية وأن ما جباه وجمعه من البلاد يزيد على ما صرفه أضعافا كثيرة، حاول محمد على استمالة عمر مكرم، وطلب مقابلته، لكنه أصر على عدم الاجتماع به إلا إذا ابطال هذه الاحداثات لأنها تزيد فى الظلم والجور بل وأعلن عمر مكرم أن الباشا ملعون ومطرود من رحمة الله أن طلب الإتاوات فى المستقبل، والنتيجة الطبيعية أن نفى مرتين الأولى إلى ذمياط عام ١٨٠٩ وكما يذكر الجبري "شيعه الكثيرون من المتعممين وغيرهم وهم يتباكون حوله حزنا على فراقه

واغتم الناس لسفره وخروجه من مصر لأنه كان ركنا وملجنا ومقصدا للناس لتعصبه
لنصرة الحق^(٢)، والمرة الثانية هي التي نفى فيها عام ١٨٢٢ إلى طنطا.

جيل محمد على فدحته أعمال السخرة والإرهاب ولم يتذوق طعم الحرية الشخصية
ولاحق الملكية، لكنه على حد قول الرافعي "حدثني صديق لي عن جده الذي أدرك عصر
محمد على أنه كان يقول أننا كنا نحتمل مظالم حكمه لأنها بمقارنتها بمظالم المماليك كانت
أخف منها وأرحم"^(٣)

في عصر محمد على ازداد تدمير الأهالي وانتشر السخط وانطلقت الانتفاضات
الفلاحية خاصة في الصعيد مصر، أطلق عليه بعض الألقاب مثل (تاجر الدخان)، ويقول
إدريس أفندي "أن الفلاحين أطلقوا على محمد على لقب (ظالم باشا) لفسرط مآلهم من
التعذيب على أيدي مأموريه، فمن الكي بالقرميد الأحمر المحمي في النار إلى تسمير آذانهم،
إلى تمزيق أجسامهم بضرب الكرياج"^(٤).

من يتصفح الأدبيات الشعبية التي انتشرت آنذاك خاصة الأمثال والحكم والبكائيات
(المراثي الشعبية) والأغاني، يتكشف له جانب آخر من طبيعة السخرية والهجاء الذي
تميزه الشعب المصري، طوال عصور تاريخه، وبرز خاصة أبان الأزمان الاقتصادية-
السياسية، أنظر إلى تلك النماذج من الأمثال الشعبية في عهد محمد على التي جمعها جون
لويس بوركهارت^(٥)، أو إلى بعض المقاطع الغنائية المصرية التي ترجمها العلامة
الفرنسي سيلفستر دوساسي إلى الفرنسية وأضيف إليها أغنية شاع التغني بها بين العسكر
ومنها "ينكشف للقاريء مبلغ القدرة على الهجو والتهكم عند المصريين"^(٦)

في عصر محمد على زار مصر المستشرق الإنجليزي الشهير إدوارد وايم لين
والذي أخرج كتابا ذائع الصيت عن عادات وتقاليد المصريين المحدثون، الزيارة الأولى له
عام ١٨٢٥، في كتابه هذا يذكر:

"يميل المصريون خاصة إلى الهجاء، وكثيرا ما يظهرون ذلك في تهكمهم ومرحهم
وتساعدهم اللغة العربية على استعمال التورية والحديث المبهم الذي يتكلمون فيه بكثرة
وتهجو الطبقات السفلى أحيانا حكماها في الأغاني ويسخرون من القوانين التي يقاسونها
كثيرا، وقد تسليت مرة بأغنية شائعة في أسوان وإقليمها وكانت هذه الأغنية دعاء صادقا
بأنه يبيد الطاعون حاكمهم المستبد وكتابه القبطي، وكانت في مصر كلها أغنية ذائعة أثناء
زيارتي الأولى الفت لزيادة ضريبة "الفردة" وكانت تبدأ هكذا : (باللي عندك لبدع بعها وأدفع
الفردة" واللبدة كما ذكرت قبلا غطاء رأس اللبد يلبس تحت العمامة أو بدلها ويعتبر من
ليس له غطاء رأس غير اللبد فقيرا جدا"^(٧)

The Egyptians are Particularly prone to satire; and often display considerable wit in their jeers and jests. Their language affords them great facilities for punning, and for ambiguous conversation, in which they very frequently indulge. The lower orders sometimes lampoon their rulers in songs, and ridicule those enactments of the government by which they themselves most suffer. I was once much amused with a song which I found to be very popular in the town and district of Aswan, on the southern frontier of Egypt: its burden was a plain invocation to the plague to take their tyrannical governor and his Copt clerk. Another song, which was popular throughout Egypt during my first to this country, and which

was composed on the occasion of an increase of the income-tax called "firdeh," began thus: "you who have {nothing on your head but} a libdeh I sell it, and pay the firdeh," The libdeh, I have before mentioned, is a felt cap, which is worn under, or instead of, the turban; and the man must be very poor who has no other covering than this for his head.

ياللى مفيش حيلتك غير لبدہ روح بعها وأدفع الفردة

كم يبدو الذكاء وتوقد الذهن المصرى فى هذا التهكم وهذه السخرية كوسيلة لهجو الحكام الذين سنوا قوانين جائره، ليس فى عصر محمد على فقط، بل فى عصر من تولى بعده من أسرته، لقد أبنت مسبقا ما حل برفاعه رافع الطهطاوى فى عصر عباس الأول الذى تولى الحكم عقب وفاة إبراهيم باشا (١٠ نوفمبر ١٨٤٨) والذى اعتبر عصره عهد رجعية وانتشرت الجاسوسية فى عهده انتشارا مخيفا، من يقضب عليه ينفيه إلى السودان ويصادر أملاكه، وكان نفى المغضوب عليهم إلى أقاصى السودان من الأمور المألوفة فى ذلك العصر (١٨٤٨-١٨٥٤)، وكان من ضمنهم الطهطاوى، ويذكر الرافعى: "يلوح لى أن لكتابه (تخليص الإبريز) سببا يتصل بنفيه، إذ لا يخفى أنه طبع للمرة الثانية سنة ١٢٦٥هـ أى فى أوائل عهد عباس الأول، الكتاب كما مبرك يحوى آراء ومبادئ لا يرغب فيها الحاكم المستبد، وعباس باشا الأول كان فى طبعه مستبدا غشوما، فلا بد أن الوشاة قد لفتوا نظره إلى ما فى كتاب رفاعه بك مما لا يروق لعباس، فرأى أن يبعده إلى الخرطوم ليكون السودان منفى له"^(٩) فى تقرير بور نج (١٨٤٠) "من وسائل التسلية عند المصريين المشاهد التمثيلية التى يعوزها التهذيب أو غالبا ماتدور حول الموضوعين اللذين يهتمون بهما ابلاغ اهتمام ونعنى بهما الدين والضرائب، والنوع الأخير غالبا ما يظهر فيه الجابى وهو يطالب فلاحا فقيرا لا يملك من دنياه سوى عشرة قروش بأن يدفع مائة قرش ثم يضرب المسكين على قدميه ضربا مبرحا بين ضحك المشفقين عليه لأنه لا يعمل المستحيل"^(١٠)

ولابد أن تكون هذه المشاهد التمثيلية التى يعوزها التهذيب مملوءة بالسخرية والتهكم والمزاح من رموز السلطة، جباة الضرائب العتاة، والمتتبع لكافة الأشكال الدرامية مثل عرائس الأراجوز وخيال الظل والمحظيين على مدى التاريخ المصرى نجد أن بعضها كان يسخر من الحاكم ويلغظه. كما حدث أيام السلطان جعفر المملوكى (٨٤٢هـ-١٤٣٨م) الذى أمر بمطاردة وإحراق خيال الظل بل أن شعراء الربابة كان لهم دورا رائدا فى هذا المجال خاصة أثناء أداء أشعار السيرة الهلالية، وسيرة الظاهر بيبرس وغيرها من الأشعار التى تنفى الظلم والاستبداد وتؤكد على قيمة العدل والإنصاف.

يذكر لنا إسماعيل سرهنك^(١١) "لما أراد محمد على باشا أول موجد لجيش من المصريين أن يجند منهم جنودا كتوا يثرون من ذلك ويحتشون بكل أنواع التحيل حتى لا يؤخذون للجندية فكان الكثير منهم يققا إحدى عينيه أو يقطع أعضائه للإعفاء من الجندية ولما جعل منهم رديفا سنة ١٢٥٥ أثناء حروبه فى بلاد الشام وعم ذلك الشريف والوضيع منهم قال بعضهم فى ذلك:

عملوا بيهوات علينا * وكلامهم مشوه
من اعترض عليهم * فرق الجمر مشوه
صاحب الذقن * من أعلى القصور قشوه
وأمر الذقن * قدام الطابور مشوه

فى عهد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) ضعيف الإرادة، المسرف، الذى بدأت فى عهده مسيرة الإقراض والديون، المتأثر بالنموذج الفرنسى المسترسل فى الإصغاء لتأثيرات

فردينان دلسبس، وقد لقب سعيد باشا (سعيد مكرونة) كتب محمد إبراهيم هلال في افتتاحية العدد الثالث من جريدة النواب الأسبوعية (سبتمبر ١٩٢٦)

" لقب سعيد باشا سعيد مكرونة لأنه كان يحبها بقدر ما كان ديلسبس يبغضها فكان هذا يترك في كل يوم نصيبه منها غنيمة باردة للأمير يضيفها إلى ما اغترفه لنفسه فيكون ما يملأ كرثه الفسيح ويسد فراغ معدته الرحب.. وهكذا قدر لمصر أن يكون مصابها بالمكرونة اللعينة كبيرا منذ بدأ مشروع حفر قناة السويس " (١٢)

وفي عهد سعيد حدثت عدة إصلاحات عسكرية منها تقصير الخدمة العسكرية وجعلها في الوقت نفسه إجبارية للجميع وأمر أن تعمم هذه الخدمة بحيث يفتزع أبناء المشايخ والعمد وأقربهم كسائر الفلاحين، بل ويقال أنه أنقص عدد أفراد الجيش من ستين ألفا إلى ثمانية آلاف أو عشرة آلاف مقاتل وذلك لكي يخصص أكبر عدد من المقترعين لأعمال الحفر في قناة السويس (١٣)

ونقلا عن مصر في عهد سعيد باشا لمريو كتب الأيوبي:

"حثيما جعل محمد سعيد باشا الخدمة إجبارية على الجميع، تجمهر نساء الريف المجاور لسراية طنطا وأخذن يصحن ويصخبن وبلغ من بعضهن الحمق مبلغه، فأقبلن بعصى في أيديهن على جدران مسجد مجاور يضربنها صائحات: "خذ، هذا جزاؤك، أيها الظالم، الذي تريد انتزاع أولادنا منا ! بينما (سعيد باشا) - وكان مصابا برمد في عينيه، وقد استفهم عن سبب اللجاج والهرج الواصلين إلى أذنه، وعلمه، يفقهه ويكاد يستلقى على ظهره من كثرة الضحك" (١٤)

عصر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) - نال إسماعيل باشا في ٨ يونيو ١٨٦٧ رتبة الخديوية وكان يلقب قبلا بالعزیز أو الوالی أو الباشا - عصر اليقظة القومية التحررية الناتج عن استبداد الحاكم المطلق وبطانته التركية الشركسية والمتزامن مع كافة أشكال التدخل الأجنبي آنذاك، عصر شهد تفاقم الأزمة الاجتماعية - السياسية، أزمة الديون التي أثرت في كثير من النواحي، لم يحصل الجندي والعسكر على مرتبات أكثر من عشرين شهرا وسرح منهم أكثر من الألفين تخفيفا على الخزائنة، وقاموا بمظاهرة الثامن عشر من فبراير ١٨٧٩ التي أهين فيها نوبار باشا رئيس النظار وويلسون الإنجليزي صاحوا في وجه نوبار " لا يحل لك يا ظالم أن تعيش رغدا متمتعا ونحن نموت جوعا " بل صاحوا في وجه الخديوي الذي أكثر من ملاطفتهم ووعدهم بصرف مرتباتهم المتأخرة أن عادوا إلى منازلهم " الموت بالنار خير لنا من الموت جوعا" (١٥) يتحدث عرابي عن هذه المظاهرة التي اتهم فيها الخديوي عرابي وصحبه " بلتنا هيجنا التلاميذ والضباط واغوايناهم على الإحاطة بالمانية " وأكد أن ذهب لطيف بك ومن معه من الضباط الذين أضاع صوابهم الفقر والجوع إلى المالية وصاحوا قائلين اصرفوا لنا حقوقنا من هذه الأموال المتراكمة في خزانة المالية وقد صفع بعضهم ولسن ونوبار" (١٦)

ويؤكد جرجس حنين أن "هذه الحادثة الثورية قد علمت الضباط والجنود شيئا لم يكن يخطر لأحد منهم على بال من التمرد والعصيان وكانت هذه المظاهرة مقدمة للثورة العسكرية العظيمة والعصيان الهائل الذي حصل في سنة ١٨٨٢ بزعامة أحمد عرابي" (١٧)

الفرد فون كريمير Kremer الذي زار مصر آنذاك وكتب كتابا عن مصر Agypten في جزئين، نشر في ليبزج (١٨٦٣)، يذكر لنا أن بعض الضباط في عصر

سعيد اضطروا إلى هجر زوجاتهم عندما عجزوا عن إطعام أسرهم بعد ما طال انتظارهم
صرف رواتبهم المتأخرة دون جدوى وينقل لنا أغنية ساخرة كانت تنشد في القاهرة عندئذ
جاء فيها: (١٨)

رجال الجيش المصري

تدلت نيولهم وآذاتهم

وظلقوا زوجاتهم بسبب نقص الرواتب

لأدى دف جور دون، التي زارت مصر آنذاك وكتبت عدة رسائل نشرت في كتاب
بالإنجليزية (١٩) تذكر بين صفحاته مظاهر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في مصر في
عصر إسماعيل باشا وتذكر بعض الأغاني التي تهاجم شيخ البلد وتدعو عليه بأن تلذغه
البراغيث وهو دعاء فظيع، على حد قولها، وكتبت في إحدى رسائلها (١٤ نوفمبر ١٨٦٣)
أنه أثناء إحدى رحلاتها في الوجه البحري توقفت لتشتري لبنا صاغت امرأة في عجب
لبن ٢١٠٠ منين؟ عاوزين لبن من بزاري ٢٠٠! بالنسبة إلى إسماعيل "اختلف العالم اختلافا
مذموما مضحكا في وصف إسماعيل بالأجمال فهو يمثل هارون الرشيد على الطراز
الباريسي Haron Al Rachid a la mode de Paris وهم يدعونه (أبا السباع) (٢٠)، حكم
البلاد حكما مطلقا وفي عهده عطلت عدة صحف وقبض على بعض المحررين وحبسوا
عندما انتقدوه، فعندما أخذت الأهرام تنتقد تصرفات ولي النعم أصدرت الحكومة أمرا
بإغلاق صدى الأهرام، ولكن صاحبها بشارة تفلأ حمل على تصرفات الخديوي المالية، كتب
عن (ظلم الفلاح) وقبض عليه خاصة بعد أن كتب مقالتين أحدهما عن سفر رياض باشا إلى
أوروبا والثانية عما يشاع من أن الخديوي احتجز مائة ألف جنيه إسترليني من دم الفلاح
فقبض عليه وأغلقت صحيفته، وتدخل القنصل الفرنسي والأمير توفيق باشا ولي العهد
وتوسطا في الأمر عند ولي النعم فأطلق سراحه (٢١)

ولعل ظاهرة (يعقوب صنوع - أبو نظارة) أمام الصحافة الفكاهية المصورة
وهجومه على الخديوي بأسلوب ساخر ملتو تستحق الالتفات منذ أن أصدر أبو نظارة زرقاء
في العدد الأول (٢١ ربيع الأول سنة ١٢١٥ هـ - ١٨٧٧ م) بدأ يكتب "في تلك الممالك
جرائد الفكاهات يقلدون أحوال حكوماتهم ووزرائهم حتى أن كافر الوزير الشهير كان
ينزل بنفسه ويرى مافي الجرنال الذي يسمى (سبرتو فوليتو، أي الحفريات المجنون من
الصور والتقاليد التي من جملتها صورته وتقليده، وكان إذا وجد التقليد محكما يمدح
المصور ويشكره على صنيعة، ولكننا لا نحتاج إلى مثل هذا في حكوماتنا أيدها الله تعالى بل
لا نتعرض في هذه الفكاهة لا للآية ولا للسياسة الوطنية" (٢٢)

لم يلتزم صنوع بما قاله سابقا، بل هاجم الخديوي ونظاراته بأسلوب يمتلىء
بالسخرية سواء في تلك الأعداد التي أصدرها في القاهرة أو تلك التي أصدرها في باريس
بعد نفيه إليها وكانت هذه الأعداد تدخل سرا في بعض الأحيان إلى مصر. فهو يتحدث مثلا
(العدد ٢٤ من رحلة أبو نظارة زرقا الولي من مصر القاهرة إلى باريس الفاخرة) عن
افتتاح البار لمنت الذي تليت فيه مقالتي (طزفش). واحدة كأنها من شيخ الحسارة والذي
يصف مجلسه (جمعية الطرايطر المشهورة بالضحك على ذقون العالم) تحت رئاسة السنجق
الأكرم الأجل الأفخم عزيز أو غلو القوللي أحد أمراء القز الذي ظلم أهل القطر المصري في
سنة ١٢٠٣ هـ وهلك سكانه.

أتقن صنوع منذ البداية فن المراوغة واستخدام الرمز والتورية وإطلاق المسميات الهزلية التي تنطبق على الصورة الحقيقية للحاكم وولاية الأمور، فالخديوى إسماعيل : شيخ الحارة، فرعون، أبو السباع، فرعون الأكبر، والخديوى توفيق : توفيق أفندي، الواد، الواد المرق، والواد الأهل، فرعون الصغير، الحضرة الكئيبة، الواد اللثيم، توفيقه، ورياض باشا الديك الرومى، الوزير المشخلع، أبوريضة وكرومر، اللورد كرنب وكتشنر اللورد كشنكار، ونوبار غوبار وريفرز ويلسون فلسن والجنرال هكس، الجنرال أخص، هلس، وشيخ التمن هو الخليفة العثمانى وأبو الغلب هو الفلاح المصرى.

هذه بعض الألقاب التي اتخذها صنوع فى محاوراته المختلفة للسخرية من حكام مصر ومن أوضاع مصر آنذاك، فشخصية شيخ الحارة يتمثل فيها شخصية الظلم والجور ويقول فيه على لسان (الحدق) كلاما يدعو للثورة (وساكتين عليه ليه، اشتكوه وقدموا فيه عرضحات لشيخ التمن اللي هو اكبر منه ويقدر يعزله)^(٢٤) كتب صنوع مسرحية (شيخ الحارة) ومحاورة مسرحية بعنوان (الواد) الأول إسماعيل والثانى هو توفيق. وفى إحدى مسرحية جعل بعض شخصوها بقون:^(٢٥)

أنت فين يا أبو نظارة	تيجى تشوفنا منصوريين
على عمك شيخ الحارة	وعلى أولاده المنحوسيين
النهارده يوم عظيم	أفرحوا يا أهل النيل
اللى ينصر سى حليم	ويعاقب إسماعيل

وهذه الأسماء كانت مفهومة لدى القارىء العادى، كانت تتسرب فى دوى يعرف المصريون كيف يصوغوه فى هدوء وتتناقلها - كما يرى إحدى الدارسين^(٢٦) - الحوارى ورواد المقاهى والمصلون فى الجوامع رغم مصادرة أعداد صحيفته ونفيه إلى خارج البلاد منذ ٢٢ يونية ١٨٧٨.

يتحدث صنوع عن (حكم قراقوش - لعبة تياترية، حصلت فى قبلى فى أيام الغز سنة ١٢٠١ هـ)^(٢٧) حيث حمل على الفساد وعدد مظالم شيخ الحارة وإن كان قد أخفاها تحت حجاب التاريخ القديم، وفى محاوراته العامية ينتقد الأحوال العامة ويندد بالحكومة - كما يقول أحمد شفيق باشا -^(٢٨) فى قالب فكاهى مؤثر، ويتحدث عن مظاهر رد الفعل الوطنى، من مظاهرة الجهادية (فى بيت الجهادى، غلبان بك اميرالاي حزينة هاتم زوجته، جيعانة هاتم بنتهم، وعريان بك ابنهم)^(٢٩) خاصة فى محاورة ما بين أبو الخير وأبو اللطف الجهادى وهى من أصدق رواياته عن هذا الحدث التاريخى الذى يصف فيه نوبار (غوبار) وويلسون (فلسن) والخديوى (الفرعون الأكبر). فى عهد إسماعيل أصبح رياض باشا مكروها من الجميع وتألبت عليه الجموع "منهم من كرهه لصلفه، ومنهم من كرهه لعدله فى أبطال السخرة والضرب بالكرباج ومنهم من كرهه لتبذره مع الأجانب"^(٣٠) حكمت نظارته البلاد حكما مطلقا واتحازت نحو نفوذ الأجانب أعادت سلطة المراقبيين الماليين البريطانى والفرنسى بأوسع مما كانت ومكنت الأوربيين من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى وباعت حصة مصر فى الأرباح السنوية لقناة السويس وأصدرت قانون التصفية وأساعت إلى الموظفين المصريين وقمعت أى معارضة وعظمت الصحف وألغتها لأى بادرة أو نقد لأعمالها، وفى أوائل عام ١٨٧٩ أخذ أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان

يحضون الجماهير على السخط على الحكومة ودعى بسقوط رياض وغيره من النظار فى المساجد والجوامع، وعندما سافر أديب إسحاق، تلميذ الأفغانى، إلى باريس وأصدر بها مجلة القاهرة أوقفها على الطعن فى (رياض) واسماه فى هذه المجلة (رياض ستون) مجارة لأسماء قادة الإنجليز (غلاستون) و(بالمر ستون) وغيرهما^(٣١) رغم مساوئ عصر إسماعيل، حدث رد الفعل الوطنى والذى تزايد تدريجيا على مر الزمان وبلغ قمته فى أحداث عرابى (١٨٨١-١٨٨٢) وما نريد أن نؤكد عليه ازدياد ونمو الوعى القومى المصاحب لدعوة (مصر للمصريين) لا للأتراك الشراكسة ولا للأجانب، بدأ انتقاد هذه الطبقة التركية المتعجرفة من خلال عشرات المنابر، بدأ عبد الله نديم المولود عام (١٨٤٥) ينشد أزجاله فى (خليل أغا) كبير أغوات الوالدة أم إسماعيل: ^(٣٢)

شوف الاغا فى النغنا زى التيران فى المزرعة

لو كنت أنا صاحب الاغا كنت اشتريله برده

عندما سمع الاغا ذلك أمر بطرده من القصر العالى وأمر كذلك بأن يضرب بالقباييب حتى يعمى، لكن النديم يواصل هجومه على الأتراك وعلى الأجانب فى (التبكيك والتبكيك) التى أصدرها فى ٦ يونية ١٨٨١ ومن أرق وامتع ماكتب فيها:

أهل البنوكة والأطيان صاروا على الأعيان أعيان

وابن البلد ماشى عريان معاه ولاحق الدخان

شرم برم حالى غلبان.

لقيت الصحافة رواجاً فى تلك الفترة (أواخر عصر إسماعيل وبداية عصر توفيق) ويؤكد لنا أحد الفرنسيين فى كتابة عن (مصر الساخرة) ^(٣٣) أن صحيفة صنوع وجدت إقبالا منقطع النظير من جميع الطبقات وبلغ عدد مطبع من أعدادها فى كل مرة خمسة عشر ألف نسخة. ويذكر الدكتور صبرى السورى فى إحدى هوامش كتابه "أن رأى العام انشغل بقراءة جريدة صنوع وإن القراء انصرفوا عن سماع مطرب العصر أحمد سالم مع أن الأخير كان يترنم بأغنية من وضع أبى نظارة عنوانها (المضطهد) كلفته عشرة أيام فى السجن بسبب الغناء لها". ^(٣٤)

ما أريد قوله : الربع الأخير من القرن التاسع عشر، شهد بروز التدخل الأوروبى فى مصر، أدى ذلك إلى تبلور ونضوج الانقلاب المعادى للسيطرة الأوتوقراطية واستثار تلك الحركة القومية التحررية والتي تحولت تدريجيا إلى أخذى الجوانب المميزة لتطور مصر السياسى، تداخلت مصالح الطبقات الإقطاعية مع الطبقة الرأسمالية وبدأت التناقضات تتعمق وتزداد وتو بشكل بطء فى مواجهة سلطة الحاكم المستبد إلى أن انفجرت فى ثورة مصر القومية (١٨٨١-١٨٨٢)، استفاضت المظالم وقويت نزعة الاستبداد لكن بقضة الأمة والشعب المصرى وانتشار الأفكار الليبرالية والتأثر بالتورات ضد الطغاة والذود عن الحرية وحقوق الأفراد بدأت فى النمو فى ظل بروز الروح الوطنية والقومية المصرية، تطورت الحركة من أجل التغلب على بقايا التخلف الإقطاعى العسكرى وتحرير البلاد من الاستبداد السياسى، انتشرت مبادئ التنوير الفرنسى خاصة وتطور الوعى السياسى، وبرزت مفاهيم سياسية جديدة عن الحق الطبيعى والعقد الاجتماعى مفاهيم تفر للإنسان بحقوق مصنوعة تحميه من الاستبداد، والنظام الدستورى أكثر أشكال الحكم قبولا (دستور فبراير ١٨٨٢) لأن البلاد غير مهيأة لقبول الحكم الجمهورى، رغم أن فكرة النظام الجمهورى تردد صداها

إبان ثورة عرابي، فكرة تقييد النظام الاستبدادي الحاكم وفرض رقابة على تصرفاته، بل طرحت آنذاك أفكار جنيئة حول أهمية الفصل بين السلطات، لكنها كانت خافتة جدا..

في ظل هذا التطور، ساعدت الظروف التاريخية على تهيئة المناخ لتطور فكرة العيب في حق ذات الحاكم، في ذات (افندينا) (٣٥)، (ولسى النعم)، (الحضرة الفخيمة الخديوية). فكرة (العيب) والتي قننت بعد ذلك في قانون العقوبات لعام ١٨٨٣، ترتبط بالتطور السياسي - الاجتماعي لمصر ارتباطا عضويا، لها جذور تاريخية، لم تنطلق من فراغ، لكن ينبغي النظر إليها أيضا من زاوية ارتباطها بالعلاقات الدولية وتفاعل الثقافة الفرنسية وتفهم المعايير القانونية لها وظهور الحاجة إلى تشريع جديد يرتكز على أساس علماني تاريخ فكرة العيب القديمة الجديدة ترتبط بنمو الحركة القومية - الوطنية التحررية، وقد تطورت هذه الفكرة والتقت حدودها النسبية مع أحداث تاريخ مصر خاصة تلك التي تفاقمت منذ عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٥٢.

(العيب) يسم أحد أشكال التناقضات بين فصائل القوى السياسية الوطنية وبين الحاكم المطلق. (العيب) في ذات الوقت يعتبر أحد مظاهر تداعي نظام الحكم الذي اعترف (بهيمنة ولي الأمر) على شئون البلاد والعباد، ابرز تضاعل نفوذ وهيبة الحاكم، على الرغم من الإجراءات القانونية وغير القانونية التي كرس استبداده، خبت في أعين الناس هذه الهالة والطلعة السنية التي أحاط بها الحاكم حكمه، قوى التحرر الوطني أن لم يكن لها من الإمكانيات والوسائل ما يغير مجمل النظام الاجتماعي السياسي، فقد كان لها إمكانية أن يعلو صوتها في فترات الفهر والإظلام ويرتفع هتافها بسقوط (حكم الفرد المطلق) !!.

هذا الفرد المنتسب إلى أصول تاريخية تركية، منذ قديم الزمان " سمي الفرس البلاد تركستان باسم توران فكان لفظ ترك أو تورانية اسما جنسيا للقبائل المتوحشة وصارت كلمة توران عند جماعة اليونان بلفظ تيران ومعناها طاغية أو عات" (٣٦).

حواشي

[الفصل الرابع]

- (١) ميخائيل شارويم (بك) : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، الطبعة الأولى، الجزء الثالث القاهرة (١٨٩٨)، ص ٣٠٩.
- (٢) نفس المرجع، ص ٣١٠ (اعتمادا على مكتبة الجبرتي صاحب عجائب الآثار).
- (٣) حول العلاقة بين محمد علي وعمر مكرم أنظر : عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي، الطبعة الخامسة، دار المعارف القاهرة ١٩٨٩، ص ٨٤-١٠١.
- (٤) نفس المرجع، ص ٥٦٣.
- (٥) أنور لوقا (د) : إدريس أفندي في مصر، مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسي بريس دافين في مصر (١٨٠٧-١٨٧٩) كتاب اليوم، العدد ٣٢٣، مطابع دار أخبار اليوم، القاهرة يوليو ١٩٩١، ص ٢١، ص ٨١.
- (٦) دراسة وترجمة الدكتور ابراهيم شعلان تحت عنوان (العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية في عهد محمد علي) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩.
- (٧) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، مطبعة أبي الهول جزئين د.ت، الجزء الثاني، ص ١١٤، هامش (١) ولم يعثر معرب الكتاب، كما يقول على الأصل العربي لهذه الأناشيد والأغاني رغم ما بذله من جهود للبحث عنها.
- (٨) لين، إدوارد ولين : المصريون المحدثون شملتهم وعاداتهم في القرن التاسع عشر ترجمة عدلى طاهر نور، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٠، ص ٢٢٧.
- وعن الأصل الإنجليزي أنظر :-

LANE E.W.: Manners and Customs of the Modern Egyptians.

Dent; London , Everyman,s library, last reprinted 1963, P.314.

- (٩) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص ٤٤٣.
- (١٠) محمد فؤاد شكرى (د) وآخرون : بناء دولة مصر محمد علي، السياسة الداخلية الطبعة الأولى دار الفكر العربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٨، ص ٦٥٨. أنهى إلى الدور الريادي للمسرح في مصر في الهجوم على رموز السلطة الحاكمة، ما اعتبر إهانة موجهة إلى الحاكم مباشرة منذ عصر محمد علي فقد استاء الباشا من هذه العروض وفي عصر إسماعيل حوالي عام ١٨٧٦ وفد إلى مصر يوسف خياط بجوقة المسرحي وانتقل إلى القاهرة عام ١٨٧٨ مثل في الأوبرا رولية (المظلوم) وحضرها الخديوي فلم يرقه أسلوبها وغضب مما تخللها من ذكر الظلم والتعريض بالظالمين إذ ظن أنه المقصود بهذا التعريض فلأمر بإخراج الخياط وجوقة من مصر فغادروها إلى سوريا، أنظر (عبد الرحمن الرافعي بك : عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الثانية (١٩٤٨) ص ٢٨٧) تشير إلى ظاهرة (صنوع) المسرحية وإلى أهمية لائحة التيارات في عصر حبس تنس الثاني، وإلى أهمية (سلسلة جبرتي) ثم بعد ذلك (الجيب التريخاتي) وإلى أهمية مسرحيات مثل (حكم قراقوش) في ثلاثينيات القرن العشرين.
- (١١) إسماعيل سرهنك، الميرالاي : حقائق الأخبار عن دول البحار، الجزء الثاني، المطبعة الأميرية ببسولاي ١٣١٤هـ، ص ٢٧٤.
- (١٢) قسطنكي الياس عطاره : تاريخ تكوين الصحف المصرية - مطبعة التقدم مصر ١٩٢٨، ص ١٤-١٥.
- (١٣) عبد الرحمن الرافعي (بك) : عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ٣١.
- (١٤) الياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩) المجلد الأول، مكتبة مهنولي، القاهرة ١٩٩٠ ص ٣٥.

(١٥) ميخائيل شاروبيم بك :. المرجع السابق، الجزء الرابع (الطبعة الأولى ١٩٠٠) ص ٢٠٩ - وحول هذه الأحداث (أزمة ١٨ فبراير ١٨٧٩) والذي مزق فيه رباط رقبة نوبار وطرح طربوشه أرضا وديس في الوحل وتوالت على وجهه الصفعات أماريفرس ويلسون فقد قبضوا على لحيته وشفوها وأشبعوه ضربا ولكما أكثر بكثير مما نال نوبار، أنظر.

(ألياس الأيوبي: المرجع السابق، ص ٤٦٧-٤٧١) بلنت : التاريخ السرى لاختلال إنجلترا مصر، تمهيد بقلم عبد القادر حمزة، مطبعة البلاغ الأسبوعي للقاهرة ١٩٢٨، ص ٣٨، ص ٣٤٦) وكتاب (تبيل زكى : نوبار في مصر، كتاب اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، فبراير ١٩٩١، ص ٢٠٩).

(١٦) أحمد عرابي :. كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المعروفة بالثورة العرابية "الجزء الأول مطبعة مصر، د.ت، ص ٤٤-٤٥). يذكر أحمد شفيق باشا حول مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ (مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول الطبعة الأولى، مطبعة مصر ١٩٣٤، ص ٣٣) أن إسماعيل طلب إليهم الاتصاف فرفضوا حتى تجاب مطالبهم وأولها صرف مرتباتهم المتأخرة وخلع أحدهم جوربه البالى ولوح به للخديوى قائلا: "أهذا جورب يلبسه ضابط ١؟".

(١٧) جرجس حنين : الأقطان والضرائب فى القطر المصرى، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٩٠٤، ص ٤٧-٤٨).

(١٨) شولس، الكسندر: مصر للمصريين، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨-١٨٨٢ تعريب الدكتور رعوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٣.

(19) Lady Duff Gordon ; Leters from Egypt 1862-1869 Routledge & Kegan Paul, london, 1969.

(٢٠) محمد موسى إبراهيم (شارح ومترجم): إسماعيل أو فى ظلال الأهرام، مكتب الوفد ومطبعته، القاهرة ١٩٢٥، ص ٨٩-٩٠.

- يذكر زكى فهمى (صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر - مكتبة مديولى القاهرة ١٩٩٥، ص ٥٤-٥٥) أن إسماعيل باشا "كان عظيم الهيبة جليل المقام لا يستطيع مخاطبته إلا الانقياد إلى رأيه حتى قيل على سبيل المبالغة أن الذين يخاطبونه يندفعون إلى طاعته بالاستهواء أو النوم المغناطيسى وعن (الخديوى إسماعيل) يقول شوقى:

لم ير الناس مثل أيام نعلك	زمتا ولا كبوسك عهدا
كنت إن شئت بدل السعد نصا	وإذا شئت بدل النقص سعدا
فأما بالعطاء والسلب فينا	كالليالى أو أنت أكبر أيديا

(أحمد شوقى : الشوقيات : الجزء الأول مطبعة مصر، ص ١١٤).

(٢١) أنظر إبراهيم عبده (د): جريدة الأهرام - تاريخ مصر فى خمس وسبعين سنة دار المعارف بمصر ١٩٥١، ص ١١٦-١١٨.

- تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٤، ص ١١١.

وأنظر كذلك: خليل صابن (د) وآخرون : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٧-١٩٢٤.

مكتبة الوعي العربى، القاهرة ١٩٧٣، ص ٤٤-٤٥ (اعتمادا على الأهرام ٢٨-٢٩ إبريل ١٨٧٩، الوقت فى ٦ مايو ١٨٧٩).

(٢٢) إبراهيم عبده (د) أبو نظارة أمام للصحافة الفكاهة المصورة وزعيم المسرح فى مصر ١٨٣٩-١٩١٢، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة التمجيدية، القاهرة ١٩٥٣، ص ٤٥.

(٢٣) نفس المرجع، ص ٩٢-٩٣.

(٢٤) إبراهيم عبده (د) : الصحفي الثائر، كتاب روز اليوسف، العدد السابع، القاهرة ١٩٥٥، ص ٤٢.

(٢٥) نفس المرجع، ص ٩٠.

- (٢٦) رفعت السعيد (د) : صفحات من تاريخ مصر، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٤، ص ٢٠.
- (٢٧) إبراهيم عبده (د) : أبو نظارة أمام الصحافة الفكاهة المصورة، ص ٥١.
- (٢٨) أحمد شفيق بلشا : مذكراتي في نصف قرن، الجزء الأول. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤ ص ١١١
- (٢٩) إبراهيم عبده (د) : المرجع السابق، ص ٩٤-٩٦.
- (٣٠) أنظر: أحمد أمين: محمد عبده، مؤسسة الختجي بالقاهرة ١٩٦٠، ص ٣٥، كذلك محمد عودة: قصة دستور فبراير ١٨٨٢، مطابع روز اليوسف، الطبعة الأولى، القاهرة. ١٩٨٢، ص ٣٦، ص ٥٦-٥٨ ص ٦٠-٦١.
- (٣١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، الجزء الأول، نشر المنار القاهرة ١٩٣١، ص ١٨٦. وكذلك كتاب محمد عبده (الشيخ) مذكرات، كتاب الهلال، إبريل ١٩٦١، ص ١٠٥.
- (٣٢) أبو بئينة : الزجل والزجالون، كتاب الشعب القاهرة ١٩٦٢، ص ٣١.
- (33) Paul Baignieres: L'Egypte satirique, P.6.
- (34) Sabry M.: La Genese De L'Esprit National Egyptien, Paris 1924, P.127 - 128.
- (٣٥) أحمد السعيد سليمان (د) تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل دار المعارف القاهرة ١٩٧٩، ص ٢٩
- كثر استخدام هذه الكلمة (أفندي) ذات الأصل اليوناني العالمي، في العهد العثماني بمعنى السعيد، وكان لقباً للأمرء أولاد السلاطين وكبار الموظفين وكان المصريون يطلقون على محمد علي وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبله لقب (أفندينا).
- (٣٦) ميخائيل شاروبيم بك : المرجع السابق، الجزء الثالث، الطبعة الأولى ١٨٩٨، ص ٢.

(الباب الثالث)

المسار التاريخي لقضية (العيب)

منذ عصر توفيق حتى عهد فاروق

أن البلية أن تباع وتشترى مصر ومافيهما وألا تنطقا
(حافظ إبراهيم : الديوان)

الفصل الأول :

بروز (العيب) في حوادث ثورة عرابي وصياغته القانونية في أعقابها.

الفصل الثاني :

العيب في حق الذات الخديوية الفخيمة زمن عباس حلمي الثاني

الفصل الثالث :

العيب في حق الذات (السلطانية) و(الملكية المصونة)

السلطان حسين كامل - الملك فؤاد الأول

الفصل الرابع :

العيب زمن فاروق الأول ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

الفصل الأول

(بروز العيب) فى حوادث ثورة عرابى وصياغته القانونية فى أعقابها

"ببنى قصرا ويهدم مصرا"^(١)، هذا المثل الشعبى أطلق غالبا للتعبير عن شدة السخط والتذمر من سياسة محمد على باشا، واستمر سائدا حتى عصر إسماعيل، شرح المفسرون مصطلح "مصر" كدلالة على أى مدينة ذات حجم كبير يحكمها والى أو رئيس، كان المصريون كما يؤكد محمد عبده يرون شئونهم العامة والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ومن ينوب عنه فى تدبير أمورهم يتصرف فيها حسب أرائته وكانت سعادتهم وشقاؤهم موكولين إلى أمانته وعدله أو خيائته وظلمه، كان إسماعيل يحكم المصريين حكما مطلقا "أى أن أرائته الشخصية كانت لها السيادة حتى فى المسائل المتعلقة بالموت والحياة"^(٢)، أو كما يؤكد أحمد شفيق باشا "كان العامة فى ذاك العهد يعتقدون أن الحاكم هو السيد المطاع"^(٣) معظم الدراسات التاريخية أشارت إلى تنوع المظالم التى حاقّت "بالأهالى" لم تكن هذه المظالم قاصرة على مستخدمى بعض المصالح والدواوين كالطرد والحرمان من الخدمات والتبديد والسجن وغير ذلك بل قد عمت أيضا جميع أهل البلاد وأنشبت بالجليل منهم والحقير والغنى والفقير حتى غصت بهم الحبوس وضافت على اتساعها وأبعد الكثير منهم إلى أقاصى السودان وغيرها بلا قضاء شرعى ولاحكم قانونى وأحصوهم فكانوا زهاء الأربعة آلاف"^(٤)

لم يكن هناك قانون واحد يطبق على جميع الناس، بل تعددت وتباينت "القوانين التى كانت متناولة فى بلادنا حتى اليوم فأنها (مع كونها قاصرة مجملّة غير بيّنة الأساليب) ليست مضبوطة ولا معروفة عند الناس، بل بعضها يعرف بالقانون السهاميوني وبعضها يسمى باللوائح وبعضها يدعى بتعليمات الحقانية والبعض يقال له قرار خصوصى والبعض الآخر منشور الأحكام والبعض الأمر العالى الصادر فى تاريخ كذا وهكذا مما لا يحصى عدده"^(٥).

أدى التبرم من ظروف الحياة إلى إثارة اهتمام خاص بسلطة الدولة التى كانت مسألة رفاهية الرعايا ترتبط بها ارتباطا تقليديا ولقيت "أفكار الحرية ونظريات النزعة الدستورية والنزعة البرامانية فى السبعينات والثمانينات انتشارا واسعا بين صفوف الانتلجنسيا، خاصة فى مصر"^(٦) حيث اكتسب الاحتجاج الاجتماعى والسياسى مساحة المواقف القومية (دعوة مصر للمصريين) فى مواجهة الأوساط الحاكمة من الأتراك والشراكسة غير المصريين وتسلط الأجانب على مقدرات البلاد. تواجد جمال الدين الأفغانى فى مصر أدى إلى بروز مدرسته التى تميزت بأهمية بالغة آنذاك بالنسبة لايقظ الوعي الاجتماعى والسياسى لدى المثقفين للعمل على مواجهة التوسع الاستعماري الغربى والدعوة إلى إرساء قواعد للحكم الدستورى عن طريق تقييد سلطة الحاكم المستبد وطرح فكرة

"الاستبداد يكمن في الحكم المطلق، بينما تكمن العدالة في قوة الضوابط" - كـون الأفغانى مدرسة في مصر قدر لها أن تلعب دورا بارزا في النضال ضد الاستبداد منهم : أديب إسحاق، عبد الله نديم، محمد عبده، سعد زغلول وغيرهم أراد الأفغانى بخطبه الملتهبة وبياناته المتطرفة تغيير عقليه العامة إزاء حكم الفرد المطلق، في عام ١٨٧٨ خطب في المصريين: (٧)

"أنكم معاشر المصريين قد نشأتم في الاستعباد، وربيتم في حجر الاستبداد وتوالى عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين وتعنون لوطاة الغزاة الظالمين، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور، وتنزل بكم الخسف والذل وأنتم صابرون، بل راضون وتستنزف قوام حياتكم - التي تجمعت بما يتحلب من عرق جباهكم - بالعصا والمقرعة والسوط وأنتم صامتون، فلو كان في عروقتكم دم فيه كريات حيوية وفي رؤسكم أعصاب تتأثر فتثير النخوة والحمية، لما رضيتم بهذا الذل وهذه المسكنة".

قبيل خلع إسماعيل خطب الأفغانى في الإسكندرية خطبة جاء فيها: "أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت منها ما يسد به الرمق وتقوم بأود العيال، فلماذا لا تشق قلب ظالمك؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك" (٨).

خلع إسماعيل (١٢٩٦-١٨٧٩) بعد تواصل هجمات النقد السياسي - الاجتماعي لنظامه بل من المؤكد كذلك ارتباط خلعها بما نشر من الطعن في سيرته وذمته المالية في الجرائد والصحف، وتواصل هذه النقد في عهد الخديوى توفيق وجاءت مقدمات أحداث ثورة (١٨٨١-١٨٨٢) لتثبت بما لا يدع مجالا للشك مدى تدهور وانهيار مقام الخديوى الذى يستحقه من هبة في أعين المصريين.

في بداية حكم توفيق تم نفي جمال الدين الأفغانى خارج مصر وقيدت الصحافة خاصة في ظل نظارة رياض باشا الديكتاتوري ومنعت صحف من دخولها القطر المصرى خاصة صحف صنوع الذى عمد إلى الكناية والتورية فأطلق على الخديوى توفيق "توقيف" وأحيانا (الواد الأهل) وعلى رياض رئيس النظار "أبو ريضة" وعلى نوبار "غوبار" وعلى الفلاح "أبو الغلب" وعلى وادى النيل "وادى الدموع" (٩) نفي الأفغانى، كما نفي من قبله صنوع، ونفى أديب اسحق وغيرهم، وعزل الشيخ محمد عبده من وظيفة التدريس في مدرسة دار العلوم ومدرسة الألسن وألزم الإقامة في محلة نصر لا يفارقها، وبالرغم من ذلك كله تواصلت أقلام الأحرار داخل مصر وخارجها تهاجم وتحط من هبة حكم توفيق باشا.

في باريس طبع أديب اسحق (مصر القاهرة) أعلن فيها أنه يروم مقاومة الباطل ونصرة الحق، ويتوخج "منايب" الذين نسميهم اصطلاحا (أولى الأمر) (١٠) نشر ذلك في العدد الأول عام ١٨٨٠، ومن باريس أيضا كانت تتسرب إلى أرض مصر مجلات يعقوب صنوع التى تهاجم الخديوى "أنه يخيبه توفيق ويخينا إنا أئلى ساكتين له" (أبو نظارة زرقا، عدد ٢٤ - ٢٦ أغسطس ١٨٧٩) وبعد ذلك وصف توفيق "المستبد الأكبر، المفسد الأول" وذلك في فبراير ١٨٨٢ (١١).

ويسخر صنوع من توفيق سخرية لازعة قاسية تجاوز بها الحد في عرف أيامنا وأيامهم فقال في أبو نظارة زرقا "وردت إلينا رسالة من مكاتبنا بالقاهرة تقول فيها أن توفيق توفى لكون أهل مصر حذفوا حرف القاف من اسمه والحق يفهم" (١٢)

ويكتب أن الأهالي كانت تغنى دور جديد: (١٣)

(أرقصى وغنى يا توفيقه وسلى عشيقك سيمور

اللى نجاكى من الحريقة وركبك على الوابور

ارمى طربوشه يا صبية والبسى برنيطة عال

عرابى.. طلبة من عبد العال

هتوا توفيقه الانكليزية يا ابن البلد يا فلاح

زفوا توفيقه للنكاح

كتب كذلك فى سخرية لاذعة وتهكم مرير فى صحافته التى كانت ترسل إلى مصر

سرا: (١٤)

مستر توفيق ابن إسماعيل ماله رفيق فى وادى النيل

الناس سابوه لكونه خان مصر وأبوه حتى السلطان

باع للأجنبي كل الأصحاب أهبل وغبى غشاش كذاب

وكما فعل يعقوب صنوع فى عصر إسماعيل كشكل متميز من أشكال الانتقاد لذات الحاكم المطلق واصل عبد الله نديم طريقه فى عصر توفيق كان عبد الله هذا قوى الحجة فصيح اللسان قوالا سهل العبارات عذب المنطق مقلدا مهيجا بذلاقة لسانه وقوة حجته وبيانه، قد عرف عادات البلاد وأميال أهلها فطفق يجوب المدن والبنادر والقرى ويخطب فى الناس ويقص عليهم حديث أجدادهم وأخبارهم وما ألم بهم من الجور والعسف وما حل بالبلاد على أيامهم من الويل والخراب وكان يصعد على منابر الجوامع ويخطب جهارا وعيانه تذرفان الدمع (١٥)

المتصفح لدراسة عبد المنعم الجميعى (عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية) يدرك الوسائل المتعددة التى لجأ إليها عبد الله نديم لاثارة مشاعر الشعب ضد كافة أشكال الاستبداد، كان يلجأ إلى الشعر أحيانا لماله من قدرة فائقة على إيذاء مشاعر الآخرين كتب يقارن بين أحوال مصر محمد على وحال يومه (١٦)

- فارفع تراب القبر وانظر فتية من بعد ولدك فى المسير أسلخوا

ترمخوا السياسة للأجانب واثثخوا للشر تجذبهم له الأشواء

- جذبته الشهوات للأمر الذى نلت بسوء مصيره العظماء

فعظيم ملكك للزوال معرض مادام فيه مغفل أوراء

ويذكر عبد الله نديم أنه بعد حادثة قصر النيل، كتب رياض قرارا فى مجلس النظار بنفيه من الديار المصرية وعرضه على الخديوى لكن على باشا فهمى اعترض عليه وبطل القرار، وظل النديم يوغل فى البلاد ويندد بالاستبداد "وتوسعت فى الكلام وبينت مثالب الحكام الظلام، لا أعرفهم إلا بالجهلة ألا سافل ولا أبالي بهم وهم ملء المحافل" (١٧).

وعندما أصدر النديم مجلاته، بدأ يهاجم الحاكم المطلق، فى (التنكىت والتبكيست) (١٨) هاجم الخديوى إسماعيل مستخدما الرمز فى مقاله (مجلس طبى على مصاب بالفرنكى)

وعندما أصدر الطائف فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨١، بدأ يهاجم إسماعيل تحت عنوان (مصر وإسماعيل باشا) ^(١٩) حيث نشر النديم فصولا تاريخية أظهر فيها مساوئ هذا الخديوى وتحامل عليه تحاملا عظيما بالطعن والذم، وانتقلت الطائف من الحملة على إسماعيل إلى الاقذاح فى الخديوى توفيق فى لهجة قاسية فيها تعريض بمقامه، لقبه النديم بالخائن المخدوع (الطائف ٦ مايو ١٨٨٢) وهذه الإهانات جعلت النظارة تصدر قرارا بتعطيل الطائف، بل والمفيد لمدة شهر فى ١٧ مايو ١٨٨٢ ^(٢٠).

هاجم النديم توفيق الخائن بعد أن باع الأمة لأعدائها (الطائف ٢٨ يوليو ١٨٨٢) وهاجم اصحاب الأهرام مع الخديوى (سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا) ووصفهم بأنهم ماجورون ^(٢١).

عندما ألقى القبض على زعيم الثورة أحمد عرابى تم استجوابه عن عبد الله نديم محرر (جر نال الطائف) : ^(٢٢)

- كيف يمكنه الإقامة معك فى المعسكر - كنج عثمان - والتجاسر على تحرير الجريدة المذكورة التى فضلا عما كانت تحتويه من التهيج والأكاذيب كما ذكر فإنها مشحونة أيضا بالطعن فى حق الذات الخديوية ودولة الانكليز الفخيمة وما يماثل ذلك.

فى استجواب قومسيون التحقيق مع أحمد رفعت بك (رئيس قلم المطبوعات) ^(٢٣) - الرئيس : حيث أنك كنت ريس قلم المطبوعات ومن وظائفك ملاحظة الجرايد الجارى نشرها، فنشر فى جريدة "الطائف" وجريدة "المفيد" عبارة قذح وذم فى حق الحضرة الخديوية، وقد تلى عليك جملتان مندرجتان بعددين من جريدة الطائف إحداهما معنونة (فعل الخديوى) والأخرى معنونة (سليم وبشاره تقلا وتوفيق باشا) ويوجد كثير خلاف هذين العدين فلم سرحت بذلك ولم تراع واجبات وظيفتك؟

- أحمد رفعت : من أن كل ما حرره الطائف وخلافه من الجرايد كان نتيجة هيجان الأفكار، ضد الحضرة الخديوية وتأييد هذا الهيجان بالمجلس العمومى فى الداخلية وتعتمد فيه توقيف أوامر سموها لحين صدور الأمر من الآستانة وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهلى حتى الأطفال فى الطرق وليست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط.

بدأت صحف الثورة خاصة الطائف والمفيد، الحملة على الخديوى توفيق وأسرته، وشغلت (المفيد) معظم صفحاتها بالحديث عن الخديوى السابق حديثا هو غاية مايمكن نشره من بذاء، فهى لا تتحدث عن شهواته فى التواء بل تفصلها تفصيلا سواء اتصل الحديث بذكر أو أنثى، أما الخديوى توفيق فقد سمرت فى الحملة عليه ونعته (بالجبان المستخذي)

فى محضر استجواب حسن الشمسى (محرر جريدة المفيد) ^(٢٤) استجوب عن تكذيبه للحضرة الخديوية حول مقال (الأمن فى مصر) وإعداد جريدته حطت من قدر الخديوى وعائلته خاصة فى عدد ٦٥ فى مقالة بعنوان (الانكليز) وصف فيه إسماعيل باشا بأنه منبع الفساد ومحط الضلال الذى ابتلع مال الحكومة وأعطاه للإنجليز بخشيشا على بناتهن اللواتى اقتض بكارتهن ونسائهم اللاتى فض شهوته البهيمية فيهن، كان دين الحكومة من قضاء شهوة هذا الشيطان المريد، وهى عبارة تحط من قدر العائلة الخديوية، وكتب فى (السفير) خروجاً عن طاعة الحضرة الخديوية وتهيج الأفكار ضدها (فى العدد الأول) بأن ذكر أن حليم باشا تم أمر تعيينه من طرف الدولة العلية وأليا على مصر وأنه سياى فى أسطول مشكل من الدول فى محضر التحقيق مع صاحب المفيد كان من بين

اتهاماته " انه يستعمل الهيجان وتشويش أذهان التلامذة بالمقالات التي تغرس في قلوبهم البغضاء والنفور من الذات الخديوية " (٢٥).

هذه الفترة التي شهدت طورا هاما من أطوار الصحافة المصرية في نشأتها ونموها وهي فترة مرتبطة أشد الارتباط (بأطوار الصحافي من أطوار الحركة الوطنية) الذي شهد تفجر الشعور القومي الوطني في مصر الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث بدأت المقالات تفيض بالمطاعن على المستعمرين، بل على حكم الفرد المستبد، هي فترة شهدت البارودي يكتب لتوفيق: (٢٧)

يا أيها الظالم في ملكه أخرك الملك الذي ينفد؟
أصنع بنا ماشئت من قوة فالله عدل والتلاقى غد

ويكتب الشيخ محمد عبده عن (الشورى والاستبداد) وعن (الشورى) في الوقائع المصرية الرسمية، ووجوبها عقلا على الحاكم والمحكوم معا، وقد استشهد بمقولة عمر رضى الله عنه " أيها الناس من رأى منكم فى اعوجاجا فليقومه " (٢٨)، وهو الذى كتب يقول " أن الحاكم وإن وجبت طاعته، هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم، ولا يردده عن خطئه ولا يقف طغيان شهوته، إلا نصح الأمة له بالقول والفعل " (٢٩)، وقد كتب عن (الحياة السياسية) وبين ماهية الوطن بقوله:

"الوطن فى اللغة محل الإنسان مطلقا، فهو والسكن بمعنى : استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أى اتخذوها سكنا، وهو عند أهل السياسة مكانك الذى تنسب إليه ويحفظ حقك فيه، ويعلم حقه عليك، وتأمين فيه على نفسك وآلك ومالك ومن أقوالهم فيه : لاوطن إلا مع الحرية، وقال لابروير الحكيم الفرنسي: لاوطن فى حالة الاستبداد " (٣٠)

فى مواجهة أسرة محمد على التركية الاستبدادية، برزت فكرة مصر للمصريين والتي طرحت مفهوما مفرطا عن جوهر الأمة، الوطن المصرى، كانت علمنة مفهوم الوطن كما طرح آنذاك، شكلا من أشكال وعى النخبة المثقفة السياسى ولا يبد أن يتضمن هذا المفهوم سمات كالحقوق والواجبات السياسية، كان الوطن وهذه الحقوق والواجبات مفاهيم متداخلة (لاحظ ماقدمه الشيخ حسين المرصفى فى الكلم الثمان، والشيخ محمد عبده فى الوقائع المصرية ثم الكواكبي بعد ذلك فى طبائع الاستبداد ولطفى السيد فى الجريدة).

فى مواجهة رأى الخديوى توفيق (فلنحرق المدينة جميعها، ولا يبقى فيها طوبىة على طوبىة، حرب بحرب، كل ذلك يقع على رأس عرابى وعلى رأس أولاد الكلب الفلاحين) (٣١) وفى مواجهة محاولات تدعيم سلطة الأوتوقراطية المنهارة " فى مجلة (البرهان) والتي حررها الشيخ حمزة فتح الله التى صدرت كلسان حال السراى، أكد فى أول ديسمبر ١٨٨١ " ألا وإن الملوك ظل الله تعالى فى أرضه، لايجوز الخروج عن طاعتهم ولا البغى عليهم ولا تخاف ذمتهم ولا تنتكس بيعتهم ولا ينقض عهدهم فى حال من الأحوال اللهم إلا بكفر صريح لا يحتمل التأويل " (٣٢) أقول فى مواجهة ذلك أفتى بخلع الخديوى ومدح عرابى وندد بالحضرة الخفيفة، أنشد أحمد عبد القنى المدرس بالازهر: (٣٣)

- لعمرك ليس ذا وقت التصايبى ولاوقت السماع على الشراب
ولكن ذا زمان الجد واقى وذا وقت الفتوة والشباب
- ووقت فيه الاستعداد فرض لتنفيذ الأوامر من عرابى
- وقولوا يا عرابى مر بأمر تراه فانت ذو الأمر المجاب

فى هذه الفترة التى انطلقت فيها المواجهة بين الثورة وبين تحالف الخديوى مع الإنجليز لعب معظم أفراد الشعب دورا بارزا فى نصرة عرابى فالشيخ على المليجى جعل يحض الناس على الغزو والجهاد ويستفزههم إلى التطوع فى سبيل طاعة عرابى، خطب فيهم يوما يقول " أما بعد فيا عباد الله، أنه قد مرت بنا فى الزمن السالف أيام غير صافية العيش للمسلم وما ذلك إلا لعدم الحمية الإسلامية فى حكامه الذين كانوا كالليل المظلم إذ كانوا منهمكين فى ميدان حظهم الدنيوى وعن الدين غافلين" (٣٤)

يتحدث صاحب كتاب (الكافى) عن "الضباط الذين كانوا يجوبون البلاد ويلقون بين أهاليها الأراجيف الباطلة ويستفزونهم إلى الخروج على طاعة ولاية الأمور ويحضونهم على عدم دفع الضرائب والمكوس ويوسوسون لهم بأن ماكان فى البلاد من الضنك والخراب وامحال الأرض إنما هو من فعال الرئيس وبغضه للأهالى" ويكتب عن (مطلب ماجرى لنواب البلاد من أحمد عرابى فى بيت محمد سلطان باشا) وعن موقف محمد عبيد أحد ضباط جند الحرس الخديوى الذى حرضهم على خلع الخديوى " طفق يقبح ماوقع من الخديوى ويعدد مساويه ومعاييه ومعايب أسلافه وماجلبوه على البلاد وأهلها من المظالم والمغارم وغير ذلك من أنواع البلاء والرايا" بل يذكر أنه عندما وصل مرسوم الخديوى إلى القاهرة بخلع عرابى كبار الضباط وصغارهم وطائفة من الجند ارتفعت أصواتهم بسبب الخديوى وتقبيح فعاله " (٣٥)

معظم الدراسات التى أرخت لحوادث الثورة العرابية وخاصة (القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية) (٣٦) ترىنا كيف انعقدت الاجتماعات والقيت الخطب الحماسية والتى كانت تنتهى بالهتافات ضد الخديوى والدعاء " يعيش عرابى ورجال الجهادية" فى محضر استجواب حسن موسى العقاد ذكر أنه ضبطت أوراق كثيرة فى منزل موسى العقاد تؤكد أن كل أفراد القطر المصرى غير راضى عن توفيق لمناسبة انضمامه للإنكليز وجلب حربهم على المصريين، وفى إحدى هذه الأوراق طعن فى الخديوى (فخديوته الهبلية صارت فى خبر كان). (٣٧) تمتلىء محافظ الثورة العرابية بمعلومات عن إهانة الذات الخديوية، انظر مثلا محفظة رقم (١٩) دوسيه (٩٨) تحت عنوان معلومات سليمان العيسوى عن التهور فى زمرة العصاة والإهانة للحضرة الخديوية (٣٨)

فى إحدى التقارير (تقرير إبراهيم سليمان باشا) ورد ما معناه "ازدادت همتهم فى المحاضر المتنوعة والتفوه بالأقوال المهيجة سيما فى حق الحضرة الخديوية التى نجل قدرها العالى عن ظروفه على لسان أوسم" (٣٩) وأكد محمد فتح الباب (باشكاتب ضبطية إسكندرية) : كسرت اللوحة التى بهارسم الحضرة الخديوية وأنتى كانت موزجدة بالضبطية" (٤٠) وأكد أن ضباط الجهادية كسروها.

أحداث الثورة تمتلىء بنماذج من صياح العامة وهتافاتهم "يصيحون ببذىء القول وفحش الكلام" وتضمنت " عبارات اللعن وإشارات السخرية والاستهزاء" (٤١). (الله ينصرك يا عرابى ياسند الولايا الله ينصرك) (٤٢) بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وخروج وزحف قوات عرابى إلى ميدان عابدين وهى تردد (نحن عاصين.. نحن عاصين.. نحن عاصين) (٤٣)، انطلقت نساء العامة والسوقة - على حد تعبير شاروبيم - يزغرتن ويغنين الاغاني الريفية ويصحن فى كل لحظة ويقلن (الله ينصرك يا عرابى)، بل كان الأهالى " يبصقون فى وجه معاونين الإفرنج ويقولون (الله ينصرك يا عرابى بكره نوريكم)" (٤٤)

محمد أفندى طاهر (معاون أول بوليس إسكندرية) معاون ضبطية إسكندرية تم استجوابه: (٤٥)

س: هل أن بعضا من الأهالي أو المستحفظين كانوا يصرخون قائلين (يعيش عرابى) ومثلذا كان يحصل منهم وهل كنتم تضبطونهم؟

ج- نعم كثيرا ماكان يحصل من الأهالي والمستحفظين تطاول وشتيمة لنا بالقره قول فى محل جلوسنا ويصرخون قائلين (ينصرك يا عرابى) وكلما يصير ضبطهم وإرسالهم إلى الضبطية يفرج عنهم فى صباح اليوم التالى.

أكد أحمد رفعت بك أمام قوميون التحقيق برئاسة إسماعيل أيوب باشا رئيس قوميون مصر "كانت هناك حالة من هيجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالي حتى الأطفال فى الطريق" (٤٦) وأكد (ريس قلم المطبوعات) فى خطابه إلى المستر بر ودلى كبير محامى عرابى: (٤٧) "أن حب الشعب المصرى كله لـ"عرابى" لم يعرف حدودا، لقد امتد إلى صغار الصبية فى الشوارع، وكان الأطفال الصغار والبالغون يرددون كلهم على حد سواء : عبارة "الله ينصرك يا عرابى" وكان الزجل الشعبى التالى على كل لسان:

ياتوفيق ياوش القملة

من قال لك تعمل دى العملة

أي أنه بفعلته هذه جاء بالانجليز إلى مصر، وفى مدى بضعة أيام قليلة لم يعد لاسم "توفيق" ذكر فى مصر فى حين سمي جيل كامل من شباب المصريين باسم عرابى. ومن الشىء المدهش آنذاك لجوء العامة فى القاهرة وفى الأقاليم الأخرى إلى التشهير والعيب فى اعداد البلاد (الخديوى - الإنجليز) باستخدام بعض الأشكال الدرامية الشعبية إذا جاز لنا أن نستخدم هذا المصطلح، لدرجة وصفها أحد المعاصرين بأنها فعال بالغة الجفاء والشدة، فقد ذكر فى كتابه هذه الحادثة : "رأيت جماعة منهم يطوفون وبينهم حمار وعلى ظهره كلب أسود وعلى رأس الكلب قبعة (برنيطة) بالية والكلب فى غاية الخمول والكسل كأنه أظعم شياً من المخدرات كالحشيشة ونحوها ولسانه قد تتدلى من شدة الظما والتعب وهم يصيحون حوله بياسيمور ياوش القملة من قال لك تعمل دى العملة، ومازالوا على هذا الحال من التطواف إلى وقت المهاجرة ثم أتوا إلى قشلاق جند الحرس الخديوى برحبة عابدين فلما صاروا أمام الباب تقدم أحدهم نحو الكلب والقاه على ظهر الحمار وذبحه بسكين كانت معه ذبح الشاة فصاح عند ذلك الجمع صياحا متتابعاً الله الله قطع الله رأس سيمور قطع الله رأس سيمور يرددون سيمور أمير مراكب الحرب، وهكذا كان شأنهم مع كل الكلاب فى كل يوم حتى انكمتت واختفت عن الأبصار وكان إذا ظهر واحد منها ونادى عليه أحد الصبيان باسم سيمور أنذعر وترامح واختفى عن الأنظار فرارا من الموت" (٤٧)

اعتمادا على وثائق الثورة العرابية، أكد لنا بعض الدارسين وسائل أخرى أنتشرت خارج القاهرة وبصفة خاصة فى القرى للاستهزاء بالخديوى "موسى على عمدة الفقهاء كان يجمع أولاد المكاتب ويطلب منهم الطواف بشوارع البنادر والتهتاف بنصرة عرابى والاستهزاء بالخديوى والأميرال سيمور وسلطان باشا وتشبيههم بالكلاب والخنازير وأنه كان يتبرع للأولاد بالنقود والشموع من أجل ذلك، كان عمدة الصنافين (شرقية) يحضر الفقهاء للقراءة والدعاء بنصرة عرابى وسب الخديوى كذلك كان حسين على عمدة ريحانه

بالمنيا يجمع أطفال المكاتب ويطلب منهم الهتاف بنصرة عرابي وسب الخديوى والجنرال سيمور وسلطان باشا^(٤٨) وفى المنيا انطلقت المظاهرات بالبوارق والطبول ليلا ونهارا والصياح بكلام نظمه قاضى المديرية الشيخ بخيت:

يا مولانا يا عزيز
اهلك دولة الإنجليز
يا مولانا يا بارى
أنصر باشنا عرابى

وكان إسماعيل بك رافت مدير المنيا يأمر بإحضار بعض الكلاب والخنازير وربط أعناقهم بالحبال ودورانهم مع الأولاد فى الشوارع أحدثهم أسود على رأسه برنيطة باسم سيمور الإنجليزى والثانى باسم توفيق والثالث باسم سلطان وبالفعل يصير إعدامهم شوقا بعد تعذيبهم وإحضار بدلهم حتى يصير إعدام جملة من الكلاب والخنازير^(٤٩).

المتعارف عليه تاريخيا اعتبار ثورة عرابي ثورة فلاحية فى الأساس، وكما يقول مصطفى كامل باشا "فان الفلاحين البسطاء أنفسهم كانوا يهللون ويكبرون عندما يذكر اسم (عرايى) وكانوا ينتظرون من ذلك المصرى البحت السعادة المرغوبة والرفاهية المأمولة"^(٥٠).

ويذكر أحد أصدقاء عرابي "كان هؤلاء (مشايخ القرى ووجهاء الأقاليم) قد فرحوا بفكرة تحرير الفلاح التى كان يلهج بها عرابي، وكانوا يسمونه فى الأرياف "الواحد" وعندى انه كان جديرا بهذا الاسم فقد كان الفلاح الوحيد الذى استطاع أن يقمع بنجاح طبقات الحكم الجركسية"^(٥١).

فى كل أنحاء مصر، تردد هتاف الثورة العرابية الرئيسى (الله ينصرك يا عرابي) فى مواجهة سب سيمور والإنجليز (ياسمون يا وش القملة مين قالك تعمل دى العملة)، (يانسناس آه ابن النسناس أمك قلة وأبوك نسناس)^(٥٢) ولعن توفيق الذى تمثلت فيه كافة أشكال الخيانة، فى الإسكندرية "طلب سيمور من الخديوى ترك مقره والإقامة بإحدى سفن الحرب، افتتح، وعندما سار فى الشوارع بعد ضرب الإسكندرية، فلما رآه العامة ظنوا انه أحمد عرابي عائد لقتال الإنجليز فصاحوا الله ينصرك يا عرابي وما زال حتى دخل سراي رأس التين"^(٥٣) فى طريقه إلى التل الكبير اشتد زحام الناس "وعلا الضجيج وكثر الصياح بكلمات وعبارات قد لفقوها على قدر عقولهم من مثل:

العسكر فى الطوابى
الله ينصرك يا عرابي
يا مولانا يا عزيز
اهلك عسكر الإنجليز
ياسيمور يا وش القملة
مين قالك تعمل دى العملة

وغير ذلك من بذىء القول وفحش الكلام"^(٥٤).

وفى القاهرة كان العامة وأرباب الطرق والأشاپر وسائر صبيان المكاتب يطوفون زمرا فى ذلك اليوم (معركة التل الكبير) ويصيحون بيالطيف، يا جبار أهلك عسكر الكفار، وكان المؤذنون يعجون على المنائر ويبتهلون إلى الله بعبارات الاستغاثة وطلب النصر على العدو^(٥٥).

أتى العلماء ومشايخ الأزهر بقصة ابرهة وأصحاب الفيل كمثال جيد لطغيان توفيق وعدم اخلاصه وصلاحيته، فى الأدعية والصلوات والخطب الدينية بدأ التوسل والتضرع فى

المساجد والجوامع، في صلاة الجمعة كان الدعاء لا يدعى للسلطان أو الحاكم وإنما لعرابي (اللهم أنصر عرابي بجيش المؤمنين) ^(٥٦) فترة الثورة العرابية، فترة يقظة قومية تحريرية ادخل الصراع بين حقوق الأفراد وسلطان الدولة طوراً جديداً تمثل في الدعوة المستمرة إلى استبدال الحكم المطلق بالشورى (الدستور) بدأ جهاز الدولة المعتمد على العنف والقوة والذي ينحو منحى أخلاقياً في اتجاه تأليه شخصية الحاكم يواجه حركة عصيان شامل في الريف وفي المدن، اشتد النضال الوطني بين أدوات الردع القديمة وبين قوى التحرر الجديدة والتي تقف في مواجهة القهر القومي بكافة أشكاله تقاومه ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً باليد، باللسان أو حتى بالقلب كأضعف أشكال الإيمان، أضحي (حب الوطن من الإيمان) تم تكريس أصدق وأرق مشاعر حب الوطن ضد تسلط واستبداد الحكم المطلق المدعم بقوة بريطانيا التي لا تقهر آنذاك، تحمل الشعب وقياداته التضحيات من سجن ومصادرة أملاك ونفى خارج الوطن، وجاءت هزيمة التل الكبير لتكرس من جديد وتدعم استبداد الطغاة، منذ الاحتلال البريطاني (١٨٨٢) لمصر، وجد في مصر، على حد قول أحمد لطفي السيد سلطتان ^(٥٧) : إحداهما شرعية قديمة وأخرى فعلية جديدة.

السلطة الشرعية (سلطة الخديوي) لجأت إلى المحتل خاصة وأنها ترى فيه سنداً ضد مطامع السلطة العثمانية والتدخل الدولي وترى من جهة أخرى فيه سنداً للحكم المطلق ^(٥٨) والسلطة الفعلية (سلطة الاحتلال البريطاني) استخدمت كافة المحاولات لجعل الشعب المصري يذعن للأمر الواقع وجعل فريق منهم يشعر باتفاق في المصلحة بينه وبين الاحتلال وحاولت التفريق بين مختلف الطبقات ومختلف المصالح، في فترة لاحقة نشر شاعر النيل (شكوى من الاحتلال) ^(٥٩)

لقد كان فينا الظلم فوضي فهذبت	حواشيه حتى بنات منظمنا
تمن علينا أن أخصب الثرى	وان أصبح المصري حراً منعماً
اعد عهد (إسماعيل) جلداً أو سخرة	فإني رأيت المن أنكى وألماً
عملتم على عز الجماد وذلتنا	فأغليتم طيننا وأرخصتم دماً

في عهد الاحتلال البريطاني صدر قانون العقوبات الأهلى والذي نشر بالوقائع المصرية (٢٦، ٢٧ ديسمبر ١٨٨٣) أفرد الكتاب الثانى (الباب الرابع عشر) : فى الجنح والجنايات التى تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرهما من الجنج المتعلقة بالتعليم العام أو الدينى نصت بعض موادها

المادة ١٥٦ :

كل من تطاول على مسند الخديوية المصرية أو طعن فى حقوق الوراثة فيها أو طعن فى حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة إيماء يقع علانية أو إشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز أو تمثيل يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين ويدفع غرامة من ١٠٠ قرش ديوانى وقشرش إلى ٣٠٠٠ قرش.

المادة ١٦٢ :

كل من عاب في حق ذات ولي الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب
بالحبس من شهر إلى ١٨ شهرا وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش إلى ٢٠٠٠
قرش.

وكما ألمحت سابقا فهذه المواد تكاد أن تكون نسخة طبق الأصل من قانون
العقوبات الفرنسي الذي صدر أيام الحكم البونابارتي، ومنذ ذلك الوقت تكرست قانونيا نظرية
الغيب في التشريع الجنائي المصري، ويتضح فيها أن المشرع المصري عندما أصدر هذا
القانون كان يهيم به بعد هزيمة عرابي (إعادة الشرعية إلى الخديوي وتدعيم سلطانه بعد
اهتزاز كرامته وهيبته إبان أحداث ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ هذه المباداة المتعلقة بالغيب
استمرت في جوهرها كما هي وإن تغيرت بعض ملامحها في ظل تغير أنظمة الحكم اللاحقة
(من خديوية إلى سلطانية إلى ملكية إلى جمهورية)

تكرست منذ ذلك الوقت إرادة الملك. "إرادة مطاعة تعلقو على إرادة الأشخاص
والأفراد وبواسطتها يتم النظام ويستتب الأمن والهدوء وتيسر السكينة في الخسارج وفي
الداخل.. تلك الإرادة هي مايسمونه بالحكم أو السلطة العليا أو السلطان أو الملك "

ويضيف قائل السطور السابقة في أواخر القرن التاسع عشر:

" مصر هي ولاية حكومية خاضعة لإمارة الباب العالي وحكومتها ملوكية مطلقة،
فهى مطلقة لأن لامتولية على القوة التنفيذية أمام الأمة أو نوابها" (٦٠)

وتواكب مع إصدار قانون العقوبات صدور مجموعة من الشروح والتعليقات قام
بها أمثال: يوسف أضاف بك صاحب (شرح قانون العقوبات الأهلي المصري) ومحمد أفندي
يسن صاحب (كتاب شرح قانون العقوبات) وأمين أفندي أفرام البستاني صاحب (شرح قانون
العقوبات المصري) وغيرهم.

إذا عدنا وقتلنا صفحات التاريخ المصري نجد أنه على الرغم من استناد السلطة
التنفيذية إلى هذه المادة (١٦٢) فإن النضال المتواصل لم يحترم هذه الشرعية وازداد الغيب
عيا لرأس هذه السلطة وبالتالي ازداد التشديد العقابي، وكلما ازداد وعي المصري بقيمة
حريته والأعراب من فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك من الوسائل كلما ابتعد
عن الالتزام بحدود القانون، وسوف نرى في مرحلة تالية، ذهب ضحية (الغيب) مئات من
طلبة أبناء مصر وأبرزهم ثقافة ووطنية وأخلاقا وإحساسا، ومنذ عهد الاحتلال كانت
السجون المصرية تستقبل بفضل هذه المادة ضحايا جدد، بل أن آثار القانون الهمايوني
ظلت تفعل مفعولها في فترة تالية وتمثل ذلك في لجوء السلطة التنفيذية إلى حالات كثيرة
لأبعاد ونفى بعض المتهمين في قضايا الغيب خارج الديار المصرية.

حواش

[الفصل الأول]

- (١) جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية في عهد محمد علي، ترجمة دكتور إبراهيم شعلان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٠٥.
- (٢) مؤلفين : مصر المصنعة... أزمة مصر الاجتماعية والسياسية، ص ٢١.
- (٣) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن، الجزء الأول، ص ١٠٩.
- (٤) ميخائيل شاروبيم : المرجع، السابق الجزء الرابع، ص ٢٥٢.
- (٥) السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، الجزء الثاني، الطبعة الثانية مطبعة المنار بمصر ١٣٤٤هـ، ص ١٦١-١٦٢ (عن مقالة : اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم للشيخ محمد عبده، في العدد ١١٤٢ من الوقائع المصرية ١٩ يونية ١٨٨١).
- (٦) ليفين، زل : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، ص ١٢٦.
- (٧) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٧٢.
- (٨) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ١٠٩.
- (٩) إبراهيم عبده (د) : الصحفي الثقل، كتاب روزاليوسف، العدد ٧، إبريل ١٩٥٥، ص ٤٢ وما بعدها.
- (١٠) إبراهيم عبده (د) : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٤، ص ٢٧٨-٢٧٩.
- (١١) لطيفة سالم (د) : 'صحافة الثورة العربية' دراسة في كتاب (مصر للمصريين) مقالة علم على الثورة العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام ١٩٨١، ص ٢٨٦، ص ٢٨٧.
- (١٢) إبراهيم عبده (د) : الصحفي الثقل، ص ١٢٤.
- (١٣) علاء أمين : صحافة الفكاكة وصحافيها في مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩٢٥ رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٧٢، ص ١٣٦.
- (١٤) إبراهيم عبده (د) : أبو نظارة أمام الصحافة الفكاكية المصورة، ص ١٧٣ -الصحفي الثقل، ص ١٤١.
- (١٥) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق، الجزء الرابع، ص ٢٣٩.
- (١٦) محمد أحمد خلف الله (د) : عبد الله النديم ومذكراته السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٦، ص ١١.
- (١٧) نفس المرجع، ص ٥٦.
- (١٨) العدد الأول، ٦ يونية ١٨٨١، نشر حتى عباس علي : عبد الله النديم - صحافة وفكرة رسالة ماجستير - كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٧٩، ص ٣٠٠-٣٠٣.
- (١٩) فليبي دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية، الجزء الثالث، المطبعة الأنبياء بيروت ١٩١٣، ص ٦٣.
- (٢٠) أنظر : عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميبي : عبد الله النديم وورثه في الحركة السياسية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة الجبلوى، القاهرة ١٩٨٠، ص ٨٦-٨٧. في الطغف كتب النديم مقالا عن حياة الخديوي إسماعيل نسباً إليه ملحد على البلاد من مصائب، أوقفت المجلة لمدة شهر طبقا لقانون المطبوعات، لكنه استمر في الهجوم وشن حملة على الخديوي توفيق، بل أصدرها من

ميدان القتال عندما اندلعت الحرب بين العربيين والإنجليز عبر فيها عما يجيش في صدور الناس من كراهية لتوقيف (المرجع السابق، ص ٤٨، ص ٤٣٢-٤٣٣، ص ٤٣٧ اعتماداً على الطائف العدان ٤٢، ٤١ في ٢٩ أبريل، ٦ مايو ١٨٨٢) وأنظر كذلك إبراهيم عبده (د) تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٥١، مطبعة الآداب، القاهرة ١٩٥١، ص ١٢٦.

(٢١) لطيفة سالم (د) : "صحافة الثورة العربية" - المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٢٢) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء السابع (محاكمة العربيين) مطبعة جريدة المحروسة الإسكندرية ١٨٨٦، ص ٢٩، وأنظر كذلك أحمد عرابي : مذكرات، الجزء الثاني كتاب الهلال، مارس ١٩٥٣، ص ٩٠-٩١.

(٢٣) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء السابع، ص ١٧١، وأنظر كذلك - يرواى كرف دافعا عن عرابي وصاحبه ٢ ترجمة عبد الحميد سليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٧، ص ٢١٢-٢١٤.

(٢٤) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء السابع، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٢٥) راجع : لطيفة سالم (د) القوى الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٢٨٦ اعتماداً على (محافظة الثورة العربية : محفظة (١٠) دوسيه (١١٤)، محفظة (١٧) دوسيه (٢٩٠)، وكذلك أعداد المفيد ٢٧ إبريل ١٨٨٢، ٢٦ يوليو ١٨٨٢)، وراجع كذلك : إبراهيم عبده (د) : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية، المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٢٦) عبد اللطيف حمزة (د) : مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، المجلد (٢٠) مايو ١٩٥٨

(٢٧) عبد المنعم شمس : الشعر والسياسة في مصر الحديثة من الحملة الفرنسية إلى الثورة العربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة القاهرة، قسم اللغة العربية د.ت. ص ٢٦٣.

(٢٨) أنظر العدد ١٢١٨٩ من الوقائع المصرية الصادر في ٥ صفر ١٢٩٩-٢٤ ديسمبر ١٨٨١ (السيد محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الأمام، الجزء الثاني، ص ١٩٧-٢٠٠).

(٢٩) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص ٧٠.

(٣٠) أنظر العدد ١٢٦٧ من الوقائع المصرية الصادر في ٦ المحرم ١٢٩٩، ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ (السيد محمد رشيد رضا : المرجع السابق، ص ١٩٤-١٩٦).

(٣١) السيد محمد رشيد رضا : المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٥١.

(٣٢) إبراهيم عبده (د) : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٥١، ص ١١٥.

(٣٣) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء الخامس (طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٨، ص ١٣٦-١٣٧) والجزء السابع (طبعة جريدة المحروسة، الإسكندرية ١٨٨٦ ص ٣٤٢).

(٣٤) ميخائيل شار وليم : المرجع السابق، ج ٤، ص ٣١٨.

(٣٥) نفس المرجع، ص ٢٣٧-٢٣٨، ص ٢٩٦، ص ٣١٣.

(٣٦) لطيفة محمد سالم (د) : القوى الاجتماعية في الثورة العربية، ص ٣٠٨.

(٣٧) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، ج ٧، ص ١٨٥.

(٣٨) عبد المنعم الدسوقي الجميلى (د) : وقائع الثورة العربية دراسة وثائقية، كتاب مصر للمصريين - مجلة علم على الثورة العربية، هاش (١٢٢) ص (١١٩).

(٣٩) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء التاسع، ص ٧٩١.

(٤٠) نفس المرجع، ص ٧٣٩.

(٤١) ميخائيل شار وبيم بك : المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٩٧.

ذكر شار وبيم هذه العبارات بمناسبة قدوم المشير درويش باشا، حيث ذكر " اجتمع عند ذلك الكثير من الحرفيين والسوقية وزعر باب الحديد وباب البحر والأطراف وترامحوا أمام الجند وهم يضجون ويصيحون ببذاء القول وفحش الكلام أحاط جماعة منهم بعربة المشير وهم يصيحون بأصوات مزعجة : نصر الله دين الإسلام، أهلك الله دين الكفار، أتلكم الموت بالكفار، أتلكم الموت يا كفار، أتلكم الموت بحرق النار وغير ذلك من عبارات السب واللعن وإشارات السخرية والاستهزاء.

(٤٢) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٤٨.

(٤٣) لطيفة سالم (د) القوى الاجتماعية في الثورة العربية، نقلا عن محافظ الثورة العربية محفظة (٢٠) دوسيه (١٨١)، ص ١٧٠.

(٤٤) راجع : محضر استجواب محمد أفندي طاهر (معاون ضبطية إسكندرية) عن واقعة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ حيث ذكر (في تلك الأيام نظرت أن الدعاوى المتعلقة بتعديت الأهالي على الأجانب زالت كثيرا وكما استحضر أحدا منهم للقرية قول يحصل منه تطول زائد على العسكر الذين يرون ضبطهم ويصقون في وجه معاونين الأجانب (سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، ج ٨، ص ١٧٢).

(٤٥) نفس المرجع السابق، ص ٣٧٢.

(٤٦) بر ولى : كيف دافعا عن عرابي وصحبه، ص ٢١٤، ص ٤٠٠.

- يلاحظ أن بعض الباحثين استخدموا (وش القملة) بدلا من (وش النملة) راجع : عبد المنعم تليمة (د) الثورة العربية في الشعر المصري الحديث، مجلة الهلال العدد ٩، السنة ٧٩ أول سبتمبر ١٩٧١، ص ٢٦ حيث ذكر " أدرك الحس الشعبي حقيقة مصسر الأعداء، فوضع الخديوي والإنجليز في صف واحد (يا توفيق يا وش القملة مين قالك تعمل دي العملة - يارب يا عزيز.. كبه تأخذ الإنجليز) بينما استخدم (عبد المنعم الجميلى (د) عبد الله النديم وأثره في الحركة السياسية والاجتماعية ص ٤٣٥) مقولة (يا توفيق يا وش النملة) و(يا عزيز يا عزيز - كبه تلخذ الإنجليز).

(٤٧) ميخائيل شار وبيم بك : المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٤٨) حول تفاصيل هذه الحوادث راجع بصفة خاصة دراسة الدكتور عبد الله محمد عزبوى: (عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر) الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٤.

(٤٩) راجع لطيفة سالم (د) : القوى الاجتماعية في الثورة العربية، ص ٤١١، اعتمادا على محفظة (٩) دوسيه (٨١) من محافظ الثورة العربية.

(٥٠) مصطفى كامل باشا : المسألة الشرقية الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مطبعة اللواء د. ت، ص ٦٠-٦١.

(٥١) ذكر بلغت (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، تمهيد بقلم عبد القادر حمزة، مطبعة البلاغ الأسبوعي، القاهرة ١٩٢٨) أن عرابي كان يومئذ في قمة شهرته إذ كانوا يطلقون عليه في طول مصر وعرضها لقب (الوليد) وكان الناس يتسابقون من جميع أنحاء القاهرة لينبشوا شكواهم، ص ١٠٧، ص ١٢٨، بينما ذكر محمود فهمي المهندس (البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) الجزء الأول، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية ببيروت ١٩٢٢ (ج ١، ص ٢٢٦) أن الأعداء أطلقوا على عرابي (حلي حلي النيل المصرية) ويذكر أن أولئك العالم والحشاشون كانوا يرمون أمامه الورود والزهورات (ص ٢١٠)، وحول تعلق الناس بعرابي يذكر شار وبيم (المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٦٠) أن ذلك لم يخطر لأحد على بال منحت إذا وضعت متبليا متبليا سنة عرابي أو أحد عرابي لانسوما أهل القرى وكتوا إذا سمعوا امرأة تولول على صبي ضل اسمه أحد قالوا أنها تستغيث بأحد عرابي بك للفق ظلمتها وكشف غمها، بل أطلق عليه أحيانا (غاريبا لدى مصر) ولقب أحيانا في بعض الصحف (مولانا أمير المؤمنين معادة أحمد باشا عرابي) راجع (لطيفة محمد سالم (د): القوى الاجتماعية في الثورة العربية، ص ٢٢١ نقلا عن الفسطاط، العدد (١١) ٢٨ يونيو ١٨٨٢.

(٥٢) أنظر : بهيجة صدقي رشيد : ٨٠ أغنية شعبية من وادي النيل، مكتبة الانجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٧١، ص ٤٩.

(٥٣) ميخائيل شارويم : المرجع السابق، ج ٤ ص ٣٠٧.

- يذكر بلنت (المرجع السابق، ص ٢٤٢-٢٤٤) عندما أشيع أن السلطان ينوي إرسال درويش لكي يحض عرابي على قبول لائحة الدول الأخيرة، سافر نديم إلى الإسكندرية وخطب مدة ساعتين في عشرة آلاف نفس منددا بالبلاغ وحث كل فرد من الموجودين على أن يحتج عليه، وعندما ذهب الناس إلى منازلهم أخذوا في تعليم زوجاتهم وأطفالهم هذا الاحتجاج وعندما نزل درويش في الإسكندرية كان الأولاد يصيحون "اللاحة - اللاحة" فتورد النساء قللات "مرفوضة.. مرفوضة".

(٥٤)، (٥٥) ميخائيل شارويم : المرجع السابق، ج، ص ٣٢٠، ص ٢٣٢.

(٥٦) أنظر بصفة خاصة لطيفة محمد سالم: المرجع السابق ص ٣٦٥-٣٦٧.

(٥٧) الجريدة، العدد ١٢، ٢٢ مارس ١٩٠٧.

(٥٨) محمد شفيق خريال : تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية، الجزء الأول (١٨٨٢-١٩٣٦) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢٦-٢٧.

(٥٩) حافظ إبراهيم : ديوان، الجزء الثاني ويشمل (السلاسل، الشكوى، المرثى) ضبطه وصححه أحمد أمين وآخرون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٧، ص ٢٥-٢٦.

(٦٠) مرقص حنا : نظام الحكومة المصرية، مطبعة التوفيق بمصر ١٨٩٦، ص ٢، ص ٩٤.

الفصل الثانى

العيب فى حق الذات الخديوية الفخيمة زمن عباس حلمى الثانى

إعادة انشريعة وسلطة الخديوى وإخماد ثورة عرابى كان هو الادعاء الذى استندت عليه إنجلترا من احتلالها لمصر منذ عام ١٨٨٢ التى إعلان الحماية عام ١٩١٤، تسم تجريد جميع الذين ساهموا فى الثورة، من رتبهم وحرموا من المعاش أو مرتب الاستيداع، فتحت أبواب السجون وأبعد ونفى من الديار المصرية طلائع هذه الثورة الوطنية التحريرية، وطبقا لتقرير اللورد دفرين Dufferin المندوب السامى البريطانى تم تدريجيا إرساء قواعد الحماية المقنعة على مصر والتى نفذها منذ عام ١٨٨٣ السيرافن بارنج Baring والذى عرف بعد ذلك باللورد كرومر هذا (الفرشون) الذى ساس النيل على حد قول أمير الشعراء احمد شوقي :^(١)

أيامكم أم عهد إسماعيل أم أنت فرعون يسوس النيل ؟
أم حاكم فى أرض مصر بأمره لا سائلا أبدا ولا مسئولا

رغم إخماد ثورة عرابى، فإن عناصر المقاومة الوطنية لم تنقطع وتخذ تماما - استقالة شريف باشا فى يناير ١٨٨٤. ومحمد ثابت ناظر الداخلية فى مارس ١٨٨٤ تتضمن التبرم من الغطرسة البريطانية، تشكيل (قوميونات الأشقياء) يدل على اضطراب الأمن العام منع دخول العروة الوثقى، مصر ومعاقبة كل من توجد عنده (حفظا للنظام العمومى)^(٢) وإلغاء بعض الجرائد مثل (الوطن) وتعطيل (الأهرام) عام ١٨٨٤ و (مرآة الشرق) و (الزمان) عام ١٨٨٦ وغيرها بحجة خدش سلطة واعتبار حكومة الخديوى وتشويش الأفكار وخدش الأذهان !!، كل ذلك يدلنا من بعض النواحي، ورغم اليأس والقنوط والاستسلام للأوامر الإلزامية من قبل الاحتلال وتضاعل الروح الوطنية فى النفوس - على حد تعبير عبد الرحمن الرافعى - ما بعد هزيمة التل الكبير (١٨٨٢) حتى وفاة الخديوى توفيق (يناير ١٨٩٢)، أن روح المقاومة لم تنقطع.

السنوات الأولى من عهد عباس حلمى الثانى، وفى ظل أزماته المتعددة مع الاحتلال ما اعتبر بعتا وطنيا، خاصة وقد عاد عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية إلى العمل وأصدر مجلة (الأستاذ) عام ١٨٩٢ ويذكر أحمد شفيق باشا فى مذكراته أنه فى يناير ١٨٩٢ عندما توجه عباس للصلاة فى المسجد الحسينى "حدثت أثناء مسير الموكب الخديوى مظاهرات مؤثرة إذ تقدم الطلبة وغيرهم من المحتشدين بالسكة الجديدة نحو العربة الخديوية وأقصوا جيادها وجروها بأنفسهم"^(٣) وعند افتتاحه الخط الحديدى بين أسبوط وجرجا فى فبراير ١٨٩٣ "كانت الجموع الكثيرة من الأهالى تجرى وراء عربة الخديوى ومنهم شخص يصيح بأعلى صوته : صل على النبى والههم عنك ينجلى".^(٤)

لكن صيرورة الحركة التاريخية أثبتت لنا أن التناقض بين الخديوية وبين سلطة الاحتلال كان تناقضا قانونيا، بينما التناقض الجوهرى كان بين الحركة الوطنية وبين سلطة الاحتلال.

أدراك ذلك بعض المعاصرين، من يقرأ ديوان حافظ إبراهيم وكتابه (ليالى سطيح) الذى هو كما قال "أنا شيد أودعها من الأنين ما يعلم به الصخور كيف تلين" ^(٥) يدرك هذه الحقيقة السابقة، كتب حافظ "فى مصر يعمل (كرومر) كالملك المطلق الإرادة لا يشوش عليه مشوش من المراقبات الشديدة ولا يتغص عليه منغص من الحوادث المزعجة قضى كل هذا الزمن طيب خاطر، هادئ البال، قرير العين بهذا السلطان القوى الذى يدير به دولاب الحكومة المصرية وقد لقي من الأمة مهادا طريا ومن أمير البلاد مسالمة مرضية ومن الوزارة استسلاما ليست العبودية أدنى منها فى العبد لسيدته" ^(٦). فى هذا العمل الفنى كتب حافظ :

لقد كان فينا الظلم قوضى فهذبت حواشيه حتى بات ظلما منظما

فالسطة الشرعية. كما أكد شفيق غربال، لم تستغنى عن الغاضب كل الاستغناء، فهى من جهة ترى فيه سندا ضد مطامع السلطة العثمانية والتدخل الدولى وترى من جهة أخرى فيه سندا للحكم المطلق، أدرك ذلك الخاصة من المصريين "فلم يستطيعوا الوثوق بكل الثقة : بالسلطة الشرعية، ورأوا فى نفس الوقت، فى بعض تصرفاتها فى جمع المال وفى تأييد الرجعية المطلقة وفى استعدادها للتصافى مع الاحتلال، ما حملهم على التردد فى الإخلاص لها قلبا وقالبا". ^(٧)

استسلام الخديوى للمحتل، وتصرفاته الشخصية خاصة نهمة لجمع المال، أدى إلى تفجر تراكمات مواقف معادية ضده تزايدت بمرور الزمن وبلغت أوج توجهها أثناء ما عرف فى التاريخ بفترة الوفاق، تفجرت قضايا (العيب) فى حق ذات الأمير فى ١١ ديسمبر ١٩٠٨ أظهر عباس استياءه الكبير مما يفترى به عليه اللواء والحزب الوطنى من خيائته للوطن ^(٨) درست علاقات القوى السياسية الأساسية فى مصر آنذاك (الخديوى - الاحتلال - الحركة الوطنية) دراسة وافية ولكن يظل السؤال المطروح فى إطار هذه الدراسة :

ما هى أبرز قسّمات (العيب) فى حق ذات الخديوى عباس حلمى الثانى ؟ وكيف تصاعدت إلى حد اتهامه بالخيانة ؟

• ٣ نوفمبر ١٨٩٧ عاد الخديوى عباس حلمى بعد رحلة خارج مصر ليجد قصيدة مطبوعة وزعت على سكان القاهرة تهاجمه، نشرتها (الصاعقة) لصاحبها أحمد فؤاد جاء فيها : ^(٩)

عيد (قدوم) ولكن لا أقول سعيد	وملك وأن طال المدى سيبيد
بذكرنا مراك أيام أنزلت	علينا خطوب من جدودك سود
رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا	سهام بلاء وقعهن شديد
قلما توليتم طغيتنم وهكذا	إذا أصبح القولنى وهو عميد
أعباس ترجو أن تكون خليفة	كما ود آباء وزراءم جدود
فياليت دنيانا تزول وليتنا	تكون ببطن الأرض حين تسود

تحولت هذه الأبيات إلى قضية عيب فى ذات الخديوية، أسمتها بعض الصحف قضية (السفهاء) وكان أطرافها الأربعة (أحمد فؤاد صاحب جريدة الصاعقة) و (السيد محمد توفيق البكرى، نقيب الأشراف وشيخ مشايخ الطرق الصوفية) و (الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطى الأديب المشهور) و (الشيخ محمد الخيامى صاحب المطبعة)

قبضت النيابة على أحمد فؤاد حيث اعترف أنه ناظم القصيدة وطابعها^(١٠)، ولكن ظهر من التحقيق أن ناظمها هو المنفلوطي بالاتفاق مع البكرى، وطلبت النيابة عقاب الشركاء وصاحب المطبعة الذي قرر أنه يعرف محتويات القصيدة

كانت العلاقات بين عباس والبكرى قد ساءت، وفي أبريل ١٨٩٥ أقيل البكرى من نقابة الأشراف أبقى له مشيخة الطرق الصوفية، وكان عباس يعتقد أن البكرى يدس له الدسائس في تركيا ويستعين بالشيخ أبو الهدى وبعض رجال المابين ليوغر صدر السلطان عليه وأنه هو الذي حرض المرحوم مصطفى لطفى المنفلوطي على نظم القصيدة المشهورة وكان السيد توفيق البكرى يتقى غضب الخديوى بالتقرب من لورد كرومر والاستزلف إليه وكثيرا ما حاول الخديوى أن يتاله بسوء، فكان كرومر يحميه^(١١)، ويذكر العقاد أن عباس رمى البكرى ذات مرة أمام الحاضرين بسوء الأدب، رد عليه البكرى ردا قاسيا كان من قوله "من جدى ومن جدك؟ فتوعده الخديوى وخرج غاضبا، ويقول العقاد "وكانت آخر كلمة وجهها الشيخ توفيق البكرى إلى الخديوى عباس : "لست أنا القليل الأدب، أنا وزير مثلك وأبائى وأجدادى لهم الفضل على أبائك وأجدادك".

حاول شوقى شاعر الخديوى أن يرضى أميره فعذل فى مطلع القصيدة وبدأها : (١٢)

قدوم ولكن أقول سعيد وملك وإن طال المدى سيزيد

فى دراسته التاريخية (قصيدة السفهاء) (١٣) أبان الدكتور يونان لبيب رزق أن هذه القضية قد تحولت من مجرد قصيدة سفهاء إلى فصل جديد من فصول الصراع بين سراى عابدين وقصر الدوبارة وهو الصراع الذى تعددت فصوله خلال تسعينات القرن الماضى نصح كرومر بعدم اتخاذ أى إجراء بينما أصر الخديوى على محاكمة المسئولين عن نشر القصيدة، تدخل الإنجليز للنكاية بالخديوى وحماية أصدقائهم، فاستبدل قاضى التحقيق وعزل النائب العام وعين مكانه إنجليزى هو مستر كوربت، بل - كما يؤكد المسدى^(١٤) - استبعدت من التحقيق الأوراق التى ضبطت فى منزل الشيخ البكرى، وكان للتدخل فى تلك القضية رد فعل شديد فى الصحافة الوطنية وفى رأى العام خاصة تدخل المستر اسكوت، المستشار القضائى من أجل السيد محمد توفيق البكرى، وفى النهاية صدر الحكم بإدانة أحمد فؤاد. فحكم عليه بالسجن عشرين شهرا وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها مصريا وحكم على مصطفى لطفى المنفلوطى بالحبس سنة وبغرامة قدرها عشرون جنيها وبرئ الشيخ محمد الخيامى (قضية الطعن على الخديوى)^(١٥) تلك التى شغلت الأفكار مدى حين، تعرض كرومر فى تقريره عام ١٨٩٧ عن أبعاد هذه القضية، ولما نشر التقرير وقرأه المنفلوطى أرسل إلى المقظم رسالة جاء فيها : أن حمد الله بك أمين النائب العمومى ومحمد بك صالح وكيل النيابة كانا فى اعتقادى أعلم الناس ببراءة السيد البكرى، كما أنهما ظهرا أحرض الناس على الصاقها به بأية واسطة كانت لمرضاة من لا يرضيه إلامس شرف السيد المشار إليه، والله أعلم كيف أمكنهما حملنا على وضع إمضاءاتنا على تلك التلغيفة، الأمر الذى يعار على الأمة المصرية وجوده فى قضائنا^(١٦)

يلاحظ أنه أثناء المحاكمة (محكمة السيدة زينب الجزئية) استرسل أحمد فؤاد فى سرد القصص عما أسماه مظالم ولاية مصر السابقين "ثم طلب أن يعفى عنه لأن أمثاله من الطاعنين على الملوك فى أوروبا لا يعاقبون وقد استشهد فى ذلك بذكر ما حدث فى إيرلنده من تمثيل القوم الملكة ميتة وإقامتهم مشهدا لها وإعلانات الشتائم التى نشرت للقذف فيها"^(١٧).

بعد أن جرت المحاكمة الثانية، صدر حكم الاستئناف النهائي بالسجن ستة شهور لكل من الرجلين احمد فؤاد والمنفلوطى.

* فى عام ١٨٨٩ صدرت مجلة "حمارة منيتى" أخذت تطعن فى توفيق، وكان جزاؤها المصادرة، وصدرت مرة أخرى يوم ٥ أغسطس ١٩٠٥ وأخذت تهاجم الخديوى عباس حلمى الثانى وانبرت الصحف المؤيدة له تشن حملة عنيفة عليه شنت الأهرام مثلاً "حملة على السنة السفهاء" وأقلام المتطفلين، وعلى كل كاتب عرف بالسفاهة والبذاءة وقصر قلمه على هدم الأعراض المصونة والتطاول على المقام العالى" (١٨)

ومن النماذج للعيب فى ذات الخديوى والهجوم عليه :

• - "طلبت المعية السنية ٨٠ طن من الفحم الحجرى لليخت المحروسة الذى سيقبل الجنب الأكرم إلى لندرة.. ومعلوم أن ثمن الطن الواحد يزيد على ثلاثة جنيهات، فيكون مجموع ما تأكله النار وحدها فى هذا السفر السعيد ٢٤٠٠ جنيه.. فلا حول .. ولا ..!" (١٩)

- 'يا بركة عاشورا فوق وش الفطورا بالجوز وبالطورا. يا عم يا أبو قورة سبلك لنا الماسورة للأمة تنسطل من قبل ما تنهطل على الأخ العزيز اللى بيحسبنا معيز ويفوتنا فى مهاميز ويروح بلاد الإنجليز واحنا وكلين بهريز، والواحد مش واخد م الدنيا حاجة غير لطم الخواجة أسيادنا النظار قاعدين فيها راكية نار' (٢٠)

• هذه الفترة شهدت تعاظم الكتابات التى شجبت الاستبداد السياسى والحكم المطلق وكشفت طغيان الحاكم وكل ما من شأنه أن يعرقل الإرادة الحرة للأفراد بوصفهم (مواطنين لا رعايا) واستندت هذه الكتابات إلى أفكار الشورى فى التراث العربى الإسلامى أحيانا وإلى مبادئ المدرسة الرومانسية الفرنسية عن الحق الطبيعى والعقد الاجتماعى وتقر للإنسان بحقوق مصونة تحميه من السلطة المستبدة ومن القهر ودعت إلى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين وفقا للدستور رأى البعض فى الملكية الدستورية أكثر قبولا وراود البعض فكرة الحكم الجمهورى. اختلفوا فى وسائل تقييد سلطة الحاكم المطلق. هذه الفترة شهدت كذلك تفتق الأذهان إلى ضرورة جذب الشعب إلى المشاركة السياسية وتكوين رأى عام مؤثر، بل وأبرز التعارض بين الشعب وبين الحاكم المستبد الذى لا يؤمن بقدراته والتى تتمثل فى تعنيف عباس حلمى الثانى لمصطفى كامل أثناء حادث الزوجية (١٩٠٤) الشهير وعدم إيمانه بوجود رأى عام فى مصر لدرجة أنه إذا لبس برنيطة ومشى فى الطريق لمن يجد أحد يتكلم !

برزت كتابات مدرسة الأفغانى وتنميذه الشيخ محمد عبده، وظهرت فى المؤيد كتابات عبد الرحمن الكواكبي عن الاستبداد، وتبلورت آراء الأحزاب المصرية خاصة الحزب الوطنى وحزب الأمة فى حركة المطالبة بالدستور، ونشير كذلك إلى أن البعض كان يطعن فى مسند ولى الأمر عن طريق الطعن فى محمد على الكبير مؤسس الأسرة الخديوية على نحو مما فعل محمد عبده الذى وصف حكمه بأنه حكما استبداديا قاسيا "فلم يترك رأسا مصرية فيه كلمة أنا (لا قضى عليه)" (٢١).

من بلاد الشام إلى مصر، هاجر عبد الرحمن الكواكبي، نشر سلسلة مقالات. صدرت بعد ذلك فى كتاب (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) (٢٢) وجه نقدا للتسلط وكل صور الاستبداد والاضطهاد، فهى أشياء ليست أبدية وحتمية بل يمكن القضاء عليها والكتاب مفعم بكراهية للاستبداد السياسى، فهو يرى أن أول مباحث السياسة وأهلها بحث "الاستبداد" أى

التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى، ويعرفه في اللغة "اقتضاء المرء على رأى نفسه فيما تنبغى الاستشارة فيه" ويصفه بأنه "صفة للحكومة المطلقة العنان التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين، ويتعرض لأشكال الحكومة المستبددة "حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بأغلبية أو الوراثة وتشمل أيضا الفرد المقيد الوارث أو المنتخب متى كان غير محاسب ويشمل أيضا الحكومة الدستورية المفرقة فيها قوة التشريع من قوة التنفيذ لأن ذلك أيضا لا يرقع الاستبداد ولا يخففه، وعندما يتعرض الكواكبي لعلاقة الاستبداد بالدين يوضح اشتراك في الأسماء والصفات مع الذات الإلهية فهو ونى النعم وبين (جل شأنه) و "جليل الشأن" حيث يبدأ تعظيم الجبابرة تعظيمهم لله، ويتحدث عن التمجيد وعلاقته بالاستبداد من خلال المفاهيم بنحو رب العزة ورب الصولة أو الموسومين بالنياشين أو المطوقين بالحمائل.

كذلك بدأت المنار تنتقد محمد علي في ذكرى الاحتفال بمائة عام على تأسيسه للدولة المصرية، كتب الشيخ محمد عبده (آثار محمد علي في مصر) (١٣) مقالا شديدا للهجة قرر فيه "لم يستطيع أن يحيى ولكنه استطاع أن يميت "وأنه" أخذ يرفع الاسافل ويعليهم في البلاد والقرى كأنه يحن لشبهه فيه ورثة عن أصله الكريم. حتى انحط الكرام وساء اللئيم" و "أى دين كان دعامة للسلطان محمد علي؟ دين التحصيل؟ دين الكرباج، دين من لا دين له إلا ما يهواه ويريد" ويضيف "كان لمصر قاهرا ولحياتها الحقيقية معدما وكل ما نراه الآن فيها مما يسمى حياة فهو من أثر غيره أمتعا الله بخيره وحمانا من شره"

يذكر الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المنار، أن الخديوى أرسل جزء المنار الرابع إلى الأمام مع بعض رجال حاشيته وأمره أن يشكوهم فيه وينهاهم من العود إلى القذح في جده وكان قد صدر الجزء الخامس الذى فيه مقالة الأمام فلما بلغه الرسول ما أمر به قال له الأستاذ: يظهر أن أفندينا لم يطلع على الجزء الخامس فان فيه مقالة شرا من تلك المقالة التى يشكو منها! (٢٤)

عندما توفي محمد عبده (١١ يوليو ١٩٠٥) كان سير أحمد شفيق في جنازته سببا في غضب الخديوى وأخبره بأن "الأمر مهمل" الجنازة حارة والميت كلب" فلا تعملوا شيئا وهو ما تعهدونه عدو الله وعدو النبی وعدو الدين وعدو الأمير وعدو العلماء وعدو المسلمين وعدو أهله وعدو نفسه، فلم هذه المجاملة" (٢٥). هكذا كان رأى عباس فى الشيخ الأمام بعد وفاته. ولم يكن الشيخ هو الوحيد الذى انتقد محمد علي وأسرته، بل تواصلت الأقلام، فقد هاجم أحمد نسيم (١٨٨٠ - ١٩٣٨) شاعر الحزب الوطنى أسره محمد علي وهى فى إبان سلطاتها: (٢٦)

قضوا فى بلوغ المجد ما الحق واجب
فما بات إلا وابن غيرك غاصبه
ولا خير فى مال من الغرب كاسبه

رثيتك يا أرض الفراعنة الألى
ورثت بفضل العلم عزا ممنعا
ولا خير فى عرش من الغرب ربه

وسنرى كذلك أحمد حلمي صاحب (القطر المصري) يتهم بالغيب فى أسرة محمد علي مصطفى كامل والذي أشاد بتاريخ محمد علي وما قام به من جلال الأعمال، اقترح على صفحات اللواء (٣ فبراير ١٩٠١) إقامة احتفال قومي كبير يوم (٢١ مايو ١٩٠٢) تذكارا لمرور مائة عام هجري على اختيار زعماء الشعب محمد علي واليا على مصر (العيد المينى لولايته)، كان يرى أن هذا الاحتفال هو مظاهرة قومية ضد الاحتلال، وكما يقول الرافعى أن هذا الاقتراح "قابله صنائع الاحتلال بالحق والسخط" (٢٧) وقابله بالارتياح جماعة

من الوطنيين، وفي خطبته (٢١ مايو ١٩٠٢) دعا مصطفى كامل إلى الدستور، وعلى صفحات اللواء دعا إلى ضرورة إنشاء مجلس نيابي وفي خارج مصر كان يدعو إليه ومن أقوله الماثورة " أن سلاسل الاستعباد هي سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد" (٢٨) وتزايدت دعوته للدستور منذ أن قطع علاقته بالخدوي عام ١٩٠٤.

بدأ انتقاد جماعة الوطنيين لعباس قبل سياسة الوفاق بفترة طويلة خاصة وقد أرتى فى أحضان الاحتلال وتخلّى عن مداومة أزماته معهم، وكان يرفض حضور الاحتفال بعرض الجيش الإنجليزي فى ميدان عابدين، لكنه بدأ يحضره لأول مرة يوم ٩ نوفمبر ١٩٠٤ ووقف تحت العلم البريطاني بجوار اللورد كرومر، وكان موضع انتقاد الوطنيين فى مجالسهم وأحاديثهم، وفى نوفمبر ١٩٠٥ حضر العرض للمرة الثانية وشهده حتى نهايته، وعين ياور إنجليزى (وطنى باشا) له فى نفس العام، فى مارس ١٩٠٧ طلبت الجمعية العمومية من مجلس النظار ضرورة إنشاء مجلس نيابى لكنه رفض، ومع مطلع عام ١٩٠٨ بدأ الحزب الوطنى بعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، وأعد العرائض لتقديمها إلى الخديوى بطلب إنشاء المجلس النيابى وقع عليه فى البداية ٤٥ ألف توقيع وفى الفوج الثانى ١٦ ألف توقيع، ولكن الخديوى قابل هذه الحركة بالفتور لتورطه فى سياسة الوفاق، وهذه الحركة "غرست فى نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستورى وكرهيتهم لحكم الاستبداد". (٢٩)

ظلت هذه الحركة مستمرة وخاصة (الهتاف بالدستور) (٣٠) وفى ٩ نوفمبر ١٩٠٨، يوم عيد ميلاد ملك إنجلترا، صاح طلبة مدرسة الحقوق، كانوا منتشرين فوق سطح المدرسة وفى حديقتها وكثيرا من الأهالى الواقفين بجوارها "يعيش الدستور" وكرروها ثلاثا ويكتب سعد زغلول : "صاح كثير من التلامذة والمتفرجين الذين كان يمر الموكب (الكسوة) فى وسطهم خصوصا بالقرب من المصطبة - تارة بجملة : فليحيى الخديوى وتارة بجملة : فليحيى الدستور، وتارة فلتحيا مصر، وكان الصياح أحيانا بالجملة الأولى ضعيفا لا يشترك فيه كثير من الناس وكان يبدو على وجه جنابه عند ذلك نوع من التأثير، كما كان يتأثر للصياح بالجملة الثانية" (٣١)

ويكتب كذلك (فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر من سنة ١٩٠٨) :

"صحبنا الخديوى فى موكب المحمل، ولم يكن الطريق مزدحما بالناس كما كان من قبل ولم يكن بينهم من التلاميذ إلا القليل ولم يهتف هاتف بدعاء أو طلب، غير أن أربعة أشخاص خرجوا إلى بلكون فى شارع محمد على صالحين، فليحيى الخديوى ! فليحيى الدستور، ثم صاح بعض صيحات قليل من الناس فى الميدان اختلطت بزغاريد النساء ومنهم من كان يقول : يحيى الدستور" (٣٢)

فى ديسمبر ١٩٠٨ حيل بين جموع الشعب والافتراب من موكب الخديوى لمطالبته باندستور فكتب أحمد نسيم (٣٣)

وأمر حل فى مصر خطير

فخير لو تفتحت القبور

بياتك لا تنزار ولا تنزور

ألا يرضيك نياك الشعور ؟

خطوب مالها أبدا نصير

لئن كرهت حياة الشعب يوما

أيارب الأريكة قد رضينا

وهبنا نطلب الدستور جهرا

له شعب على البلوى صبور ؟
أرادوا أن يسوء بنا المصير ؟
ويبكي من عواقبها الخبير

أغيرك في الملوك وأنت أدري
فهل خدعتك في البهتان ناس
(أمر يضحك السفهاء منها

في هذا العام (١٩٠٨) أصدر الشاعر الملهم أحمد محرم (١٨٧١-١٩٤٥) الجزء الأول من ديوانه وفيه نظم قصيدة (الشرف والملوك) هاجم الملكية والملوك بقوله : (٣٤)

شرفاً ويزعم أنهم شرفاء !
فخر لمحرزها ولا استعلاء
تمنى بشر ساعاتها الأمراء
من حيث جلتها آسى وشقاء
ما طال منه الزهر والخيلاء
جم المساوي والمقال هراء
ما يصنع الأغرار والجهلاء

كذب النثر ومن يحايل خذمن
رتب وألقاب تفر وما بها
أنا تباع وتارة هي خدعة
كم رتبته نعم الغبي بنيلها
لو كان يعلم ذالها وهوانها
يلقى الكرامة حيث كان وفعله
تلك الجهالة والغرور وباطل

جلى تنوء بحملها الغبراء
أيدي الملوك ولا السناء سناء
ما شاعت الأوهام والأهواء
قيم الرجال ورابت الأشياء
غوت الهداة وطاشت الحكماء
فبمن يؤمل أن يبيل الداء؟

ذنب الملوك رمى الشعوب بنكبة
لا المجد مجد ما عبثت به
مالوا عن الشرف الصميم وأحدثوا
رفعوا الطعام على الكرام فأشككت
وإذا الرعاة تنكبت سبل الهدى
وإذا الطبيب رمى العليل بدائه

صمم الصخور وضاعت الظلمات
يشقى بها الضعفاء والفقراء
والعدل وهم والوفاء هباء
تبقى السفينة ما أقام الماء !

لو جاور الشرف الملوك لأورقت
ظلم يبرح بالبرئ وغلظته
الحق منتهاك المحارم بينهم
رفعوا العروش على الدماء وإنما

في عيد جلوس الخديوي السابع عشر (٨ يناير ١٩٠٩) نظم الحزب الوطني مسيرة شعبية لمطالبته بالدستور، وكان قائدها أحمد أفندي حلمي والذي هتف للدستور وللجناب العالي وردد المتظاهرون هتافه بعد أن قال موليا وجهه شطر السراي "وليس لنا مطلب إلا رد الدستور وذلك الدستور الذي هو حق الأمة" (٣٥)

يوم ١٢ يناير سنة ١٩٠٩، كتب سعد زغلول "علمت أن أربعة أشخاص أرسلوا تلغرافاً لسمو الجناب العالي يطعنون عليه طعناً شديداً، وأنه تألف قومسيون من نساظر الحقائق والداخلية والنائب العمومي وشقيق باشا لتحقيق هذه المسألة ...، يظهر من الحوادث وأشباهاها أن هناك حركة ضد الهيئة الحاضرة عموماً والخديوى خصوصاً فتظهر هذه الحركة تارة بمظهر الطعن عليه في الجرائد المختصة بالحزب الوطني والمشايعة لها، وتارة بكتب التهديد وأونة برسائل القذف التلغرافية، وحيناً بالمظاهرات في الطرق والشوارع، وإشراك رئيس الحزب الوطني وبعض أعضائه معه في الهتاف وزمانا بمثل تلك الفرقة ! (فرقة تحت قنطرة الخائن عند وقوفه بطنطاً في ٩ يناير ١٩٠٩) ^(٣٦) ازدياد الهجوم على النظام السياسي وعلى سياسة الوفاق والطعن في الخديوى استتبع إصدار قانون المطبوعات (الصادر في ٢١ نوفمبر ١٨٨١) بعد أن كان قد أهمل من سنوات عدة (منذ عام ١٨٩٤) اكتفاء بقانون العقوبات ويذكر أحمد شفيق أن بعض الصحف وخصوصاً المنتمية للحزب الوطني تمادت في شدتها ضد شخص الخديوى حتى كانت ترميه بخيانتة لوطنه والاتفاق مع الإنجليز ضد مصالح الأمة ! فضاق سموه ذرعاً بهذه الحملات وسلم بالنظرية الإنجليزية في سن القانون، بل أضحى هو صاحب الرغبة والسعى في ذلك ! فكلف بطرس باشا بالتعجيل في تنفيذ هذه الفكرة واستقر الرأي على بعث قانون سنة ١٨٨١ ولتجانب الصحف بمقتضاه وهو قانون قاس شديد" ^(٣٧).

نشرت الوقائع المصرية الرسمية في ٢٧ مارس قرار مجلس النظار بتنفيذ قانون المطبوعات على الصحف والمطابع، ثارت الصحف وحملت جرائد الحزب الوطني على القانون بعنف كذلك أعربت غالبية الصحف الأخرى عن الاستياء وردت تلغرافات احتجاج للمعية وللحكومة وكتب الشعراء القصائد الطوال فيما أصاب مصر من كوارث :
كتب حافظ إبراهيم (١٨٧٢-١٩٣٢) : ^(٣٨)

فتقيدت فيه (الصحافة) عنوة	ومشى الهوى بين الرعية مطلقاً
وأتى يساوم في (القناة) خديعة	ولو إنها تمت لتم بها الشقا
إن البلية أن تباع وتشترى	مصر وما فيها وإن لا تنطقاً
كانت توأسينا على الأمننا	صحف إذا نزل البلاء وأطبقاً
فإذا دعوت الدمع فاستعصى بكت	عنا أسى حتى تغص وتشرقاً
كانت لنا يسوم الشدائد أسهما	ندمى بها وسوايقاً يوم اللقاء
كانت صماماً للنفوس إذا غلت	فيها السهموم وأوشكت أن ترهقاً

وكتب أحمد محرم : ^(٣٩)

صبوا المداد وحطموا الأقلاماً	واطؤوا الصحف وانزعوا الأقلاماً !
وخذوا على الوجدان كل ثنية	واقضوا الحياة مزملين نياماً
ودعوا البلاد تذوق من عنيت العدا	ما شاء خادمتها الخؤون وناماً

اليوم نمنع أن نثن لمؤلم
والله لا ندع الشكاية منهم
كيف القرار على الإساءة والأذى
ومتى رضىنا أن نعيش أذلة
أو نشتكى الإغنيات والإرغام
أو يمنعوا الأوصاب والآلام
أم كيف نكتم فى القلوب ضراما ؟
فنطبق مسكنة أو استسلا ما ؟

إلى أن قال يخاطب الخديوى عباس الثانى ويلومه :

ماذا بدا لك فاعتزلت صفوفنا
الحرب دائرة وجيشك قائم
والملك مضطرب ومصر كعهدها
إن كنت خاذلها ولست بفاعل
أتخون مصر وما تحول نيلها
نبغى لها الشرف الأثم مؤيدا
ونعز رايته ونمنع حوضها
عباس رأيك فى البلاد وأهلها
أن كان عسف فالزمان مؤرخ
أفأصبحت حرب العزاة سلا ما ؟
ينضى السيوف ويرفع الأعلام
تدعو الحماة وتشتكى الأقوام
فحماتها لا يخفرون ذماما
سما وما انقلب الضياء ظلاما
بالباس يؤيس صرحه الهداما
ونريد صادق حبها استحكاما
أن الأذى يستتضم الأوغاما
يحصى لنا الحسنات والآثاما

قلمى. كتابى. أمتى. وطنى. متى
نشفى نفوسا تستطير أوامرا ؟

وانطلق خليل مطران (١٨٧٢ - ١٩٤٩) صائحا : (٤٠)

شردوا أخيارها بحرا وبر
إنما الصالح يبقى صالحا
كسروا الأقلام هل تكسيرها
قطعوا الأيدي هل تقطيعها
حطموا الأقدام هل تحطيمها
أطفئوا الأعين هل إطفاءها
أحمدوا الأنفاس، هذا جهنمكم
وأقتلوا أحرارها حرا فحرا
أخر الدهر ويبقى الشر شرا
يمنع الأيدي أن تنقش صخرا ؟
يمنع الأقدام أن تركب بحرا
يمنع العيسن أن ينظروا شسرا
يمنع الأنفاس أن تصعد زفرا ؟
وبه منجاة منكم ... فشكرا !

فى اليوم التالى لصدور قانون المطبوعات ذهب الخديوى إلى المحطة لتوديع الدوق أوف كنوت وفى أثناء ذهابه إلى عابدين لاحظ أن بعض الطلبة الذين ينتمون للحزب الوطنى كانوا جالسين على قهوة الشيشة وغيرها وهم فى حالة عدم اكتراث ولما مر عليهم لم يتحركوا ولم يقفوا لأداء السلام بل العكس رفعوا ساقا فوق ساق ونظروا إليه. وقد شعر سموه أنه لابد وأن يكون الحزب قد كلفهم بتنظيم هذه المظاهرة انتقاما منه بسبب قانون المطبوعات والصحافة. (٤١)

على مدى أكثر من أسبوع على التوالي فجر الحزب الوطني المظاهرات التي شقت شوارع القاهرة من السادس والعشرين من مارس حتى الثاني من أبريل ١٩٠٩، تتحدث (اللواء) في ٢٧ مارس ١٩٠٩ عن (المظاهرة الكبيرة) بعد اجتماع ضخم ضم عشرة آلاف من المتظاهرين في حديقة الجزيرة انطلقت الجموع من طلبة الأزهر والمدارس المختلفة وطوائف من التجار والعمال وكذلك الجمعية العمومية لنادى المدارس العليا فسي مظاهرة رهيبة صبت جام غضبها من خلال هتافات عدائية على الحكومة المستبدة وعلى قانونيها الجديد، يتحدث سعد زغلول في مذكراته (٣٠ مارس ١٩٠٩) ^(٤٢) عن مظاهرة انطلقت هاتفة. "ليحيى العدل، لنيسقط قانون المطبوعات، لنيسقط الاستبداد وحكومة انفراد، إني غير ذلت من الصياح. وقبض البوليس على بعض التلامذة الذين كانوا يسخرون من رجاله عند مسيرهم" ويذكر سعد أن هذه المظاهرة سارت إلى منازل النظار وإلى عابدين وإن حرمه عندما أحسست بها "ظنت أن الساعة قد أتت"

وفي أحداث (٣١ مارس ١٩٠٩) يذكر سعد "تظاهر كثير من الناس والطلبة وطافوا الشوارع بعد أن خطبوا خطبا مهيجة في حديقة الجزيرة، والقوا اشعارا غاية في الحماسة وتقرر محاكمة الخطباء على تهيجهم وطعنهم في الخديوى ووزارته وقبض على تلميذ من الخديوية يدعى عباس حلمي وآخر من يدعى مختار من مدرسة الفنون الجميلة وحكم على كل منهما في اليوم التالي بالحبس ٢٠ يوما نظير تعديهما على رجال البوليس بالضرب وقد رفت الأول لذلك، ثم حصلت مظاهرة أخرى في اليوم التالي من الطلبة في الجامع الأزهر والمدارس على اختلاف أنواعها" ^(٤٣).

وتتحدث (الأهرام) عن هذه المظاهرات وعن قواها الاجتماعية وعن أنواع الهتافات وعن أدوات مواجهتها من قبل قوات البوليس المصرى والجيش البريطانى "شهدنا جمهور تهدد بسنابك الخيول وتفرق بالعصى وتهان وتضرب وتطارذ في الشوارع مطاردة الصيد لا لأنها اعتدت على أحد ولا لأنها سبت أحدا ولا لأنها هزت عصا في وجه أحد بل لأن عشرة آلاف شاب من شباب الأمة نادوا بسقوط الاستبداد وبسقوط قانون المطبوعات" ^(٤٤).

ويذكر سعد مرة أخرى في مذكراته (يوم ٨ أبريل سنة ١٩٠٩) : ^(٤٥)

"في يوم الأربعاء ٣١ مارس سنة ١٩٠٩ اجتمع خليط من طلبة الأزهر والمدارس ومن العامة في حديقة الجزيرة والقيت خطب وتليت قصائد كلها حماس وطعن على الحكومة والمحتلين والخديوى والوزراء، لتقييد الصحافة ثم طافوا في شوارع القاهرة ضائحين بهذه الكلمات : ليحيى العدل، يسقط الظلم يحيى اللواء يسقط قانون الصحافة ثم فرقهم البوليس، عندما أرادوا الاجتماع بساحة عابدين".

تتحدث التقارير البريطانية عن هذه المظاهرات، ويتحدث المعتمد البريطانى جورست في تقريره عن انمالية والحالة العمومية في مصر عام ١٩٠٩ عن زيادة متاعب البوليس نظرا لتشاط الطلاب المتزايد حيث نشبت معركة بين المتظاهرين وقوات البوليس بقيادة هارفى باشا حاكمدار العاصمة واستعين بفرسان الجيش وفرقة المطافىء.

في (احتفال الطلبة بالمولد النبوى ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٩) ^(٤٦) أقام الطلبة سرادقا فخما في ساحة المولد النبوى، نصبوا في مدخله مصباحين كبيرين من القماش الأبيض كتبت على أحد جانبي المصباح الأول الآية الكريمة (وشاورهم فى الأمر) وعلى الجانب الآخر (وأمرهم

شورى بينهم) وكتب فى أحد جانبي المصباح الثانى (أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر).

كان قد تم القبض على بعض زعماء مظاهرة ٣١ مارس سنة ١٩٠٩، وقدموا إلى المحاكمة أسمى (اللواء) قضيتهم (قضية الحرية). وصدر حكم محكمة عابدين الجزئية بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٩^(٤٧) تحت رئاسة احمد بك عبد الرزاق القاضى وبحضور عبد الحميد أفندى بدوى عضو النيابة فى القضية نمرة (١٣) سائرة سنة ١٩٠٩، بحبس أحمد حلمى مدة ٦ شهور حبسا بسيطا وكفالة ألف قرش وحبس كل من باقى المتهمين (عثمان طلعت صبور محمد مختار طلعت صبور - احمد زكى. محمود رمزى نظيم) مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا كذلك وأمرت بإيقاف التنفيذ عليهم وأضافت المصاريف على جانب الحكومة وبراءة إبراهيم محمد المتهم السادس مما نسب إليه.

نسب إلى عثمان طلعت أنه تناول على مسند الخديوية المصرية بأن صاح علنا بقوله فليسقط حكم الفرد. ونسب إلى محمود رمزى نظيم العيب فى حق ذات ولى الأمر بان خاطب الجناح العالى فى بيتين لا يليق أن يخاطب بهما، كل ذلك فى قصيدة ألقاها علنا وجاء فيها :

الله أكبر يا عباس تخذلنا وكنت قبلا على الأوطان تضطرم
أفعل كما شئت يا عباس أن لنا عند الإله مقاما جاده الديم

محكمة مصر، بجلسة الجناح الاستئنافية يوم ١٣ مايو ١٩٠٩ تحت رئاسة محمود رشاد بك أصدرت حكما تاريخيا فى (قضية النيابة نمرة ١٥٥٠ الواردة بجدول المحكمة نمرة ١٦١٤٩ سنة ١٩٠٩)^(٤٨) ببراءة أحمد حلمى صاحب جريدة القطر المصرى من إحدى التهم وبحبسه أربعة شهور حبسا بسيطا تهمة أخرى وبراءة عثمان طلعت صبور وحبس غانم محمد يوسف مع إيقاف التنفيذ، واعتبرت أن النداء (ليسقط حكم الفرد) عام ومبهم ولا يقصد به حكومة مخصوصة فهو من قبيل الدعا على حكومة يستبد بأمر الرعية فيها رجل واحد يتصرف فى شؤونها التصرف المطلق فالقصد الجنائى هنا معدوم بالمرّة وإن النداء بالقول (ليسقط) ونحوه إنما يعاقب عليه القانون إذا صدر ضد شخص معين أو أشار إلى هيئة معينة وذلك يدخل تحت تقدير القاضى الذى يستنتجه من الظروف وقرائن الأحوال لبيان درجة المسؤولية ومقدار الإهانة التى تلحق الغير.

ويهمنا أن نؤكد أن (قضية الحرية)^(٤٩) هذه تضمنت فى ثناياها اتهامات بالعيب فى حق ذات ولى الأمر وبدأ بروز محمود أفندى رمزى نظيم وانذى كان من أشد أنصار الحزب الوطنى "وكانت الصحف تلقيه بشاعر المظاهرات" كان يشترك فى المظاهرات لا بمجرد الهتاف، بل وبإلهاب حماسة المتظاهرين بخطبه وأشعاره وأزجاله، اشترك فى العديد من الصحف والمجلات، أصدر جريدة (أبو قردان) الفكاهية الانتقادية سنيتين، وكان وكيلا لجريدة الإتحاد العثمانى البيروتية، ضبطت لديه أشعار حماسية تحض على الثورة الدموية فهو القائل عام (١٩١٢):^(٥٠)

أن حرية الشعوب نباتات
استعدوا يا قوم للثورات
ليس ينمو بغير سفك الدماء
ثم ثوروا في مصر كالبركان
واريقوا الدماء في مصر حتى
تصبح الأرض وردة كالدهان

شهد عام (١٩٠٩) مظاهر عديدة لاضطهاد الحركة الوطنية، لم تقتصر على قانون المطبوعات ومصادرة وإنذار بعض الصحف مثل (السوء) في أغسطس ١٩٠٩ ومحاكمة الشيخ عبد العزيز جادو في المرة الثانية وحبسه ثلاثة أشهر، بل شهد قانون النفي الإداري.

وسجن أحمد حلمي وعطلت جريدة القطر المصري واستتت نظارة بطرس "بدعة في الطرق لمنع الناس من مشاهدة موكب الأمير في ذهابه وإيابه في أرجاء المدينة بإقامة أسوار من رجال البوليس على جوانب الطرق لتحرمهم ليس فقط من الاقتراب من أميرهم والتمتع بمشاهدته بل ومن تمكنهم من أن تصل إلى مسامعه أصوات الشاكين والمتضرعين من رعيته (٥١)، ويكتب سعد (في يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩) : (٥٢)

"اجتمعنا بسرأي عابدين، لحضور استعراض جيش الاحتلال احتفالاً بعيد الملك، في أثناء الاستعراض، صاح جماعة من طلبة مدرسة الحقوق، وكانوا وقوفاً تحت شجرة خلف السياج - قائلين بالعربية : فليحيى الاستقلال وبالفرنساوية فلتعيش الحرية ! فتكدر بطرس وامتنع لونه، وعلا شفثيه البياض وظهر الخديوى نوعاً من الانقباض، وبعد قليل صاح جماعة من المتفرجين قائلين : يحيى الدستور : فقال بطرس ! أن هذه جريمة لا تغتفر ضد البلاد !"

عندما أصدر أحمد نسيم ديوانه كتب يقول : (٥٣)

ما للملوك اضاعوا العمر في الشغب
ما زالت الناس حسادا لعرشهم
دع عنك عرشاً تبين الليل تحرسه
ماذا تؤمل من ملك تدبره
هذى الشعوب تنادى وهى ثائرة
واوقفوا الخلق بين الخلف والشجب
والعرش لو علموا قد خف بالنوب
من فتك مقتصب أو بطش منتهب
بفكر مكتتب أو قلب مضطرب
على ملوكهم بالويل والحرب

يتذكر الأديب الناقد يحيى حقي عندما كان صبياً في تلك الفترة كان يردد النشيد الخديوى (٥٤) (أفندينا دخل ثورشة ... ضربوا نه سلام بائمقشة) ويذكر "كان عباس عندنا يغتنى بالحرام وبيع الرتب ويقول : من أجل مصاريقى في محاربة الإنجليز : أن يدي ظاهرة" (٥٥)

تناولت صحيفة (وادي النيل) بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ تحت عنوان (الحكومة والتمثيل، أن بعض المسرحيات التي مثلت كان يحضرها رجال الحزب الوطني بما فيهم محمد فريد رئيس الحزب، وأن هذه المسرحيات نبهت أذهان البوليس فتخللوا "أن وراء الأكمة ما وراءها" وأن الشعب عمد إلى استخدام التمثيل في نيل رغباته : كما فعل رجال فرنسا من قبل في إصلاح شئونهم الاجتماعية في عهد فولتير، وتذكر أنه يوم ٥ ديسمبر

(١٩٠٩) أحييت الجمعية الإسلامية بحديقة الأزبكية ليلتها السنوية التي حضرها الخديوى، حيث مثل أفراد شركة التمثيل العربى الجديدة رواية (العواطف الشريفة) فى الفصل الأول قال أحد الممثلين لفتاة ترغب الزواج بذى لقب سام طمعا باللقب لاسواه : (لا تغترى بالرتب والنياشين فقد أصبحت هذه الأيام كالسلع تباع فى الأسواق) وكانت لهذه الجملة تأثير على السامعين بعد أن أخذت الصحف تهاجم بيع الرتب والنياشين والمستول عنها وأنعتت المعية الخديوية بالرتب والأوسمة على نفر من الجاهلین والأमीین، رجال البوليس حضروا فقيدوا هذه الجملة فى (سجل الترائم) اهتمت لها محافظة القاهرة اهتماما كبيرا^(٥٤) والذي لا شك فيه أن تزايد العيب ونحو بطريق التورية وأنغمر على ذات الخديوى قد استوجب من الحكومة إصدار لائحة التياترات فيما بعد عام ١٩١١. ^(٥٨)

• شهد عام ١٩٠٩ أيضا منذ بدايته وحتى نهايته ما اعتبر بطريق الخطأ أول قضية عيب فى ذات ولى الأمر، وقد بدأت تفاصيل هذه القضية عندما اتهمت النيابة العمومية (فى القضية نمرة (٥) يناير ١٩٠٩ الواردة بالجدول نمرة (٣٤) سنة ١٩٠٩) ^(٥٦) أحمد حلمى بما يأتى :

- ١- التطاول على مسند الخديوية المصرية
- ٢- الطعن فى نظام حقوق الوراثة
- ٣- الطعن فى حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها
- ٤- الطعن فى حق ذات ولى الأمر

وذلك بنشره فى جريدة (القطر المصرى) بالعدد (٣٧) الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقالة نحن عنوان (مصر للمصريين) يقول بنقلها عن جريدة العدل التركية العربية التى تطبع فى الأستانة ونشره فى العدد (٣٨) الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٠٩ مقالاً تحت عنوان (يا ولاية الإسلام وعلماء الأنام فى دار السلام) و (أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأمير المصريين عباس بن توفيق) و (يد الجنا ب العالى) و (أملك الجنا ب العالى) و (مهمة شكرى باشا)

انعقدت محكمة السيدة زينب الجزئية يوم الخميس ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ تحت رئاسة على ماهر أفندى القاضى ونظرت القضية فى كافة أبعادها، وما يهمننا هو التهمة الرابعة (الطعن فى حق ذات ولى الأمر) حيث جاء فى حيثيات الحكم:

حيث انه لا يمكن وضع تعريف جامع لما هو العيب فى حق ذات ولى الأمر ولكن العلماء متفقون على أن مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذى الكرامة أو يمس بالاحترام الواجب لصاحب التاج سواء وقع تصريحاً أو تلميحاً وسواء كان راجعاً إلى حالته الشخصية وإلى حياته العمومية

وحيث أنه ينطوى تحت ذلك ما ورد فى مقالة "مصر للمصريين" مثل

"رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا مصوب سهم البلاء شديد

فلما توليتم طغيتم وهكذا إذا أصبح القولى وهو عميد

ومثل (وقد اقتفى أثر محمد على فى قبح فعله وسوء سيرته أولاده وأحفاده من بعده) ومثل (وليظل المصريون خدما لصبياتهم وأرقاء لنسوانهم) إلى غير ذلك من المطاعن الموجهة لذات ولى الأمر تلميحاً بأقوال بذينة تأباها الآداب الإنسانية.

وحيث أن ماذهب إليه المتهم في دفاعه من أن المراد (بولى الأمر) هو جلالة السلطان وحده منقوض

(أولا) لأن هذه الصفة أطلقت في عرف هذه البلاد على حاكمها الشرعى وهو سمو الأمير ولا شك في أن الشارع قد جرى على هذا العرف

و (ثانيا) لأنه إذا صرفت هذه الصفة إلى جلالة السلطان وحده فلن يوجد في القانون نص يعاقب من يعيب في حق الحضرة الخديوية وهذا أمر غير مقبول خصوصا إذا لوحظ أن المادة ١٥٨ تعاقب من يعيب في حق أحد أعضاء العائلة الخديوية

و(ثالثا) لأن العيب في حق جلالة السلطان داخل عقابه في المادة ١٥٧ عقوبات لأن حكومة جلالته في نظر الشارع المصرى وقت وضع قانون داخلى تعتبر أجنبية عن حكومة مصر بصفتها ذات استقلال داخلى وهذا الاعتبار لا يمس السيادة العليا التى للدولة العثمانية على مصر بوجه من الوجوه

على أنه لو كان في هذا الأمر محل للالتباس فلا شئ يمنع من إطلاق صفة (ولى الأمر) في المادة ١٥٦ على جلالة السلطان وعلى سمو الخديوى معا.

رأت المحكمة أن التهم الموجهة إلى المتهم ثابتة كلها عليه وعقابه ينطبق على المواد ١٥٠، ١٥٦، ١٤٨، ١٦٨ عقوبات وأن الأفعال المسندة إليه يجب اعتبارها جريمة واحدة وحكمت بحبسه عشرة شهور حبسا بسيطا وأمرت بتعطيل جريدة (القطر المصرى) مدة ست شهور وبإعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد (٣٧) من الجريدة المذكورة وأعفت المحكوم عليه من المصاريف وجعلت الكفالة لإيقاف التنفيذ ألف قرش.

محكمة مصر الابتدائية الأهلية بجلسة الجنج الاستئنافية المنعقدة يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩ تحت رئاسة حضرة محمود رشاد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات المستر كلابكوت ومتولى أفندي القاضيين حكمت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل خاصة وأن النيابة رأت أن "العيب في حق ذات ولى الأمر بأقبح ألفاظ الهجوم والسياب وقد ذكرت المحكمة في أسباب حكمها أن الجناب الخديوى هو بلا نزاع ولى الأمور هنا كما أن الجناب السلطانى هو ولى الأمر هنا وهناك وأن أول واجبات الصحافة التعلق بالعرش الخديوى والمحافظة على حقوق الحاكم والمحكوم وأن القضاء لا يرحم كل من ينفر الناس من العائلة الخديوية ويطعن على الغير تصريحاً أو تلميحاً وأن المتهم نشر مطاعن مهينة ومؤلمة ومكتوبة بعبارات جارحة بذينة خارجة على حد اللياقة والأدب وتعده النشر في يوم عيد الجلوس الخديوى "أعلى مقام يجب أن تنصان كرامته ويجب أن يعلى حقه من التأديب والاحتشام" (٥٩)

صار مجموع ما حكم به على أحمد حلمى سنة كاملة مع الشغل وأربعة أشهر حبسا بسيطا في قضية (مظاهرة الحرية) وقد كان لقضية صاحب النظر المصرى رنة شديدة وتتبعها الناس في شغف، لأنها قضية الدفاع عن حرية الرأى بل لقد كان لهذه القضية صدى في الهند سجلته جريدة القطر المصرى في عددها (٤٦) الصادر في ١٣ مارس ١٩٠٩.

يكتب أحمد حلمى عن (قضايا القطر المصرى) أن النيابة ترميه بأكبر تهمة لم تنظر مثلاًها المحاكم المصرية قاطبة من عهد افتتاحها إلى الآن (القطر المصرى العدد (٤١) ٥ فبراير ١٩٠٩) وهى تهم كبيرة ولكنه يؤكد (الحق أكبر والقضاء أعدل) اعتبر أحمد حلمى العائلة

الخدوية أصل البلاء وأس الفساد في مصر، وقد بدأ مقالته (مصر للمصريين) ببينين للمنفلوطي يعبران عما تشعر به البلاد ازاء هذه الاسرة، وقد سبق أن قدم المنفلوطي إلى المحكمة لأنه عاب في ذات ولي الأمر (قضية السفهاء) وسجن وحدث نفس الشيء لأحمد حلمي واعتبر الحكم عليه كما يقال (أول حكم بالعيب في الذات الملكية!) بل اعتبره البعض (أول كاتب سياسي) دعا إلى قلب نظام الحكم (٦١).

الملاحظ حول أهمية هذه القضية أن تجرؤ (القطر المصري) - وغيرها - على الخديوى والعائلة الخديوية كان وراء الدور الذي لعبه الخديوى عباس في إعادة العمل بقانون المطبوعات. فقد كان هو الذي حمل جورست على السعى لدى حكومته لإقناعها بضرورته ووراء دعوة نظاره - كما يؤكد زغلول (٦٢) - للعمل على تطبيق القوانين بكل دقة، ففي أحداث ١٥ مارس سنة ١٩٠٩ يذكر "صعدنا إلى الخديوى، ودار الكلام في القضية المرفوعة ضد صاحب القطر المصري وما حصل من القاضي من تأخيرها إلى خمسة إبريل. واستنكر ذلك" (٦٣).

وكما ألمحت مسبقا ما قرره الهلباوى لما نشرت الجرائد أنى قبلت الدفاع عن المتهمين في هذه القضية، جاء على أثر ذلك المرحوم حسين رشدي باشا إلى ديون الأوقاف وكان وزيرا للخارجية وقتئذ ودعاني إلى مقابلته بغرفة المدير (سعادة مصطفى ماهر باشا في ذلك الوقت) وهنا قال لي: أن سمو الخديوى غير مستحسن دخولي في الدفاع عن قضية أحمد حلمي، لأن حلمي هذا ترجم مقالة كانت بجريدة تركية ونشرها بجريدته لم تحز هذه المقالة رضاء الخديوى بل عدت ماسة بكرامته، ولذلك رفعت عليه دعوى جنحة بسببها وحكم عليه بالحبس ستة أشهر، والقضية، مستأنفة أمام محكمة الاستئناف فرجل يتصيد المطاعن على سموه لا يستحق العطف عليه خصوصا من رجل حائز رضا سموه وهو ممثله ووكيله في تلك المصالح الثلاثة (الأوقاف) العمومية والخاصة والأوقاف الخديوية (٦٤) " لكن الهلباوى رفض التنازل عن الدفاع عن أحمد حلمي ومن معه في قضية (المظاهرة الكبرى).

رغم صدور حكم الحبس على أحمد حلمي فقد واصل نضاله ضد حكم عباس المطلق وعن طريق الرمز الشعري الفنى ألمح في كلمة (عبوس) الواردة في هذه الأبيات إلى (عباس): (٦٥):

هذا زمان (عبوس) كله نكد	والفقر يغفر فاما يقضم الفولا
هذا زمان به ألياساء ضاربة	في القطر أطنابها خريسا وتخجلا
هذا زمان به ألساواة ناشبه	أظفارها في حشا الأهليين تنكلا
هذا زمان به السبع العجاف أتت	لأكل ما لم يكن من قبل مأكولا
لو جاء يوسف بعد الموت ثانية	طار أينما لهذا الحال تبديلا

ظلت (القطر المصري) معطلة خلال الستة أشهر التي تقرر تعطيلها فيها ثم عادت إلى الظهور في ٢٣ أكتوبر ١٩٠٩. واستمرت تندد بالحكام الطغاة (واللى على رأسه بطحة يحسس عليها !!) يكتب أحمد حلمي في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ مقالا بعنوان (صلاح الرعية بصلاح ملوكها) توقيع (أديب ناصح) جاء فيه :

"فياكل ملك غشوم أو حاكم ظلوم ما ضرك لو تنزود قبل حلول الأجل وانقطاع الأمل فلا تحكم في عباد الله بحكم الجاهلين ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين".

وفي ٥ نوفمبر يكتب عن (حكومة الفرد)، وفي ٢٦ نوفمبر (حكومة الفرد) وفي ١٠ ديسمبر (كيف نالت إنجلترا دستوراً) ويكتب بالبنط العريض أسفل المقالة (ألا فلتسقط حكومة الفرد)

• مع مطلع يناير ١٩١٠ لم تلبث دار المعتمد البريطاني أن عصفت بالجريدة نهائياً لتعرضها للجناب العالي ويكتب سعد في يناير ١٩١٠ "انعقد مجلس النظار في نظارة الخارجية وتقرر فيه إلغاء جريدة "القطر المصري" فسأل المستشار المالي فيما إذا كان ما نسب إلى الجريدة المذكورة يعد من التعدي على الآداب ؟ فقلت أنه لا يعد تعدياً على الآداب وإنما يعتبر طعناً في الاعراض لأن التعدي على الآداب عبارة عن الاتيان بصورة أو بعبارة مخلة بالحياء أو موجبة لاستحسان أمر قبيح والمقالات التي تنشر في القطر المصري ليست من هذا القبيل وإنما هي تقذف بعض الأشخاص" (٦٦) صدر أمر ناظر الداخلية (محمد سعيد باشا) بأقفال جريدة القطر المصري وكان المبرر الرئيسى التعريض بالجناب العالي الخديوى والتعرض لكرامة الناس والطعن في شرفهم. (٦٧) بعد اغتيال بطرس غالى باشا، صدر قراراً بإيقاف جريدة (العلم) لخروجها من حد الاعتدال، وخرجت مظاهرات تندد بتصريحات تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة عندما زار مصر في مارس ١٩١٠ واشتد الجفاء بين الخديو وقيادة الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد بك واخترعت وسائل جديدة لمحاربة الحركة الوطنية حيث صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ فى ١٣ يونية ١٩١٠ يقضى بإحالة تهم الصحافة على محاكم الجنايات بعد ان كانت من اختصاص محاكم الجنج وصادر قانون الاتفاقات الجنائية وفيدت حرية التمثيل ووضعت لائحة للمسرح، وفي اغسطس ١٩١٠ تفجرت (قضية وطنية).

• كان الشيخ على الغياتى المحرر باللواء قد أخرج فى يوليو عام ١٩١٠ ديواناً من الشعر أسماء (وطنيتى) ضمنه قصائده التى وقعت خلال عامين، وكتب زعيم الحزب الوطنى محمد بك فريد مقدمة له (تأثير الشعر فى تربية الأمم) بين فيها انه نتيجة استبداد حكومة الفرد سواء فى الغرب أو الشرق أماتة الشعر الحماسى وحمل الشعراء بالعطايا والمنح على وضع قصائد المدح البارد والاطراء الفارغ فى الملوك والأمراء والوزراء وابتعادهم عن كل ما يربى النفوس ويغرس فيها حب الحرية والاستقلال ودعا الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح فى أيام معلومة ومواسم معودة لخدمة الاغنياء وتملىق الامراء وانتقرب من الوزراء "فالحكام زائلون والأمة باقية" كذلك كتب الشيخ عبد العزيز جاويش تقریظاً للديوان تحت عنوان (الشعر والشاعر) حيث اعتبره نموذجاً من الشعر جمع بين رقة الألفاظ وجزالة المعنى وألف بين احكام التأليف وصدق العبارة، ثم كتب الغياتى مقدمته الطويلة متأثراً بالثورة الفرنسية ونشيدها الوطنى (المرسلين) واتى بعد ذلك بنماذج من شعره كان اهمها واطرها تلك التى نشرها فى (اللواء) فى العدد ٢٩١٦، ٢٧ مارس ١٩٠٩ تحت عنوان (الى سمو الأمير والوزارة والأمة) :

أعباس هذا أخطر العهد بيننا
أيرضيك فينا أن نكون أذلة
ونياس من آمالنا فيك كلما
وأرضيت اعداء البلاد وأهلها
رويك را عباس لا تباع المدين
فما يبتغى (جورست) الا مكيدة
وما قد رمى (حرية القول) رمية
فلا تخش منا بعد ذاك عتابا
ننال اذا رمنا الحياة عقابا
قضيت علينا أن تكون غضابا
وأصليتنا بعد (الوفاق) عذابا
ولا تستمع الظالمين خطابا
تحول أقلام السلام حرابا
بسهمك تجنى للبلاد خرابا

وفى قصيدة (طيف الوطنية) كتب :

وولاة أقسموا أن يسجدوا
رب ماذا يصنع المصري أن
طال يوم الظلم فى مصر ولم
كلما رام العدا منهم مراما
جاوز الصبر مدى الصدر فقاما
ندر بعد اليوم للعدل مقامما

أمرت النيابة بمصادرة الديوان واستدعت الغاياتى لتحقيق معه، لكنه هرب إلى تركيا واستحضرت الشيخ عبد العزيز جاويش وحقق معه يوم ١٢ يوليو ١٩١٠ واستحضرت كذلك اسماعيل حافظ صاحب العلم لسؤاله سبب مدحه وإطرانه لهذا الديوان. وبعد التحقيق أحالتهما (على الغاياتى والشيخ جاويش) مع آخرين (الشيخ محمد على القزوينى والياس دياب) إلى محكمة الجنايات يوم ٦ أغسطس برئاسة محمد بك مجدى وعلى بك ذو الفقار والمسئور سودان اعضاء، وتقرر إخراج اسماعيل حافظ وتأجيل رفع الدعوى على محمد فريد لحين عودته من أوروبا وكانت الاتهامات الموجهة اليهم :

- ١- التحريض على جناية القتل السياسى
- ٢- التحريض على كراهة الحكومة والازدراء بها
- ٣- تحسين (تحبيذ) الجرائم
- ٤- العيب فى حق ذات ولى الأمر
- ٥- إهانة ناظر الحفائية وهيئة النظارة والمحاكم

وقد حكم على الشيخ الغاياتى غيابيا بالحبس سنة مع الأشغال وعلى الشيخ جاويش بالحبس البسيط ثلاثة أشهر وحكم على الآخرين بشهرين مع إيقاف التنفيذ^(٦٨) عندما عاد محمد فريد آواخر ديسمبر ١٩١٠ بدأت النيابة تحقيق معه وتولى التحقيق محمد نسيم بك فى ٤ يناير ١٩١١، ونظرت القضية يوم ٢٣ يناير ١٩١١. أمام محكمة جنايات مصر برئاسة المستر دلبروجل حيث أصنرت حكمها بحبسه ستة أشهر مع النفاذ ونظم أحمد نسيم قصيدة رائعة (إلى الرئيس فى سجنه) ذكر فيها هذه الأبيات :^(٦٩)

فى مصر قوم ناوأوك بشرهم فاردد مكايدهم اليهم وانحر
 ذكروك فى حب البلاد واهلها ما قيمة الانسان أن لم يذكر ؟
 لو كنت ممن تاجروا بضميرهم للعبت لعبا بالنضار الأصفر
 أو كنت ممن يطلبون مراتبها لساوت فى العلياء نجم المشتري

هذا الحكم أثار الاستياء العام فى مصر حتى من بعض خصوم الحزب الوطنى، لم ترضى عنه معظم الصحف بما فيها (المقطم) جريدة الاحتلال والتي رأت (٢٣ يناير ١٩١١) أن هذا الخصم القديم قد انقلب فى شعورنا دفعة واحدة إلى صديق حميم، وعلقت (الأهرام) على الحكم وشدته (٢٤ يناير ١٩١١) وبينت أن كل حركة من هذا النوع يكون محضاً يحرك الجمر الذى غطاه الرماد، رماد السكون والهدوء... (٧٠)

هذه إحدى القضايا التى تضمنت فى ثناياها (العيب فى ذات ولى الأمر) قبلها وعقب الإفراج عن الشيخ جاويش تجمع آلاف الشباب وفق بعضهم رباط خيول العربية التى كانت تستعد لنقله إلى بيته وتولوا هم بأنفسهم جر العربية إلى دار اللواء، هكذا نابت أذرع الشبيبة مناب قوائم الجياد، واعطته وساما من الذهب (وسام الشعب) نكايه فى الخديوى، ولم يكن مصادفة أن الاحتفال الكبير بجاويش يوم خروجه من السجن يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٠٩ بسبب مقالة ذكرى دنشواى، وهو نفس اليوم الذى صدر فيه الأمر العالى بترقية بوغوص أغوبيان بك رئيس الجلسة التى حكمت على الشيخ جاويش تزايد العداء والجفاء بين الخديوى والحزب الوطنى، يذكر شفيق باشا فى مذكراته :

"وفى ١٩ يناير من هذا العام (١٩١٢) أقيمت حفلة لرعاية الاطفال بدار الأوبرا تحت رعاية سمو الخديوى وحضرها مندوب من قبل سموه وقد حدث عند دخول المندوب وعزف الموسيقى بالنشيد الخديوى أن وقف جميع الحاضرين حسب المعتاد ما عدا محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى، مما استرعى انظار الحاضرين جميعا. ولما كانت هذه هى الحادثة الأولى من نوعها فتناقلتها الألسن والصحف، وكانت لها ضجة فى داخل السراى. وقد خاطب حسين رشدى باشا بك فى الشأن فأجابة بأن ليس هناك قانون يحتم عليه الوقوف.

وكانت هذه الظاهرة بمثابة إعلان حرب عدائية على الخديوى، والخروج على الاحترام اللائق به". (٧١)

فى ٢٢ مارس ١٩١٢ عقد المؤتمر الوطنى بدار (العلم) وخطب فريد خطبة شعواء طالب فيها بالجلاء والدستور، وعندما ما احس أنه مطالب للتحقيق معه وحجسه، هاجر إلى المنفى فى ٢٦ مارس، وفى ٣ أبريل ١٩١٢ تمت محاكمته وصدر الحكم بحبسه سنة مع الشغل غيابيا، وفى المهجر كتب مذكراته، فى احداث يوم ٥ سبتمبر ١٩١٣ ذكر : (٧٢)

"هـ منه الأخبار التى وردت فى جرائد مصر متأخرة، الحكم بالحبس ثلاثة شهور على عبد الحليم أفندى حلمى المصرى غيايبا، لأنه نشر فى جريدة الأهرام قصيدة خيالية يصف فيها بخل ابن الخصيب وإلى مصر أيام العباسيين ويذم فيها شاعره، فرأت الحكومة ان الوصف القبيح ينطبق على الخديوى وشاعره أحمد بك شوقى، ورفعت الدعوى العمومية عليه، ورغما من أن المحامى عنه قدم شهادات طبية تفيد أنه مريض باسكندرية، حكمت

عليه المحكمة هذا الحكم تحت رئاسة (الجزار) مجدى باشا ويتحدث سعد زغلول فى مذكراته عن ابعاد هذه القضية بقوله فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩١٣ "زازنى أمس مستر بروثيت المستشار الخديوى، مع قرينته ولبت طويلا ودار الحديث بيننا على موضوعات شتى، وفهمت منه أنه منشغل للحكم الصادر فى قضية قصيدة الهجو ضد عبد الحليم المصرى وأنه من رأى طلب التشديد لأنه يرى ان القاضى يمكنه أن يحكم به بناء على معارضة المحكوم عليه فعارضت ذلك" (٧٣) وفى يوم ٣٠ سبتمبر ١٩١٣ كتب "لم تعلق الجرائد شيئا على الحكم فى قضية عبد الحليم المصرى ما عدا "جورنال دى كير" فإنه تكلم عنه بأن الذين أشاروا بإقامة الدعوى لم يحسنوا الشورى، كأن الخديوى موعود بعدم (اخلاص النصيح له لا فى القصائد ولا فى مسألة مربوط" (٧٤)

ويظل التساؤل : ما هى أبعاد هذه القضية فى العيب فى حق الذات الخديوية الفخيمة ؟

فى ١٢ يونية ١٩١٣ نشرت جريدة الأهرام قصيدة للشاعر عبد الحليم المصرى. وهو احد الشعراء الضباط والذى تغنى بالحرية والوطنية (٧٥) بعنوان (جائزة شاعر خمسين الف دينار) تعرض فيها للعلاقة بين "الخصيب" والى مصر أيام العباسيين والشاعر أبى هانىء المعروف "بأبى نواس" ومما جاء فى هذه القصيدة : (٧٦)

ما اعرف المين إلا فى المغالاة	ما (للخصيب) يغالى (بأبى هانىء)
إليه كانت سبيلا للفوايات	يد بعارفة الاحسان يصرفها
ويصلح النذل أرباب الاسماءات	قد يفسد العز من ساعت أرومته
بيننا يشق الصدى منا المرات	أشاعر النيل دون الخلق يشربه

ويستمر الشاعر :

يسخر الناس فى حمل الجبايات	إلى (الخصيب) تركت النيل عن رغب
لو يؤمن الذنب فى المرعى على الشاة	نعم الأمين على مصر وساكنها
عليك بالدين فالدينيا لميقات	قل (للخصيب) إذا ما جئت سدت
أنت المسافر فانت لى النهايات	يا حاملا نشب الدنيا على كتف
فى غيره فاسترح بين المسافات	تمضى عجولا بما جمعه طمعا

رأت السلطة المصرية ان هذه الأبيات يشتم منها التغرض والعيب فى حق ذات الخديو الذى يرمز إليه ناظم القصيدة بالخصيب، وأن كل ما جاء عن الخصيب من الاتهامات فى ملذات الحياة الدنيا والانصراف عن الزكاة والاهتمام بجمع الجبايات، بل والتشبهه بفرعون فى دعوى الألوهية، قصد به الخديوى الذى يكثُر من الاحتفاء بالشاعر أحمد شوقى وتكريمه كما كان الخصيب يجزل العطاء لشاعره أبى نواس، وكان الخصيب عامل هارون الرشيد على خراج مصر قد فضل الحسن بن هانىء على باقى شعراء مصر وأجازه بما لم يجز به هؤلاء الشعراء، فغضب أحدهم وهو مسلم بن الوليد ورحل من مصر إلى بغداد يشتكى الخصيب للخليفة ويذكر مساوئه ومساوئ شاعره أبى هانىء.

كان عبد الحليم المصرى موظفا بديوان الأوقاف، وقام إبراهيم باشا نجيب ناظر الأوقاف آنذاك بالتحقيق معه إداريا على تعديه حدود الأدب فيما كتب، وفى نفس الوقت قام النائب العمومى عبد الخالق باشا ثروت بالتحقيق معه جنائيا، وفى ١٦ أغسطس ١٩١٣ حكمت عليه المحكمة بالحبس لمدة ثلاثة شهور، وكان الحكم غيابيا، ثم صدر حكم الاستئناف بعد ذلك بالبراءة "بعد أن تدخل الخديوى وأقنعه بعض الوسطاء بأنه يجب ألا يسمح بان يسجل حكم قضائى صادر من جهة قضائية عليا أن شاعرا فى عصره هاجمه وهجاه" (٧٧) فى ٢٨ سبتمبر ١٩١٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته : "صدر الحكم فى قضية المعارضة التى رفعها عبد الحليم المصرى ضد الحكم الصادر عليه فى تهمة قذف الخديوى بقصيدة - بالبراءة وأنى أستحسن هذا الحكم، وأعدده انسب للخديوى من حكم الإدانة القرائن تدل أنه سيكون سيئا، لأن ديوان الأوقاف رقت الشاعر وحرمة من المعاش ولأن شهود الإثبات لم يعدلوا عن القول بان القصد من القصيدة الهجو والذى كانت أقواله أول الأمر مبهمة فى هذا المعنى أزال هذا الإبهام، وأكد بأنه فهم من قراءة القصيدة قصد الهجو موجه لسمو الأمير ولا يبعد أن يشتد غضبه على رشدى باشا لأنه ناظر الحقانية وربما كان يعلق أمرا كبيرا على وجوده فى القطر وقت نظر هذه القضية" (٧٨).

قضية (عيب) فى حق ذات ولى الأمر لأحد (شعراء الوطنية فى مصر) الذى فصل من عمله وسجن لكنه واصل مسيرته قائلا (٧٩) :

قالوا لى الصمت، قلت القول : فارتعدوا	خوفا على وما صمت أمرى جزعا
وابلغونى أمورا ما اقتعت بها	حتى إذا عثرت بى عدت مقتنعا
أشتكى الجوع فى مائى وفى شجرى	ويشتكى ظالمى فى ظلها الشبعا
ما أضيع المرء فى دار إذا استبقت	فيها الغيوث ورجى جرعة منعنا
وكيف أحيا بواد جسوه كدر	لو يبعث الله فيه البرق مالمعنا

وهناك عشرات من نماذج العيب التى أفلتت بطريق أو بآخر من أن تقدم إلى المحاكمة فى فترة عباس حلمى الثانى ولم يكن لها صدى سياسى عنيف، كما حدث مثلا فى (قصيدة السفهاء) أو فى مقالات (القطر المصرى) أو حتى لقضية (ديوان وطنيتى) وقصيدة عبد الحليم المصرى (جائزة شاعر خمسين ألف دينار).

ويذكر العقاد أنه مع سياسة الوفاق وتتمر الخديوى للحركة الوطنية وإدارته ظهره لطلاب الدستور، وإعلان عداؤه لمدرسة القضاء الشرعى، غير أنه أعلن أنه يغار على الإصلاح غيرة أصدق من دعوى المدعين للغيرة عليه، كتب العقاد مقالا بتوقيع (ع. الأسوانى) فى الأخبار التى كان يصدرها الشيخ يوسف الخازن. ويحررها الأستاذ توفيق حبيب قال فيها ما فحواه "أن الملوك لا يحتاجون إلى القسم لأنهم يثبتون نياتهم بالأعمال لا بالأقوال !" ويضيف "قلقت الحاشية الخديوية واستدعت النيابة صاحب الأخبار، غير أنها حفظت التحقيق ولمولا ذلك لسبقت نفسى بثلاث وعشرين سنة فكنت أول من حوكم على تلك العيوب الملكية التى يحملها أصحاب العروش ويحاسب عليها أصحاب الأقلام" (٨٠).

في ٥ أغسطس ١٩٢٤ ذكر العقاد كذلك في (البلاغ) أنه نشر بعض قصائده في مجلة (عكاظ) وكان من أبرز هذه القصائد قصيدة هجاء قصد بها الخديوي عباس حلمي، قال في مطلعها : ^(٨١)

أيا دولة العار التي لم يكن لها عماد ولا ركن إلا اللسوم والحسد
بغيتم فلما جاوز البغي حده رماكم شهاب الحق بالذل والفنسد

أفادت العقاد من الاتهام بالعيب في حق الذات الخديوية الفخية رغم أنه كان قد بدأ مقالاته وأشعاره التي تمس ذات الحاكم ولو بطريق اللمز دون التصريح، غير أن تطور الأحداث في أوائل الثلاثينيات جعلت الحكومة تتربص به وتقدمه في إحدى قضايا (العيب) في الذات الملكية المصونة ويحكم عليه ويسجن بين (السود والقيود).

حواشى [الفصل الثانى]

- ١- أحمد شوقي: الشوقيات، الجزء الأول (السياسة والتاريخ والاجتماع) مطبعة مصر، د. ت، ص ٢٠٩
 - ٢- حول طبيعة هذا القرار أنظر بصفة خاصة (الوقائع المصرية عدد ١٥ مايو سنة ١٨٨٤) وحول (قوميونات الأشقاء) راجع بعض ما كتبه (عبد الرحمن الرافعى بك: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ١٦٠ - ١٦١)
 - ٣، ٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الأول (١٨٩٢ - ١٩٠٢) الطبعة الأولى، مطبعة مصر ١٩٣٦، ص ١٧، ص ٨٥.
 - ٥، ٦- حافظ إبراهيم: لىالى سطيج، مع دراسة تاريخية بقلم عبد الرحمن صدقى: السدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص ٨٤، ٦٧.
 - ٧- محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية، الجزء الأول، ص ٢٦.
 - ٨- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن. القسم الثانى، الجزء الثانى (١٩٠٣ - ١٩١٤) الطبعة الأولى، مطبعة مصر ١٩٣٦، ص ١٦٩.
 - ٩- ماهر حسن فهمى (د): محمد توفيق البكرى، دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٧، ص ٩٦ - ٩٧.
- أشير إلى أن الكلمة الأولى من مطلع هذه القصيدة تختلف وتتباين لدى البعض، فأحمد شفيق باشا فى مذكراته بدأها بكلمة (عيد) بينما أحمد أمين فى شرحه لقانون العقوبات (المادة ١٥٦ ع) بدأ مطلع القصيدة (ص ١١٢).
- | | |
|-----------------------------|----------------------------|
| قدوم ولكن لا أقول مسعياً | وملك وإن طسال المدى مسيباً |
| بعثت وتقر الناس بالبشر باسم | وعدت وحزن فى الفؤاد شديداً |
- بينما الدكتور محمد جمال الدين المسدى فى دراسته عن دنشواى (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص ٥١ - ٥٢) نشرها (إياب).
- ١٠- فى يناير ١٩٦٣ نشر محمود عباس العقاد فى مجلة (المجلة) يروى بعض السير والتراجم التى عرفها. كتب يقول "والذى لا نشك فيه أن القصيدة كانت من نظم البكرى مع مشاركة قليلة من المنفلوطى فى بعض أبياتها لأن المناظرة بالآباء والأجداد والمقابلة بين الدخيل (القولى) والأصيل (البكرى) تخطر لسليلى بيت الصديق ولا تخطر للمنفلوطى" وقبل ذلك عندما نشر العقاد (شعراء مصر وبيئاتهم فى الجيل الماضى، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ٦٥ ذكر عند حديثه عن الشعر عن السيد توفيق البكرى المتوفى سنة ١٩٣٢ كان مسألة إحساس مرهف وشاعرية مطبوعة وقد تقصر هذه الشاعرية فلا توفى على الغاية أو تطفو فلا تتغلغل إلى الأعماق، بيد أنها من معدن الفن ولبابه".
 - ١١- حسن اشريف: أترجال أسرار، مطابع دار أخبار اليوم، القاهرة يناير ١٩٥٢، ص ١٠٧.
 - ١٢- نشرت هذه القصيدة فى (المؤيد ٢٧ ديسمبر ١٨٩٧) ثم بعد ذلك فى (الشوقيات المجهولة).
 - ١٣- يونان لبيب رزق (د): "قصيدة السفهاء" الأهرام ديوان الحياة المعاصرة (١٢٦) جريدة الأهرام ١٨ إبريل ١٩٩٦ وقد اعتبرها (أول حكم قضائى بتهمة العيب فى الذات الخديوية).
 - ١٤- محمد جمال الدين المسدى (د): دنشواى، ص ٥١ - ٥٢، اعتماداً على المؤيد (٤ نوفمبر - ٤ ديسمبر ١٨٩٧).
 - ١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن، القسم الثانى، الجزء الأول (١٨٩٢ - ١٩٠٢) ص ٢٤٨.
 - ١٦- محمد سيد كيلانى: عباس حلمى الثانى أو عصر التغلغل البريطانى فى مصر ١٨٩٢ - ١٩١٤ الطبعة الأولى، دار الفرجانى، القاهرة ١٩٩١، ص ٧٩ - ٨٠.

١٧- أنظر : يونان لبيب رزق (د) : المرجع السابق (الأهرام ١٨ إبريل ١٩٦٦) وحول أحمد فؤاد صاحب الصاعقة رجع كذلك الأهرام ٣ إبريل ١٩٣٥.

١٨- حول (حمارة منيتي) لمحمد أفندي توفيق راجع: يونان لبيب رزق (د): (حمارة منيتي) الأهرام ديوان الحياة المعاصرة (١٠) الأهرام ١٧ أكتوبر ١٩٩٦، وقد جعل من النقد اللاذع والسخرية والتشهير طابعها ومادتها، وهو صاحب الزجل المشهور:

يا مصر أنا في حبك هايم ولايسن نايم
بمن العزائم ناقصة زرار
مقلوت عيارها على عيارى
دي أصل مرارى
أحيه يا نارى، ع المسار !
صبحت أخاف من مقصوصك
وأنا بخصوصك
خليت لصوصك بقوا أنفار

راجع : أبو بئينة: الزجل والزجالون، ص ٤٩ - ٥٠.

١٩- راجع ما كتبه حسين مظلوم رياض ومصطفى محمد الصباحي: تاريخ أدب الشعب مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٦، ص ١٤٩ - ١٥٣، وكذلك ما كتبه حبرم الغمراوي عن محمد توفيق صاحب حمارة منيتي فسي (أدب الشعب) كتب للجميع، العدد ٦١ أول ديسمبر ١٩٥٢ : ص ٤٧.

٢٠- عادل حمودة: النكتة السياسية.. كيف يسخر المصريون من حكامهم، الطبعة الأولى، دار سفنكس للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٤٠، والملاحظ أن صاحب (حمارة منيتي) كان يقصد بالأخ العزيز، حاكم مصر عباس حلمي الثاني.

٢١- محمد حسين هيكل (د): مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول (١٩١٢ - ١٩٣٧) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص ٢٩.

٢٢- الرحالة ك (عبد الرحمن الكواكبي): طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مطبعة المعارف بمصر، د.ت، ص ١٠، ١٢، ٢٠، ٤٩.

٢٣- السيد محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الأمام، الجزء الثاني، ص ٣٨٢ - ٣٨٩ مجلة المنار، الجزء الخامس المؤرخ في غرة ربيع الأول سنة ١٣٢٠ هـ - ٧ يونية ١٩٠٢ م).

٢٤- السيد محمد رشيد رضا: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٨٢ هامش (١).

٢٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني، القسم الثاني (١٨٩٢ - ١٩١٤) الطبعة الأولى، مطبعة مصر ١٩٣٦، ص ٧١ - ٧٢.

٢٦- عبد الرحمن الرافعي: شعراء الوطنية تراجمهم وشعرهم الوطني والمناسبات التي نظموا فيها قصائدهم. الطبعة الأولى. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤، ص ٢١٦.

٢٧- عبد الرحمن الرافعي بك: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ١٥٨ - ١٦٤.

٢٨- نفس المرجع، ص ٤١٥ (من كتابه إلى السير هنري كامبل باترمان سنة ١٩٠٧).

٢٩- عبد الرحمن الرافعي بك: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ٥٦ - ٦٢.

٣٠- أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ١٦٤، ١٦٥.

ترتب على سقوط استبداد السلطان عبد الحميد الثاني وإعلان الدستور (يوليو ١٩٠٨) إثارة قضية (الدستور) في مصر.

ما أن وطئت أقدام الخديو عباس أرض الوطن حتى ووجه ببضع مئات من أتصار الحزب الوطنى فى انتظاره وهو فى طريقه إلى محطة رأس التين بالإسكندرية هاتفين حياة الدستور، وقد تزايدت هذه الصيحة بعد ذلك حتى أصبحت أقرب إلى نشيد وطنى لا يظهر الخديو على أى مكان عام إلا ويواجه بها بل أن

صحة "الدستور يا أفندينا" ظلت تلاحقه حتى في قصر عابدين نفسه (يقول الدكتور حسين هيكل في مذكراته أنه لما كان طالبا بالحقوقي كان يصعد مع زملائه على سطح المدرسة المجاورة لقصر عابدين يرددون هذا الهتاف).

(انظر: محمد حسين هيكل (د) مذكرات في السياسة المصرية الجزء الأول، ص ٤٢)

٣١- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨ ص ٧٥٥.

٣٢- نفس المرجع، ص ٨٠٨ - ٨٠٩.

٣٣- عبد الرحمن الرافعي: شعراء الوطنية، ص ٢١٩.

٣٤- نفس المرجع، ص ١٩٦ - ١٩٧، وراجع أيضا ما كتبه: عبد المنعم تليمة (الشعر السياسي في مصر من ثورة عرابي إلى الحرب العالمية الأولى) رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب - جامعة القاهرة (١٩٦٣ - ١٩٦٤) ص ٥٢، حيث صور صورة القصب الذي بلغ أشده بأحمد محرم في قصيدة (كذب الملوك) ويذكر أيضا بعض شعراء تلك الفترة مثل الكاشف والذي له قصيدة (الطلبة والسياسة) صور فيها إهمال الطلبة لعباس أثناء سير موكبه احتفارا له على خيانتة واتقلابه.

٣٥- اللواء: العدد ٢٨٤٨، ٩ يناير ١٩٠٩.

٣٦- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثاني، ص ٨٥٢ - ٨٥٣.

٣٧- أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ١٧٤.

٣٨- عبد الرحمن الرافعي: شعراء الوطنية، ص ١١٨.

٣٩- نفس المرجع، ص ١٩٨ - ١٩٩.

٤٠- نفسه، ص ١٧٤.

٤١- أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ١٧٨.

٤٢- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثاني، ص ١٠٠٣.

٤٣- نفس المرجع. ص ١٠٠٨.

٤٤- راجع: إبراهيم عبده (د): جريدة الأهرام.. تاريخ مصرفي خمس وسبعين سنة، دار المعارف بمصر ١٩٥١، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ (اعتمادا على جريدة الأهرام ٢٧ مارس - ٣ إبريل ١٩٠٩).

٤٥- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثاني، ص ٩٦١ - ٩٦٢.

- وعن هذه المظاهرات انظر بصفة خاصة:

مصطفى النحاس جبر: سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية (١٩٠٦ - ١٩١٤).

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥ ص ٢١٨ - ٢١٩ وكذلك دراسة: عصام ضياء الدين (د): الحزب الوطني والنضال المصري (١٩٠٧ - ١٩١٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٣٦ - ١٣٨، وأشار كذلك إلى قيمة الدراسة التاريخية التي قدمها الدكتور يونان لبيب رزق عن (أثر قانون المطبوعات في الحركة الوطنية المصرية قبيل الحرب العالمية الأولى). المجلة التاريخية المصرية، المجلد (١٤) ١٩٦٨، ص ٢٥٩ - ٣١٦.

٤٦- انظر بعض التفاصيل في كتاب: عبد الرحمن الرافعي بك: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية الطبعية الثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨، ص ١٠٤.

٤٧- حول حكم هذه المحكمة انظر: أحمد حلمي: السجون المصرية في عهد الاحتلال الإنجليزي الطبعة الأولى، مطبعة النجاح بمصر ١٩١١، ص ١٠٥ - ١١١، وانظر كذلك [عابدين] ٢٨ من إبريل ١٩٠٩ "الحقوق" ص ٢٤ ف ٣٧ ص ١٢٤]

٤٨- نفس المرجع أحمد حلمي: ص ١١١ - ١١٦. [مصر جنح مستأنفة ١٣ من مايو ١٩٠٩ "الحقوق" ص ٢٤ ن ٣٩ ص ١٣٩] وراجع كذلك عبد اللطيف محمد. التشريع السياسي في مصر، الجزء الثالث، ص ٨٩٠.

٤٩- رغم معارضة سعد لقانون المطبوعات فقد كتب في مذكراته (الجزء الثاني، ص ٤٦٩) أداة لقيادة المظاهرة الكبرى "وما استحقوا أن قضيتهم قضية الحرية" وكان يرى أن السجن "أولى لمثل هؤلاء السفهاء الجبناء"، بينما نجد إبراهيم الهلباوى يرفض طلب رئيس النظار (بطرس غالى باشا) الذى وسط حسين رشدى باشا ناظر الخارجية وقتئذ للضغط عليه وأكد له أن الخديو غير مستحسن دفاعه عن المتهمين فى هذه القضية بما فيهم أحمد حلمى الذى عاب فى حق ذات الخديو عباس، رفض الهلباوى أن يتنحى على الرغم من تلويح بطرس غالى بالعفو عن شقيق للهلباوى كان سجيناً وعلى الرغم كذلك من أن الطلاب هتفوا بالويل والثبور على جلال دنشواى، بل كتب يقول أن هؤلاء "محقون فيما أرتكبوه، لو كنت شاباً مثلهم لاشتريت معهم فيه، لآنى معتقد أن ذلك إنما هو لخدمة الحرية والصحافة وأنا أول من يشعر بقدسية هذه الحرية، وبالثورة ضد من يعتدى عليها، وأنا أعد قانون الصحافة أول سلاح يهدم هذه الحرية" راجع [إبراهيم الهلباوى: مذكرات، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٧٨ - ١٧٩، ص ١٨٠ - ١٨١].

٥٠- عن محمود أنندى رمزى تنظيم راجع بصفة خاصة:

- على الجندى: أبو الوفاء محمود رمزى تنظيم "الشاعر الوطنى الصوفى، وزارة الثقافة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٨.

- زكى فهمى: صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مطبعة مبدولى، القاهرة ١٩٩٥، ص ٦٦٨ - ٦٧١

- أبوبثينة: الزجل والزجالون، ص ٧٩.

٥١- إبراهيم الهلباوى: مذكرات، ص ٣٧١.

٥٢- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٨٦.

٥٣- أحمد نسيم: ديوان، الجزء الأول. تقديم عبد الرحيم أحمد ومحمد هلال، د.ت، ص ١٢٢ - ١٢٣.

٥٤- مقدمة يحيى حقى لكتاب فكرى بطرس (الأغنية الوطنية فى مختلف العصور) القاهرة ١٩٦١، ص ٦.

٥٥- يحيى حقى: مؤلفات (١٧) صفحات من تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢١٣.

٥٦- أنظر: رمسيس عوض (د): اتجاهات سياسية فى المسرح قبل ثورة ١٩١٩ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩، ص ٣٤ - ٣٧.

٥٧- راجع: مصطفى التحاس جبر: المرجع السابق ص ١١٦ اعتماداً على جريدة (العلم) فى ٢٦ أغسطس ١٩١١، وهذه اللاحة احتوت على ستة أبواب و ٢٢٢ مادة أخضعت المسارح (المحلات العمومية المعدة للفرجة والمشاهدة، محلات لعب الخيول - السيماتوغراف - قهاوى الموسيقى) لرقابة السلطة الإدارية بصورة موازية للرقابة على الصحافة والمطبوعات.

٥٨- راجع الحكم الابتدائى فى كتاب أحمد حلمى: السجنون المصرية، ص ٧٨ - ٨٤. وكذلك مجلة الحقوق، مجلد (٢٤) صفحة (١٠٥) حكم رقم (٣٥) محكمة السيدة زينب الجزئية برئاسة حضرة على ماهر أنندى.

٥٩- أنظر: أحمد حلمى: المرجع السابق، ص ٨٥ - ٨٨.

٦٠- حول مدى قضية القطر المصرى راجع: محمد لطفى جمعة: مقال له عن الأستاذ أحمد حلمى الأسماع ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦، توفيق حبيب (أصحائى تعجوز) مقال له عن الأستاذ أحمد حلمى، الأسماع ١٠ يناير ١٩٣٧، وأحمد أحمد بدوى: مع الصحفى المكافح أحمد حلمى، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، القاهرة ١٩٥٧، ص ٩٥ - ١٠٥ وإبراهيم عبد الله الميسى (د): أحمد حلمى - سجين الحرية والصحافة الهيئبة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣ ص ٤٦، وأنظر كذلك رسالة إبراهيم الدسوقي عبد الله الميسى: صحافة الحزب الوطنى (١٩٠٠ - ١٩٥٣) رسالة دكتوراه، كلية الإعلام. قسم الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٨٥، الجزء الأول ص ١١٤ - ١٢٣.

٦١- أنظر (الواء) العدد ٢٩٣٠ فى ١١ إبريل ١٩٠٩، وأنظر ما كتبه زكريا الحجاوى (أول كاتب سياسى دعا إلى قلب نظام الحكم) مجلة التحرير ٢٦ أغسطس ١٩٥٣، وحول البيتان من قصيدة المنفلوطى راجعها كلها وراجع ظروف قولها ونشرها وما ترتب عليها فيما نشر فى جريدة الجمهورية (٢٣ مايو ١٩٥٦).

٦٢، ٦٣- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثانى، ص ٩٣٠ - ٩٣١، ص ٩٥٢

- ٦٤- إبراهيم الهلباوى: مذكرات، ص ١٨٠ - ١٨١.
- ٦٥- أحمد أحمد بدوى (د): الصحفى المكافح أحمد حلمى، ص ١٦١ - ١٦٢.
- وحول مواصلة (القطر المصرى) لرسالتها انظر:
- يواقيم رزق مرقص (د): صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٥٢ - ١٥٣.
- يوتان لبيب رزق (د): الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٣٩ - ١٤٤، بالإضافة إلى دراسة سالفه الذكر عن "أثر قانون التليوحدات فى الحركة الوطنية المصرية" المجلد (١٤) من المجلة التاريخية المصرية (١٩٦٨).
- ٦٦- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثالث، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.
- ٦٧- انظر نفس هذا القرار فى الجريدة فى ٢٣ يناير ١٩١٠.
- ٦٨- حول هذه القضية (وطنيتى) راجع [إجانيات مصر - ٦ أغسطس ١٩١٠ "الحقوق" ص ٢٥ ن ٦٩ ص ١٩٦]
- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤) ص ٢٣١.
- الشيخ على الغيايتى: مذكرات، الحلقة التاسعة من (منبر الشرق) العدد ٧٠٤ فى ٨ أغسطس ١٩٥٢.
- عبد الرحمن الرافعى بك: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، الطبعة الثانية ١٩٤٨، ص ١٨٨ - ١٨٩، شعراء الوطنية، الطبعة الأولى ١٩٥٤، ص ٣٠٥ - ٣٠٨.
- فتحى رضوان: عصر ورجال، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٧، ص ٣٠٤ - ٣٠٧.
- إبراهيم عبد الله المسلمى (د): على الغيايتى من "وطنيتى" إلى "منبر الشرق" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٦١ - ١٤٠.
- يوتان لبيب رزق (د): "تحسين جريمة داتجرا!" الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة (٢١٢) جريدة الأهرام ١٨ ديسمبر ١٩٩٧.
- ٦٩- عبد الرحمن الرافعى: شعراء الوطنية، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.
- ٧٠- إبراهيم عبده (د) جريدة الأهرام، تاريخ مصر فى خمس وسبعين سنة، دار المعارف بمصر ١٩٥١، ص ٣٢٨.
- وحول مستند الاتهام الذى أرتكن إليه لمحاكمة محمد فريد راجع:
- جريدة العلم ١٢ يناير ١٩١١ (تقرير الاتهام للدعوى المرفوعة على الرئيس).
- عبد اللطيف محمد: التشريع السياسى فى مصر، الجزء الثالث (١٩٢٧) ص ٩٣٤ - ٩٣٥.
- عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ٢٢٧ - ٢٣٨.
- ٧١- أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.
- ٧٢- محمد فريد: أوراقى.. مذكراتى بعد الهجرة (١٩٠٤ - ١٩١٩) المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٨) ص ١٠٧ - ١٠٨.
- ٧٣، ٧٤- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٠٥ - ٢٠٦، ص ٢٢١.
- ٧٥- عن عبد الحليم المصرى (١٨٨٧ - ١٩٢٢) راجع:
- عبد الرحمن الرافعى: شعراء الوطنية، ص ٢٨٩ - ٢٩٣.
- .. ولعبد الحليم المصرى قصيدة أخرى موجهة إلى الخديو عباس نشرها فى حينها تحت عنوان "من شاعر كبير إلى خليل الأمير" حيث يقول فيها:-

أغضبت ربك والنبي وصحبه
اليوم تلهب بالمعياظ جلودهم
الله يعلم أن عهدك لن يطل
أنظر إلى الدور التي أغلقتها
والحاملى التوراة والإنجىلا
وغدا يروئك عنهم مسلولا
عهد المظالم لم يكن ليطلوا !!
واسمع شكاه قطينها وعويلها
"عباس" هل جازت سداك لحرف يحملن من معنى الأنين حمولا
أنظر إلى البلد الذى كفلت به
أنظر إلى البيت الذى كنا به
فهناك الأسفار تندب قارنا
رحمك يا بن محمد لم تبقى
أهوال الزمان سوى الكتاب حليلا

وحيث أن الشاعر قد ذيل هذه القصيدة بامضاء "شاعر كبير" دون ذكر اسمه حقيقة فقد تجنب بذلك الوقوع تحت دائرة العيب. (راجع ديوان عبد الحليم المصرى، الجزء الأول، مطبعة المعارف ١٩١٨، ص ٧٦-٧٨).

٧٦- فى عام ١٩١٨ (١٣٣٦ هـ) نشر عبد الحليم حلمى المصرى، الجزء الثالث من ديوانه (مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر) وبه هذه القصيدة (من مصر إلى العراق عن لسان مسلم بن الوليد - هارون الرشيد - الخصيب - ابن هاتى) ص ٥ - ٨.

٧٧- حول أبعاد هذه القضية راجع: (المحرسة) ٢٠ يونية، ١٨ أغسطس ١٩١٣، وقد نشرت (الوطن) حيثيات الحكم فى أول أكتوبر ١٩١٣، وللعقاد بعض ذكريات عن هذه القضية نشرها فى (حياة فكم) عدد ديسمبر ١٩٤٦، كتاب الهلال، ص ١٤٠. وأنظر كذلك تعليق إبراهيم محمد الفحام: تحقيق مذكرات محمد فريد. مجلة (الكاتب) العدد ١٢٨، يوليو ١٩٧٣، ص ٩٦. وكذلك أنظر هامش (٢)، ص ١٠٧ - ١٠٨ من المجلد الأول (أوراق محمد فريد) السابق ذكرها.

٧٨- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الرابع، ص ٢١٦ - ٢١٧.

- يلاحظ أن هذه القصيدة أحدثت ضجة واستعين فيها بأهل خبرة لكشف غموض القصيدة ولكن عددا من أكبر الشعراء شهدوا بأنهم لما قرعوا القصيدة لم يفهموا ما قصده المتهم، وقد كتب العقاد أن المصرى "وما كان يعنى فى الحقيقة غير الخديو عباس وشاعره أحمد شوقى، وما كان بالقارئ من حاجة إلى البراعة لفهم هذه المواربة المكشوفة، فقد فهمها كل قراء المؤيد، ولم يخف مقصدها على أحد غير محرر المؤيد الأول فى تلك الآونة: أحمد حافظ عوض الذى ترك منصبه فى قصر عابدين ليشراف على تحرير هذه الصحيفة فى أدق مرحلة من مراحلها وخاتمتها.. فضيحة من فضائح الألب والصحافة لم يتم لها حافظ عوض ولم ينم لها شوقى، ولم تتم لها نظارة الأوقاف.. وأولهم فى ذلك الحين - محمد محب باشا - وقد كان متهما فى الحاشية الخديوية بمحاياة الإنجليز"

(عباس محمود العقاد: حياة فكم، كتاب الهلال، العدد ١٦٥، ديسمبر ١٩٦٤، ص ١٤٠)

٧٩- عبد الحليم حلمى المصرى: ديوان، الجزء الثالث، ص ٣٥.

٨٠- عباس العقاد: حياة فكم، ص ٩٦ - ٩٧.

٨١- أنظر رسالة راسم محمد الجمال (عباس العقاد فى تاريخ الصحافة المصرية) رسالة ماجستير مقدمة لفرع الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٥.

الفصل الثالث

العيب في حق الذات (السلطانية) و(الملكية) المصونة السلطان حسين كامل - الملك فؤاد الأول

* ١٩ ديسمبر ١٩١٤، خلع الخديو عباس حلمي الثاني وتولى مكانه السلطان حسين كامل، وقد "أظهر المصريون شياً من الامتناع والاستياء من أن يكون تنصيب سلطان البلاد بخطاب يوجهه إليه المستر ملن شيتهم متولى أعمال الوكالة البريطانية" (١) وبمعنى آخر كما يؤكد العقاد "قوبل السلطان حسين في بداية قيامه على العرش بالنفور الشديد من جانب المصريين، لأنهم حسبوه صنعة من صنائع الإنجليز وآلة من آلاتهم في إعلان حمايتهم على البلاد" (٢)

عندما بدأت الاحتفالات باعتلاء حسين كامل عرش مصر، أقام الإنجليز حفلة كبرى "خيل إلينا في ذلك الوقت أننا نشيع جنازة البقية الباقية من استقلال مصر وأن إنجلترا قد أبدلت هذه الجنازة بمهزلة من المهازل استخفافا بعقولنا واحتقاراً لكرامتنا" (٣)

ويذكر سعد زغلول في أحداث (٩ مارس ١٩١٥): "أخذ السلطان حسين من يوم توليته في مقابلة الناس على اختلاف طبقاتهم، ودعوة كثير منهم إلى الأكل على مائدته بقصد استمالتهم.. كان يكثر لمحدثيه من الإيمان تأييدا وتأكيدا لما يبديه من الأقوال، وكثيرا ما يحلف على مصحف صغير يخرج من جيبه ويضعه على عينيه أ ولما تكرر ذلك منه أمام أغلب المترددين عليه استخف الناس بشأنه وسخروا منه وأخذوا يهزءون بما يبدو منه" (٤).

في فترة الحماية "ساد المقال الهزلي، وقل الخبر ولجأ الصحفيون إلى أسلوب التورية" فقد دارت الدائرة وجاء الدور على الشاعر أحمد شوقي الذي كتب عدة قصائد فيها بعض المقامز السياسية والإشارات إلى بعض الحوادث التاريخية مما لا يصح نشره في الوقت الحاضر" أمرت السلطات بنفيه فأختار أسبانيا مقاملاً له (الوطن ١١ يناير ١٩١٥) (٥).

واستدعى رائد التمثيل العربي الشيخ سلامة حجازي للتحقيق معه لبيت في رواية قدمها عقب عزل عباس وتولية حسين إذ قال: (٦)

عم يخون وأم لا وفاء لها أم ولكن بلا قلب ولا كبد

ويقول محمد بهي الدين بركات أنه عندما غنى الشيخ سلامة حجازي في رواية شهداء الغرام:

زمن يعلمنا الفجور ملوكه فيه وآثام الخنا ملكاته

قامت ضجة عنيفة وهدد الشيخ في حريته وبإغلاق مسرحه وأرغم على التعديل فصار:

زمن يعلمنا الفجور شيوخه فيه وآثام الخنا ساساته

ويتحدث يحيى حقى عن السخرية باستخدام التورية، استخدام القلب والإبدال كعادة من عادات أهل مصر "أذكر أن أهل القاهرة كانوا ينشدون في أوائل الحرب العالمية الأولى أغنية غريبة مطلعها هكذا:

كنت فين أمبارح

آه يا شن أهو باش ورن..

كنت باسكر وباحشش

وياحمص بن

وظلت مدة لا أفهم مطلع هذه الأغنية وأخيرا أدركت أنها تقطع لاسم "كتشنر" العميد البريطاني وقائد الجيش.. "كنت شن رن.. وأن الأغنية سخرية منه" (٦).

في حفل تنصيب السلطان بميدان عابدين كان تصفيق الحضور فاترا لا حرارة فيه. ويذكر محمد فريد أن "طلبة المدارس الثانوية لبسوا أربطة رقبة سوداء يوم الاحتفال بالجلوس وأن الأهالي لم يرفعوا العلم المصري الجديد وإن العلماء امتنعوا عن إعطاء فتوى بعزل الخديو عباس" (٧).

في مساجد القاهرة كان دعاء الإمام (خليفة المسلمين يتكرر ثلاث مرات على التوالي، وفي كل مرة كان المصلون يرددون الدعاء بصوت عال يشترك فيه الجميع "وعندما دعا الإمام لسلطان مصر الجديد جاء رد المسلمين ضعيفا وغير مسموع وكثير منهم كانوا لا يؤمنون على الدعاء" (٨).

سخر الناس من السلطان حسين لضعفه وأخذوا يهزأون بما يبدر عنه وعندما قابل سعد زغلول السلطان يوم الأربعاء ١٧ مارس ١٩١٥، أخبره السلطان "بأنه ضبط قصائد هجو فيه مع بعض المشايخ" (٩)، ويذكر محمد فريد أن (عبد العزيز عمر) أخبره عن خبر استقبال الأزهريين لحسين كامل عند زيارته للجامع الأزهر بأشد ما قوبل به في مدرسة الحقوق، وقال بأنهم صرخوا في وجهه قائلين (أخرج يا خائن) فقبض على بعضهم ثم أفرج عنهم ولكن جميع الأزهريين وضعوا تحت المراقبة الشديدة وقرر قائد الجنود الإنجليزية أن تكون محاكمتهم على أقل أمر يقع منهم" (١٠).

بينما كان المركب السلطاني مخترقا شارع أبي السرداء بالإسكندرية إذ صاح شخصا قائلا "يا معين" بصوت دوى في الفضاء فقبض عليه وسبق إلى التحقيق (١١). الحط من هيبة السلطان تمثلت في أدنى صورها "أمر السلطان بالقبض على طالبين من مدرسة الطب بسبب أنهما لم يقابلاه في الطريق بالتعظيم اللائق" (١٢).

وتذكر جريدة الوطن (٢١ ديسمبر ١٩١٤) أن السلطة العسكرية ألقت القبض على كاتب المحكمة المختلطة عبد الله محيسن لتفوهه بألفاظ التهديد للسلطان وقد ارتدى ملابس الحداد منذ يوم إعلان الحماية وقد حذا حذوه كثير من الشبان الوطنيين. كذلك بدأت حرب المنشورات ضد السلطان، تدعو إلى الثورة على الاحتلال والحكومة الموالية له، والمدعش أن تلصق منشورات تهديد للسلطان داخل سراي عابدين (١٣).

تعددت محاولات لاغتيال السلطان في الإسكندرية، في القاهرة، في إبريل ١٩١٥ أطلقت عليه رصاصة لم تصبه وقبض على الشاب التي أطلقها "وسبق إلى قسم عابدين وهو يهتف" يسقط الاحتلال ! يسقط السلطان الخائن ! يسقط الإنجليز" (١٤).

وتعتبر (مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة السلطان حسين) ^(١٥) من أبرز الإهانات التي وجهت إليه، حيث امتنع معظم طلبتها عن الحضور في اليوم المحدد لهذه الزيارة السلطانية (١٨ فبراير ١٩١٥) وتغيبوا عن الحضور في ذلك اليوم وكانت النتيجة أن فصل أربعة وخمسين طالبا من أشهرهم أحمد مرسى، محمد صبرى أبو علم، يوسف أحمد الجندى، سليمان حافظ، محمد فكرى أباطة، حسن يسن وحرمان ثلاثة عشر طالبا من امتحان آخر عام ١٩١٥ من أشهرهم حسن الهضيبي وعبد المحرم وحرمان ثمانية عشر طالبا من امتحان آخر السنة مع إيقاف التنفيذ من أشهرهم محمد عبد الله عنان وسليمان نجيب اعتبر السلطان أن الطلاب يحتقرونه وكان هذا خدشا وعيبا لكرامته لدرجة أنه اقترح نفي هؤلاء الطلاب إلى مالطة لولا تدخل رشدى وعدلى باشا، بل وتم نقل مدرسة الحقوق من جوار قصر عابدين إلى الجزيرة منذ العام الدراسي ١٩١٥ - ١٩١٦.

رغم كل الإجراءات البوليسية لقمع ومطاردة الحركة الوطنية قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى فقد اندلعت المظاهرات تتدد بالظلم الاجتماعى، ففى ٣٠ أغسطس ١٩١٤ شهدت مدينة الإسكندرية اندلاع مظاهرة الخبز ارتفعت هتافات (عاوزين عيش.. عاوزين شغل)، (نريد خبزا.. نريد عملا نرتزق منه) ^(١٦) وشهدت مدينة القاهرة مظاهرة العمال العاطلين فى ٣ سبتمبر ١٩١٤ الذين أخذوا يهتفون جعانين - جعانين - تسقط الحكومة - يسقط الظلم - يسقط الإنجليز) ^(١٧)، وكانت أبرز هذه المظاهرات مظاهرة (الرديف) فى ٢٩ يناير ١٩١٦ أمام سراى عابدين وقد تجددت فى اليوم التالى وكان لها على - حد قول الرافعى - ^(١٨) صدى بعيد فى النفوس.

* ارتقى السلطان أحمد فؤاد عرش مصر يوم ٩ أكتوبر ١٩١٧ بعد وفاة السلطان حسين وأرسل إليه السير رجنل ونجت المندوب السامى البريطانى تبليفا من الحكومة البريطانية، نشر فى (الوقائع المصرية عدد ٩ أكتوبر ١٩١٧) ومما جاء فيه:

"فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى، على أن يكون لورثتكم من بعدكم، حسب النظام الوراثى الذى سيوضح بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم".

تدخل بريطانيا، مرة أخرى، فى طريقة ولاية العرش أثارت الاستياء ويقرر الرافعى "قابل الشعب هذا التدخل وأساليبه بالسخط والوجوم" ^(١٩)

فى ذلك الوقت تناثر الناس أحاديث عن فؤاد وكيف يعيش قبل أن يصبح سلطانا على مصر فى طرقات القاهرة والديون التى كانت عليه لبعض أفراد الشعب العاديين أحد المعاصرين كتب فى سيرة حياته على لسان أحد الأصدقاء "عايز الحق.. فؤاد ملك مرقع، تربية شوارع" ^(٢٠)

فى العشرينيات كتب بيرم التونسى هذا الزجل: ^(٢١)

جابوك الإنجليز يا فؤاد قعدوك
وفين يلقوا مجرم بظيرك ودون
على شرط تقطع رقاب العباد
على البنك تشحت شوية زيتون
وقلنا عسى الله يزل الكابوس
لا مصر استقلت ولا يحزنون

ولما عدنا بمصر الملوك
تمثل على العرش نور الملوك
وخلوك تخالط بنات البلاد
وتنسى زمان وقفك يا فؤاد
بذلن ولسه بنبلن نفوس
مانباتنا إلا عرشك يا تيس التيوس

نكاية فى فؤاد والإنجليز بدأ الشعب يردد:

يا شعب الله يعينك
ويديم حياتك للأوطان
بكره تكيد اللى يكيدك
أن كان عدو ولا سلطان

وكانت إحدى مظاهر هذه النكاية سب وإهانة الإنجليز وتمنى عودة عباس حلمى:
"أما أولى هذه الصور التى تشغل رأسى وتأبى إلا أن أبادر بتسجيلها بصورة ذلك
الرجل المذبذب الذى كان شيخا معما يمسك بسيف خشبى ويحمل زمارة ينفخ فيها فنتجمع
حولنا نحن الغلمان فيهتف فينا ونحن نردد من خلفه :

- يا عزيز.. يا عزيز كبه تأخذ الإنجليز .

- الله حى - الله حى عباس حى

وكان عباس المخلوع يمثل فى نفوس المصريين آن ذاك أملا حيا فى خلاص مصر
من ربقة الإنجليز وكان الشيخ المذبذب يمثل معنا نحن الأطفال صورة معركة" (٢٢)

اتهمت النيابة العمومية مرسى حسن عبد الشفيق بأنه فى ليلة ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣
بميدان أزبك تطاول على مسند الملكية بأن كان يصيح مرارا ويقول (....) وليحيى عباس
اللى فى أوروبا) وقد قضت محكمة جنايات مصر بحبس المتهم سنة مع الشغل لأنها نسبت
كذلك إلى المتهم أنه هتف بلفظ (يسقط) التى أجمع الشراح على أنها فيها معنى (العيب)
وقررت 'وحيث أن ما جاء بالمادة ١٥٦ عقوبات المعدلة بقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ إنما
هو خاص بعقوبة من يعيب فى حق الذات الملكية ومفهوم هذا النص أن الغرض منه
شخص الملك لا أنظمة الملكية التى أنفرد بها نص المادة ١٥٠ عقوبات السالفة الذكر،
وحيث أن الألفاظ المنسوب صدورها من المتهم تتضمن قوله (....) فهذا اللفظ صريح فى
أنه موجه إلى جلالة الملك شخصيا وبالذات، ولذلك تكون المادة ١٥٦ عقوبات المذكورة هى
الواجب تطبيقها دون خلافها ويتعين إذا اعتبار الواقعة جناية" (٢٣).

كان مجرد ذكر سيرة عباس حلمى الثانى أو الهتاف باسمه يعد طعنا وسبا للذات
السلطانية (الملكية فيما بعد) وأن أى محاولة للاتصال به تعتبر خيانة تستوجب النفى كما
حدث فى قضية على فهمى كامل، كانت العلاقة بين العرش والأمة يومئذ لم تكن من التوثق
على ما كان ينبغى أن تكون، ساد الفتور هذه العلاقة فترة من الزمان "وأنه كان من مظاهر
هذا الفتور أعراض الناس عن حضور التشريفات فى المواسم والأعياد.. توفيق نسيم باشا
- وزير الداخلية - جعل يوعز إلى المديرين والمحافظين بأن ينبهوا الأعيان فى مديرياتهم
ومحافظاتهم إلى واجب الولاء لصاحب العرش ووجوب التشرف بمقابلته فى مختلف
المناسبات" (٢٤)

من حديث بيرم التونسى فى رسالة إلى التابعى: "ذات يوم مر موكب عظمة
السلطان أحمد فؤاد فى شارع رأس التين، وقد جلس فى مركبته التى تجرها ستة من
الجياذ، وفى شمائل وزينة القرون الوسطى.. فلما مضى الموكب أخذ الشعب السكندرى
يقول:

- عامل زى قبانية مينا البصل.. ده أصله شيخ زامة ..

- شنباته زى "شكلى" الجزار...

شواطئ الترع، فكنا نسمع نداء: لتحي مصر، ليحيى الاستقلال، لتحي الثورة واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت اسمعه بين حين إلى آخر: "ليحيى العدل" وقد تساءلت أولا عما يقصد القوم من هذا النداء، وهل ظنونا قضاة جننا لنحكم بينهم بالعدل، ثم أدركت شعورهم الحقيقى، وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم، بل يطلبونه لمصر^(٣٤).

فى ثورة ١٩١٩ احتجب السلطان فؤاد فى قصره تاركا الشعب وجها لوجه أمام البغى والعدوان "وكان موقفه سلبيا محضا واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب إذ بدا كلن مصير البلاد أمر لا يعنيه"^(٣٥).

فى ظل (المناخ الجديد لثورة ١٩١٩) فى بادئ الأمر "المظاهرات لم تهتف بسقوط فؤاد، رغم كراهية الشعب له، رغم تلقفه لأرجال بيرم التونسي الناطقة بأفحش سب لفؤاد لأن الثورة تريد أن تصفى الحساب مع الإنجليز قبل أن تلتفت إلى حكاية العرش أنها تخشى أن يضر بقضيتها تصوير إنجلترا لهذه الثورة (كما فعلت سنة ١٨٨٢) بأنها نزاع داخلى بين الشعب والقصر وليست ثورة ضد الاحتلال، ضد إنجلترا - من أجل الحرية والاستقلال"^(٣٦)

مع اتجاه السلطة البريطانية إلى البطش بالصحف الوطنية، أكثر الوطنيين من استخدام النشرات السرية كان بعضها يتناول بالتطاول والطعن والعيب الإنجليز والسوزراء والوجهاء بل والجالس عن العرش، ولهذا نجد مثلا جريدة الوطن (٢٠ نوفمبر ١٩١٩) تحذر "إياكم وهذا، العرش السلطانى والنشرات السرية" وتنبه "ان الإنجليز بدأوا يرجعون الى دعواهم الأولى، ويقولون أن العرش مهدد وأن واجبهم البقاء هنا لتأييده"^(٣٧).

رغم ذلك فوثائق ثورة ١٩١٩ تؤكد على استمرار المظاهرات المعادية للإنجليز والسلطان، فى ٢٨ مايو ١٩١٩ "تظمت مظاهرة خارج قصر السلطان وهدف نحو مائة شخص بصوت خفيض فليسقط السلطان.. فليسقط محمد سعيد"^(٣٨).

كان فؤاد سلطانا تحت الحماية البريطانية، والحماية هى التى رفعتة إلى العرش كما رفعت سلفه السلطان حسين ولم يبد أى اعتراض على دار الحماية التى كان لها الأمر والنهى، ولكى تواجه السلطات البريطانية الثورة بالشدة، اختارت الجنرال آدموند اللنبى القائد العام للجيش البريطانى فى مصر منذ يونيه ١٩١٧ مندوبا ساميا فوق العادة لها فى مصر والسودان، أعطيت له سلطات واسعة وقد وصل إلى القاهرة يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ واستقبلته الشخصيات الرسمية بحفاوة بالغة، بينما انطلقت هتافات الشعب المصرى ضده:

- يا اللنبى يا بن حلمبوسة

ومراتك... وشرشوحة

- يا تربة يا أم بابين

ويدنى اللنبى فبين

أعطى لهذا المندوب السامى السلطة المطلقة فى إدارة القطر المصرى عسكريا ومدنيا "أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطائرات وتشكيله حملة فرق سيارة لقمع الحركات الثورية فى البلاد وتأليف عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة، أصدر أمرا بإرجاع سعد باشا ورفاقه من المنفى"^(٣٩).

يتحدث تقرير اللجنة البريطانية برئاسة لورد ملتر عن إضراب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترامواي عن العمل والذين انضم إليه بعض الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء، طافوا في الشوارع، صاحوا بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملتر ويهتفون بالدعاء لزغول باشا والاستقلال التام لمصر، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركهم فيها الإناث^(٤٠).

تزوج السلطان فؤاد في ٢٤ مايو ١٩١٩ الملكة نازلي كريمة عبد الرحيم صبرى باشا ورزق منها في ١١ فبراير ١٩٢٠ بالأمير فاروق، في هذا العام خرجت المظاهرات هاتفة ضده، ويتزعم أمين الخولي زملاءه هاتفا بسقوط (ابن السفاح) ويحرض زملاءه على عدم مغادرة مدرسة القضاء الشرعي في اليوم الذي منح فيه الطلاب أجازة تعبيرا عن الفرحة بولي العهد^(٤١).

(القران السلطاني السعيد)^(٤٢) لعظمة السلطان فؤاد على صاحبة العظمة السلطانية نازلي (٢٤ مايو ١٩١٩) ومولد (الفاروق) يوم ١١ فبراير ١٩٢٠، حدث في فترة بدأ الشعب فيها يهاجم السلطان "اتهم الشعب في أغانيه وأناشيده نازلي بأنها كانت عشيقة للسلطان قبل أن تتزوجه، وأنها حملت منه، وأنه اضطر إلى زواجها ليخفي جريمة اغتصابها وحملها وإن فاروق ابن زنى، ونظم الشاعر بيرم التونسي زجلا مشهورا نشره في مجلته / ورددت الجماهير هذه الأزجال والأناشيد في وقت الثورة وطبعت منشورات تتهم صراحة الأمير فاروق ولي العهد بأنه ابن زنى"^(٤٣)

ويؤكد التابعي أن نظرة الشعب إلى العرش كانت نظرة زراية وسخط واستخفاف وتساءل الناس عن الأمير فؤاد قبل أن يصبح سلطانا "فقال القائلون:

- آه.. أحمد فؤاد المقامر الذي لا ترحب به أندية القمار لأنه مفلس ولا يسند ديون القمار..
- أحمد فؤاد الذي يركب "الحنطور" ولا يدفع للحوذي أجرته ..
- أحمد فؤاد الذي يفتح منازل أصدقائه ليلا ويطلب الطعام!..^(٤٤)

وتحدث الناس عن نازلي، كيف خطفت وكيف حبست وكيف هربت واختلطت أحاديث الناس عن زواج السلطان بهمساته يوم مولد فاروق حيث بدأ الشعب يتهامس أنه ولد بعد أربعة أشهر من زفاف "نازلي" إلى السلطان أحمد فؤاد، وتلقف بيرم هذا الهمس بجعله صياحا مدويا، خاصة وأنه كان يحاول آنذاك أن يشق طريقه وينال الشهرة - كما يقول أبو بنبنة^(٤٥) - بسلوك طريق الجراءة في النقد، كتب بيرم التونسي:^(٤٦)

"سلكت طريقة "فتوات الانفوشي" عندما يقررون هدم العرس.. يكفي أن تحطم "الكلوب" أو تضع لغما تحت "الموتور" الذي يدير المصنع.. لكي يمشى العرس في ظلام دامس.. ويتعطل المصنع كله عن العمل و"الموتور" هو السلطان أحمد فؤاد.. والمناسبة حاضرة وهي قصة نازلي وما يقال عنها.. وعن ظروف زواجه بها..

ومن هنا كانت افتتاحية "المسلة" ..!

وهي على وزن أغنية سورية كانت جاءت حديثا إلى مصر وانتشرت فيها، ومطلعها:

مرمر زمانى.. يا زمانى مرمر.. قلبى تولع فى هواك يا الأسمر.. ولها نغمة عذبة
مرسلة فلم تحتج الثورة "البامية السلطاني" إلى ملحن أو موسيقار.. وها هي ذى الأنشودة:

البنـت ماشية من زمان تتمخطر
والغفلة زارع فى الديوان قرع أخضر
يا راكب الفيتون وقلبك جامى
أسبق على القبة وطير قدامى
تلقى العروسة شبه محمل شامى
وجوزها يشبه فى الشوارب عنتر
* * *

وحط زهر الفل فوقها وفوقك
وهات لها الشبشب يكون على ذوقك
ونزل "النونو" القديم من طوقك
يطلع فى طوعك لا الولد يتكبر
العطفة من قبل النظام مفتوحة
والوزة من قبل الفرع مذبوحة
إلى آخره.. إلى آخره..

والإشارات والتلميحات مفهومة.. فالبنـت هى نازلى والغفلة هو أحمد فؤاد كانت
شواربه مبرومة مذببة الأطراف.. ! وأما "النونو" القديم، والعطفة، والوزة.. فأمرها متروك
لذكاء القراء..

* * *

أما الزجل الثانى الذى نظمه بيرم التونسى بعد مولد فاروق.. فقد جاء فيه:

البامية فى البستان تهز القرون
وجنبها القرع الملوكى اللطيف
والديبان يرمح يجيب الزبون
وربة الجارية تجيب الرغيف
شوف الميراث حصل ولاد البطون
ودخل الإغراب "فاميلية" على
* * *

يا باديشاه دا أنت ابنك ظهر
ربك بيارك لك فى عمر الغلام
نزل "يلعط" تحت برج القمر
يا خسارة بس الشهر كان مش تمام
* * *

وكان أحمد فؤاد قبل اعتلائه العرش يقيم فى قصر اسمه قصر البستان.. و"فاميلية"
على.. يعنى أسرة محمد على.. و"باديشاه" كلمة فارسية أو تركية ومعناها سلطان..!

والشهر. كان مش تمام ! ليست فى حاجة إلى تفسير. ومعناها أن فاروق ولد قبل مضى تسعة أشهر على الزواج !

وألقى البوليس القبض على الأستاذ بيرم التونسي ووضعوه على ظهر باخرة مسافرة إلى فرنسا.. وبقي بيرم فى المنفى نحو عشرين عاما..

أغلق القصر (المسلة... لا جريدة، ولا مجلة !) وعندما أصدر بيرم (الخازوق) كانت الأوامر قد صدرت بنفيه خارج البلاد لأنه يتمتع بالحماية الفرنسية !! ومن الجدير بالذكر كما يؤكد لنا أحد المقربين إليه أن محمود رمزي، نظيم الشاعر الرجال المتهم قبل ذلك بالعيب فى حق ذات الخديو عباس، كان على علاقة ببيرم التونسي، وفى مجالس الأدباء والشعراء كانوا يقولون "أن بيرم التونسي هو الشخص الوحيد الجريء الذى شتم الملك فؤاد وكشف سر الفضائح التى تجرى فى القصر" (٤٧).

وأهمية الكلام السابق تكمن فى أنها ارتبطت بفؤاد الذى كان "أقوى شخصية ملكية ظهرت على عرش مصر بعد جده محمد على الكبير، كان يعمل برأيه فى توجيه السياسة العليا وتدبير المسائل العامة دون مشاركون من أحد إلا ما اقتضى تدخلا فى بعض المسائل من ناحية الانجليز" (٤٨).

فى أعقاب ثورة ١٩١٩ بدأ رأى العام المصرى يحمل على السراى لعدم وضوح مواقفها تجاه الحركة الوطنية التى يقودها الوفد، نتيجة لهذا بدأت الهتافات العدوانية ضد السلطان تسمع فى أرجاء البلاد. ولم تستطع الصحف المصرية عموما ان تنشر شيئا يتعلق بالسلطان وموقفه من الحركة الوطنية بسبب الرقابة المعلنة، بل لم تستطع - كما تؤكد باحثة (٤٩) صحف (النظام) و(وادي النيل) و(الأخبار) التعليق على ما حدث يوم الجمعة ٢٦ مارس عام ١٩٢٠ الموافق لعيد ميلاد السلطان.

فى هذا اليوم "حصلت بجميع المساجد مظاهرات ضد السلطان، ونادى الجمع المحتشد بسقوطه....، وقامت مظاهرات كثيرة حول السراى تنادى بسقوط السلطان تارة وبسقوط الوزارة تارة أخرى" (٥٠)، وكتب سعد زغلول من باريس يوم ١١ ابريل ١٩٢٠ "أن السخط الذى قام به المصلون لتغيير خطبة الجمعة وماترتب عليه أو جب كل ارتياح لدينا لدلالته على شدة يقظة الأمة وتمكين روح التضامن منها" (٥١).

كتب الرافعى (تغيير فى صيغة خطبة الجمعة وماقويل به من الجمهور) (٥٢)

"وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد المغفور له السلطان فؤاد فأعدت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة، وزعتها على خطباء المساجد لتلاوتها فى ذلك اليوم، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة، فما أن سمعها الجمهور فى المساجد حتى هاجوا وماجوا ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم وكان هذا من مظاهر تجهيم الرأى العام للسراى:

هذه الفترة كذلك هى التى شهدت بروز القصر كمؤسسة للحكم فى عهد فؤاد ساعدها على ذلك التطورات السياسية والتشريعية التى مرت بالبلاد ما أكد على "الطابع السياسى لهذا المؤسسة فضلا عن طابعها الاستبدادى" لقد ظهرت نزعة فؤاد الاوتوقراطية منذ توليه الحكم، واقتربت به طوال سنين حكمه، بل ما فتئ يصرح بذلك علانية للمؤرخ الألمانى - أميل لودفيج - بقوله "لكم وددت ان أكون ديكتاتورا" (٥٣) ازدياد نفوذ السراى جعل هيكلا يؤكد "ان فى مصر سلطتين احدهما سياسية وهى سلطة القصر والاخرى ادارية

وهي سلطة الوزراء التي تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة أو اعتراض " (٥٤) من ٢١ مايو ١٩٢٠ إلى مارس ١٩٢١ استمرت وزارة توفيق نسيم باشا، فكان شغله الشاغل التقرب من السراي بحشد الحشود من اعيان الارياف في التشريفات السلطانية للاعراب عن ولائهم للعرش، خرجت المظاهرات ضده " ولا تزال ترن في أذني السراي اليوم متافات المظاهرات العارمة المارة أمام مدرسة الفرير : "احيه يانسيم يا أبو عقل تخين" وواضح من هذا الهتاف أن المصريين كانوا يسخرون من توفيق نسيم ويهزءون من غيائه " (٥٥)

في ٥ يولييه ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء إيقاف صحيفة (النظام) لمدة ستة شهور لأنها نشرت يوم ٣ يولييه ١٩٢١ تحت عنوان " خطاب مفتوح الى صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس وفد الحكومة " نص كراسه حاوية لعبارة فيها تعريض بمقام حضرة صاحب العظمة السلطان " مما يخل بالنظام العام، وتم تعطيل صحيفة الوفد الأولى فعلا بعد صدورها يوم ٥ يولييه، حتى عادت للصدور يوم ٦ يناير ١٩٢٢، وفي نفس يوم تعطيل (النظام) القي البوليس القبض على كاتب المقال محمد "بك" غيته من اعيان بنى سويف وأودعه ثكنة قصر النيل وظل معتقلا حتى اطلقت السلطة العسكرية سراحه يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢١. (٥٦)

في ١٩ سبتمبر ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى "وبنى أمر النفى على إرساله تلغرافا الى الخديوى السابق بصيغة تتضمن "انكار حقوق الذات العلية السلطانية، وقرر مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر أيضا وقف جريدة " اللواء المصرى " ستة أشهر لنشرها مقالا تضمن نص التلغراف المتقدم ذكره "وان هذا من شأنه الاخلال بالنظام العام". (٥٧)

السلطة العسكرية رأت فى وجود على فهمى كامل فى مصر أصبح غير مرغوب فيه وأمرته بترك مصر بطريق البحر الى المكان الذى يلائمه على أن يكون ذلك على أول باخرة ممكنة، ذلك ان لجنة الاحتفال بعيد رأس السنة الهجرية برئاسة أرسلت برقيتين يوم ٣ سبتمبر ١٩٢١ الى الخليفة الأعظم بواسطة سمو الخديوى والثانية الى مصطفى كمال باشا رئيس الحكومة الوطنية ولم ترسل اللجنة برقية تهنئة الى السلطان فؤاد، وفى الحفلة الكبرى التى أقيمت خطب على فهمى كامل وطالب بالشورى والحرية والاستقلال.

عارضت بعض الصحف مثل (المنبر) لجوء الحكومة الى القوانين الاستثنائية لمعاقبة من يحاول المساس بحقوق العرش "فنحن نعلم أن القانون العام لم يقصر فيما يجب حيال الاحتفاظ بحقوق الذات السلطانية " بينما دافعت بعضها عن العرش مثل (الوطن) "فلذا لم يرتجع هؤلاء الأغرار عن غيهم فى الحال.. فلا يبعد ان نقرأ فى تلك الصحف السعيدة غدا " جلالة سعد الأول" بعد أن نعتة شاعر.. أنه صاحب الوادى " (٥٨) (تصريح لمصر) (٥٩) عاد به اللورد اللنبى الى القاهرة يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى يتضمن انتهاء الحماية والإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإلغاء الأحكام العرفية مع تواجيد التحفظات الأربع بيد إنجلترا، لكن المظاهرات خرجت تهتف بسقوط هذا التصريح وتهتف بعض الصبية (يا عيش خمسة بقرش - يا عيش خمسة بقرش) يروى لنا الأديب الراحل عبد الحميد جودة السحار فى رائعته (هذه حياتى، ص ٤١-٤٢): "الانجليز، أدونا استقلال فالصو وقالوا لنسا أننا خلاص بقينا أحرار وعينوا السلطان فؤاد ملك على مصر عشان يوهمونا أننا بقينا مستقلين وبقي لنا ملك اللعبة دى مادخلتشى على الناس الوطنيين، فيه ناس كل همهم أنهم يقبضوا مايهمهمش يقبضوا من مين الحكومة جمعت الناس دول فى عابدين عشان يهتفوا

للملك، الناس والوطنيين مش عاجبهم الحال ده عايزين يقولوا ان اللى بيهتفوا فى عابدين واخدين فلوس، مايقدروش يقولوا بصراحة ان اللى بيهتفوا فى عابدين "يعيش الملك" قبضوا ثمن هتافهم، قاموا اجمعوا فى المظاهرات اللى شفتها وهتفوا "ياعيش خمسة بقرش" يعنى كل مايهتفوا "يعيش الملك فؤاد" خمس مرات ياخدوا قرش عاد شوقى من المنفى أكثر قوة ووطنية وبدأ ينبه الملوك الى قوة الشعوب ويدعوهم الى السنزول على حكمها، بل ويبشر بزوال حكم الفرد: (٦٠)

زمان الفرد يافرعون ولى ودالت دولة المتجبرين
وأصبحت الرعاية بكل أرض على حكم الرعية نازلين

وقال سنة ١٩٢٣ يندد بالمستبدين: (٦١)

المستبد يطاق فى ناووسه لاتحت تاجيه وفوق وثابه
والفرد يؤمن شره فى قبره كالسيف نام الشر خلف قرابه

وقال فى هذا المعنى يخاطب توت عنخ آمون سنة ١٩٢٥:

قسما بمن يحيى العظام لو كان من سفر أيا
ولا أزيدك من يمين بك أمس أو فتح مبین
لرأيت جيلا غير جياك بالجبابرة لا يدين
ورأيت محكومين قد نصبوا وردوا الحاكمين
روح الزمان ونظمه وسبيله فى الآخرين
ان الزمان وأمله فرغا من الفرد اللعين
فإذا رأيت مشايخا أو فتية لك ساجدين
لاق الزمان تجدهم لاق عن ركبته متخلفين
هم فى الأواخر مولدا وعقولهم فى الأولين

١٥ مارس ١٩٢٢ إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا على مصر واتخذ لقب صاحب الجلالة، اعتبر هذا اليوم عيداً وطنياً ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الاحتجاج بهذا الاعلان وقوبلت مظاهر الاحتجاج بالفتور والاعراض، وعندما تألفت (لجنة الثلاثين) لوضع الدستور حاول الملك تعطيل أعمالها لأنه غير راغب فى دستور يحد من سلطاته المطلقة وحاولت وزارة توفيق نسيم الثانية (نوفمبر ١٩٢٢) تضيق سلطات الأمة ونوابها وتوسيع سلطات العرش، حاول نسيم مسخ. مشروع الدستور بحذف النص على أن الأمة مصدر السلطات وبجعل اعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده دون مشاركة الوزارة، وتخويل الملك حق حل المجلسين واعطاء الملك حق اصدار مراسيم لها قوة القوانين حتى اثناء انعقاد البرلمان، بل وقد طلب أن تضاف مواد مشددة لقانون العقوبات الجديد لحماية الملك وهى تقضى بالاعدام لكل من اعتدى على حياة الملك وحرية حتى ولو

لم يهدد حياته وبالسجن لمدة لاتزيد على خمس سنين لكل من تطاول أو عاب فى حق الذات الملكية. وقد بقى الخلاف على تعيين الحدود بالدقة بين حقوق الملك بوصفه رئيسا للدولة وبين حقوق الأمة بوصفها مصدر السلطات كلها قائما منذ اعلنت مصر استقلالها فى ١٥ مارس ١٩٢٢ وكان لهذا الخلاف آثاره فى وضع الدستور ثم كانت له آثاره فى تطبيق الدستور بعد اعلائه ونفاذه فى سنة ١٩٢٤^(٦٢)

حدثت مناقشات فى لجنة الدستور حول مركز الملك وذاته المصونة، وفى نهاية الأمر صدر الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية تقرر فيه:^(٦٣)

[الباب الثالث " السلطات " الفصل الثانى " الملك والوزراء " الفرع الأول " الملك "]

مادة ٣٣ الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لاتمس.

Le Roi est le chef supreme de L'Etat Sa pers onne est inviolable.

وقد توسع دستور ١٩٢٣ فى حقوق الملك المباشرة : على عكس القواعد المقررة فى النظم البرلمانية والتي تجعل هذه الحقوق قاصرة على حياة الملك الشخصية، فحيث أن الملك فى النظام البرلمانى يملك ولايحكم فان ذلك يتطلب التقييد من السلطات التي يستطيع الملك مباشرتها بصفة شخصية وهو الامر الذى لم يلتزم به دستور ١٩٢٣^(٦٤) الذى همنا أن دستور ١٩٢٣ أقر أن ذات الملك فوق القوانين العادية ولا بد أن تصان هذه الذات وعدم المساس بها إذ لا يليق أن يكون أعلى مقام فى الدولة خاضعا لما يخضع له بقية الافراد. ولكن أحد فقهاء القانون قرر " ليس معناه ان الملك لا يخطئ فى الواقع، او أنه غير مسئول مسئولة أدبية " وليس كل مايعمله حق وعدل، بل كل معناها أنه لا يمكن لأحد اتهامه ولارفع الدعوى عليه وانه لاتوجد سلطة تمك حق الحكم عليه^(٦٥)

ويقرر بعض الدارسين للنظام الدستورى لفكرة (ذات الملك مصونة)^(٦٦)

" لايسأل الملك مدنيا (بالعزل) ولايسأل جنائيا عن الجرائم السياسية... أو العادية وسواء تعلقت بوظيفته أو لم تتعلق بها. أماعن المسئولية المدنية فجائزة فيما يتعلق بإدارة أموال الملك الخاصة وانما لاترفع الدعوى على الملك بل ترفع على ناظر خاصته".

اعقب صدور الدستور اصدار عدة قوانين (الاجتماعات - الاحكام العرفية - التضمنات) مع بقاء القوانين صدر الأمر بانتهاء الاحكام العرفية فى ٥ يوليه ١٩٢٣ وتم العفو عن بعض المحكوم عليهم بالسجن والنفى، وعاد سعد الى مصر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ وبعض أقطاب الحزب الوطنى مثل على فهمى كامل بك والشيخ عبد العزيز جاويش وغيرهم

- فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ قررت الوزارة إقتال جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى نهائيا بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالا عن تشييع جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديوى السابق قالت عنه الوزارة انه مقال شديد اللهجة فيه تغريض جارح وعيب لولى الأمر. وبدأ التحقيق مع عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء والدكتور اسماعيل صدقى بك صاحب امتيازاه والاستاذ محمد الهياوى كاتب المقال.

- (قضية اللواء المصرى) احدى القضايا فى العيب فى الذات الملكية المصونة فخدمات الامير بعيدا عن بلاده، ومنع من العودة إليها، فى ظل الحماية البريطانية، اتخذت عدة إجراءات لاستقبال جثته وعملت زينات، وكتبت المقالات فى رثاء الفقيد ومنها مقالة

الههياوى الذى وصف التفاف الامة حول رفات الامير وتزاحمها واقبالها من كل ناحية لتشيع جنازته وطعن على اعداء البلاد الذين ظنهم السبب فى تضارب الأخبار حول وصول الجثة بقصد منع أبهة الاحتفال بتشيع الجنازة ووصفهم بالأتانية وهى الصلف وحب الأثرة، وقد رأت النيابة أن الههياوى اراد نفى عيوب الأمير الراحل والصاقها بخلافه وأنه قصد بالأتانية وبعض الجهات جلالة الملك وبلغز ابائه اباه، لكن محكمة جنایات مصر فى إبريل ١٩٢٤ بریاسة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا حكمت فى هذه (الجنایة نمرة ١١٠٤ سنة ١٩٢٣-٢٤) ببراءة المتهمین، لكن محكمة النقض والابرام بریاسة المستر برسيفال وكيل المحكمة حكمت فى القضية السابقة (١٢ أكتوبر ١٩٢٤) بمعاقبة محمد الههياوى أفندى بالحبس البسيط مدة ستة شهور والزامه بنشر الحكم فى جريدة واحدة على مصاريفه وبراءة اسماعيل بك صدقى مما نسب اليه.

النيابة العمومية رأت أن مقال (الأمير الفقيد) تضمن العيب فى حق ذات حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن اسند لجلالته فيه بطريق التعريض (الجنایة على وطنه والغدر بشعبه والخيانة بعهد آبائه وأجداده وعدم الترفع عن الاشتراك فى محنة بلاده والاتصاف بشهوة الأتانية التى حملت الى نفسه شهور النكایة حتى بالاموات واعلانة البغضاء حتى للأمووات ومصادرة الحرية فى تكريم الاموات وإظهار الغرور بالحياة أمام موعظة الموت خلافا لما يقضى به حسن الذوق) محكمة الجنایات اعلنت البراءة، لكن محكمة النقض والابرام كان لها رأى مخالف: (٢٧)

ومن حيث أنه بالاطلاع على المقال موضوع الدعوى المنشور فى العدد رقم ٤٣٧ من جريدة اللواء المصرى بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ يتبين أنه يشمل العبارات المبينة فى تقرير الاتهام وهى فى مدلولها تسند العيب إلى الذات الملكية التى تعينت من مرامى ألفاظ عبارات ذلك المقال إلى حد يصعب صرحها إلى غير حضرة صاحب الجلالة ولا عبرة لاستناد محكمة الجنایات إلى ماضى المتهم الثانى كاتب المقال مدللة على حسن نيته إذ مجرد نشر عبارات العيب مع العلم بمضمونها، تقطع بشوء النية وتكون محكمة الموضوع بناء على هذا لم يكن بها حاجة الى الخروج عن موضوع المقال سالف الذكر فالأسلوب المبين فى جريدة اللواء تحت رقم ٤٢٧ بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ (وبعنوان الأمير الفقيد) يكون الجريمة المنصوص عنها فى المادة ١٥٦ من قانون العقوبات لتوفر الشروط اللازمة لذلك

ومن حيث أنه تبين مما يلف ذكره أن محكمة جنایات مصر ذهبت فى حكمها المطعون فيه إلى تأويل المقال موضوع الدعوى إلى غير وجهته وإذن تكون المحكمة المشار إليها قد أخطأت فى تطبيق القانون وأصبح لمحكمة النقض والابرام بمقتضى المادتين ٢٢٩ ٢٣٢ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنایات أن تحكم فى موضوع الاتهام وتطبق القانون وترى توقيع عقوبة الجنحة الواردة فى المادة ١٥٦ عقوبات لعقوبة الجنایة الواردة أيضا فى تلك المادة،،

• اتهمت النيابة العمومية عصام الدين أفندى حفى ناصف بتهمتين أولاهما العيب فى حق جلالة الملك والثانية بانه من ثلاثة أشهر سابقة على يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٤ بالطريق العام وهو شارع البوسنة بدائرة قسم الموسيقى بمدينة القاهرة حسن أمرا من الامور التى تعد جنایة حسب القانون بأن حبذ جنایة قتل المرحوم بطرس غالى باشا رئيس الوزارة المصرية الأسبق التى وقعت يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ ذلك بأن أشهر وحمل فى عروة

سترته فى ذلك الطريق صورة ابراهيم ناصف الوردانى الذى ارتكب الجناية المذكورة وحكم عليه من أجلها بالإعدام، لكن محكمة جنايات مصر فى يوم الأربعاء ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد عرفان باشا حكمت فى (القضية ٤٦ سايرة الموسيقى سنة ١٩٢٤) ببراءة المتهم.

النيابة العمومية اتهمت عصام الدين حفى ناصف بانه أثناء شهر يناير ١٩٢٣ ببرلين عاصمة دولة ألمانيا وبالقاهرة عاصمة الدولة المصرية وبلاد أخرى أولا - نشر فى جريدة آزاد شرق (حرية الشرق) التى تصدر فى برلين مقالا ألفه هو تحت عنوان "دعوة الوفد الى الدسائس" "الماضى المؤلم" وذلك بالعدد الصادر فى يناير سنة ١٩٢٣ الذى بيع ووزع على الجمهور فى بلاد ألمانيا ومصر وغيرهما وقد تضمن ذلك المقال عيبا فى حق صاحب الجلالة ملك مصر بأن قال أنه حصل خلاف بين جلالتة وبين معالى سعد زغلول باشا وقتئذ سول للسراى أن تستنجد بدار الحماية حتى قبضت على معاليه ونفتبه الى مالطه هو واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا وقال أنه صدر بهذه الحادثة بيان رسمى من دار الحماية وان التكذيب الذى صدر بعد ذلك بناء على طلب السراى لايعتد به.

لكن محكمة جنايات مصر كان لها رأى آخر: (٦٨)

"من حيث بالاطلاع على العدد الصادر فى مدينة برلين من جريدة "أزاد شوق" أى حرية الشرق بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ تبين أن العبارة المدرجة بها المرفوع بشأنها الدعوى العمومية نصها (حصل بعد ذلك خلاف بينه وبين سراى عابدين سول للسراى أن تستنجد بدار الحماية ودار الحماية أن تقبض على معالى الوزير ويرسل به الى مالطه هو واسماعيل صدقى باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا وقد صدر بهذه الحادثة بيان رسمى من دار الحماية. أما التكذيب الذى صدر بعد ذلك بناء على طلب السراى فما لايعتد به) (٦٩)

وحيث أن ألفاظ تلك العبارة لاتفيد باى وجه التعريض بمقام الذات الملكية ولا تنم على شىء من ذلك بل كل مايمكن ان يؤخذ منها خصوصا باضافتها الى باقى مقال العدد المذكور فى تلك الجريدة أنها موجهة لأعمال الوفد والتى من شدة انكار المتهم لها يرى أنها أوجدت خلافا بين دولة سعد باشا والسراى فى ذلك الوقت أدى الى استنجد السراى بدار الحماية الى آخر ما هو مذكور بها والذي يؤيد استفزاز الكاتب من تلك الأعمال وتآفقه منها وضع المقال تحت عنوان : عودة الوفد الى الدسائس والماضى المؤلم : ويتأكد هذا تمام التأكيد من سياق باقى عبارته المدرجة تحت العنوان المار ذكره وماينم عليه قلمه فى البعد عن مظنة التعريض بمقام الذات الملكية الواجب على الجميع تقديسها واحلالها محلها اللائق بها من التحية والاحترام كذلك كان الأليق بالنيابة التريث فى إستنتاج مثل هذه التهمة الشنيعة التى تكاد أن لاتصدر الا ممن به مس اذ ليس من السهل التصديق بأن مصريا يعيب فى ذات مليكه المقدسة اللهم الا اذا كانت عبارتها واضحة فى ذلك معنى ومبنى الأمر الغير موجود فى هذه الدعوى.

وحيث فضلا عما ذكر فانه لايمكن قانونا أن تتصرف كلمة "السراى" المذكورة فى الجملة المرفوعة الدعوى العمومية بشأنها على الذات الملكية كما يتضح ذلك فى احتياط الشارع فى المادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب العقاب بمقتضاها حيث حصرها فيها شخصا دون سواها ولهذا تشدد فى العقوبة وهذا لايمنع من أن عبارة استنجد السراى بدار الحماية غير صحيحة ولكن من الأسف أن مجرد الكذب الغير مشوب بسوء النية

لاعقاب عليه وحيث متى تقرر هذا تكون التهمة المنسوبة للمتهم غير صحيحة وتجب براءته منها".

كانت السلطات تحاول ان تتصيد أى شخص معارض للسياسات الموجودة وتلقى له تهمة العيب فى الذات الملكية المصونة، والذي لأشك فيه رغم صدور بعض الاحكام ضد بعض من اتهموا بهذه الجريمة، فان المحكمة أحيانا كانت تحاول أن تفلت من اثبات هذه التهمة على الملك خاصة اذا كانت الأدلة والقرائن ضعيفة، ومن هنا اتت بعض احكام البراءة فى مثل هذه القضايا، يحكى لنا فكرى أباطة:

كان السيد حسن زيور من زبائن الاستاذ شكرى المحامى، وكانت له عزيمة لايتجاوز مساحتها عشرين فدانا، ولكنها كانت فى صميم تفتيش الملك فؤاد فى اقليمه الشرقية وشاء موظفوا التفتيش أن يجاملوا الملك ولا نظلمه اذا كان عالما أو لم يعلم. فاستعملوا كل وسائل العنف ليحملوا حسن زيور على أن يبيع اطيانه للتفتيش بمائة وعشرين جنيها للفدان بعد مائتين وخمسين.

كانوا يؤرقونه ليلا ونهارا - ويطلقون عليه مياه آلات الرى الكبرى لتغرق اطيانه، فلما ضاق ذرعا ركب جواده وأطلق عدة رصاصات فى الفضاء فقبضوا عليه وحبسوه بالحديد واتهموه بجناية الشروع فى القتل وجنحة دخول أرض الملك بدون إذن وجناية العيب فى الذات الملكية!

ترافع فكرى أباطة (المحامى) فى هذه القضية حيث حفظت الجنايتان وحكم بالبراءة فى الجنحة وكان القاضى محمد عرفة قاضى محكمة بلبس.

فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ تألفت وزارة أحمد زيور باشا، كانت أول وزارة فى سلسلة الانقلابات المعادية للدستور، وكان برنامج الوزارة (التسليم على طول الخط)^(٧٠) وتأسس فى يناير ١٩٢٥ حزب الاتحاد على قاعدة الولاء للعرش وزيفت انتخابات مارس ١٩٢٥ وحل مجلس النواب الجديد (٢٣ مارس ١٩٢٥) يوم انعقاده، أطلق سعد على حزب الاتحاد (حزب الشيطان) باعتبار أن الملك فؤاد هو "الشيطان" والتصق هذا الاسم بحزب الاتحاد حتى انه اراد أن يصدر مجلة أسبوعية سياسية تعبر عن سياسته فأطلق عليها اسم "الشيطان!" وخرجت مظاهرات الطلبة والشباب تهتف بسقوط "جلالة الشيطان!"^(٧١)

فى عهد وزارة زيور، تولى اسماعيل صدقى منصب وزير الداخلية وبدأت الادارة فى التعسف والتكيل بخصوم الحكومة تهددهم وترهبهم (ذهب المعز وسيفه) وأهدرت الحقوق والحريات وأطلق عبد العزيز فهمى باشا مقولته (الدستور ثوب فضفاض).

حدثت انتفاضات كثيرة ضد التدخل الحكومى وتزوير الانتخابات وحل مجلس النواب يوم انعقاده من أهمها ما عرف فى أدبيات تلك الفترة (١٩٢٥) (اضطرابات المحلة الكبرى) التى قدم بعض المتظاهرين فيها الى المحاكمة، وتذكر جريدة الاتحاد فى ابريل ١٩٢٥ "أن الرعاع نادوا بالثورة وكانوا ينادون نداءات ضد جلالة الملك، وقد جاءت انباء، مماثلة لذلك من بعض مدن الأقاليم الأخرى " وامام محكمة الجنايات فى طنطا للنظر فى قضية المحلة الكبرى اكد بعض الشهود (نعمان باشا الاعصر) أنهم سمعوا نداء ضد الذات الملكية، وفى الجلسة الخامسة من هذه القضية أكد الشهود أن المظاهره انطلقت تتردد هتافات "تحيا الثورة، تسقط الحكومة، ليسقط الملك، يحيا سعد رئيس الجمهورية"^(٧٢)

وتذكر لسان حال العرش تحت عنوان (العيب فى السدة الملكية) أن نيابة مصر بدأت التحقيق مع شخص يدعى السيد صالح، قبض عليه بدائرة قسم عابدين وهو يتفوه بالفاظ معيبة فى حق السدة الملكية. وتذكر أنه من جهة كفر حافظ مركز الزقازيق جاء الى القاهرة سيرا على الأقدام محرضا أهالى البلاد التى مربها " أما هذا الشخص فظاهر عليه أن به خبلا فى عقله إذ أنه يلقى الألفاظ بلا ترتيب فى دار النيابة" (٧٣) تبين المراقبون أن الوزارة الزبورية بعد أن أعيد تشكيلها فى مارس ١٩٢٥ مجرد " لعبة للقصر " مما دعاهم ان يسموا زيور "باحمد الصغير" (٧٤) دلالة على تبعيته "لأحمد الكبير" الملك فؤاد، خاصة وان الوزارة تألفت أساسا من شخصيات معروفة بعداتها نثوقد مثل اسماعيل صدقى وزير الداخلية، ومن أحزاب تشكلت اساسا لهدم الحزب الشعبى، حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وفى عهد هذه الوزارة صدر مرسوما بقانون فى ٩ يوليه ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وافساح المجال لمصادرة والغاء الصحف حماية للعرش الملكى خصوصا

فى عهد هذه الوزارة حدثت أزمة كتاب الاستاذ على عبد الرازق القاضى بمحكمة المنصورة الشرعية (الاسلام وأصول الحكم) دلل على أن الخلافة ليست من أصول الاسلام، وكانت الخلافة فى ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد الغائها فى تركيا كان الملك فؤاد منذ عام ١٩٢٤ قد أوعز الى سلطات الأزهر بتأليف لجان أطلق عليها (لجان الخلافة) للدعوة لهذه الفكرة وكان على رأس هؤلاء شيخ الأزهر وشيوخ الأزهر وكبار العلماء، أكد على هذه الحقيقة (الشيخ فخر الدين الأحمدي الظواهري : السياسة والأزهر.. من مذكرات شيخ الاسلام الظواهري، مطبعة الاعتماد، القاهرة ١٩٤٥) حيث أجمع جمع من المشايخ على انتخاب فؤاد ومبايعته بالخلافة. فثارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه، وأوعزت الى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم مؤلفه، فأصدرت حكما فى أغسطس ١٩٢٥ بإخراج على عبد الرازق من زمرة العلماء وبدأت بوادر الأزمة السياسية التى أدت الى اقالة عبد العزيز باشا فهمى وزير الحقانية واستقال بعد ذلك محمد على علوية باشا وتوفيق دوس باشا ثم اسماعيل صدقى باشا واستمرت الأزمة السياسية الدستورية متفاقمة الى ان تأسست فى يناير ١٩٢٦ لجنة الأحزاب المؤتلفة التى رأت ضرورة عقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ ونواب الأمة للخروج من هذه الأزمة.

اجتمع المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا حضره ١٠٩٧ عضوا نظم شوقى قصيدة فى تحية الدستور القاها الاستاذ فكرى أباطة بك الذى كتب يروى ذكرياته عن هذا الحادث " قام الاستاذ شكرى واعتلى مائدة كبيرة واتجه بصوته الجمهورى ناحية سرائ عابدين مقر الملك فؤاد والقى أقوى قصيدة سياسية لأمرير الشعراء وخصوصا عندما زار بالبيت المشهور:

رجواهر التيجان مالم تتخذ من معدن الدستور غير صحاح

وكان الالتقاء بالغاميل من العنف فاهتز سعد زغلول اهتزاز المعجب المترنج وضج الكبراء بتصفيق وهتاف الشباب وطلبوا الاعادة مرة وثانية وثالثة، ولا بد أن ذلك الصوت قد بلغ مسامع الملك فؤاد فحفظ هذه السابقة وضمها الى أخرى فى سجل "الضاحك الباكى، اوفى قائمته السوداء" (٧٥)

هذه الفترة التي شهدت الانتكاسات الأولى للمتجربة الديمقراطية البرلمانية في مصر أو ما عبر عنه أصدق تعبير الدكتور محمد وحيد رافت (أزمة النظام البرلماني وازدياد قوة السلطة التنفيذية)^(٧٦)

الفترة السابقة لدستور ١٩٢٣ كان الحكم فيها للقصر بمساعدة الانجليز وبعد صدور الدستور وتحديد اختصاص كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية تنأوب القصر والوفد سلطة الحكم، لكن القصر فاز بفترة أطول وكان عاملا أساسيا ومشاركيا في ممارسة السلطة، كما كان الانجليز عاملا مؤثرا في إدارة شؤون البلاد، ويقرر حسن يوسف باشا أنه خلال هذه الفترات^(٧٧):

(١٩٢٤) كان الحكم فيها للوفد بوزارة من الشعب

(١٩٢٥-١٩٢٦) كان الحكم للقصر بموافقة الانجليز

(١٩٢٩-١٩٣٤) كان الحكم للقصر بواسطة أحزاب الاقلية ومساندة الانجليز.

والنتيجة ان برلماننا ضربت الرقم القياسي في قصر مدتها، فمنها مالم يعمر ساعات وليس فيها مجلس نواب واحد أتم دوراته كلها ومدة عملها لا تذكر في شيء بجانب أوقات تعطيلها في عام ١٩٤٥ كتب أحد قادة جماعة النهضة القومية " في إحدى وعشرين سنة حل مجلس النواب سبع مرات ومجلس الشيوخ ثلاثا، ولم يستكمل برلمان واحد كل ادوار انعقاده، وعطل العمل بالدستور ثلاث مرات، وبلغت مدة التعطيل أكثر من ثمانى سنوات وقد وضع أثناء التعطيل الثالث دستور جدير ترتب عليه برلمان خاص عطل بدوره من يونيه ١٩٣٤ الى مايو ١٩٣٦".^(٧٨)

... من هنا تواصلت الدعوة إلى الالتزام بالدستور ومبدأ الفصل بين السلطات للحيلولة دون تركيز كافة السلطات في يد الملك وبدأت الدعوة إلى استقلال السلطة القضائية والزام السلطة التنفيذية بل والتشريعية الحدود الدستورية وبدأت الدعوة التدريجية الى اقرار مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات السلطة وقراراتها والتي تمخضت في أواخر الثلاثينيات في الدعوة إلى ضرورة إنشاء مجلس الدولة. عام (١٩٢٧) شهد احدى أبرز قضايا العيب في الذات الملكية وهي التي عرفت (بقضية جريدة السياسة) فقد كتب الاستاذ محمود عزمى مقالا في أثناء الصيف تحت عنوان: (يجب وضع حد لهذه التدخلات والاكاذيب الدستور موجود حبر على ورق) ونشر هذا المقال في جريدة السياسة اليومية في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧. يتحدث فيه عن تدخلات الملك في شئونه الحكم ويضرب مثلا على ذلك موقف الملك في اسناد منصب العضوية بالمحكمة العليا الشرعية لرئيس محكمة مصر الابتدائية والذي كان اماما للملك بدلا من اسنادها الى من تؤهله وظيفته الحالية وهو كبير المفتشين الشرعيين بوزارة الحفائية لتولى هذا المنصب، وفي هذا المقال حاول احراج الملك بالتكيد على "الملك يملك ولا يحكم"

رأت النيابة في هذا المقال عيبا في الذات الملكية وقدمت الاستاذ عزمى لقاضي الاحالة توطئة لمحاكمته امام محكمة الجنايات، وتمت الاجراءات كلها وكان موعد الجلسة يوم ٢٥ يناير خصصته المحكمة لنظر هذه القضية وقبل اليوم المذكور كانت قد جرت مفاوضات بين رجال السياسة وبين القصر ترمى الى اعفاء الاستاذ من المحاكمة على ان يلقي بيانا تعقبه النيابة بكلمة تنزل فيها عن طلبها محاكمته^(٧٩).

القي محمود عزمى تصريح بين فيه احترامه واجلاله لجلالة الملك الاعظم وانه لم يقصد العيب في ذاته وابان حسن مقصده بينما النيابة رأت في البيان مايتضمن اعلان توبته الخالصة الصادقة (والتائب من الذنب كمن لا ذنب له) ورأت أن تعامله المحكمة بروح التسامح (والعبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الاشارة) ابراهيم الهلباوى محامى المتهم أبان ان البيان عرض على الملك بواسطة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى فحاز رضاءه، ولكن المحكمة قررت:

" رأت المحكمة ان الجريمة متوفره اركانها فالتهمة الموجهة الى المتهم ثابتة عليه ولولا بيان المتهم وتصريحه اليوم فى الجلسة لوجب فى توقيع العقوبة المستحقة استعمال الشدة المتناسبة مع الجريمة ومع مركز المتهم فى الهيئة الصحفية وماهو مفروض عليه من حسن تقديره مسئوليته فى الكتابة" رأت معاملته بالرأفة : الحبس مع الشغل لمدة ٦ أشهر وأمرت بايقاف التنفيذ.

رفع محمود عزمى نقضا بالحكم وبالفعل، محكمة النقض والابرام رأته لوما موجهها لجلالة الملك فحكمت عليه بغرامة عشرين جنيها وقد جاء فى حكمها : (٨٠)

" الطعن فى الذات الملكية بواسطة النشر والذي يخرج فيه الطاعن عن الكياسة فى النقد وأدب الخطاب لا يكون ماوقع منه مهما أشد أسلوبه غير لوم ينطبق على المادة ١٥٦ مكررة مادام الطعن كله يدور حول الدستور ومخالفته ولم يقصد به العيب فى الذات الملكية شخصيا، فإذا طبقت محكمة الجنايات فى هذه الحالة المادة ١٥٦ بدلا من المادة ١٥٦ مكررة.. كان حكمها مستوجبا للنقض لخطأ فى تطبيق القانون".

وأوضح هذا الحكم كذلك:

" وبما أن ما يؤخذ من عبارات المقال الذى حوكم من أجله الطاعن أنها لا تكون إلا لوما مهما أشد أسلوبه، لأنها كلها تدور حول الدستور ومخالفته، وتستند الى وقائع صرح فى بعض الجرائد أنها لا تتفق مع نصوصه، وليس من ريب أن الدستور وشؤونه لصيق بالأعمال الحكومية بل هو أسها.

وبما أن استخلاص مساس مذكوره الطاعن بالذات الملكية نفسها واعتباره عيبا فى جلالته فيه تأويل بعيد وتشدد فى استقصاء المعانى وتحميل الألفاظ مالاتحتمله. بل قد يكون فيه تهافت على افتراض سهولة التقحم على الذات الكريمة وهو مالا يؤمن به أحد وماسارع المتهم الى التنصل منه بأجلى بيان".

وأصبحت هذه القضية قضية رأى عام وتباينت مواقف الصحافة إزاء هذه القضية، فالبلاغ على سبيل المثال كتبت. "لماذا كل هذا ؟ مهما قيل فى التهمة التى نسبت إليه، فانه اراد ان يسمو بصاحب الجلالة الملك الى أقصى مايسمو اليه الملوك، اراد له أن يملك ولايحكم، فهل رغبة كهذه الرغبة مجرمة ؟ فإذا كان دستور مصر لايرفع الملك فيها الى هذا الأفق أفلا يكون من الخير لنا جميعا أن نعمل ليجيء يوم يقرر فيه الدستور صراحة أن الملك يملك ولايحكم ؟" (٨١)

فى ظل تزايد ديكتاتورية القصر الملكى كانت روزاليوسف تنشر بين آن وآخر كل مايسىء الى النظام الملكى، ففى عام (١٩٢٧) نشرت فصلا ممتعا عن الملك شارل الاول الذى اعتدى على سلطة البرلمان فطاحت رأسه تحت فأس الجراد وزينت ذلك المقال برسم يبين الملك شارل والجلاد يقوده الى المقصلة (٨٢).

ويذكر الدكتور ابراهيم عبده في كتابه عن (روزاليوسف.. سيرة وصحيفة): (٨٣)

وبدأت روزاليوسف في أواخر سنة ١٩٢٧ تنشر مقالات تحت عنوان (ملوك أوروبا تحت ستار الظلام) وقد عرضت هذه المقالات لحياة الملوك الشخصية في صراحة ما بعدها صراحة، وكان آخر تلك المقالات مقال بعنوان (الخدوي اسماعيل والملكة فكتوريا... معلومات لذيذة لم يسبق نشرها) وذلك في العدد (رقم ١١٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٢٧) رأى فيها الملك فؤاد مساسا شديدا بسيرة والده اسماعيل، وكان الملك مؤمنا بهذه السيرة ايمانا منقطع النظير، فطلب الى سلطات الدولة أن تأخذ روز اليوسف بشدة وعنف، وتوقع بها عقابا رادعا، وتقسو على المحرر المسئول عن هذا المقال.

وسيق ابراهيم خليل المدير المسئول عن روزاليوسف الى السجن وتحت ضغط الظروف اعترف بأن الأستاذ محمد التابعى هو كاتب المقال، فقبض عليه ولم يفرج عنهما الا بكفالة كبيرة كأنهما من السوقة أو القتلة أو اللصوص، ثم صدر قرار النيابة بوقف المجلة حتى تختار صاحبها مديرا جديدا مسئولا عنها تطبيقا للقانون

وأعلن في روزاليوسف نبا اغلاق الصحيفة ابتداء من ٢٧ ديسمبر الى أن استأنفت الصدور في ٢ فبراير ١٩٢٨ بافتتاحية وقعها عبد العزيز الصدر، الذى كانت المجلة تطبع في مطبعته، وقبل رئاسة التحرير حتى تعود صاحبة روزاليوسف من باريس.

نشرت فاطمة اليوسف في (١٣ يولييه ١٩٣٨) بعض ذكرياتها الصحفية في مجلتها وأعادت نشرها بعد ذلك في كتابها الذى أصدرته وأوضحت فيه طبيعة هذه القضية وكيف وضع البوليس القيود فى أيدي ابراهيم خليل والتابعى "وكانت هذه أول مرة توضع فيها قيود، هذه القيود فى يد كاتب صحفى، وصدر الحكم عليهما بالحبس ستة شهور مع إيقاف التنفيذ" (٨٤)

وتروى فاطمة فى ذكرياتها أنه فى الثلاثينيات هاجمت روز اليوسف زكى الابراشى باشا ناظر الخاصة الملكية الذى تزايد نفوذه فى عهد فؤاد حتى غدا هو رجل الملك والمتحكم فى السياسة المصرية، وكان الهجوم عليه مغناه ان الانجليز هم الذين يسيرون الملك فؤاد ويوجهون سياسته ولهذا حققت النيابة مع فاطمة اليوسف "كانت النيابة تريد أن تثبت أن الخبر فيه عيب فى الذات الملكية لكى تتمكن من استصدار حكم باغلاق المجلة" (٨٥)

فى ١٧ مارس ١٩٢٨ تألفت وزارة النحاس الأولى التى واجهت تحالف المندوب السامى البريطانى والسراى وحزب الأحرار الدستوريين لتعطيل الدستور، وأقيمت هذه الوزارة فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨، وكان معنى ذلك تغليب الحكم الأتوقراطي وفرض وزارة محمد محمود باشا الانقلابية التى حلت البرلمان وعطلت الدستور واتبعت سياسة (اليدي الحديدية) التى أطلق عليها العقاد (يد من حديد وأخرى من جريد)، استقالت هذه الوزارة التى أطلق عليها كذلك تهكما (وزارة البرك والمستنقعات) فى اكتوبر ١٩٢٩ وفى انتخابات ديسمبر (فى ظل وزارة عدلى باشا) فاز الوفد وتألفت وزارة النحاس الثانية أول يناير ١٩٣٠ الشاعر والكاتب القدير بديع خيرى كتب احدى أزجاله جاء فيها: (٨٦)

"احيه يادنيا ياكداية يامسقطه محمد محمود - يامبكيانه بنذابة - فى الأربعين يوم السود - صحيتى زملائه غلابه - فوق الحيطان بوزهم مسدود - ولاشغلة ولاكرسى نيابة - وكل باب يلقوه مسدود - احيه - احيه.. يافرحه العالم فينا فى ركبة الباشا النحاس -

للبرلمان التي سمينا - لما اتفقت ضبة وترباس - كده برسى لورين تخزينا - وتهد بينا جدار وأساس".

وزارة الوفد أشدت الخلاف بينها وبين القصر خاصة عندما أصرت الوزارة على تقديم مشروع محاكمة الوزراء إلى البرلمان، رفض فؤاد التوقيع على مرسوم هذا القانون نشأ كذلك خلاف بين الوزارة والقصر على تعيينات الشيوخ وبدأ وضع العراقيل أمام هذه الوزارة وأحسن البعض أن أيامها في الحكم قصيرة، وسط هذه الأجواء تفجرت قضية الكاتب عباس محمود العقاد والتي اتهم فيها بالغيب في الذات الملكية.

انحاز العقاد في العشرينيات الى الوفد وأعلن مواقف السياسية المدافعة عن دستور ١٩٢٣ والمناهضة لسياسات الحكم المطلق للملك فؤاد^(٨٧) وقد تجلى ذلك في أوضح مظهره عندما أصدر كتابه (الحكم المطلق في القرن العشرين) قرر فيه: "أن أحق المستبدين هو ذاك الذي يهدم الديمقراطية في هذا العصر ليبني على أساسها صرح الاستبداد العتيق" وأضاف "فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم أو من شكها في الحكومات الشعبية"^(٨٨).

في مذكرات الزعيم مصطفى النحاس (١ يونيه ١٩٣٠) "أخذت الاحاديث تتناقل بأن العراقيين توضع في وجه الوزارة حتى لاتستمر في الحكم وان القصر يلعب دورا خطيرا في هذا الصدد، ولما علم بعض النواب بهذه الاتباء ثاروا وغضبوا ولم يكتفوا سخطهم على التدخل السافر للقصر وقام الاستاذ عباس العقاد، فقال بأعلى صوته في جلسة مجلس النواب اننا على استعداد لأن نحطم أكبر رأس في البلاد نقف حائلا دون مضى البرلمان في عمله أو نحاول المساس بالدستور سيد القوانين"^(٨٩)

ويذكر أحمد شفيق باشا نص ما حدث في مجلس النواب على هذا النحو:^(٩٠)

العقاد: الأفلولم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رؤس في البلادي صيانة الدستور وصيانتته (تصفيق حاد متواصل)

الرئيس: (صائحا مضطربا) ما هذا يا استاذ عباس، أنا لا أسمع بمثل هذا الكلام.

العقاد (مستمرا): أنا أقول ذلك ومازلت اكرره اننا جميعا مستعدون للتضحية في المحافظة على الدستور ومقاومة كل من يعيث به أن البلاد جميعها على أتم استعداد للتضحية ولا نريد أن تعترضنا الا لاييب والصغائر في كل خطوة من خطواتنا.

يقرر عبد الرحمن صدقي في (تكريات في ذكرى العقاد)^(٩١) ان الاستاذ ويصاواصف استعمل حقه في مقاطعة النائب المتكلم وقرر عدم اثبات كلامه في مضبطة الجلسة، وتم يقدم اعتذارا الى القصر، انتشروا من العقاد أولا في أحياء التفسير الذي احتفل في (قضية البلطة) وهي محاولة اغتيال صدقي باشا في القطار، والقوا به في سجن الاجانب طلب رئيس المجلس من مندوبي الصحف عدم نشر كلمة العقاد لكن جريدة (السياسة) حرصت على نشرها وأكدت أن هذه العبارة (لاتصدر الا عن مجنون) وانها جريمة يعاقب عليها القانون لولا ان قائلها متمتع بحماية الدستور في شأن جميع مايقوله بالمجلس "واكدت جريدة (الاتحاد) أن "كلام هذا النائب الوقح اشتمل على عدة جرائم، اخصها اعتداؤه الشنيع على الدستور، بتعرضه للذات المقدسة التي صانها الدستور ورفعها الى اسمى مقام"^(٩٢) وطالبت برفع الحصانة عنه ومحاكمته كأمثال المجرمين المتشردين !!، ورات (المقطم) ان القضية (عثرة لسان.. بل هذر وهذيان).

أدرك العقاد مبلغ الحرج، لم ينكر ما قاله، بل أكد في لفظ أخرج من المسؤولية إذ نشر مقالا بامضائه في جريدة (كوكب الشرق) بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٣٠ جاء فيه : "أن البلاد مستعدة لأن تسحق كل رأس يخون الدستور".

كان العقاد قد كتب عدة مقالات في كوكب الشرق في منتصف ١٩٣٠ ملأها طعنا في الملك وحاشيته لكنه كان يتمتع بالحصانة البرلمانية، الى أن جاءت مقالاته في (المؤيد الجديد) لتكون هي القشة التي قصمت ظهر البعير، قابل سنيرت حنا بك العقاد الذي قال له (١٢) : " حذار يا أستاذ ! فقلت له باسم " لا يغني الحذر من القدر ! " قال لي : إني أروى لك ما أعلم لاما أظن : أن مقالاتك تراجع في بعض الدوائر مراجعة خاصة، وأنهم ينتظرون يوما معينا ربما كتبت فيه مايساعد على تأييد التهمة، ثم يقدمونك الى المحاكمة بما استجمعوا من أدلة قديمة وحديثة..

هذه الفترة هي التي شهدت ديكتاتورية اسماعيل صدقي، انطلقت المظاهرات في كل مكان هاتفة "يسقط الملك" وفؤاد عدو الدستور" (١٣) ويبدو أن الشعب قد أدرك أن الوغد الحقيقي في البلاد هو الملك وليس رئيس الوزراء الذي لم يكن الا أداة المنفذة، في ذلك الوقت ظهرت مقالات العقاد في (المؤيد الجديد).

في ١٥ أكتوبر حققت النيابة في مقالات العقاد التي نشرها بالمؤيد الجديد بتاريخ ١٠، ١٣، ١٤، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٠ ثم وجهت اليه تهمة العيب في الذات الملكية فنفاها عن نفسه، وصدر الأمر باعتقاله واستدعى محمد فهمي الخضري صاحب المؤيد وحقق معه حول مسئوليته عن نشر هذه المقالات وبدأت المحاكمة في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢ سايرة عابدين سنة ١٩٣٠ المقيدة بالجدول الكلي بنمرة ٩٩١ سنة ١٩٣٠ ضد:

١- محمد فهمي الخضري أفندي صاحب جريدة المؤيد الجديد

٢- عباس محمود العقاد أفندي عضو مجلس النواب.

أطلقت المحكمة على المقالات موضوع الاتهام والتي نشرت في المؤيد الجديد في أعدادها.

- | | |
|----|--|
| ٢١ | الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة (٩ سبتمبر ١٩٣٠) |
| ٢٢ | الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها (١٠ سبتمبر ١٩٣٠) |
| ٢٥ | رأى في الأزمة الحاضرة (١٣ سبتمبر ١٩٣٠) |
| ٢٦ | انرجيون والاتجنيز المحثيون (١٤ سبتمبر ١٩٣٠) |
| ٣٣ | سيمعدل الدستور ولكن كيف ؟ (٢١ سبتمبر ١٩٣٠) |
| ٣٦ | الرجعية هي العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة (٢٣ سبتمبر ١٩٣٠) |
- رأت المحكمة أن المقالات " في مدلولها تسند العيب الى الذات الملكية التي تعينت من مرامي الفاظه وعباراته الى حد يصعب صرفه الى غير حضرة صاحب الجلالة " ورأت " أن القارئ للمقالات المشار اليها يجد أن (ص) والمتهم قد تلاقيا عند لفظة "الرجعية"، ووقع اختيارهما عليها وجعلها عنوانا للمقام الجليل الذي لايجر أن على ذكره بالتصريح وهو مقام الملك المعظم - لانهما ذكرا هذا اللفظ في مناسبات وملابسات تاريخية وسياسية تصرفه حتما وبلاعناء في التفسير والتأويل الى حضرة صاحب الجلالة الملك" (١٥)

فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ صدر الحكم بحبس محمد فهمى الخضرى ستة أشهر حبسا بسيطا وحبس عباس محمود العقاد مدة تسعة أشهر حبسا بسيطا وأمرت بطبع الحكم فى ثلاث جرائد يومية بمصاريف من قبل المحكوم عليهما.

أدخل العقاد سجن مصر العمومى (قره ميدان) وخطر له وهو يخطو الخطوة الأولى فى أرض السجن قول الفيلسوف ابن سينا وهو يخطو مثل هذه الخطوة :^(٩٦)

دخولى باليقين بلا امتراء وكل الشك فى أمر الخروج

يتحدث لنا العقاد عن ذكرياته داخل السجن الذى يمتلئ بالأشاريح والشتم التى هى عندهم أمثلة التحيات المباركات حيث يشرع اثنان فى استخدام قافية من القوافى.

- الأولاد تنادى وراك وتقول

- ايش معنى

- المؤيد ! المؤيد.. وهو يعنى المقيد !

وزارة اسماعيل صدقى انقلابية، ألغى دستور ١٩٢٣، أريقت الدماء فى عهده فى كل مكان، أعلن دستور آخر عام ١٩٣٠، وزيف انتخابات ١٩٣١، اضطهد الصحافة بصادرة وتعطيل بعض الصحف خاصة الوفدية وحوكم بعض الصحفيين، فى ١٤ فبراير ١٩٣١ صدر القانون رقم (٢٨) الذى أضاف احكاما جديدة الى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، وشدد فى ١٨ يونية ١٩٣١ على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر طبقا للقانون رقم ^(٩٧) لسنة ١٩٣١ وصدر قانون جديد للمطبوعات فى نفس اليوم السابق وهو القانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٣١، وفى ١٠ يوليه ١٩٣٢ صدر القانون رقم (٣٥) يشدد العقاب على جرائم الصحافة والنشر، ترسانة من القوانين المقيدة للحريات، ندد حافظ عام ١٩٣٢ بسياسة صدقى بقوله : ^(٩٧)

وابن الكنانة فى جماء يضام

يجبى البلاد ونصفهم حكام

(صدقى) الوزير وماجبنى (علام)

قد مر عام ياسعاد وعام

صبوا البلاء على العباد فنصفهم

اشكوا الى (قصر الدوبارة) ماجنى

ومنها فى مخاطبة صدقى باشا:

الشيخ والقسيس والحاخام

غصصا وتنسف نفسه الآلام

ودعا عليك الله فى محرابه

لأهم أحى ضميره لينوقها

رغم دكتاتورية صدقى المدافع عن العرش الملكى انطلقت الكتابات والصور الكاريكاتورية وغيرها تطعن وتسبب فى الحاكم ولو باستخدام أسلوب التورية والرمز دون التصريح المباشر على سبيل المثال، لا الحصر، المفكر التقدمى سلامة موسى الذى ندد بالحكومة الملكية المطلقة وأعلن قرب زوالها منذ العشرينيات، فى عام ١٩٢٦ أعلن ذلك فى مجلة الهلال^(٩٨)، فى نفس هذا العام أصدر الطبعة الأولى من (أشهر قصص الحب التاريخية) - وهو الكتاب الذى أوقف عام ١٩٤٨ بدعوى أن الكتاب يحتوى فصولا عن حب الملوك وأن هذا تعريضا بفاروق^(٩٩) - وقد صودرت له أكثر من صحيفة فى ظل النظام

الديكتاتورى المطلق، فى ٤ ديسمبر ١٩٣٠ كتب سلامة موسى فى مجلة (المصرى) التى أصدرها مقالا افتتاحيا بعنوان " تربية الملوك " يفهم منه القارىء أنه موجه إلى فؤاد وقتئذ، ووصف فيه الخديوى اسماعيل ثم الخديوى توفيق بأنهما كانت تنقصهما التربية ونشر خمس صور لخمس ملوك مخلوعين " وقلت أن السبب فى خلعهم (خلعهم أنهم لم ينزلوا على ارادة الشعوب وكان الهدف المقصود واضحا ولوبالبناء للمجهول" (١٠٠)

فى العدد الأول والأخير من (الفضيلة) الذى أصدره سلامة موسى فى مايو ١٩٣١، صور خمسة ملوك من المخلوعين (اليونان، البرتغال، النمسا والمجر - الأفغان - بلغاريا) وكتب تحت صورهم عنوان (الملوك المنفيون) (١٠١)، ولم يكن مصادفة أن يصدر هذا العدد فى عيد جلوس فؤاد على عرش مصر فى عام ١٩٣٣، سجن الفنان محمد عبد المنعم (رخا) لمدة ٤١ شهرا بتهمة العيب فى الذات الملكية. وكان " أول ريشة ساخرة، ساخنة تعاقب بالحبس على نكتة مرسوسة" (١٠٢)

رسم رخا لمجلة (المشهور) لعمر عزمى فى مارس ١٩٣٢، التى صدرت بتشجيع الأمير عباس حليم المعروف بتبنى قضايا العمل ومناوئته للقصر أثناء التحقيق لرخا وعمر عزمى حول رسمين نشرهما بالمجلة قيل أن شخصا يدعى مكاوى دس كلمتين على رسم رخا نشر بالعدد الاحتياطى للمجلة، الكلمتان كتبنا بالخط الصغير وهما (فليسقط الملك) وترتب على ذلك اتهام رخا بالعيب فى الذات الملكية، وكانت المحاولة تهدف أصلا إلى الإيقاع بعباس حليم (ممول المجلة) فحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ونصف (خرج فى ديسمبر ١٩٣٦) (١٠٣) تحدث حافظ محمود فى (أسرار صحفية، ص ٥٦-٥٧) عن رخا بقوله :

" أول مرة رأيته فيها فى الثلاثينات كنا كلانا نزلين فى سجن الاستئناف - أنالبعض اسابيع، وهو لأربع سنوات حكم بها عليه حكما بالاشغال الشاقة لاتهامه بما كان يسمى "العيب فى الذات الملكية"

كان عجيبا أن يتهم رسام بالعيب فى الذات الملكية - وهو العيب الذى لم يكن يتم قانونا إلا بالكلام المكتوب، ورخا رسام لكن هذا الرسام الشاب استطاع بفننه المبتكر أن يرسم ماتراه رسما كاريكاتوريا عاديا، فإذا قلبت الرسم على أحد جوانبه تحول الرسم إلى كلام، وكان هذا الكلام يمثل القذف فى حق الملك فؤاد بعد أن ضاعفته يد مدسوسة عند خفر الرسم للإيقاع برخا".

قضية (العيب) فى حق ذات الملك لا يجب أن تنسينا عشرات القضايا التى حفظت أو تلك التى لم استطع أن أوفيهما حقها من البحث والدراسة، وهى قضية ترتبط كذلك بسبب وإهانة الأشخاص العامين، رموز وأدوات النظام الحاكم وترتبط كذلك بالعيب فى حق ملك أورنيس دولة أجنبية وممثلى هذه الدول الأجنبية، دفاعا من الدستور والاستقلال والثورة الوطنية، انطلقت هتافات الشعب المصرى يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ (نحن فداؤك يامصر - هور..هور ابن التور - فلتحى الثورة، الدستور أو الثورة - يسقط الاستعمار - لتسقط إنجلترا - ليسقط هور وتصريح هور) (١٠٤)

هكذا ارتبط النضال بالدفاع عن الدستور بقضية استقلال البلاد وتحررها، فى نهاية عام ١٩٣٥ عاد الدستور (١٩٢٣) وكان ذلك انتصارا للحركة الوطنية التحررية فى ظل الجبهة الوطنية فى وقت اشتدت وطأة المرض بالملك فؤاد الذى توفى يوم ٢٨ أبريل ١٩٣٦.

حواشى

[الفصل الثالث]

- (١) أحمد شفيق باشا : حوايات مصر السياسية، الجزء الأول (تمهيد) الطبعة الأولى، مطبعة شفيق باشا القاهرة ١٩٢٦، ص ٧١.
- (٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول.. سيرة وتحية، مطبعة حجازى، القاهرة ١٩٣٦ ص ١٨٠.
- (٣) إبراهيم الهلباوى : مذكرات ص ١٩٨-١٩٩.
- وحواله هذه الفترة بالذات راجع : محمد سيد كيلاتى : السلطان حسين كامل - فترة مظلمة فى تاريخ مصر ١٩١٤-١٩١٧، دار العرب للبستاتى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٣ ودراسة الدكتور لطيفة محمد سالم (مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤، وقد صدرت مؤخرا الحلقة (٢٤٧) من الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، للدكتور يونان نيسب رزق (الأهرام ٢٠ أغسطس ١٩٩٨) تتضمن دراسة عن (عظمة السلطان).
- (٤) سعد زغلول : مذكرات، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ٧٦.
- (٥) خليل صابات (د) وآخرون : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨-١٩٢٤، الوعى العربى، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣١١.
- لطيفة محمد سالم (د) : المرجع السابق، ص ٣٠٣-٣٠٤.
- (٦) يحيى حقى : خليفها على الله، سلسلة كتب للجميع، مطابع شركة الاعلانات الشرقية العدد ١٤٥، أكتوبر ١٩٥٩، ص ٢١.
- (٧) محمد فريد : أوراق، ص ٢٠٠ (ذكر أحد المعاصرين كذلك أن طالبات المدارس الثانوية الحكومية علقن فى صدورهن أزهارا سوداء) لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص ٣٠٨.
- (٨) لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص ٣٠٧-٣٠٨.
- (٩) سعد زغلول : مذكرات، الجزء الخامس، ص ٨٤.
- (١٠) محمد فريد : أوراق، ص ٢١١.
- (١١) محمد سيد كيلاتى : المرجع السابق ص ١٣ (نقلا عن ولى النيل، ٦ يونيو ١٩١٦)
- (١٢) لطيفة سالم (د) : المرجع السابق ص ٣١٥ (نقلا عن مذكرات سعد زغلول أول يناير ١٩١٦)
- (١٣) عبد الخالق لاشين (د) : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤-١٩٢٧ الطبعة الأولى، دار العودة، القاهرة، مكتبة مبدولى ١٩٧٥، ص ٣٨.
- تذكر ولى النيل (١٦ يناير ١٩١٥) أن السلطة أُنقِط القبض على كاتب المحكمة المختلطة ويدعى عبد الله كبش لأنه نفوذ بالفاظ فيها تهديد للسلطان الجديد (راجع لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص ٣٠٩)
- (١٤) لطيفة سالم : (د) : المرجع السابق، ص ٣/٨.
- (١٥) حول هذا الحادث أنظر : عبد الرحمن الرفعى بك : ثورة سنة ١٩١٩، الجزء الأول (١٩١٤-١٩١٨) الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٦ / ص ٢٤-٢٦، وكذلك كتاب لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص ٣١١.
- (١٦) راجع : يونان نيسب رزق (د) : الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة (٢٤٥) (الحرب الضروس) الأهرام ٦ أغسطس ١٩٩٨، وكتاب الدكتورة لطيفة سالم سابق الذكر ص ١٧٦.
- (١٧) لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص ٣٠١.
- (١٨) عبد الرحمن الرفعى بك : المرجع السابق، ص ٣٢.
- (١٩) نفس المرجع، ص ٣٥.

(٢٠) عبد الحميد جودة السحار : هذه حياتي، دار مصر للطباعة. د.ت.ص ١١٨. في فترة لاحقة كتب صلاح عيسى (حكايات من دفتر الوطن، كتاب الأهالي رقم (٣٩) الطبعة الثانية، مطابع شركة الأمل، القاهرة ١٩٩٢، ص ٤٣٢) يقول عن فؤاد " البلطجي الذي كان يعيش على حساب زوجته شويكار ويبتز منها الأموال، ويحرضها على قتل شقيقها أحمد سيف الدين لثروته. ويتمتع هو بأموال شقيقها، المقامر المفلس الذي لا يدفع ديون القمار، أصبح الشمام ملكا على مصر بصرية حظ مفاجئة بدأ سلطانا بعد وفاة شقيقه "حسين كامل" وبعد الثورة وإعلان الاستقلال أصبح ملكاً وصاحب جلالة.. فسبحان الذي يهب الملك من يشاء ولكن الشعب لم ينس له الماضي القريب.. لذلك فإن هيبة الملوك لا تحط بعد، كانت هذه الهيبة قد تضععت تماماً ومرغ بها التراب على يد الأمير الطريف المجنون أحمد سيف الدولة..!

(٢١) بيارم التونسي : الأعمال الكاملة (٦) - بيارم والحياة السياسية في مصر، قصيدة (مجرم ودون الهيبة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٥٣.

(٢٢) على الراعي (د) فنون الكوميديا من خيال الظل إلى نجيب الريحاني، كتاب الهلال العدد (٢٢٨) سبتمبر ١٩٧١، ص ٧١ حاشية (١) نقلاً عن مذكرات أحمد حسين. نكايه في الإنجليز (يا عزيز يا عزيز كبسه نأخذ الإنجليز) يذكر فريد: " وأنه يوم ضرب العاصمة من الطيارة العثمانية كان العامة يصفقون طرباً من سقوط القنابل ويهللون فرحاً. وقد أعاظ هذا الأمر الإنجليز كثيراً جداً جداً ولكنهم لم ينبثوا ببنت شفة" (محمد فريد : أوراقه، ص ٣٧٣).

(٢٣) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسي، الجزء الثالث، ص ١٠٣٧-١٠٣٩.

(٢٤) حسن الشريف : الرجال أسرار، مطابع دار أخبار اليوم، يناير ١٩٥٢، ص ١٩.

(٢٥) محمد التابعي : من أسرار السياسة والسياسة في مصر، مصر ما قبل الثورة، كتاب الهلال، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٧٠، ص ١٠٠-١٠١.

(٢٦) عفاف لطفي السيد (د) تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم المركز العربي للبحث والنشر القاهرة ١٩٨١ ص ٩٧-٩٨.

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي بك : المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢٨) حسن أحمد يوسف نصار : دور المجتمع الريفي في ثورة ١٩١٩، رسالة ماجستير كلية الآداب - جامعة القاهرة، قسم التاريخ، عام ١٩٧٩ ص ٦٥.

أنظر كذلك لطيفة سالم (د) المرجع السابق، ص ٣٤٤.

انتشرت هذه الأغنية من الاسكندرية لاسوان والكايتب الانجليزى جورج ياتج تكلم عنها وعن أثرها في الشعب المصرى واعتبرها وثيقة تاريخية هامة في مرحلة النضال ضد الانجليز.

(٢٩) محمد فريد : أوراق، ص ٤٢٨.

(٣٠) مصطفى أمين : مقدمة (قصة شعب مصر) لمذكرات فخرى عبد النور - ثورة ١٩١٩ الطبعة الأولى، دار الشروق ١٩٩٢، ص ١٥، ١٤.

(31) Russell Pasha (Sir Thomas): Egyptian Service. 1902-1946

First Edition - John Murray , London, 1949,P.205

(٣٢) فكرى أباطة : حوائيت، مطبوعات دار الشعب القاهرة ١٩٦٩، ص ١٢٩-١٣٠.

(٣٣) حسن أحمد يوسف نصار : المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٣٤) عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي ١٨٨٩-١٩٥١ دار الهلال، القاهرة ١٩٥٢، ص ٣٥.

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي بك : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثاني. الطبعة الأولى مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٣٢.

(٣٦) يحيى حقى : مؤلفات (١٧) صفحات من تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٢٦.

(٣٧) رمزي ميخائيل (د) : الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٧٩.

(٣٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٦٩، ص ٣٦٤.

- (٣٩) محمد فريد : أوراق، ص ٤٢٩.
- (٤٠) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية، الجزء الثاني، مطبعة شفيق باشا القاهرة ١٩٢٧، ص ٨.
- (٤١) كامل سعفان (د) : أمين الخولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢ ص ٥٤-٥٥.
- (٤٢) عبد الرحمن الراقعي بك : ثورة ١٩١٩، الجزء الثاني الطبعة الأولى (١٩٤٦)، ص ٣٢، ص ١٠١ وعن هذا الزواج راجع كذلك كتاب محمد التابعي : مذكرات الساسة والسياسة، ص ٩٨-١٠٥ وفتحى رضوان : عصر ورجال. مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٧، ص ٦٤-٦٦.
- (٤٣) مصطفى أمين : من واحد لعشرة، مطبوعات كتاب اليوم، العدد ٣١٠، الطبعة الثالثة، يوليو ١٩٩٠، ص ٣٠-٣١.
- يؤكد أحد المحامين ان الاشاعات التي احاطت بزواج الملكة نازلي بالملك أحمد فؤاد قد سجلها بيرم التونسي في أزجال رددتها شوارع الاسكندرية والقاهرة وتفتت بها ايام ثورة عام ١٩١٩ وان الأديب المذكور نفى خارج البلاد بسبب هذه المزجاءل، ويؤكد التابعي كذلك أن الشعب تفتت بها في الشوارع والمظاهرات (أنظر محمد التابعي: المرجع السابق، ص ١٩٨، ص ١٠٤)
- (٤٤) محمد التابعي : المرجع السابق، ص ١٠٠.
- (٤٥) أبو بئينة : الزجل والزجالون، ص ٦٨.
- (٤٦) محمد التابعي : المرجع السابق، ص ١٠٢-١٠٤.
- وحول النص الكامل لقصيدة (البامية السلطاني) أنظر : الأعمال الكاملة لبيرم التونسي (١١) بيرم التونسي : ستات - نقد - سياسة الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٦، ص ١٠٠، أما نص (القرع السلطاني) ففي الأعمال الكاملة (٦) بيرم والحياة السياسية في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠، ص ١١٥-١١٦.
- (٤٧) محمد كامل البنا : بيرم كما عرفته، مطابع جريدة الصباح القاهرة ١٩٦٢، ص ١٣، ص ٦٨.
- وحول بيرم التونسي أنظر : عبد العليم القباتي : محمود بيرم التونسي. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٩.
- طاهر أبو فاشا : محمود بيرم التونسي، العدد ١٥٥ من مجلة (العربي) الكويتية، أكتوبر ١٩٧١
- (٤٨) عباس محمود العقاد : سعد زغلول.. سيرة وتحية، ص ٤٦٧.
- (٤٩) نجوى كامل (د) : الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص ٨١.
- (٥٠) عبد الرحمن فهمي : مذكرات (يوميات مصر السياسية) الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٧-٢٨.
- (٥١) محمد أنيس (د) : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، الجزء الأول - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣ ص ١٠٦-١٠٧.
- (٥٢) عبد الرحمن الراقعي بك : ثورة سنة ١٩١٩، الجزء الثاني، ص ١٠٩.
- راجع كذلك : مصطفى أمين : الكتاب المتفوح، الجزء الأول، أخبار ثورة ١٩١٩ دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٠-٤٢ وهي رسائل بين عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس، وقد أوضح في إحدى هذه الرسائل "الخطباء لم يترددوا في اطاعة نداء الجمهور، وطويست خطبة وزلزال الأوقاف وخطبت خطبة اعتيادية بعد أن زلزل الجمع جوايب الجامع بصوته العالي مناديا بمسقوط السلطان".
- (٥٣) سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦.
- الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٤٧-٢٤٨.
- (٥٤) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني (١٩٣٧-١٩٥٢) مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة ١٩٥٣، ص ٣٣٢-٣٣٤.
- (٥٥) لويس عوض (د) : أوراق العمر - سنوات التكوين، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٣٠-١٣١.
- (٥٦) رمزي ميخائيل (د) : الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، ص ٤٢١-٤٢٢.

(٥٧) عبد الرحمن الرافعي بك : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، الطبعة الأولى مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص ٢٠-٢١، أنظر كذلك (الوقائع المصرية في ٢٢ سبتمبر ١٩٢١).

(٥٨) رمزي ميخائيل (د): المرجع السابق ص ٤٤٥-٤٤٧.

- لقب سعد زغلول (أب الأمة) (أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الجزء الثاني، الطبعة الأولى ١٩٢٧، ص ٣٣) وكان سعد يطلق على لجنة الثلاثين لوضع الدستور "لجنة الأشقياء" ووصف خصومه بأنهم (برادع الانجليز) وطاب لهؤلاء أن يستنوه (أباطولة) (عباس محمود العقاد : سعد زغلول، ص ٥٢٢، ص ٥٢٤).

(٥٩) عبد الرحمن الرافعي بك : المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣.

(٦٠) أحمد شوقي : الشوقيات، الجزء الأول، مطبعة مصر، ص ٣٤٢.

(٦١) عبد الرحمن الرافعي : شعراء الوطنية ص ٦٩

(الفلووس) القبر (الوثاب) السرير (قراية) قراب السيف غمده (نصبوا وردوا) ولوا وعزلوا الحاكمين.

(٦٢) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، ص ١٩.

(٦٣) راجع : الحكومة المصرية : لجنة الدستور. مجموعة محاضر اللجنة العامة، المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٢٤، ص ٥٧، ص ١٢٨. وكذلك الحكومة المصرية : أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٣، ص ٢٥.

(٦٤) علي الدين هلال (د) السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢ مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٧٧ ص ١١٤.

(٦٥) مصطفى الصادق - وايت ابراهيم : مبادئ القانون الدستوري المصري والمقارن الطبعة الثانية، المطبعة العصرية، مصر ١٩٢٥ ص ١٤٨-١٤٦

(٦٦) عثمان خليل (د) - سليمان الطماوي (د) : القانون الدستوري، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٥٠-١٩٥١، ص ٥٣٥.

(٦٧) حول قضية (اللواء المصري) أنظر:

عبد اللطيف محمد : التشريع السياسي في مصر، الجزء الثالث، ص ١٠٣٩-١٠٤٤

(٦٨) نقابة المحامين الأهلية (مجلة المحاماة) فهرست السنة الخامسة ١٩٢٤-١٩٢٥ المطبعة العصرية، ص ٢٢٥-٢٢٧ وأنظر كذلك : عبد اللطيف محمد : المرجع السابق، ص ١٠٤٥-١٠٤٦.

(٦٩) فكرى أباطة : الضاحك الباكي، مطابع دار الهلال، القاهرة ١٩٥٨، ص ٢١٩-٢٢٠

(٧٠) مقولة لعبد الرحمن الرافعي بك في كتابه : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، ص ١٩٧.

(٧١) مصطفى أمين : الكتاب الممنوع. اسرار ثورة ١٩١٩، الجزء الثاني، ص ٣٧٩.

(٧٢) جريدة (الاتحاد) ٢ أبريل ١٩٢٥، ص ٧.

(٧٣) جريدة (الاتحاد) ١١ أبريل ١٩٢٥، ص ٤.

(٧٤) يونان لييب رزق (د) : قصة البرلمان المصري، كتاب الهلال، العدد (٤٨٣) القاهرة مارس ١٩٩١ ص ٣٢.

(٧٥) فكرى أباطة : الضاحك الباكي، ص ٢١٢، وأنظر حول اجتماع المؤتمر الوطني: عبد الرحمن الرافعي بك : المرجع السابق، ص ٢٥٥-٢٥٧.

(76) M. waheed Raafat: La crise du regime parlementaire

et le renforcement de L'executif (1923-1933) Revue du Droit public et de la science politique en France et a L'etranger, 1934, PP. 5-34.

(٧٧) حسن يوسف باشا (مذكرات) القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢ ص ٦٠-٦١.

(٧٩) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة سنة ١٩٢٨ طبع بمطبعة حوليات مصر السياسية. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٣٠، ص ٨٨-٨٩.

- يذكر حافظ محمود (أسرار صحفية، مطبوعات الشعب، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٠٨) أن أبرز نقطة في هذه القضية أن القصر الملكي عرض على المتهم، بمختلف الطرق ومنها طريق المحاكمة ذاتها أن يعتذر ويعفى عنه، لكن عزمى رفض صيغة الاعتذار التي اقترحتها القصر الملكي فحكم عليه، وحول مقالات محمود عزمى ضد الملك أنظر بصفة خاصة : أنور الجندي، الصحافة السياسية في مصر منذ نشأتها إلى الحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٦٢، ص ٦٢١ وكذلك رسالة الماجستير التي تقدمت بها نجوى كامل عبد الرحيم كامل (مد : د عزمى - الصحفي) إلى كلية الاعلام، جامعة القاهرة عام ١٩٨١، ص ٦٧-٦٩، وقد نشرت أجزاء من رسالة في سلسلة (اقرأ) العدد (٥٣٣) (محمود عزمى رائد الصحافة المصرية) دار المعارف ١٩٨٧

- كان محمود عزمى مفكرا نافذاً البصيرة ومثقفاً واسع المعرفة، ولم يأخذ حظه في مصر لأن القصر كان غاضباً عليه كما أن الوفد كان يحسبه من أعدائه بعد ثورة ١٩٥٢ عينه عبد الناصر ممثلاً دائماً لمصر في الأمم المتحدة وفارق الحياة شهيداً على منبر مجلس الأمن حيث أصابته نوبة قلبية مفاجئة بينما هو يناضل دفاعاً عن الحقوق المصرية أنظر:

محمد حسين هيكل : بين الصحافة والسياسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان الطبعة السادسة ١٩٨٥، ص ٤٣.

(٨٠) أنظر حكم محكمة النقض في ٢٣ مايو ١٩٢٨ "المجموعة الرسمية، سنة ٢٩ بند ١١٠ ص ٢٥٩، وكذلك في كتاب محمد عصام الدين حسونة : التشريع وأحكام القضاء في جرائم الصحافة والقتل والسب والشيوعية، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة الجامعية، القاهرة ١٩٥٣، ص ١١٥-١١٧، وأنظر كذلك أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٣٨.

(٨١) البلاغ، العدد ١٤٢٣ في ١٠ نوفمبر ١٩٢٧، نقل عن : أدب المقالة الصحفية الجزء الثامن للدكتور عبد اللطيف حمزة، (عبد القادر حمزة في جريدتي الأهالي والبلاغ، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٣، ص ٢٢٣).

(٨٢) إبراهيم عبده (د) : روز اليوسف.. سيرة وصحيفة، مؤسسة سجل العرب الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٥، ص ٩٨.

(٨٣) نفس المرجع، ص ١١٢.

(٨٤) فاطمة اليوسفة : ذكريات، كتاب روز اليوسف، العدد الأول، ديسمبر ١٩٥٣ ص ١١٢-١١٣، وأنظر كذلك : أنور الجندي الصحافة السياسية في مصر، ص ٣٣١.

(٨٥) فاطمة اليوسفة : ذكريات، ص ١٣٣-١٣٤.

(٨٦) راجع مذكرات الزعيم مصطفى النحاس كما أملاها على سكرتيره الخاص محمد كامل البنا العدد (٤) جريدة المصري السياسي، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤، ص ١١.

(٨٧) حول مواقف العقاد السياسية راجع بصفة خاصة رسالة : راسم محمد الجمال : عباس العقاد في تاريخ الصحافة المصرية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٧٤ وكتاب سامح كريم : العقاد في معاركه السياسية، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٩، وكتاب رجاء النقاش : عباس العقاد بين اليمين واليسار، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦ ودراسة الدكتور محمد صابر عرب : المفكرون والسياسة في مصر المعاصرة، دراسة في مواقف عباس محمود العقاد السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣.

(٨٨) عباس محمود العقاد: الحكم المطلق في القرن العشرين، مطبعة البلاغ الأسبوعي القاهرة (١٩٣٠) ص ١٠٧، ص ١٠٨.

(٨٩) مذكرات الزعيم مصطفى النحاس، نفس المرجع السابق، ص ١١.

(٩٠) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية، الحولية المنبوعة (١٩٣٠) الطبعة الأولى المطبعة الهندسية، القاهرة ١٩٣١ ص ٧٧٤-٧٧٥.

(٩١) الهلال (عدد خاص عن العقاد) إبريل ١٩٦٧، ص ٧-١٠.

(٩٢) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٧٨٦-٧٨٧.

(٩٣) عباس محمود العقاد : عالم السدود والقيود، مطبوعات النهضة المصرية، مطبعة حجازى القاهرة ١٩٣٧، ص ٩٠، وأنظر كذلك : عباس محمود العقاد : أنا، كتاب الهلال، العدد (١٦٠) يولييه ١٩٦٤ (أنا فى السجن) ص ١٧٦.

(٩٤) عفاف لطفى السيد (د) تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦، ص ٢١٣.

(٩٥) النص الكامل لعريضة اتهام العقاد بالغييب فى الذات الملكية موجود فى كتاب سامح كريم (العقاد فى معاركه السياسية) ص ٢٧٧-٣١١ وحول هذه المحاكمة أنظر الفصل الخامس من رسالة راسم الجمال (عباس العقاد) ص ٣٦٢-٣٧٩. وكتاب رجاء النفاث (سابق ذكره) ص ٦١-١٠١ وبصفة خاصة ماكتبه حول (اعتق معارك العقاد ضد الرجعية سنة ١٩٣٠)

(٩٦) عباس محمود العقاد : عالم السدود والقيود، ص ٩.

(٩٧) أنظر : عبد الرحمن الراعى بك: فى اعقاب الثورة المصرية، الجزء الثانى، الطبعة الأولى مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩، ص ١٦٢.

(٩٨) مجلة الهلال (الحكومات الحاضرة - أنواعها ومقدار ثباتها) فبراير ١٩٢٦، ص ٤٨٣.

(٩٩) سلامه موسى : الصحافة حرفة ورسالة، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٥٨، ص ٢٥.

(١٠٠) نفس المرجع، ص ٦٦-٦٧.

- فى المصرى، كتب سلامه موسى مقالة الشهير (فى الاستبداد) يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٠، هاجم النظام الملكى الأوتوقراطى شر أنواع الاستبداد وذكر حوادث اسماعيل وتوفيق خاصة وان اسماعيل كان يسم خصومه بمادة الاستركتين وهى مادة تستعملها وزارة الصحة فى تسميم الكلاب الضالة وإعلن (الاستبداد طبيعة والدستور تطبع).

(١٠١) راجع رسالة ماجستير السيد محمد عثمانوى (الفكر السياسى والاجتماعى عند سلامه موسى) كلية الآداب، جامعة القاهرة (١٩٧٣) ص ٣٩٨-٤٠٠.

- اتتيد سلامه موسى إلى النيابة بعد ذلك فى عهد فاروق للتحقيق حول مقالة (الأوبرج وما أدرك ما الأوبرج)!!

(١٠٢) عادل حمودة : النكتة السياسية.. كيف يسخر المصريون من حكامهم، ص ١٧٦

(١٠٣) جون جبرة : الجوانب الفنية فى مجلة روزاليوسف من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الصحافة، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٥، هامش (١)، ص ٣٢٢-٣٢٣.

(١٠٤) أنظر : ضياء الدين الرئيس (د) : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ الجزء الثانى، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٥، ص ٨٠.

الفصل الرابع

(العيب زمن فاروق الأول ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢)

مع تواجد دستور ١٩٢٣ بدأ الضمانات الأولى لممارسة السلطة، ممارسة قانونية مفيدة حاضنة لحدود وضوابط معينة، على الرغم من التمرجات في مسار السياسة الداخلية فإن معركة الوفد الرئيسية كانت على (الدستور والاستقلال) أكد على ذلك قيادة الوفد التاريخية زغلول ثم النحاس "فالدستور وثيقة حريتنا الداخلية وكرامتنا الوطنية به تحيا الأمة حرة كريمة نافذه الكلمة في تصريف أمورها والأشراف على أحوالها، والاستقلال وثيقة حريتنا الخارجية" ^(١) تاريخنا الدستوري المصري تميز بالصراع بين الوفد والعرش وكان الصراع بينهما يحتدم أحيانا إلى حد أن كلا من الطرفين يحاول أن ينفي صاحبه دستوريا، أفرد الدكتور عبد العظيم رمضان دراساته لقصة هذا الصراع والتي من أبرزها (الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩، مكتبة مدبولي ١٩٨٥) حيث ابرز أن هذا الصراع كان نموذجا للصراع التاريخي بين الحكم الديمقراطي والحكم الأوتوقراطي، كانت الفترة التي أعقبت وفاة الملك فؤاد وعقد معاهدة ١٩٣٦ من أخرج فترات هذا الصراع في تاريخ مصر ففيها أرسيت كل بذور الفساد السياسي التي اقتلعت فيما بعد شجرة الأسرة الملكية من تراب مصر.

كان الملك يستند في ممارسة نفوذه وسلطاته على عدة مصادر يحددها البشري في دراسته عن (تاريخ المعارضة البرلمانية في مصر) ^(٢) في صلاته التقليدية بجهاز الإدارة وما أمكن أن يتمسك به كسلطة منفردة على الجيش والهيئات الدينية وعلى البوليس والخارجية بدرجة أقل وعلى الوجود البريطاني الذي كان يتدخل متوعدا كلما تهددت سلطة الملك، بينما الوفد الممثل الشرعي لقوى الحركة الوطنية الديمقراطية يعتمد على الرأي العام السياسي الفعال المتمثل بصفة خاصة في الصحافة والاجتماعات بل وعلى المظاهرات وقدرتها على الضغط والتأثير، امتازت الفترات التالية :

١٩٣٥-١٩٣٧ أعيدت السلطة إلى حزب الأغلبية (الوفد) بموافقة القصر

١٩٣٨-١٩٤١ ارتدت السلطة إلى القصر وأحزاب الأقلية

١٩٤٢-١٩٤٤ عاد الوفد إلى الحكم بتعريض الإنجليز في مواجهة القصر

١٩٤٥-١٩٤٦ استعاد القصر نفوذه وحكم بأحزاب الأقلية وبموافقة الإنجليز

١٩٥٠-١٩٥٢ عودة الوفد الأخيرة بمباركة القصر والإنجليز

الفترة التي أعقبت ١٩٣٨ برز فيها نفوذ أحزاب الأقلية وبعض المستقلين وفرض النفوذ البريطاني تواجده بالدبلوماسية والنصائح الملزمة أحيانا أخرى - كما يقول حسن يوسف ^(٣) - بالتهديد وحشد الأساطيل والجنود أو ما عرف (بالدبلوماسية الثقيلة) وفي بعض الأحيان (الدبلوماسية في الأعماق) من وسائل التخابر والتجسس (جامعة أخوان الحرية).

عرفت مصر فترات طوال من حالة الطوارئ وهي التي عرفت كذلك بالأحكام العرفية منذ أن صدر الأمر الملكي رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٣ وكان أول قوانين الأحكام العرفية، القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والذي اعتمد على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر الذي أصدرته السلطات البريطانية في مصر آنذاك، ومنذ عام ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية واستمرت فترات طويلة حتى عام ١٩٥٢ ولم تلغ إلا في فترات محددة (١٩٤٥-١٩٤٨، ١٩٥٠-٢٦ يناير ١٩٥٢).

في ظل هذه الأحكام أهدرت الحريات العامة أنعمت رقابة الشعب والبرلمان مع التواجد البريطاني الذي وفر لحكام مصر حرية اختيار الوزارات ومع الصلاحيات الدستورية التي تحصل عليها الملك بمقتضى دستور ١٩٢٣ خاصة المادة (٤٩) التي تنص على أن الملك يعين ويقيّل الوزراء والمادة (٣٨) التي تمنحه حل البرلمان، هذه المواد استُخدمت على نطاق واسع طوال العقود الثلاثة الممتدة حتى عام ١٩٥٢، حدثت (ظاهرة الانتشار) (٤) التي صاحبت الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢، وقد عمل القصر على الاستفادة من هذه الظاهر للتخلص من الوفد الممثل السياسي للحركة الوطنية، كما أن هؤلاء المنشطيين ظلوا أدوات تعاون القصر في أبعاد الوفد عن السلطة فمنهم تكونت الأحزاب المنافسة له مثل الأحرار الدستوريين، السعديين، الكتلة الوفدية.

أفردت مؤلفات تاريخية لهذه الفترة التي شهدت مظاهر كثيرة للانقلابات المعادية لروح الدستور وصفها الكاتب الصحفي محمد زكي عبد القادر في كتاب أصدره عام ١٩٥٥ بأنها (محنة الدستور) التي عطلت أحكامه في فترات طوال حتى غدت مصر على حد وصف أحد المؤرخين بأنها (دولة بوليسية لها برلمان) (٥).

تولى فاروق عرش مصر (٦ مايو ١٩٣٦) تالفت وزارة النحاس الثالثة (١٠ مايو ١٩٣٦) والتي أصدرت قانون العفو الشامل عن الجرائم السياسية (١٩٣٠ - ١٩٣٦) عدا القتل العمد وأفرج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية البريطانية في ثورة ١٩١٩. وعقدت معاهدة ١٩٣٦، وعلى أثر تولي الملك سلطته الدستورية (٢٩ يولية ١٩٣٧) وانتهاء مجلس الوصاية على العرش، ألف النحاس وزارته الرابعة (أول أغسطس ١٩٣٧).

في بداية حكم فاروق كانت هناك محبة من الشعب تجاهه زادهم تطلعا وشوقا إلى تولي الملك الشاب سلطاته الدستورية ما كان يتضرع به شبابه من نضارة وجاذبية استهوت أفئدة المصريين، رجالا ونساء، وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لم ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر (٦)، وفي بداية تولي فاروق السلطة أصدر مرسوما بالعفو الشامل عن الطلبة الذين حوكموا تأديبيا حتى من تفوه منهم بما يعد عيبا في الذات الملكية وذلك حتى يتقربوا له (٧).

مع الأزمة السياسية الدستورية أقيمت وزارة النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وانطلقت أثناء الأزمة الجماهير الوفدية في شوارع القاهرة في مظاهرات صاخبة وهي تهتف : النحاس أو الثورة) و (لا استقالة ولا إقالة) و (الدستور فوق الجميع) (٨).

كانت هذه أول مظاهرات - على حد تعبير أحد المؤرخين (٩) - جماهيرية تتحدى الملك صراحة وتطعن فيه، بينما خرجت مظاهرات مضادة قوامها بعض طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوفد متجهة إلى عابدين حيث دوت في جنبات الطريق هتافات الجموع الزاحفة (الملك.. الملك.. لا نحاس ولا دساس) (١٠) وكانوا يعنون بالدساس مكرم عبيد باشا،

كانت إقالة النحاس باشا وسقوط الحكم الديمقراطي أول مسمار يدق في نعش فاروق على حد قول عبد العظيم رمضان^(١١) - ولكنه لم يكن أو مسمار يدق في نعش العرش، فقد كلن فؤاد هو الذى دق هذا المسمار فى عام ١٩٢٣ بتلاعبه فى الدستور رغم مظاهر الغبطة والسرور التى قابل بها الشعب فاروق آنذاك، فقد حاول البعض أن يفسد هذه المحبة بالطعن والعيب فيه، يقول التابعى "عندما وصل الملك فاروق إلى الإسكندرية يوم ٢٥ يولييه ١٩٣٧ طبعت لطيفة هاتم زوجة احمد حسنين - بضعة آلاف من أزجال بيرم وزعتها يوم عودة فاروق وأمه نازلى من رحلتها إلى أوروبا، وعندما سمعت نازلى وفاروق بذلك، ذهب حسنين إلى زوجته وقال لها : "أنها ارتكبت جريمة العيب فى الذات الملكية"^(١٢) وضحى حسنين بزوجته وطفلها وأحتفظ بمنصبه. عقب إقالة النحاس تولى محمد محمود وزارته الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ١٢ أغسطس ١٩٣٩) وفى عهده تفجرت بعض قضايا العيب فى الذات الملكية والتى من أبرزها :

• محمد شافعى البنا رئيس تحرير جريدة الوفد (المصرى)، نشر عدة مقالات فى الجريدة وبصفة خاصة فى العدد (٥٨٢) ١٩ مايو ١٩٣٨ (نظام تصص وعهد أسود رئيس الوزراء ورئيس الديون - عدوانهما على حقوق العرش) وفى العدد (٦٣٣) ٩ يوليو ١٩٣٨ (خطيب مسجد الرفاعى)

فى المقال الأول تهجم على مقام الملك فذكر أنه زج فى الخلافات السياسية ونعى عليه إقالة وزارة النحاس والاضطلاع بسلطته وواجبه فى إلزام الشخصيات العامة حدودها الدستورية رأت النيابة أن الطعن فى أمر الإقالة ينصرف إلى الطعن فى الملك ويعد عيبا فى الذات الملكية التى أصدرت هذا الأمر، خاصة وقد وصف الإقالة بأنها جريمة من الجرائم ومن مفاصد هذا العهد واعتبرت أن إذا فيه عيب وأهانه صريحة تخل بالاحترام الواجب للملك الموجهة إليه هذه العبارة لا نصباها على من أصدر أمر الإقالة وقد ذكر أن (إقالة الملك لوزارة النحاس بجواب لم يسم فى التاريخ القديم ولا الحديث) وندد برئيس الديوان الملكى (فليحى على ماهر باشا وليمت كل مصرى سواه).

وفى المقال الثانى والذى يتن من طعنا ونقدا فى خطيب مسجد الرفاعى 'هذا الخطيب المأجور هو المصدق الحق لقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : يأتى على الناس زمان لا يقرب فيه إلا الماحل ولا يظرف فيه إلا الفاجر ولا يضعف فيه إلا المنصف، يتخذون الفئ مغنما والصدقة مغرما وصلة الرحم منا، وإعبادة استطالة على الناس، وعند ذلك تكون دولة النساء ومشاورة الإماء، وإمارة الصبيان. صدق رسول الله".

محكمة الجنايات رأت أن المقالة الأولى تصور الملك بأن لا إرادة له ولا نفوذ بجانب إرادة غيره، فى هذا أكبر مساس بالاحترام الواجب لصاحب العرش، وقول الكاتب فى المقال الثانى أن العهد الذى يظهر فيه خطيب مسجد الرفاعى هو عهد إمارة الصبيان إنما هو تعريض شائن بطريق الغمز بمقام صاحب الجلالة الملك الذى يتولى الحكم فى هذا العهد وهو فى ريعان شبابه ومقبل عمره، هو عيب فى الذات، وإن الاستشهاد بالحديث لم يقصد به إلا العيب فى الذات الملكية

قضت محكمة جنايات مصر بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٣٩ فى (قضية النيابة ضد محمد الشافعى البنا رقم ١٤٠٦ سنة ١٩٣٨ كلى) بحبسه مع الشغل لمدة سنة واحدة وتعطيل

جريدة (المصري) لمدة شهر واحد ونشر الحكم في جريدتي الأهرام والمقطم على نفقة المحكوم عليه^(١٢)

محكمة النقض أيدت هذا الحكم (٢٥ ديسمبر ١٩٣٩ في القضية رقم ١٦٦٥ سنة ٩ قضائية)^(١٤) وقد رأت في حكمها "متى وقع الفعل المكون للعبث على أي صورة من تلك الصور وكان الجاني قد قصد توجيهه وهو عالم به إلى شخص الملك فقد حق عليه العقاب، ورأت أن الذات المصونة هي بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساسا بها". في أواخر الثلاثينيات بدأ العيب في ذات الملك عن طريق التهمك، بدأت الحركة الوطنية ممثلة في الوفد والحزب الوطني تطلق على الملك اسم "الملك الصالح" وعلى فساد الحكم "الحكم الصالح" والكلمة الأخيرة تهكما على العبارة التي وردت في خطاب الملك فاروق إلى النحاس باشا بإقالته والتي يقول فيها أنه إنما يقبل الوزارة "تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأي الأمة"^(١٥) وبدأت سخرية (الضاحك الباكي) فكري أباطة يكتب في المصور "الأمة مصدر السلطات تشكو من السلطات"^(١٦).

في الثلاثينيات وأثناء وجود أنور كامل (جماعة الفن والحرية) في خدمة مصلحة المساحة نسب إليه : أولا : العيب في الذات الملكية، غير أن التهمة لم تثبت قبله، ثانيا : إصداره بياناً مقارناً بين حال العمال والفلاحين وصغار الموظفين من جهة وحالة الملاك وأصحاب الصناعات وكبار الموظفين من جهة أخرى، ففصل من عمله في يونيو ١٩٣٩ وأحيل إلى النيابة العامة ولكن الدعوى لم ترفع عليه، ومن خلال محضر نقاش معه قرر "في مجلة التطور هاجمنا في أحد الإعداد الزينات التي أقيمت في إحدى المناسبات الخاصة بالملك، عيد ميلاده أو عيد جلوسه، لا أذكر، وفي برواز في صدر الصفحة كتبنا نقول "هذه الزينات في الوقت الذي يجوع فيه الشعب"^(١٧).

في مطلع الأربعينات تبني الملك مشروع (مقاومة الحفاء) بتوزيع صنادل على المحتاجين من الحفاة، ما أثار سخرية وتهكم الشعب البائس الذي لا يجد قوت يومه، ففي أوائل يناير ١٩٤٢ شح الخبز الغذاء الرئيسي للشعب "استعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونات وما إلى ذلك، وصار الناس في بعض إحياء القاهرة يهجمون على المخازن للحصول على الخبز، ويتحفظون الرغيف من حامله في الشوارع والطرق،^(١٨) ينطلق عبد الحميد الديب (شاعر البؤس) والذي كتب :

وهام بي الأسى والبؤس حتى كاني عبلة والبؤس عنتر
كاني حائط كتبوا عليه هنا يا أيها المزنوق طرطر

في الهجوم على السياسة ويمس بالعيب والقذف الملك حين يستبد به اليانيس ويعصف به الألم يجنح بشعره تجاه الحكومة والقصر إلى شجاعة فكرية وتجريح موجه، يفرغ الحاقد المظلوم إلى شعره "فيريش منه سهاماً صائبة ليرمي بها الحاكمين وليرسلها إلى القصر في كثير من الكياسة والحذر حتى إذا أصابت الملك أو بطانته لا يجد فيها القانون الذي كان يحمي "الذات الملكية" الا نقدا عاما غير محدد فهي في نظر المدعي أشبه ما تكون بصرخات يائس مخمور أو صيحات شاعر منسى قد فقد الجاه والنصير"^(١٩) فهو القائل يهجو حزبا ويطعن في فاروق (حكومة الزنوج) :

برامكة وليس لهم رشيد وأقربال وكلهم عبيد
مدحتهم فما شرفوا بشعري لخستهم وما شرف القصيد
ويحاكى اسلوب ابن المقفع في (كلىة ودمنة) ليندد بالحاكم :

فالحاكم اليوم ليث وصاحب الليث مكرم
يا مستغاث صياع اكنت شعبك فارحم

وعن مشروع (البر والحفاء) الذى تبناه الملك :

الشعب جوعان لم يشك الحفا أبدا ولم يمد لكم رجلا لأصاف
فقد يبيع الحذاء الفخم صاحبه لينقذ النفس من جوع وإتلاف

روى لى الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار، انه قد سمع من البعض أن خصوم الملك فاروق أخذوا رأى عبد الحميد الديب فى الملك فقال لهم "هو الكلب، ابن الكلب واكلب جده، فلا خير فى كلب تناسل من كلب".

هذا هو الشاعر عبد الحميد الديب (١٨٩٨-١٩٤٣) الذى عاب فى حق ذات الملك : (٢٠)

أصوغ فى عرس الملك قصيدة وأنا إلى الموت الرهيب زفانى

• فى يوم الجمعة ٢٦ جماد آخر سنة ١٣٦١هـ الموافق ١٠ يونية سنة ١٩٤٢ اتهم الشيخ حسن محمد النجار بالعيب علنا فى حق الذات الملكية بان القى خطابا بين المصلين بمسجد المغربى ببندر قنا ذكر فيه فى ذلك اليوم ماموداه أن جلالة الملك يجالس الفاسقين وشاربى الخمر، ارتجل الشيخ ارتجالا هذا الخطاب فى المسجد حيث أخذ يستعرض بعض البدع والمنكرات التى شاهدها فاتفعل وثار وأندفع إلى نقد الحكم والحكام ومنهم الضابط والمأمور والمدير والملك..

أدانت محكمة الجنايات الشيخ فى جريمة (العيب فى الذات الملكية)، بالحبس لمدة خمس سنوات وأوقفت تنفيذ العقوبة لكن محكمة النقض قبلت الطعن ورأت "إذا وضح أن عبارة العيب صدرت عفوا من الطاعن فى الظروف والملابسات المذكورة كان القول بأنه قصد بها العيب غير سائغ واذن فقد كان الواجب على المحكمة حين رأت الأدانة أن تبين كيف وعلى مقتضى أى دليل أسست قيام القصد الجنائى، أما وهى لم تفعل فإن حكمها معيبا متعيينا نقضه" (٢١)

• اضطهد احد الجنود (إبراهيم عوض الشناوى) من أجد الضباط (عبد الخالق عمارة) أتهمه الأخير بأنه قال عبارتين بذنبتين تتضمن كل منهما العيب فى الذات الملكية وأشهد عليه بعض زملائه (مثل الكونستابل عبد القادر سيد أحمد) أدانته المحكمة، محكمة النقض فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣، فى القضية رقم ١٦٢٨ سنة ١٣ قضائية) رفضت الطعن المقدم إليها من إبراهيم الشناوى وأسست رفضها على "القصد الجنائى فى جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة لها مع العلم بمعناها، سواء أكان الغرض الذى يرمى إليه المتهم هو النيل ممن صدرت فى حقه تلك الألفاظ أم لا" (٢٢)

* فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٥ حكمت محكمة جنايات مصر بحبس كل من محمد عبد القادر حمزه صاحب البلاغ وإسماعيل عبد المولى رئيس التحرير بالحبس حبسا بسيطا لمدة شهر وبتعطيل الجريدة لمدة شهر أيضا وذلك بتهمة العيب فى الذات الملكية (٢٣).

فقد نشرا فى البلاغ سلسلة مقالات ردا على جريدة أخبار اليوم فى صدد تحيين تعيين عبد الفتاح عمرو باشا سفيراً لمصر فى لندن والاعتراض على وزير الخارجية المسئول عن ذلك التعيين، لكن النيابة رأت أن العبارة المقتبسة من مقال ٨ يولييه ١٩٤٥ تنطوى على عيب موجه للذات الملكية ومضمونها "أن عبد الفتاح عمرو باشا لم يقصر فيما أرسل من أجله ولكنه لا يصلح، وليس هذا عيبه بل عيب من أرسله، وهذا الغير هو المسئول عن هذا الموقف الغريب وعن هذه الاشكالات الدبلوماسية التى تحيط بمركز وزير مصر".

محكمة الجنايات رأت أن المتهمين فى أسندا لجلالة الملك سواء الاختيار والمعاندة فى امور الدولة وسياسة البلاد بعقول ديكتاتورية وهى عبارات من شأنها المساس بالذات الملكية وهى كافية لتوفير ركن العيب ورأت المحكمة أن الكاتب سخر من محرر أخبار اليوم ونعته بالدب، وهى قصة ملخصها أن دبا أصاب سيده وهو يقدود عنه الذباب وبنى سخريته منه على أنه افصح عن الأعمال التى يقوم بها عمرو باشا وعن السبب الذى يقدم من أجله الطعام والقهوة التركية المثلى، كل المعانى السابقة دالة على أن المقصود ليس وزيراً ولا فرداً عادياً بل هو جلالة الملك ذاته، ويتبين بوضوح أن المتهم قصد بعبارته "فأسياد... الأبله. يعرفون عن.. سوابقه فى الهجوم.. جلالة الملك وأساليب اللغة تجيز مخاطبة المفرد بصيغة الجمع، ومن ثم فقد تبين أن شخص الملك قد تعين وهو المقصود بالذات دون الوزارة أو وزير الخارجية.

محكمة النقض فى (١٢ مارس ١٩٤٦، القضية رقم ٢٣٩ سنة ١٦ قضائية) (٢٤)، رأت أن "توجيه اللوم إلى الملك أو مجرد إلقاء المسئولية عليه ولو كان ذلك مسوقاً فى قالب من الاجلال والاكبار، معاقب عليه، الملك لا يكون محل مساءلة أبداً واشتراك الملك فى الواقع فى عمل من أعمال الحكومة لا يؤثر فى حق نقدها بشرط ألا يزج فيه باسم الملك وعلى أساس ذلك رأت أن الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً".

فى الوقت الذى كان فيه بعض فقهاء القانون ينظرون للتاج "إذا كانت البلاد فى رخاء فالتاج فيها ساطع اللعان، وإذا افتقرت وضعت ضاعت سطوة التاج" (٢٥) كان هناك أمام الأثرة السياسية والاجتماعية فى أربعينات ما بعد الحرب العالمية الثانية من يعيبون فى حق ذات الملك، "أنهم حسين دياب رئيس اتحاد خريجي الجامعة بالقاء محاضرة تتضمن عيباً فى الذات الملكية خلال اجتماع عقد بدار الاتحاد بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ وتولت النيابة التحقيق وأمرت بالقبض عليه" (٢٦) وفى بداية يناير ١٩٤٦ تم اقرار إنشاء رابطة للكفاح المشترك وكتابة منشورات على الآلة الكاتبة بعنوان (الملك يعبت بأموال الشعب) (٢٧)

واندلعت المظاهرات ٩-١٠ فبراير ١٩٤٦ قاصدة عابدين وهى تهتف بالجللاء ولا مفاوضة الا بعد الجللاء (حادث كوبرى عباس) واندلعت فى مدن أخرى وما كاد يحل عيد ميلاد الملك ١١ فبراير ١٩٤٦ حتى "حمل فريق من الشباب الجامعى وسط جمهور زملائهم

صور (صاحب الجلالة) كأنهم يقبلون على الاحتفال بعيدة، لكنهم ما لبثوا أن القوا بهذه الصور على الأرض وسارت المسيرة فوقها بالأقدام" (٢٨)

عندما أقيمت وزارة النحاس يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٤ بموجب خطاب من الملك ابلغ فيه مدى حرصه على تطبيق احكام الدستور نصاً وروحاً وتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب" (٢٩) ولم يتحقق ذلك انطلقت مظاهرات ١١ فبراير تردد (أين الغذاء والكساء يا ملك النساء) و (يسقط الملك) وردوا على وزير المعارف الذى نصح الطلاب بان لا يسمحوا لمن نبغ ثقافته ثقافتهم أن يختلط بهم، هتفوا (يحيا الطلبة مع العمال) و (الدهماء هم الزعماء) يتحدث هيك عن احداث ذلك اليوم وعن "مقاطعة الطلاب للاحتفال ولم يحض الحفل الامن وثق رجال الأمن بهم وتم الحفل سراعاً فى اضيق الحدود" (٣٠) ويتحدث بعض من شارك فى احداث هذه الفترة كيف "حطم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بالأقدام واشعلوا فيها النار، وهتفوا ضد السراى وفى الميادين استقبل الشعب الشعلة الملكية بمظاهرات صاخبة واطفئوها فى كل مكان" (٣١). كذلك ارتفعت الهتافات مرردة (لا مولى الا الله) (٣٢)

فى ١٢ فبراير ١٩٤٦ القيت ١٠٠٠ نسخة من منشور (لتسقط الرجعية الارهابية) وقد ورد فيه (لا إلى عابدين تتوجهون ولا إلى الوزارة تحتجون انما إلى الشعب يجب ان تلجأوا إلى الطبقة العاملة إلى شبرا الخيمة، إلى كرموز إلى العمال والفلاحين) القى هذا المنشور فى حرم جامعة فؤاد الأول بمعرفة سعد زغلول فؤاد كما ضبطت ٣٦٣ نسخة من ذلك المنشور بمحل على أبو الليل صاحب محل احذية بالاسكندرية. (٣٣)

وبمناسبة الاحتفال بوضع الحجر الأساسى للمدينة الجامعية بالجيزة ظهرت فى محيط الجامعة حركة عدائية ضد الملك، يؤكد الراقى "إن هتف بسقوطه فريق محدود من طلبة الجامعة وهدموا جزءاً من السراى الذى أقيم لهذه المناسبة ومزقوا صورته، (٣٤) ويتحدث حسن يوسف باشا "راح الطلبة ينزعون اللافتات المقامة للترحيب بمقدم الملك. انتهى الأمر بتشديد الحراسة على الطرق المؤدية إلى الجامعة وبأن لا يحضر الحفل إلا من وثق رجال الأمن بهم.. جاء الملك متأخراً عن الموعد المقرر وانتهى الحفل سراعاً وفى اضيق الحدود" (٣٥)، وكان يوم ٢١ فبراير (١٩٤٦) حيث اندلعت المظاهرات فى اتحاد القاهرة، والنقط بعض المتظاهرين جثة أحد القتلى وأخذوا يطوفون بها شوارع القاهرة، بينما رفع البعض الآخر اعلاماً مخضبة بدماء القتلى والجرحى، وظهرت بعض مجموعات الاخوان المسلمين مع بعض من شباب السعديين والاحرار الدستوريين وحاولوا تحويل المظاهرة فى اتجاه قصر عابدين لكنهم تقدموا مطالبهم إلى الملك، رفض المتظاهرون ذلك ورفعوا الشعارات التالية : "يسقط الاستعمار" "تسقط سلطة الباشوات" "لا ملك الا الله" (٣٦) فى حملة صدقى الشهيرة ضد العناصر الوطنية (يوليو ١٩٤٦) أثارت قضية التطاول على الحكومة وعلى كبار الملك والرأسماليين وتزايد أساليب الطعن فى الملك، كان صدقى يمهد للتفاوض مع الانجليز، وعقد بالفعل معاهدة ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ (صدقى - بيفن)، لكن المظاهرات تفجرت لا فى المدن فحسب بل وصلت إلى الريف "خرجت المظاهرات مطالبة (بالجلاء التام او الموت الزؤام، وسرنا فى شوارع سنباط، كما يفعل الكبار فى المدارس الثانوية - وأخذنا نردد " (الجلاء بالدماء) (الله اكبر والعزة لمصر) كما كان لنا بعض الهتافات المضحكة، نقولها فى حماس عجيب مثل (كنت غين يا بيفن) وامك بتدور عليك - كنت عند تشرشل.. الله يحنن عليك) (٣٧)

فى عام ١٩٤٧ حدثت عدة اضرابات ومظاهرات لعب فيها اليسار المصرى دورا بارزا "أصدرت حدتو منشورا فى فبراير ١٩٤٧ بعنوان (١١ فبراير عيد الملك.. عيد الخونة!) ختم بعبارة (فلتمرغ التيجان فى التراب.. ليحيا نضال الشعب لاسقاط الاستعمار - وديكتاتورية السراى) (٣٨)، ويذكر حسن يوسف باشا "كان الشيوعيون وراء اضرابات جامعة القاهرة فى يناير ١٩٤٨ التى مزق فيها الطلاب صور الملك فاروق وهتفوا ضده، كما اشتركوا فى اضراب رجال الشرطة وساروا فى المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية يهتفون، نريد الخبز والعمل" (٣٩) ويتحدث اللواء حسن طاعت فى كتابه (فى خدمة الأمن السياسى مايو ١٩٣٩ - مايو ١٩٧١) عن اضراب الشرطة بمبرراته الفئوية (ص ٤٩ - ٥٣) وكيف خرج المواطنين فى مظاهرات تهتف "أين الكساء واين. الغذاء يا ملك النساء" أواخر الأربعينيات فى مصر وتحت حكم النقراشى - صدقى - إبراهيم عبد الهادى تفاقمت أزمة المجتمع السياسى وتدهورت هيبة النظام الملكى، وفى فترة تالية "كسرت السدود والحوائل التى وضعتها التشريعات والنظم السائدة وقتئذ لحماية الذات الملكية" (٣٩)، يذكر محمد زكى عبد القادر ذكرياته فى هذه الفترة :

"قال لى ذات مرة (على الشمسى باشا) وكانت أمور الوطن قد ساءت سوا شديدا فى سنة ١٩٤٨، اننى انظر إلى المستقبل بعين متشائمة أن البلاد (٤٠) (تضطرم بالسخط، الطبقة التى انتمى إليها تتدهور، دون أن تحس بأنها تتدهور - أنهم مترهلون، والقصور لاه - لقد قابلت الملك بعد عودتى من أوروبا رسالتى عن الحالة فى البلاد التى زرتها - واستطرد الشمسى باشا قائلا، أن الملك سكت وسألنى هنيهة ثم قال أنا عارف انه مش حيفضل ملوك غير ملك انجلترا وملك الكوتشينة" (٤١)

اطلق الشعب على النقراشى (ابو خطوة) وعلى صدقى (جزار الشعب) وعلى عبد الهادى أطلق عليه (عبد الهادى كلب الوادى) فى عهد وزارة النقراشى الثانية اندلعت حرب فلسطين وهزم الجيش المصرى، فى سبتمبر ١٩٤٨ تحدث تشابمان اندروز مع ادجار جيلاد عن 'مسألة انخفاض شعبية الملك واستياء الضباط الذين حاربوا فى فلسطين وآثار رجوعهم على الوضع الداخلى ثم تكلم عن تدهور حالة الأمن العام فى مصر، وانتقد قيام الملك بلعب القمار ثلاث مرات فى الاسبوع وسوء اختيار مستشاريه وطلب منه تحذير الملك (٤٢).

"His Majesty was known all over Alexandria to be gambling heavily all through the night three times a week."

فى عهد هذه الوزارات الأخيرة تزايد العنف السياسى. فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى (ديسمبر ١٩٤٨ - يولية ١٩٤٩) استمرت وتزايدت أعمال العنف والاختيالات السياسى فى ظل الاحكام العرفية، وأخذ الملك (ينكش عشه) على حد تعبير محمد على الطاهر وأحت (الهيبة خيبة).

ما بين (البروباغندا) والاثارة الصحفية، وبين الدراسة العلمية، ظهرت عشرات الكتب وبين ما كتبه مصطفى أمين (ليالى فاروق) وبين ما كتبه حلمى سلام (أيامه الأخيرة.. وقصة ملك باع نفسه للشيطان) وبين ما كتبه الدكتورة لطيفة سالم (فاروق وسقوط الملكية فى مصر) لكن الشئ الذى يجمع عليه الجميع أن سلوك الملك الشخصى وعلاقته بالأسرة المالكة قد أثارت استقرازا واستياء الجميع داخل القطر المصرى وخارجه، وتزايدت "تساؤلات الناس حول تصرفات الملك فاروق واستهتاره فى حياته الخاصة الزوجية : ما

بأله يتقنّب في مسراته الدنيا على هذا النحو الذى لا يتفق مع فريضة الاسلام من صلاح وتقوى؟! وما بأله يسئ إلى الملكة فريدة هذه الاساءات التى يتعفف عنها سواد الناس؟^(٤٣) بدأ الكل يتحدث عن نزوات وسهرات الملك وتصرفات الحاشية التى بدأت تنتشر ولا يملك الشعب حين سماعها الا ان تمتلئ قلوب أفرادها بالغضب والكمد، وكيف بدأ الشعب يغير موقفه من الملك الشاب الذى تمتع بحبه (ملك البلاد يا زين - يا فاروق يا نور العين) فترة طويلة بعد أن كان متفائلا بصلاح حال البلاد على يديه، وكيف قرأ فى الصحف الفرنسية عن تصرفات الملك، عن الآلاف التى يخسرهما على موائد القمار عن الحشد من الفتيات الفرنسيات اللاتي يحطن به وكأنه ملك خرافى من ملوك الف ليلة، وكيف أصبح هذا السلوك هو المادة المفضلة والمسلية لصحف كثيرة فى العالم الحر كانت تجد فى مغامراته النسائية وبعثرة أمواله على الموائد وتصرفات حاشيته مادة تقدمها لقرائها، بينما معظم الشعب المصرى يطعنه الفقر والجهل، وكيف أن صحف المعارضة فى مصر بدأت تتعرض للملك وحاشيته^(٤٤)

قمة الاثارة وتوهج قضية العيب فى الذات الملكية حدثت أبان فترة حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) بدأت واكتملت كافة أشكال انهيار هيبة الحكم المطلق فى مصر واتهامه بالصوصية والارتشاء (قضية الاسلحة الفاسدة) وبدأت قوى تقليدية تنتقد مواقف الملك تجاه حاشيته، بشكل علنى (عريضة المعارضة فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٠)، وتجددت نزعة الملك القديمة فى انتهاك الدستور والحياة النيابية وتأصلت نزعة الاستبداد والحكم المطلق لديه والذى يستطيع من خلاله "ان يفعل ما يشاء، كيفما يشاء، وقتما يشاء"^(٤٥) وهى النزعة التى تلقىها بصفة من خلال احمد حسنين وعلى ماهر بدأت الثقة تهتز بشرعية الملك وشرعية النظام كله، وبرزت الديكتاتورية (المبرقة حيناً والسافرة أحياناً) على حد قول الدكتور هيكل - وأسفرت عن وجهها "المستبد يجمع الاضطراب والثورة جميعاً باسم القانون وباسم النظام حيناً آخر"^(٤٦) باسم القانون راح النظام الملكى يكيل تهم (الشيوعية) و (العمل على قلب نظام الحكم) و (العيب فى الذات الملكية) لأصحاب الدعوات الجديدة^(٤٧)، وكان الاسراف فى الاتهام وبصفة خاضعة فى جريمة العيب معناه ان العيابين فى مصر كثيرون والمتطاولين عديدون، فى عام ١٩٥٠ صدر ما عرف بقانون حماية الأسرة المالكة (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر فى الصحف أو فى غيرها من المطبوعات دون إذن مكتوب من وزير الداخلية أخبار أو رسوماً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لحد أعضائها)^(٤٨) كتب مصطفى امين فى الموقف السياسى يقول : كلما زاد عدد القوانين فى دولة تضاعلت طاعة الشعب لحاكميه، فهذه القوانين الاستثنائية التى توضع اليوم، لن تزيد الحكام قوة على قوة، بل ستزيدهم ضعفاً على ضعف" واضاف "هذه القيود الجديدة يجب ان يقيد بها الحكام لا المحكومون، فنحن فى حاجة إلى تقييد حرية حكامنا حتى لا يعبثوا بهذه الحرية"^(٤٩)

عارضت نقابة الصحفيين قانون أنباء القصر (حماية الأسرة المالكة) ويذكر حافظ محمود "قلنا للوزير - عبد الفتاح حسن - لم لا يصدر عنكم قانون ديمقراطى بحماية الأسر عامة، ويشمل، بالطبع أعضاء الأسرة المالكة - لكن الارستقراطية الملكية رأت فى هذا الاقتراح حلاً "شقياً" لأنه لا يفرق بين "الأمرأء" وبين "الصعاليك"^(٥٠)

رغم هذا القانون فالقصر بكل ماله من (هيل وهيلمان) - على حد نزل محمد زكى عبد القادر^(٥١) فى هذا الوقت، لم يستطع هو الآخر - وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تعاضده وتؤيده ان ينفذ ما كان يريد، ففوة رأى العام كان يخشاها الجميع، عبرت عن نفسها فى ازدياد توزيع الصحف، حتى لقد أرسل السفير البريطانى رسالة إلى وزير خارجيته عبر فيها عن قلقه من نمو واستمرار عدد من الصحف التى وصفها "بالمتطرفة العنيفة" التى كانت تقود حملة عنيفة ضد النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المصرى أهمها فى رأيه "الكاتب" و "الاشتراكية" و "اللواء الجديد" و "روز اليوسف" ثم عبر عن أسفه لفشل الحكومة الوفدية فى إصدار تشريع يسمح بمصادرة الصحف التى تعرض النظام العام فى مصر للخطر "قدرت السفارة البريطانية أن الصحف المتطرفة من وجهة نظرها كانت توزع ١٥٠,٠٠٠ عددا أسبوعيا والاشتراكية كانت توزع ٥٠,٠٠٠ نسخة فى أسبوع"^(٥٢)

كانت الحكومة تلجأ إلى مصادرة وتعطيل الصحف المناوئة، ولكن أحكام القضاء كانت تفرج عنها (أحكام مجلس الدولة بصفة خاصة والذي حاول الملك أن يهدمه)، فى أواخر يوليو ١٩٥١ أعدت الوزارة ثلاثة تشريعات تنصب على تقييد حرية الصحافة أولها تعديل بعض مواد قانون العقوبات فيما يتعلق بتعطيل الصحف والعيب والإهانة والقذف والسب وثانيها اضافة أحكام لقانون المطبوعات بتفسير المادة (١٥) من الدستور فيما يختص بالنظام الاجتماعى وثالثها سرعة النظر فى الجرائم الصحفية، وهذه التشريعات التى ارتبطت (باسطفان باسيلي) وجدت معارضة عاصفة واستنكارا شديدا سواء فى البرلمان أو فى الصحافة ورفضتها الهيئة الوفدية ونددت بها نقابة الصحفيين، والذي يهمنى هنا بالدرجة الأولى أنه عندما وضعت الوزارة قواعد قانون حبس الصحفيين احتياطيا فى جرائم النشر استثنت ما كان متعلقا منها بجرائم العيب فى الذات الملكية وأجازت الحبس الاحتياطى فيها"^(٥٣).

كان الملك الذى نكش عنه "يعرف كل شئ"، وكان قائد بوليس السراى الاميرالاي أحمد كامل يكتب له تقارير يومية بكل ما يقال عنه فى البلد، يوم ما حصلت اضطرابات فى الجامعة ونزلوا صورته ومزقوها وشتموه وهتفوا ضده... ولما هتفوا ضده فى المدارس وضد ناريمان كان عارف قبل ما نعرف"^(٥٤) وكان يلجأ أحيانا إلى (الحرس الحديدى)^(٥٥) ذلك التنظيم الذى يضم بعض ضباط الجيش وبعض ضباط الشرطة وبعض المدنيين وكان يديره ويتولى تجنيد أفراد الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وكانت واجبات هذا الحرس هو حماية الملك فاروق والتخلص من أعدائه ولو بالقتل. أحساس الملك باضمحلال وتدهور هيئته تجلت فى بعض أقواله ومواقفه، وكان يقول "لم يبق فى العالم سوى خمسة ملوك، ملك إنجلترا وأربعة ملوك الكوتشينة" ويذكر عبد الفتاح حسن باشا أنه "قبل وصول الملك من رحلة له فى صيف ١٩٥٠ أرسل يستفسر عما إذا كان من الجائز أن تتخذ النيابة العامة ضده (شخصيا) أجراء عند نزوله إلى أرض الميناء فاجيب ردا على استفساره بأن هذا غير جائز دستوريا ولكن هذه الحصانة مقصورة على شخصه ولا تمتد إلى أحد سواه من حاشيته أو مرافقيه"^(٥٦) إبراهيم فرج، الوزير الوفدى الآخر يتذكر هو الآخر "فى أواخر مايو سنة ١٩٥٠ كان أعضاء الوزارة يتناولون طعام الغذاء مع الملك بقصر المنسترة بالإسكندرية، ابلغ الملك الحضور، أنه أمر بتغيير اسم (السلام الملكى) إلى (السلام الوطنى) لكى يضمن استمراره وأضاف "من يدري ربما أكون آخر ملك!!"^(٥٧)

وبالفعل بدأت الجماهير تطعن وتقذف وتسب في الملك وتطالبه بالرحيل، تردد كلمات بيرم :
(فاروق فارقنا بلا نيلة)
دى مصر مش عايزه لها رنية)
وتهتف أقبح الالفاظ (إلى انقره يا ابن المرة) وتصفه بأنه (ملك مصر والسودان
وسامية جمال)^(٥٨).

طعنت الجماهير في الملك في أسرته، وركزت على أمة (الملكة نازلى) واسترجعت
شريط الذكريات وما احاط زواجها من السلطات فؤاد من إشاعات خاصة بعد ان رزقت بولى
العهد الأمير فاروق، استرجعت كذلك سلوكها الشخصى خاصة عندما نشرت صحف مصر
بعض الصور التى ظهرت فيها الملكة نازلى وهى تتزحلق على الجليد، وقامت مظاهرة من
طلبة الأزهر الشريف وتعاليت فيها أصوات الاحتجاج والمناداة بالحياة والسقوط^(٥٩)،
استرجعت علاقتها باحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى يذكر الشاهد : 'فى عام ١٩٤٢
هجرت الملكة القاهرة إلى القدس ونزلت بفندق الملك داود حيث نما إلى علم الملك
فاروق بعض التصرفات غير اللائقة بها، وقد كلف الملك النحاس باشا بإحضار نازلى من
القدس'^(٦٠)

هاجرت (نازلى) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعاشت مع بناتها حياة متحررة
لا تليق بأم ملك، ورفضت العودة إلى أرض الوطن نزولا من رغبة وأمرنا فاروق لم تحفل
الملكة الأم بشئ من ذلك، أتمت تزويج أبنيتها من السكرتيرين فتزوج فؤاد بك صادق
الأميرة فائقة وتزوج رياض غالى الأميرة فائقة الأميرة فتحية^(٦١)، أمر فاروق بإلغاء
القاب الملكة والاميرتين وأمر بالتحفظ على أملكهما وأموالهما، تذكر (أخبار اليوم) بتاريخ
٥ أغسطس ١٩٥٠ (نازلى هانم صبرى تجرد من لقب الملكة الوالدة) وأصبح اسمها نازلى
هانم صبرى وتغير اسم شارع الملكة نازلى إلى اسم شارع الملكة.

أصبحت نازلى هدفا للطعن والسخرية والسب العلنى، بل هدفا مغريا للنكتة
المصرية الحرافة، قيل أنها سألت أحمد حسنين :^(٦٢)

أفرط لك رمان

فقال :

فرطى لى.. فى عرضك.

يتحدث (إبراهيم عبده)^(٦٣) عن الهتافات ضد الملك وأسرته والتى تضمنت سبها
لأمه وأخته واسلافه الأولين وتحدثت عن الطهارة والدعارة بعبارات يعف القلم عن ذكرها
ويتحدث (عصام سليمان)^(٦٤) عن رائحة القصر التى كانت تفوح بين الناس وتزكم الأنوف
وكان فاروق يبكى الساعات الطوال وهو يرى أمه فى وضع مذر ترن ضحكاتها بين حجرات
القصر خاصة وقد أشيع أن أحمد حسنين كان عشيقا لها.

(صبرى أبو المجد)^(٦٥) يتحدث عن هتاف الطلبة فى المظاهرات :

ملك البلاد يا زين يا فاروق يا نور العين

امك تزوجت اثنين على ماهر واحمد حسنين

(جمال سليم)^(٦٦) يتحدث أنه فى إحدى الليالى، وكانت الساعة الواحدة والنصف
بعد منتصف الليل سار عدد من الطلبة وشباب العمال بميدان عابدين وقد أغراهم جمال الجو

ونسمة الصيف التي كانت على الأبواب أن يشتموا الملك بطريقتهم الخاصة .. فبدأوا
يترنمون بالأغنية التي كانت مشهورة وقتذاك وهي :

يا فاروق يا نور العين

أمك مراقفها أثنين

على ماهر وأحمد حسنين

والنقط البوليس الخاص للملك كلمات الأغنية ورفعها إلى الأميرالاي أحمد كامل
رئيس البوليس الخاص للملك وعلى الفور اتصل باللواء إبراهيم إمام رئيس القلم السياسي
وطلب أن يعرف مصدر الأغنية.. ومؤلفها ... و.. و.. الخ

(خالد محمد خالد) (٦٧) يتحدث كيف سار شباب الجامعات والمدارس في أضخم
مظاهرة يهتفون بسقوط الملك فاروق مستخدمين أقسى عبارات إهانة لذاته العلية "١١٢" مثل
"يسقط ابن الزانية" - "الذي لا يحكم أمه لا يحكم" - "من بيت العهر على بيت الطهر، يا
فريدة" .. وكانت فريدة ملكة مصر المحبوبة من الشعب كله قد طلقها فاروق.

(طارق البشري) يؤكد في دراسته العلمية عن (الحركة السياسية في مصر
١٩٤٥-١٩٥٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢ ص ٢٤٩ أن مظاهرات
طلبة الجامعة ضد الملك ووجهت إليه أقذع السباب بعد أن ظهرت الفضائح الأخلاقية التي
كانت ترتكبها أمه واخته المقيمتان بأمريكا وبعد أن تناقلت الصحف هذه الأخبار علنا ويقول
بالحرف الواحد "بدأت الهتافات في المظاهرات تعلو بسقوط الملك وتعلله هو وعائلته بأقذع
العبارات".

ويكا يا ويكا.. يا فاروق ياويكا

هات أمك واختك من أمريكا

١٩ يناير ١٩٣٨ عقد قران الملك فاروق على صافيناز يوسف ذو الفقار التي
تلقت بالملكة فريدة، ورزق الملك من هذا (الزواج الملكي الأول) (٦٨) بالأميرة فريال
(١٩٣٨) والأميرة فوزية (١٩٤٠) والأميرة فادية (١٩٤٣)، وفي ١٧ نوفمبر ١٩٤٨
انقضت عرى الرابطة المقدسة بين فاروق وفريدة، وفي ٦ مايو ١٩٥١ عقد الملك قرانه
الثاني على ناريمان صادق.

رغم معارضة بعض المحيطين بالملك لفكرة الطلاق حفاظا على كيان الأسرة
المالكة وعلى سمعة البلاد "إن الملكة هي سيدة وإن البلد نصفها من النساء أو كلهن سوف
يعطفن عليها بعد طلاقها وبخاصة أن بنات الملك سوف يبقين في حضانتها" (٦٩) نحن الملك
رفض وأصر أن يكون الطلاق باثنا، وكما يقول بهاء الدين : (٧٠)

كان غريبا ومثيرا حقا أن يعلن نبأ طلاق فريدة، فتفجر المظاهرات في جميع
أنحاء القطر مرة واحدة.. وسارت مدارس البنات تهتف في أسبوط وفي المنيا والقاهرة
وطنطا والإسكندرية هتافات واحدة :

لا ملكة إلا فريدة

حذاء فريدة فوق رأس فاروق

خرجت من بيت الدعارة إلى بيت الطهارة !

واخر ١٩٥١ مطلع ١٩٥٢ اندلعت المظاهرات فى معظم أنحاء مصر، وكانت الهتافات بألفاظ نابية، ويذكر حسن يوسف باشا "بعد مظاهرة ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ توجه رئيس الديوان حافظ عفيفى غداة يوم تعيينه إلى وزارة الداخلية وأبلغ الوزير ما اتصل بعلم الملك من أنباء تلك المظاهرات وقال رئيس الديوان أن قلبه من الطلبة تزعمت الهتاف بألفاظ نابية.. فلابد من اتخاذ اجراءات مشددة معهم ولم يستجب الوزير لهذا الطلب" (٧١) فى ١٦ يناير ١٩٥٢ رزق الملك الأمير أحمد فؤاد ونودى به وليا للعهد وما لبث طلاب المدارس أن عاودوا الأضراب وقادت مظاهرات عنيفة، رددت فيها الهتافات والشتم إلى الملك وكانت الضربة قاصمة عندما رددوا : (٧٢)

(ناريمن ... ناريمن ... أبك عنده سنان)

لمحين بذلك إلى الإشاعة التى ترددت فى ذلك الوقت فى أن فاروق قد أصر أن تحمل ناريمن منه صبيا قبل أن يتزوجها شرعا.

ويبقى التساؤل : ما هى الألفاظ النابية التى جعلت حافظ عفيفى باشا يلجأ إلى الشكوى منها داخل وزارة الداخلية ؟

يقول صلاح الشاهد عن حافظ عفيفى (٧٣) : "كان حافظ عفيفى فى عداد اعداء الديمقراطية وصناع المؤامرات التى دبرت للانتقاص من حقوق هذا الشعب وانغمس بكليته فى المضاربات السياسية التى عرفتها البلاد، وكان سفيراً فى لندن وانتهت سفارته بإصداره كتاب "الانجليز فى بلادهم" وقد اشترك فى أكبر عدد من تعطيلات الدستور (مع محمد محمود عام ١٩٢٨ ومع إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ ومع الهلالى عام ١٩٥٢) وفى تاريخ المفاوضات المصرية الإنجليزية يبرز حافظ عفيفى ليضرب الرقم القياسى من جميع الساسة المصريين فى مائدة المفاوضات".

مع تفجر معارك القناة وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١، عيد حافظ عفيفى رئيساً للديوان الملكى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، وكان قبل ذلك مديراً "بك مصر"، وقد أدلى قبل أن يعين بحديث فى شهر سبتمبر ١٩٥١ إلى جريدة الأهرام ذكر فيه أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقد قابل الوفد تعيينه بهجوم عنيف عليه "ولم تخل الحملات التى نشأت عنه من تعريض مستور بالملك بسبب هذا التعيين" (٧٤)

أحس الشعب بالتواطؤ بين فاروق والانجليز وظهر التعبير عن السخط فى المظاهرات التى قنات يومى ٢٦، ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ ولم تقتصر على القاهرة والاسكندرية وإنما امتدت لجميع عواصم المديريات ومثل الطلبة عنصراً أساسياً عنها، ويسجل السفير البريطانى الحكومه بأنه الهتافات كانت ضد بريطانيا وحافظ عفيفى والملك نفسه، ويصف ما أقدم عليه المتظاهرون فى اثنائها، وكانت هذه المظاهرات حصيلة لما اختزن فى النفوس من مفاصد فاروق وخاصة فى السنوات الأخيرة وجاء ذلك التصرف ليلهبها، فارتفعت الأصوات تتوعده وتشهر به غير عابئة بعقوبات السب فى الذات الملكية. (٧٥)

انفجرت المظاهرات فى كل مكان ومضى الطلبة إلى قصر عابدين فى مظاهرات صاخبة تهتف بسقوط (فيفى). و (حافظ عفيفى) وكان "فيفى" الذى هتف الطلبة بسقوطه هو

- فاروق نفسه^(٧٦) وفى ساحة عابدين التى قذف فيها عرابى فى وجه الخديرى توفيق بكلمة (لقد ولدتنا امهاتنا احراراً.. ولن نستعبد بعد اليوم) مزق الطلبة صورة فاروق وداسوها بأحذيتهم.

انطلقت المظاهرات هاتفة ضد الملك بأقصى ما تتيحه لها الألفاظ، مطالبة برأس حافظ عفيفى، منادية (يسقط "عفيفى" و "حافظ" عفيفى^(٧٧)). ومع الهتافات الوطنية الأخوية (الاستقلال التام أو الموت الزوام - لا مفاوضة الا بعد الجلاء - تحيا وحدة وادى النيل - لا استبداد بعد اليوم) ارتفعت هتافات معادية للملك (الملك لله وحده) وترددت : (آه يا عين آه يا عين - يا فاروق يا نور العين - دأنت سرقت الكحل من العين)^(٧٨) حتى طلاب المدارس الثانوية خرجوا وتظاهروا وهتفوا (يسقط حافظ عفيفى وعمره - ليسقط نظام الاستبداد والخيانة، ليسقط النظام الملكى - ولتحيا ثورة الشعب المسلحة - عاش الكفاح فى سبيل جمهورية شعبية)^(٧٩)، خرج طلبة مدرسة السعيدية يصرخون (يسقط الملك)^(٨٠) البهتاف بسقوط أكده محمود البدينى، محافظ القاهرة بالنيابة (عام ١٩٥٢) ورفعت صورته وديست بالأقدام، كنا نضطر إلى تفريق المظاهرات عندما تزداد حدة العداء للملك حتى لا يصبح موقفنا حرجاً، فيقال أننا نشجع الهجوم عليه. ونتساهل فى العيب فى الذات الملكية^(٨١)

ويقول الرافعى "منذ ٢٥ ديسمبر اخذت الهتافات العدائية ضده (فاروق) تسمع لأول مرة مدوية فى فناء الجامعات وفى الشوارع والميادين كانت هذه المظاهرات ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل فى الحياة السياسية وجاءت نذيراً بما سيؤول إليه مصير الملك والملكية"^(٨٢)، ويحكى موسى صبرى "هتف الطلبة فى إحدى المدارس الثانوية بهتافات ضد فاروق، فدخل أحمد طلعت (حكمدار القاهرة إلى فناء المدرسة بمصفحاته المخيفة واستدعى ناظر المدرسة ووجه انذاراً بان يعمل على انصراف الطلبة خلال ثلاث دقائق والا كان مسئولاً عن النتائج"^(٨٣) يتحدث (مرتضى المراغى)^(٨٤) فى مذكراته عن هذه المظاهرات التى خرجت تهتف ضد الملك وضد الحكومة وضد وزير الداخلية وتطالب بالسلاح وإعلان الحرب ضد الإنجليز على أثر مولد الأمير أحمد فؤاد يوم ١٦ يناير تجددت فى أنحاء القاهرة المظاهرات العدائية ضد فاروق "وبينما كانت موسيقى الحرس الملكى تصرح احتفالاً بتلك المناسبة، عاد الملك وهو بادی التآثر ليقول : معنى ما فيش ناس كثير"^(٨٥)

٢٦ يناير ١٩٥٢، يوم حريق القاهرة، أرسل السفير البريطانى برقية إلى حكومته ظهر ذلك اليوم ذكر فيها أن الجموع خرجت تهتف (ضد الباشوات وضد البريطانيين وتهتف بشعارات ضد الملك وحافظ عفيفى وحيدر)^(٨٦) ويذكر سيرانيان :

"فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ خرجت مظاهرات جنود "بلوك النظام" فى القاهرة وهى تردد هتافاً صاخباً "أين السلاح، يانحاس" وتوجهت إلى جامعة فؤاد الأول. فى الوقت نفسه اندلعت فى وسط البلد عدة طوابير أخرى من المتظاهرين تطالب الحكومة بالسلاح للكفاح فى ضد الإنجليز وكان المتظاهرين يرددون الهتافات التالية :

"السلاح للكفاح" عاش فدائيو منطقة القناة ! "المجد والخلود لشهداء الاسماعيلية"
"فلتسقط الامبريالية الانجليزية!"

وتوجهت جموع أخرى إلى قصر عابدين تهتف وتردد "فليسقط الخائن فاروق حليف الإنجليز!"^(٨٧) ويقول رفعت الشهاوى، عضو الحزب الاشتراكى آنذاك (١٩٥٢) أن

هتاف (يسقط الملك) ^(٨٨) قد أطلق لأول مرة في ميدان عابدين وردت الجماهير الهتاف كالرعد.

من مضبوطات بكر عبد السلام الشرقاوى (نشرة راية الشعب) مقال تحت عنوان (مظاهرة شعبية كبرى تحاسب مجلس الوزراء وتهتف بسقوط الملكية وحياة الجمهورية) جاء فيها أنه في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ "عندما وصل المتظاهرين ميدان عابدين علت الهتافات بالعبارات الآتية : سقوط الملك وحياة الجمهورية الشعبية وسقوط حيدر وحافظ عفيفى أعداء الشعب، وقد وقعت أنجماهير حول سور القصر تنوعد فاروق، ^(٨٩)

في المنشورات السرية وصف فاروق بالإجرام الوحشى والقذارة ولقب (بالخنزير) في إحدى كتيبات نواة الحزب الشيوعى المصرى (العدد ٣٨ - النصر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢) هوجم فاروق ووصف بلقب (نيرون ٢٦ يناير) ^(٩٠)

(اضمحلال هيبة القصر) عنوان لصفحات من الكتاب الذى خطه محمد زكى عبد القادر (محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢)، ويتمثل الحد الأدنى لهذا الاضمحلال فى انتشار النكات السياسية حول شخصية (فاروق) بحيث أضافت إلى (الهيبة خيبة) ^(٩١) والذى لا شك فيه أن عشرات النكات قيلت، ومن السهل من خلالها أن ندرك مدى موقف الشعب من حاكمه، ولكن للأسف الشديد، لم تدون، منها تستطيع أن تدرك الحاسة النقدية البليغة ومدى دلالة التعبير عن مكنون النفس والأحاسيس المكبوتة والتى لا يستطيع الإنسان ان يظهرها بشكل علنى - انتشار النكات يرتبط بالضغوط الاجتماعية السياسية، نتيجة كافلة أشكال التراكمات التاريخية من القهر والظلم.

ارتبطت فى ذهن الشعب المصرى النكات القديمة (خذ مثلا التى قيلت عن بهاء الدين قراقوش، وفى الثلاثينيات ظهرت مسرحية 'حكم قراقوش' لنجيب الريحانى وتطورت لفضح الحاكم الفرد المطلق، فى زمن (الفاروق) تداول الشعب :

● أحد الرجال كان يجلس على المقهى ويشترى الصحف كل يوم فينظر فى الصفحة الأولى ثم يبصق على الأرض ويلقى بالصحيفة، فسئل يوما : لماذا تشرى الصحف ولا تكاد تراها حتى ترميها على الأرض وماذا تقرأ ؟ قال : الوفيات. فقل له : ولكن الوفيات فى صفحة داخلية. فأجاب الرجل : ولكن الذى انتظر وفاته لا يموت الا فى الصفحة الأولى.

● قبض على أحد الأشخاص المتهمين بالعيب فى الذات الملكية، وقال له الضابط سمعتك تقول لعنة الله عليه منكأ فاسدا فاجرا، فأكثر انتمهم انتهمة وقال انه ليس فى أى مكان من أنحاء الدنيا ملك فاسد فاجر، فما كان من الضابط الذى قبض عليه الا أن قال له : وضو ثيه منك فاسد فاجر لا منكأ !

● وانتشرت نكتة (بطيخة جلالة الملك) ومقولة (حد يقدر يقول على بطيخة الملك قرعة ...!!؟). وتذكر إحدى المجلات أن إسماعيل يسن الممثل الهزلى الشهير (بيقو) والذى دخل السجن ثلاث مرات، وكانت المرة الأولى عندما القيت هذه النكتة : البياع بينادى بطيخ الملك بطيخ الملك - فلما ناداه الزبون وفتح البطيخة طلعت قرعة.. فصاح البائع : بطيخ الملك فاروق ^(٩٢).

فى المساجد سب الملك ودعى عليه "مواطننا كان يخطب بمسجد الخازندار بشبرا عقب صلاة الجمعة وتعرض لفاروق ووصفه بالفاسق، وفى ختام خطبته دعا له بالهداية،

وعند التحقيق معه أخرج من جيبه مجلة أجنبية تذكر أن الملك خسر مبلغا كبيرا في ليلة على مائدة القمار". (٩٣).

في معظم اماكن أرض مصر بدأ العيب في ذات الملك واعتباره، خاصة السنوات الأخيرة من حكمه، حتى أثناء بعض الاحتفالات "أندرية ارقش"، اتهم في عهد وزارة حسين سرى باشا بالعيب في الذات الملكية علنا أثناء الاحتفال الذي إقامته جمعية (مصر - أوروبا) في كازينوسان استفانو بالإسكندرية، وكان عبد الفتاح الطويل محاميا عنه" (٩٤).

يحصص الكشف بأسماء من شملهم العفو من المتهمين الذين لم تنزل قضاياهم أمام المحاكم طبقا للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ والذي أصدره النائب العام (حافظ سابق) بعد الحركة (الثورة) المباركة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وجدنا بعض الشخصيات من عامة الشعب، اتهموا بالعيب في الذات الملكية، ففي القاهرة اتهم نور الدين مصطفى عبده والعتريس حسن الحلموس في الجناية رقم ٤٢٥ / ١٩٥٢ بالعيب في الذات الملكية واشتراك وتجمهر وتظاهر وتحريض الطلبة على الامتناع عن تلقي الدروس ما ينطبق عليه المواد (١٧١، ١٧٩ع) والأمر رقم ٣٤١ والمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ و ١٤ لسنة ١٩٢٣ و ١٠ لسنة ١٩١٤). وفي دمياط اتهمت النيابة العمومية تاجر حسن الجمال ومحمد عبده المكاوي الشهير برضا ومحمد احمد محمود النحاس في الجناية رقم ٢٤ / ٣٠ / ١٩٥١ دمياط بالاشتراك في تجمهر وتظاهر وعيب في الذات الملكية وتعد واتلاف وطالبت بعقابهم حسب المواد المنطبقة (ق ١٠ / ١٩١٤ وق ١٤ / ١٩٢٣ و ١٧١، ١٧٩، ١٣٦، ١٣٧، ٣٦١ / ع١) (٩٥).

بعد أحداث حريق القاهرة قبض على (الملازم أول محمد حلمي عبد الخالق) (٩٦) الذي تزعم مظاهرات ٢٦ يناير ١٩٥٢ وهتف بسقوط الإنجليز والوزارة وركز في هتافاته على مسئولية القائمين على الحكم عن إضعاف الجيش المصري وأن الجيوش للحرب والدفاع وليست للاستعراضات و "المحمل" وحقق معه عسكريا ونسب إليه العيب في الذات الملكية والسلوك المعيب بمقام الضباط وفصل من الجيش.

في (أيامه الأخيرة) أنتشرت الاشاعات والقيال حول الفساد والافساد الذي يرتكبه الملك وبطانته، ذاعت حوادث السرقات والرشوة والاختطاف، سرقة سيف شاه ايران السابق الموضوع في تابوته عند مرور التابوت بمصر في طريقة أوروبا إلى إيران، الرشوة المرتبطة بالأسلحة الفاسدة، خطف الزوجات وتدمير الاغتيالات لخصومه من خلال الحرس الحديدي، وأصبحت ذاته المصونة هدفا للنقد والهجوم باعتباره أس الفساد وهنا برزت دور الصحافة المصرية المعارضة الرائد في هذا الاتجاه على سبيل المثال لا الحصر :

* فجر أحسان عبد القدوس في (روز اليوسف) قضية الأسلحة الفاسدة، ورمز إلى دور الملك وحاشيته في صفقاتها، وابتكرت المجلة "شخصية غول ضخمة الجثة، بشع الهيئة كرية المنظر اسمه الفساد كناية عن الملك وابتكرت رسم حذاء ضخم يشير إليه مضت تستعمله في التعبير عن معان خطيرة، وتندد باستبداد الملك وتزلف الزعماء" (٩٧).

كذلك رمزت إلى الملك فى شكل يد ضخمة تلبس خواتمًا ثمينة، وقد اظهر الرسم ذات مرة هذه اليد "تتحرك دمي فى شكل اعضاء الوزارة عن طريق خيوط وقال عنوان الكاريكاتير : الصحافة كما يراد بها" ^(٩٨) ورمزت إلى الملك بكلمة (شخصية كبيرة) وعندما يستفسر القراء عن هذه (الشخصية الكبيرة) التى تتناول المجلة فضائحها ترد المجلة أنها "تعتمد على فطنة قراءنا وذلك لظروف خاصة" ^(٩٩)، بل وتعلق على سفر الملك إلى الخارج كسل رقيع يخرج خارج مصر يسئ إلى سمعتها" وفى المجلة يكتب احسان عبد القدوس (دولة الأخوات.. وحيلة القناعم.. وتناوبه السلطان) ^(١٠٠) ويكتب خالد محمد خالد (صاحب الجلالة.. الشعب) (١٠) وكتب (كن ملكا.. يا جورج) ^(١٠١)

تعرضت المجلة للملاحقة ونزع بعض صفحاتها، وفى العدد ١١٥٤ (٢٥ يولية ١٩٥٠) سجن رئيس التحرير بسبب مقال (من المسئول فى حكم مصر) وافرغ عنه بكفالة ١٠٠ جنيه و ٢٥ جنيه أخرى للسيدة روز اليوسف وتأخر صدور العدد ١٨ ساعة، وفى العدد ١١٦٥ - ١٠ أكتوبر ١٩٥٠ نزع المقال الافتتاحي (حقوق الشعب وسلطان الملك) وفى العدد ١١٩٦ ١٥ مايو ١٩٥١ سجن رئيس التحرير (احسان عبد القدوس) بسبب مقال افتتاحي عنوانه "دولة الأغوات" وافرغ عنه بكفالة ١٠٠ جنيه وتأخر صدور العدد ٢٤ ساعة ^(١٠٢)

* يشدد أبو الخير نجيب فى (الجمهور المصرى) حملته على البوليس السياسى وحوادث تعذيب المعتقلين السياسيين وتلفيق القضايا لهم، عن السكرى الأسود، ويكتب عن الثورة العرابية وخيانة الخديوى لمصر، وكان أبو الخير نجيب قد كتب قبل ذلك فى صحيفة "النداء" مقالاً بعنوان "التيجان الهاوية" متعرضاً لتحطيم تاج الملك ميشيل ملك رومانيا مطلقاً أن الملك الذى يفقد ولاء شعبه يفقد أعظم درع يحمى عرشه ويصد عن تاجه عاديات الدهر وتقلب الأيام ثم يتعرض للعرش البريطانى ويعتبره آخر التيجان التى تهوى على اساس ان الملك يملك ولا يحكم وأثار هذا المقال أزمة عنيفة، فقد كان الهدف الذى ذهب إليه الكاتب تنبيه الملك وانهذاره بالكف عن العدوان على الدستور، ولم يكن ملك رومانيا إلا شبيهاً له، وعقب نشر المقال ثارت ثائرة فاروق وأمر رئيس ديوانه بالاتصال بالنائب العام مباشرة وطلب القبض على الكاتب وزوجه فى السجن، وعندما مثل أمام رئيس محكمة مصر حكّم بإلغاء مصادرة الصحيفة لأن المقال ليس فيه ما يخالف القانون، ولكن القصر أصر على ضرورة العقاب، فأمر بان يقدم الكاتب إلى نيابة الصحافة حيث وجهت له تهمة العيب فى الذات الملكية، ودخل السجن وقضت المحكمة بالإفراج عنه دون ضمان، ووبخ فاروق رئيس الوزراء لتركة الكتاب ينتقدونه، فاستدعى الأخير وزير العدل وطلب منه لوم القاضى الذى أصدر الحكم، فما كان القاضى إلا أنه احتج على التدخل فى أعمال القضاة وكان جزاؤه حرمانه من الترقية. وتصوب الجمهور المصرى هجومها على فاروق وحاشيته، فتنشر مقالاً "حديث الرصاص" عقب مقتل الملك عبد الله واختيال رياض الصلح لتصف كيف ينقسم الشعب إلى فئتين، فئة تموت جوعاً ومرضاً وجهلاً، وفئة تموت شبعاً وتخمّة وإسرافاً" ^(١٠٣)

* بعض فصائل الحزب الوطنى الأكثر راديكالية أصدرت (الواء الجديد) كان فتحى رضوان لسان الجريدة الرئيسى والتى احتضنت كوكبه من الشباب الحر الذى هاجم النظام الملكى يكتب فتحى رضوان عن (عهد الكلاب) فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥١ وعن (الشيطان يتكلم) فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١ وعن (رحلات الملوك) فى ٣ يوليو ١٩٥١، ويكتب مصطفى مرعى

عن ولاء العبيد.. وولاء الأحرار) فى ١٧ إبريل ١٩٥١ وعن (فخر البحار) فى ٢٦ يونيو ١٩٥١، وعن (مأساة الرتب والنياشين) فى ١٥ مايو ١٩٥١، بل يكتب خالد محمد خالد (لاتخف أنك أنت الأعلى) فى هذه الصحيفة التى تنشر قصصا تاريخية عن النظام الملكى المنهار أيام الثورة الفرنسية مثل (الملك فى طريقه إلى المقصلة)، (من القصر إلى السجن) و (أيامه الأخيرة) (١٠٤)

والمقال الأخير كتبه أحمد شوقي المحامى فى ٧ أغسطس ١٩٥١ صور فيه ملك فرنسا لويس السادس عشر الذى اعدمته الثورة الفرنسية وترك لذكاء القارئ أن يدرك القصد من مقاله وهو أن ملكا آخر فى مصر يجتاز أيضا أيامه الأخيرة.

كتبت (الولاء الجديد) عن قضايا العيب فى الذات الملكية وذكرت فى مقال لها يوم ١٠ يولية ١٩٥١ (الملك غير معصوم من الخطأ) وفى بريدها خطاب من الأخ أبو العباس العزيزى بالبحيرة عن (العيب فى الذات الملكية) رأى انه كان الأجدر بالحكومة أن تفسح صدرها للناس لينتقدوها ولها أسوة حسنة فى عمر بن الخطاب عندما أجابه الإعراب (والله لو رأينا فيك اعجوجا لقومناه بحد سيوفنا)، وتكتب فى العدد (١٥) يوم ٢٤ يولية ١٩٥١ "دعى الأستاذ سيد قطب للتحقيق معه صباح أمس فى مقال بعنوان "ثمن الرغيف" وقد حقق معه الأستاذ عبد الحميد أبو شنيف وحضر معه الأستاذ فتحى رضوان وبعد التحقيق وجهت إليه تهمة العيب فى الذات الملكية ثم دعاه الأستاذ بهجت لطفى وكيل أول نيابة الصحافة (المنتدب) ليحقق معه فى نفس المقال، وبعد التحقيق وجهت إليه تهمة أهانة مجلس الوزراء وتحريض الفقراء على الاغنياء" وتنشر خبر أمر النيابة بحبس أحمد حسين احتياطيا على ذمة جناية عيب فى الذات الملكية، بعد حريق القاهرة اعتقل فتحى رضوان بامر شخصى من الملك، كتب جمال العطيفى تحت عنوان (آخر قضية عيب فى الملك ا) (١٠٥) :

"وفى هذه الظروف أحيل على بلاع مقدم من إدارة الأمن العام فى فبراير ١٣ فبراير ١٩٥٢.

وطالعت البلاغ.

أن السلطات تطلب التحقيق مع أحد الكتاب السياسيين وهو محام عرف بالوطنية والصدق وكنت أحتفظ له بتقدير خاص فى نفسى.. وكان موضوع التحقيق الذى تطلبه السلطات ثلاث مقالات كتبها فى جريدته الشيطان يتكلم. وإلى مسامع الملك أنات الشعب الفقير المطارد. وعهد الكلاب.

وشى ترى أن المقال الأول يحون جريمة العيب فى "الذات المنحبة" وسبأ شى رئيس الديوان وقتئذ. وترى فى الثانى تطاولا على مسند الملكية وتحريضا على بغض طائفة من المصريين. كما ترى فى الثالث هذه التهمة الأخيرة أيضا ! وتملكنى الدهشة !

ولم يكن مثار دهشتى أن السلطات تطلب التحقيق مع الكاتب وقد كان هذا أمرا مألوفا فى هذه السنين. ولا.. ولا لأن السلطات كانت تطلب التحقيق معه فى تهمة عيب فى ذات الملك. وهى أخطر التهم التى كان يلوح بها. فقد سبق أن طلبت السلطات ذلك من النيابة فى مقالات كثيرة نشرها.. وحققت معه النيابة وظل تحقيقها مفتوحا !

ولكن مثار الدهشة والعجب كان تاريخ هذه المقالات ! فقد كتبت في ٢٨ أغسطس ١٩٥١ و ١٨ سبتمبر ١٩٥١ و ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ وكنا وقتئذ في ١٤ فبراير ١٩٥٢ !
أي مضت حوالى ستة أشهر على نشر هذه المقالات ! فأين كانت السلطات وقتئذ، طوال هذه الشهور ؟

رفع فتحى رضوان دعوى أمام مجلس الدولة متظلما من قرار اعتقاله : دفعت الحكومة إن اعتقاله لا بسبب حريق القاهرة، بل لأن محكمة الجنايات تطلبه لتحاكمه عن تهمة العيب فى الذات الملكية، ويضيف العطيفى

"وتقرر محكمة الجنايات التى نظرت المعارضة فى حبس الكاتب، الإفراج عنه. فكان قضاء نزيها منزها عن الغرض والهوى. ومع ذلك فإن السلطات تستيق الكاتب فى الاعتقال !

وظلت هذه القضية معلقة فى دوائر محكمة الجنايات حتى قامت الثورة وحضر الكاتب وقد أصبح وزيرا.. ليتراجع فيها عن نفسه فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢.

وفوضت النيابة العامة رأى للمحكمة ! وحكم بسقوط الدعوى بالنسبة لتهمة العيب فى الملك.. إذ لم يعد هناك ملك ! وبالبراءة فى التهمة الأخرى.. التحريض على بغض طائفة من الناس !

وكانت هذه آخر قضية عيب فى "الذات الملكية" عرفتھا مصر. أما قضايا العيب الأخرى التى لم تكن قد قدمت بعد للمحاكمة فإنها قد بلغت طبقا لإحصاء أجرته النيابة بعد الثورة فى ٥ أغسطس ١٩٥٢. ٤٣ قضية ! وقد سقطت جميعها بسقوط الملك !".

* الضاحك الباكي، فكرى أباطة، لم يسلم هو الآخر من تقديمه إلى المحاكمة بتهمة العيب، بسبب بعض المقالات التى نشرها فى (المصور) فى حواديته : (١٠٦)

الحدوتة (٢٨) تحت عنوان (عيب فى الذات الملكية ! جنابة..) يذكر كيف ثار فاروق وطلب بتقديمه لمحكمة الجنايات بتهمة (العيب) عام ١٩٤٨ عندما كتب مقالا فى المصور وجه التماسا إلى الملك يطلب منه ان يجمع زعماء البلد.. وأن يقفل عليهم باب الغرفة فى السراى حتى يتفقوا على تشكيل حكومة إنتلافية تنفذ البلاد من تناحر الأحزاب.

الحدوتة (٢٩) تحت عنوان (ناريمن) فى عام ١٩٥٠ عندما أنتشرت إشاعة بان فاروق سيتزوج ناريمن : نشرت المصور صورتها على الغلاف يملأى المدرسة الثانوية العادية وفى الداخل صفحتين عنها، وأن استاذها قدر لها ٢٠/١٥ بسبب ثلاثسة أخطاء نحوية وشجائية، صورت المصور، وقسم فكرى أباطة إلى المحاكمة بتهمة (العيب فى الذات الملكية) لملكة مصر القادمة !! لأن نشر أخطائها اللغوية والهجائية والنحوية معناه أن (ملكة البلاد) لا تجيد لغة البلاد.. الخ الخ.

ويذكر جمال العطيفى بالتفصيل بعض أخبار هذه المحاكمة الأخيرة بقوله : (١٠٧)
"فقد نشرت إحدى المحلات المصورة فى العدد الذى كان معد للصدور فى ٢٧ يونية ١٩٥٠ مقالا عنوانه "المصرية السعيدة ناريمن صادق" ونشرت صورتها على الغلاف وكتبت تحتها "المصرية المسعودة إن شاء الله بمناسبة رحلتها إلى سويسرا" : ولم تكن الحكومة القائمة

قد أصدرت بعد قانون أنباء القصر الذي يحرم نشر أى أنباء عن الشؤون الخاصة للأسرة المالكة بغير إذن ! وهو لم يصدر إلا فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠.

وقامت الدنيا وقعدت ! فالخطبة لم تكن قد أعلنت بعد. وهاج المسئولون وغير المسئولين. وقام النبوليس بمصادرة أعداد المجلة وعندما عرض الأمر على رئيس النيابة حصر اهتمامه فى تهمة العيب فى الذات المصونة ويضيف العطيفى :

ووقف رئيس النيابة وهو واثق من النصر. وأمسك بالمقال وأشار لرئيس المحكمة على موضوع الإنشاء الذى نشرته المجلة بالزنكوغراف وقالت إنه من كتابة ناريمان صادق. وأخذ يتلو ما يحويه من أخطاء لغوية وهجائية صارخة ويبين كيف ان تاريخه ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩ أى أنها كتبت حديثا ! وكان موضوع الإنشاء "الأعياد الوطنية وأثرها وواجبنا نحوها".

وكانت الأخطاء اللغوية فى موضوع الإنشاء مثل "فحتاط" وقد كتبتها "فحطاط" و "يهيئ" وكتبتها "يهيا" ونابى "الضيم" وقد كتبها "الضنين" !

وقال رئيس النيابة وهو يلقي قنبلته إن مؤدى هذا أن هذه الخطيبة جاهلة بلغة بلادها وطريقة هجائها وهذا يؤدى بلا شك إلى عيب فى الذات الملكية، إن لم يكن لسوء الاختيار فلأن جلالة الملك ستتصل به فتاة جاهلة كزوجة !

وتوقعت أن رئيس المحكمة سيوجه تهمة العيب فى "الذات المصونة" إلى رئيس النيابة ! ولكنه كان رجلا حكيما فاكتفى بان ألغى المصادرة وأفرج عن المجلة !.

وفى (المصور) ظهرت كذلك كتابات حلمى سسلام فى الهجوم على الفساد وعلى الملك وكان اهم مقالاته (هذا الفساد الأعظم متى نخلص مصر منه) يوم ٢١ سبتمبر ١٩٥١.

* وتدخل دار (أخبار اليوم) معركة العيب وبصفة خاصة من خلال مقالات محمد التابعى فى (آخر ساعة) ومصطفى أمين فى (أخبار اليوم)، يكتب التابعى فى مجلة آخر ساعة يوم ١١ أكتوبر ١٩٥٠ تحت عنوان (يحيا الظلم) "نعم يحيا الظلم، ظلم كل جبار عاتيه معتز بسلطانه وسطوته يدوس القوانين ولا يبالى وظلم كل كبير فاسق وكل عظيم فاجر يسرق ولا يبالى". وفى مايو ١٩٥٠ قبض على مصطفى أمين ووجهت إليه تهمة العيب فى الذات الملكية بعد أن نشر أنباء الأميرة فتحية ورياض غالى بنوع من التعاطف كان ضد إرادة الملك فى ذلك الوقت وكان مخالفا لا تجاه الصحافة^(١٠٨)، قام بالتحقيق معه محمد كامل القاويش رئيس نيابة الصحافة وعندما قدم إلى المحاكمة أصدر حافظ سابق بك رئيس محكمة مصر الابتدائية قراره بالإفراج عنه ودفع كفالة مائة قدرها خمسون جنيها، وواصلت الجريدة حملتها على الملك بأسلوب جديد حين نشرت مذكرات دوق وندسور ملك إنجلترا وإمبراطور الهند وراحت تبرز فى هذه المذكرات حقوق الملك وكيف يجب أن يخضع لإرادة الشعب، وكانت عناوين مثل (كبير الأساقفة ينتقد سلوك الملك الشخصى) يوم ٢٤ يونيو ١٩٥٠ و (رئيس الوزارة يقول للملك ليس أمامك إلا الرحيل) يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٠، (رئيس الوزراء يمنع الملك من الكلام) يوم ٢٦ أغسطس ١٩٥٠، تشير القصر وتشير الوزارة، وكانت المذكرات كلها تشير إلى أن الملك يملك ولا يحكم وإن واجب رئيس الوزراء أن يمنع من التصرفات الشخصية التى تسئ إلى كرامة الدولة، وفى العدد الصادر فى ٨ يوليو

١٩٥٠ (الوزارة تهدد بالاستقالة إذا تزوج الملك). تضيف مى شاهين فى كتابها (شارع الصحافة، ص ٤٠٨) :

فقد أرادت الحكومة ان تعتبر مذكرات دوق وندسور عيبا فى الذات الملكية !... وأحالت اعداد اخبار اليوم إلى النائب العام ليدرس التهمة !... ولكن النائب العام لم يستطع أن يجد فى هذا النشر عيبا فى الذات الملكية ! إن المذكرات تتكلم عن ملك إنجلترا لا ملك مصر، وتتكلم عن الدستور فى إنجلترا لا فى مصر ! واستمرت أخبار اليوم تنشر المذكرات ونضع العنوانات انصارخة، وانتائب العام لا يستطيع أن يضع يده على الجريمة، على الرغم من أن رأى العام كله كان يتكلم عنها ويعلق عليها !

وما كادت مذكرات دوق وندسور تنتهى حتى بدأت أخبار اليوم تنشر مذكرات الملك ميشيل، ملك رومانيا السابق !

وتفتنت فى اختيار عنواناتها كذلك ! ففي يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ كان العنوان : "أحن رأسك للشعب يا صاحب الجلالة" ..

وتواصل (اخبار اليوم) حملتها عن طريق الغمز واللمز والرمز على الملك ويدخل على أمين المعركة بهجومه على الملك الذى يلعب القمار (آخر ساعة ١٣ سبتمبر ١٩٥٠). عندما أصدر مصطفى أمين كتابه (عمالة واقزام) نشر عدة عناوين يتبين منها مدى الجراءة فى الهجوم على الملك كان من أبرزها (الخطاف) (١٠٩).

" يخطف كل شيء ! يخطف زوجة الرجل وبيت الرجل، وينظفون الرجل اذا بقى للرجل بنظفون ! يخطف الغالى والرخيص ولايفرق بينهما، كل شيء لايملكه يريده ويسعى اليه ويتمناه ويجد لذة فى أن يغتصبه لنفسه.. هناك مرض اسمه جنون السرقة : والمشفقون عليه يقولون أنه مريض وأهل القرية يقولون أنه لص كبير وهو يظن أن الناس لن يعرفوه والقرية مليئة باللصوص ولكن الناس كلهم يعرفونه.. لأنهم جميعا ضحاياه : من هو !".

* تبلغ الإثارة الصحفية قمة توهجها وتألقها إزاء العيب فى الذات الملكية من خلال محاكمة عشرات الصحفيين المصريين، خاصة كتاب (الاشتراكية - لسان حال مصر الفتاة)، حيث وجهت هذه التهمة مضافة إلى غيرها من تهم أخرى مثل التحريض على قلب نظام الحكم إلى الأساتذة أحمد حسين وإبراهيم شكرى وإبراهيم انزيادة وعبد الخالق التكيية ومحمد حلمى الغنصور وسليمان زخارى ومحمود المليجى وفؤاد نصحي وغيرهم، قدم هؤلاء للتحقيق والمحاكمة وصودرت صحافتهم وحطت، وتنتزع قيمة هذه الإثارة إذا أدركنا أولا أن الملك فاروق كان يطلع على مقالاته (أحمد حسين) ويأمرنى أن أتصل فى شأنها بوزير الداخلية، وكان الوزير يسارع إلى إخطار النائب العام فىأمر بالتحقيق ثم لا يلبث أن تفرج النيابة عن المسئولين فى الجريدة بكفالة.. وكان هذا يتكرر بصفة منتظمة، (١١٠) وثانيا فى أن احمد حسين وصحبة قد مضوا يهاجمون الملك وحاشيته، ولم تعد الحملة تتبرقع أو تستر بل أصبحت سافرة واضحة تلطخ فاروق بالوحل والطين وثالثا أنه فى أقل من عام اتهم أحمد حسين فى خمس قضايا تضمنت معظمها الاتهام بالعيب فى الذات الملكية وقد قيدت هذه القضايا تحت أرقام ١٩٥١/٦٤٨٢، ١٩٥١/٥٠١٣، ١٩٥١/٨٤٠٠، ١٩٥١/٩٢٢١، ١٩٥١/٥٠٠٠ (جنايات السيدة) (١١١) ويتحدث أحمد حسين عن المحاكمة

فى قضايا العيب قبل وبعد حريق القاهرة "لقد نظرت هذه القضايا من قبل وسط جو صاخب يمتلىء بالحرارة وقوة الشجن.. كانت قاعة المحكمة تكتظ بأفراد الشعب وكانت المحكمة عندما تصدر أمرها بإخلاء القاعة لتتظر القضية فى جلسة سرية يبدو عليها أنها ترتكب أمراً، وكانت المحكمة لا تلبث أن تؤجل نظر القضية لتتخلص منها وتتجو من الحرج الذى يسببه الفصل فى القضية بالإدانة أو البراءة.. أما الآن فالقاعة خاوية.. وحتى المحلفين لا يسمح لهم بالاقتراب منى أو التحدث معى وكان ذلك شيئاً لم يسبق له مثيل فى تاريخ القضاء فى مصر" (١١٢).

منذ منتصف يونيو ١٩٥٠ بدأت جريدة مصر الفتاة لسان الاشتراكية فى شن حملاتها على النظام الملكى تحمل عناوين مثيرة (مواطن يطلب تنحية كريم ثابت عن القصر)، (عربى أب الدستور المصرى وأول ممثل وقائد للشعب) (تنازل الملك ليوبولد عن عرشه آية من آيات الديمقراطية الحديثة التى لا تعرف خنق الشعوب بالحديد والنار)، (كيف يقرن اسم سامية جمال باسم الملك). (مصادر الصحف الأجنبية فضيحة عالمية، أوقفوا الفضائح التى تنشرها هذه الصحف بدلاً من مصادرتها) (حيدر، كريم ثابت، بولى، النقيب وأمثالهم يجب تطهير أداة الحكم من هذه العصابة)، (جريدة الفيجارو تسأل هل لعب القمار من الدين الإسلامى؟)، (القمار، القمار، ونواذى القمار!!)، (كيف قضى لويس الخامس عشر على سمعة الملكية فى فرنسا).

فى ٩ ديسمبر ١٩٥٠ عطلت الجريدة أسبوعاً واعتقل عبد الخالق التكية رئيس التحرير واتهم بالعيب فى الذات الملكية لمقاله عن إلياس اندراوس وعبد الفتاح عمرو، ووجهت لأحمد حسين تهمة العيب لنشرة مقال (حيدر، بولى، كريم ثابت، النقيب، يتبغى تطهير أداة الحكم من هذه العصابة) وقد نشر بمصر الفتاة (الاشتراكية) فى العدد ٢٤٩ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ (القضية رقم ٩٢٩٩ لسنة ٥٠ السيدة).

فى ٨ ديسمبر ١٩٥٠ نشرت الجريدة (إلى متى سيظل عبد الفتاح عمرو سفيراً لمصر فى إنجلترا؟)، (إلياس اندراوس، كنز جديد من العبقرية) (١١٣) وفى إعداد تالية تواصل حملتها لتبلغ إثارتها بمقال (ملهى الاسكارابية انتظروا فى العدد المقبل معلومات وتفصيلات عن ملهى الاسكارابية) حيث كان فاروق يلهو ويعبث، ونشرت كذلك (حول خطبة الدكتور هاشم) خطيب ناريمان السابق وغريم فاروق.

ونظراً لهذه الحملة صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٨ يناير ١٩٥١ بإلغاء جريدة مصر الفتاة الاشتراكية، واستطاع إبراهيم شكرى من إصدار العدد الأول من جريدة (الشعب الجديد) فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٥١ حاملاً شعار. (الاشتراكية) واستؤنفت الحملة ضد الملك (هل صحيح أن كبيراً اشترى إقطاعية فى أوغندا)، (لا نعترف بجرائم العيب فى الذات الملكية)، (من أحمد حسين إلى ناظر الخاصة)، (يجب أن يدفع الملك ضريبة الإيراد ولا يكون للملك ملكية خاصة)، (١٥٥ جريدة عالمية تهاجم مصر)، (من المسئول عن تشويه سمعة مصر)، (كابرى ليست مكة المكرمة يا مصطفى النحاس)، (المشكلة الدستورية) فى ٣٠ مايو ١٩٥١ كتب رئيس نيابة الصحافة والنشر تقريره إلى حضرة قاضى الإحالة بمحكمة مصر فى (قضية الجناية الصحفية رقم ٩ لسنة ١٩٥١) (١١٤) المتهم فيها أحمد حسين الذى عاب علناً فى حق الذات الملكية المصونة بأن ألف مقالاً نشره فى العدد الثالث من مجلة الشعب الجديد الصادر فى ٤ يناير ١٩٥١ تحت عنوان (من أحمد حسين إلى ناظر

الخاصة الملكية) اسند فيه لحضرة صاحب السعادة ناظر الخاصة الملكية - ما يعد تعريضاً بذات حضرة صاحب الجلالة الملك وثانياً اعاب علناً في حق الذات الملكية المصونة بأن ألف مقالاً نشر في العدد السادس من مجلة الشعب الجديد الصادر في ٢٥ مايو ١٩٥١ تحت عنوان "إلى ناظر الخاصة الملكية مرة ثانية" ما يعد أيضاً تعريضاً بذات حضرة صاحب الجلالة الملك.

والمتهم ثانياً بصفته رئيس التحرير أذن بنشر المقاليتين فيكون المتهمان قد ارتكبا الجريمة انه صوص عنها في المواد ١/١٧١ و ٥، ٧٩، ١/٢٠٠ من قانون العقوبات.

في ٢٦ يونيو ١٩٥١ أصدر مجلس الدولة حكمه بإلغاء قرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء جريدة مصر الفتاة، وصدرت الجريدة ومضى أحمد حسين وصحبه يهاجمون الملك وحاشيته أشد ما يكون الهجوم أنظر مثلاً إلى هذه العناوين (فضيحة جديدة)، (تصيحة من مقامر كبير إلى لاعبي القمار) (إبراهيم شكرى يستجوب. رئيس الحكومة عن حديث أدلى به الملك إلى صحفي إنجليزي) (الدعوة تقام على الملك هكذا قال رفاعة الطهطاوى منذ مائة عام)، (مصرفات ديوان جلالة الملك) (سلطات الملك فى الدستور)، (مات رياض الصلح، فعسى أن يتعظ الحكام)، (نصف مليون جنيه لشراء سيارات وإجراء تعديلات فى القصور الملكية)، وفى ٢٥ يولييه ١٩٥١ نشرت الشعب الجديدة "الاشتراكية" مقالاً بعنوان "حكم القضاء" اتخذ مادة لتوجيه تهمة العيب فى الذات الملكية^(١١٥).

بالرغم من أن النيابة أصدرت أمراً بالقبض على أحمد حسين وعبد الخالق التكية ومحمد حلمى الغدور، فقد واصلت مجلة الشعب الجديد سلسلة مقالاتها (إنما نعبد إلهاً واحداً)، (مصرفات ديوان جلالة الملك أيضاً)، (ملك بلجيكا يجبر للتنازل عن عرشه بسبب مخالفة دستورية)، (سيد قطب، سليمان زخارى، عبد الخالق التكية، إبراهيم الزياى، أحمد حسين، إحسان عبد القدوس: فتحن رضوان، مصطفى مرعى هؤلاء اتهمتهم الحكومة بالعيب فى الذات الملكية، فما هى جريمة العيب فى الذات الملكية)، (كيف شنق الشعب الإنجليزى شارل الأول ملك إنجلترا)، (ركن المجاهد - أحمد حسين) ^(١١٦)، فى المقال الأخير كتب إبراهيم شكرى إلى أحمد حسين المحبوس "أننا ننظر إليك وكأنك قد تقضى شهراً من شهور العسل وأنت تتنزه.. والذى أود أن اصرخ به بأعلى صوتى لا فى أجواء مصر وحدها بل فى أجواء أوروبا أيضاً، ليمكن أن تسمعه أنت فتكبر، ويسمعه الشعب فيسهل، ويسمعه الحكام فيرعوا.. أننا نعتبر قضاء الشهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل وأن الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغاى الدنيا كلها، وأننا أعدنا أنفسنا لا للنزهة والترفيه، فحسب، وإنما لشئ آخر يهون على الصابرين المجاهدين، ويزلزل أركان الفساد والمفسدين " وجهت لإبراهيم شكرى تهمة العيب فى الذات الملكية بسبب هذا المقال وحقق معه بعد أن رفعت عنه الحصانة البرلمانية وسجن احتياطياً، ويقال أن القبض على إبراهيم شكرى يعتبر الأول فى تاريخ حياة مصر البرلمانية إذ لم يحدث فى تاريخها أن قبض على نائب أثناء الدورة البرلمانية (قبض على شفيق منصور عام ١٩٢٥ بعد أن حل البرلمان وقبض عليه كمواطن عادى لا كنائب، والعقاد قبض عليه بعد أن أطاح انقلاب صدقى بمجلس النواب) أفرج القاضى ممتاز نصار عن إبراهيم شكرى، لكنه قبض عليه فى ذات التهمة بعد حريق القاهرة. (الثورة.. الثورة.. الثورة.. عياك يا مولانا - وزراء أم

لصوص وحكومة أم عصابة (١١٧) عدد تاريخي لمصر الفتاة (الاشتراكية) حيث الصور التي نشرت تمثل بؤس وشقاء أفراد الشعب المصري ما بين شيخ متهدم وطفل في أسمال بالية ومريض على قارعة الطريق وشيخ يكاد ينهار من الجوع. عنوان هذه الصور (رعايك يا مولاي) وتحتها (أيها المواطن أنت معرض لهذا المصير في ظل الرأسمالية) نفذت أعداد الجريدة البالغة سبعون ألفاً، وقد سجت النيابة أحمد حسين ووجهت له تهمة قلب نظام الحكم وتهمة العيب في الذات الملكية لعبد الخالق التكيبة وسليمان زخازي، وصودرت جريدة مصر الفتاة عبد الخالق التكيبة بصفته رئيس التحرير المسئول لجريدة مصر الفتاة - لسان الاشتراكية اتهم بالعيب علناً في حق الذات الملكية المصونة. أما سليمان زخازي فقد اتهم بنفس التهمة لأنه نشر في العدد (٢٤) الصادر يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥١ مقالاً عن ملك إنجلترا بعنوان (ملك جدير بحب شعبه) علق على عاطفة حب الشعب الإنجليزي لملكه بقوله "هي هدية أوفى من التيجان وأثمن من كنوز الذهب والماس وأغلى من التفاتيش الزراعية" إلى غير ذلك ما تضمنه المقال الأثر الذي يحمل التعريض بذات الملك فاروق عقب إلغاء المعاهدة (٨ أكتوبر ١٩٥١) أفرج القضاء عن أحمد حسين وصاحبيه، ولكن بعد حريق القاهرة قدم إلى المحاكمة أحمد حسين وبعض أعضاء الحزب الاشتراكي وصدرت أحكام في عدة قضايا تمس العيب.

في ١٧ مارس ١٩٥٢ أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها في (قضية النيابة العمومية رقم ٩٢٢١ سنة ١٩٥٠ (رقم ٥ صحافة) (١١٨) بمعاينة أحمد حسين بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل جريدة مصر الفتاة مدة ثلاثة شهور ومعاينة عبد الخالق التكيبة بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل جريدة مصر الفتاة لمدة ثلاثة شهور أخرى.

وفي نفس اليوم (١٧ مارس ١٩٥٢) أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها في قضية النيابة العمومية رقم ٥٠١٣ سنة ١٩٥١ السيدة (ورقم ٩ صحافة سنة ١٩٥١ كلى) (١١٩) بمعاينة أحمد حسين بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل مجلة الشعب الجديد لسان الاشتراكية لمدة ثلاثة شهور وبراءة إبراهيم الزياي مما أسند إليه.

أيضاً في نفس اليوم، حكمت محكمة جنايات مصر في (قضية النيابة العمومية رقم ٦٤٨٢ السيدة سنة ١٩٥١ أو رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥١ كلى) (١٢٠) حكمها بمعاينة أحمد حسين بالحبس البسيط مدة ٦ شهور وتعطيل جريدة الشعب الجديد لسان الاشتراكية لمدة ثلاثة شهور عن تهمة العيب بسبب التعريض بالملك وممارسة سلطاته في مقاله الذي نشره يوم ١٥ يونيه ١٩٥١ في جريدة الشعب الجديدة تحت عنوان (من أحمد حسين إلى سراج الدين) وبراءته من تهمة العيب في مقاله (المشكلة الدستورية) يوم ٨ يونيه ١٩٥١ و (حكم القضاء) يوم ٢٥ يونيه ١٩٥١ وأعفته من المصاريف.

هذه القضايا خاصة فقط بجريمة (العيب في الذات الملكية) أما قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة وأن اتصلت بها، فهي قضية مستقلة.

بعد الحريق أيضاً قدم إبراهيم شكرى للمحاكمة وصدر عليه الحكم في (قضية النيابة العمومية ٧٢٤٩ السيدة سنة ١٩٥١ ورقم ٣١٦ صحافة سنة ١٩٥١ كلى) (١٢١) بالحبس حبساً بسيطاً لمدة ستة أشهر مع معاملته بالفئة (أ) وتعطيل جريدة الشعب الجديد لمدة ثلاثة شهور، وقد صدر هذا الحكم في ٢ يونيه ١٩٥٢.

المهم أن نذكر ما تؤكد دراسة لصحافة مصر الفتاة أن قضايا العيب تجاه أفراد الحزب الاشتراكي خاصة ضد محرري صحف مصر الفتاة قد وصلت إلى (١١) قضية موزعة كالآتي: ٣ أحمد حسنين و ٣ عبد الخالق التكية و واحد لكل من إبراهيم شكرى وإبراهيم الزيدى وحلمى الغندور وسيد قطب وسليمان زخارى، وبالرغم من كثرة التحقيقات والمصادرة إلا أن هذا لم يثن صحافة الحزب عن عزمها (١٢٢).

* عشرات من الكتاب والأدباء والفنانين والصحفيين وغيرهم ممن لا يمكن حصرهم قدموا إلى النيابة بتهمة (العيب) حتى لا تفه الأسباب، يذكر سلامة مرسى "أعد فؤاد وسراج الدين مشروعاً لمنع الصحف من نشر أخبار القصر، أى أخبار فاروق ونازلى وبولى وكريم ثابت، وأخبار الراقصات اللاتي كن يرافقن فاروق فى رحلاته إلى الإسكندرية أو إلى الصحراء وينزل معهن فى الأوبرج بالفيوم أو غير هذا الفندق فى الأماكن الأخرى، وأذكر أنه جئ بى من بورسعيد محروساً برجل البوليس إلى القاهرة كى تحقق معى النيابة العامة بشأن جملة. وردت فى مقال لى بجريدة الشعلة، هذه كلماتها بالنص "الأوبرج وما أدراك ما الأوبرج" (١٢٣)

فتحى الرملى اشتهر بمقالاته الملتهبة وحقت النيابة معه أكثر من مرة، إحداها بسبب مقاله (إلى الملك عبد الله..) (١٢٤) بتهمة العيب فى الذات الملكية.

حتى الدكتور عزيز فهمى شاعر الحرية والشباب (١٩٠٩ - ١٩٥٢) والذي كان يدافع عن الحرية بقلمه ولسانه على صفحات الجرائد وبلسانه فوق المنابر وفى ساحات القضاء ونحت قبة البرلمان، قد اعتقل وحقق معه غير مرة - كما يقول الراقعى (١٢٥) - بتهمة العيب فى الذات الملكية أو التحريض على الإخلال بالنظام.

وتذكر إحدى الصحف الوفدية "اتهم الأستاذان شمس الدين خفاجى المحامى رئيس تحرير مجلة أخبار الشهر بالفيوم ومصطفى أمين الأبيجيى سكرتير المجلة بالعيب فى الذات الملكية" (١٢٦).

عشرات البلاغات كانت تتلقاها كل يوم نيابة الصحافة، وكانت أهم وأخطر الاتهامات تهمة العيب فى الملك والتي أصبحت هى الجريمة الصحفية الغالبة.

فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ عندما بدأت مساوىء فاروق وحاشيته تزكم الأنوف، اتفق بعض أقطاب المعارضة الرسمية الشرعية على إرسال كتاب إلى الملك ينددون فيه بالفساد الذى حاق بالبلاد والعباد، وقع عليه مجموعة من أمثال إبراهيم عبد الهادى، محمد حسين هيكل، مكرم عبيد، حافظ رمضان، عبد السلام الشاذلى، طه السباعى، مصطفى مرعى، عبد الرحمن الراقعى، إبراهيم دسوقى اباطة وغيرهم وقد منعت الوزارة نشر الكتاب وصارت الصحف التى نشرته، يقول العطيفى أن السلطات صادرت مجلة ووجهت إليها تهمة العيب "لأنها نشرت فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ فى صفحاتها الأولى بالمانشيت الكبير نص عريضة المعارضة إلى "جلالة الملك" وتركزت الصفحة بيضاء واكتفت بالتوقيعات وصور الموقعين. (١٢٧)

ورغم تهافت العريضة "فقد اعتذر من توقيعها بعض من وقعوها، وتهرب آخرون من التوقيع وجرى فيها تعديل كثير أضعف منها ومن مدلولها. ودعك من العريضة وأنظر إلى الأسماء التى وقعتها "أن السراى تعرفهم أكثر مما يعرفون أنفسهم، وقد جربتهم واستخدمتهم وأذلتهم وخضعوا لتوجيهها وأمرها، وولى بعض من الحكم وكان أطوع لها من

غيره كيف يتوقع أحد أن يكون لهذه الصيحة، التي جاءت متأخرة، تأثير يذكر فى رجال السراى أو فى الملك، ثم أنهم لم يكونوا يمثلون أحداً فى رأى العام، سوى عدد ضئيل لا يؤبه به، وكانوا هم أنفسهم إسناد الحكم الدكتاتورى فى عهود سابقة^(١٢٨).

يقول الشاهد "رفض الملك قبول عريضة المعارضة، وأرسلت بالبريد المسجل وأخذها الملك فعلاً ووضعها فى جيبه، وقد حاول الملك مرات كثيرة حمل الموقعين على هذه العريضة على الاعتذار ولكنه أخفق إلا حافظ رمضان الذى بادر بالاعتذار إلى الاعتبار الملكية ونشر هذا الاعتذار فى صدر جريدة الأهرام".^(١٢٩)

يذكر حسن يوسف باشا أن هذه العريضة التى وقعها ستة عشر شخصية من رجالات مصر البارزين اعتبرها الملك عيباً "فأمنت على رأيه وقلت سأتصل برئيس الحكومة فوراً لاتخاذ الإجراءات اللازمة.. اتصلت بالنحاس وأرسلتها إليه بعد أن أبلغته التوجيهات الملكية وقد منعت الحكومة نشر العريضة وصارت جريدة "السياسة" لهذا الغرض كما صادرت مجلة آخر ساعة" لأنها نشرت صحيفة بيضاء فاعتبرتها الوزارة عيباً فى الذات الملكية" ويضيف حسن يوسف باشا فى مذكراته "وزارة النحاس رأت فى تقديم ستة عشر شخصية إلى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية، من بينهم رئيس سابق لمجلس الشيوخ ورئيس سابق للوزارة فضلاً عن رياسته للديوان وأربعة عشر وزيراً وإجراء تحقيقات معهم وما يترتب على ذلك من الإدلاء بأقوالهم دفاعاً عن أنفسهم ما لا يتفق مع هيبة الملك وكرامة الجالس على العرش، وقد أقر الملك هذا الرأى ومرت الأزيمة بسلام"^(١٣٠) وبالفعل يذكر هيكى "الكتاب على ما فى لهجته من عنف لا يمكن أن تجد فيه محكمة عيباً فى الذات الملكية أو ما يشبهه فإذا قدمنا الحكومة للقضاء فبرأنا كانت الطامة الكبرى "ويضيف "وكان حكم القضاء لطمة عنيفة للنظام الذى حاول القصر إقامته وقد تعدى هذه اللطمة القصر إلى صاحبه"^(١٣١).

لكننا كما رأينا فى بعض الحالات اعتبر النقد الموجه إلى الحكومة أحياناً وإلى الحاشية فى بعض الأحيان نقداً موجهاً إلى ذات الملك واعتباره، ومن ثم وجد بعض القضاة الذين عذبوا الألفاظ وحملوا الكلمات دلالة أكثر مما تحتمل، ولم يستمعوا إلى نصيحة النواب العموميين الذين قالوا قبل ذلك إذا كنت العبارات تحتمل معنى العيب وتحتمل معنى آخر فلتصرف إلى هذا المعنى الآخر، أصبحت القاعدة الآن، إذا كانت هذه العبارات تحتمل كل المعانى إلا العيب، فلتصرف إلى العيب، لكن هذا لا يمنع من وجود قلة داخل الهيئة القضائية حاولت بقدر الإمكان خلق كافة المخارج لتبرئة المتهمين بالعيب ونفى تهمة العيب عنهم.

السنوات الأخيرة من عهد فاروق لعب الأدب والفن دورهما فى فضح مساوئ فاروق تنطلق قافلة الشعر تطعن فيه، يكتب أحمد زكى أبو شادى^(١٣٢).

يسرق الأمة فى رجسه	يمرغ الأمة فى رجسه
عانت به وبأ وشابه	عانت به وبأ وشابه
منتفخاً، يمرغ مستغرقاً	منتفخاً، يمرغ مستغرقاً
كالكركدن الذى يزدهى	كالكركدن الذى يزدهى
لم تعطه غانية قبلة	لم تعطه غانية قبلة
ولا كمن تهزأ من رشده	ولا كمن تهزأ من رشده

أو بادلته نكتة حلوة إلا ومغزاها مدى نقده

ويكتب الصحفي الشاعر حسين الحبروك (١٣٣)

سأنام حتى لا أرى	وطنسى يبيع ويشترى
ولمن يبيع ويشترى !	إنجلترا لإنجلترا !!
سأنام حيناً يا رفاق	كسى لا أرى شعباً يساق
لعناق قاتله العزيز	وشرب نخب الاتفاق
جزاركم بلسهو بكم	وبكفه دمكم مـراق

* * * * *

حواشى

[الفصل الرابع]

- (١) مصطفى النحاس : كلمات (دفاع عن الدستور) د.ت، ص ٢٢.
- (٢) طارق البشرى : الأهرام ٣٠، ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ (دراسات فى الديمقراطية المصرية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٩٦-١٩٧، ص ١١٣).
- (٣) حسن يوسف باشا : القصر ودوره فى السياسة المصرية، ص ٦٠-٦١.
- (٤) يونان لبيب رزق (د) : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥ ص ١٩-٢٠.
- (5) Vatikiotis, P.J.: The Egyptian Army in Politics (Bloomington, 1961) P.P. 24-25.
- (٦) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول، ص ٤٣٤.
- (٧) لطيفة محمد سالم (د) : فاروق وسقوط الملكية فى مصر، الناشر مكتبة مديولى الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٩، ص ٦٧.
- (٨) عبد العظيم رمضان (د) : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨، الجزء الأول دار الوطن العربى، بيروت ١٩٧٤، ص ١٤٧.
- (٩) رفعت السعيد (د) : مصطفى النحاس - السياسى والزعيم والمناضل، دار القضايا، بيروت ١٩٧٦، ص ٧٨.
- (١٠) خالد محمد خالد : مذكرات (قصتى مع الحياة) دار أخبار اليوم، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٣٥.
- (١١) عبد العظيم رمضان (د) الصراع بين الوفد والعرش - مكتبة مديولى، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٦٦.
- (١٢) محمد التابعى : أسرار السياسة والسياسة، ص ١٠٤-١٠٥.
- (١٣) أنظر : نقابة المحامين الأهلبيين، مجلة (المحاماة) فهرست السنة التاسعة : ص ١٩٣٨-١٩٣٩، العدد العاشر، ص ١٤٣١-١٤٣٦.
- (١٤) أنظر : محمد عصام الدين حسونه : التشريع وأحكام القضاء فى جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية، ص ١١٨-١٢٣، وأنظر كذلك : رياض شمس (د) : حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر، الجزء الأول، ص ٤١١-٤١٤.
- (١٥) عبد العظيم رمضان (د) : المرجع السابق، ص ٢٤٤.
- (١٦) أنظر (المصور، العدد ٧٣٨، ٢ ديسمبر ١٩٣٨، ص ١٣) نقلًا عن رسالة هادية محمود نصار : فكرى أباطة صحفياً. رسالة ماجستير، كلية الأعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣١٢.
- (١٧) رفعت السعيد (د) تاريخ الحركة الشيوعية المصرية (١٩٠٠ - ١٩٤٠) المجلد الأول، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص ٦٢٢، ص ٦٩٢، وأنظر كذلك : عادل أمين المحامى : محاكمة الشيوعيين المصريين - قضية سنة ١٩٤٦، مطبعة الانتصار، الإسكندرية ١٩٩٦، ص ٢٤٦.
- (١٨) عبد الرحمن الرافعى بك : فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص ٩٩.
- (١٩) عبد الرحمن عثمان (د) : الشاعر عبد الحميد الديب - حياته وفنه، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٨، ص ٨٤-٨٥.

- (٢٠) نفس المرجع، ص ٨٧-٨٨، ص ٩٨، ص ١٠٠.
- (٢١) أنظر (نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢، القضية رقم ٢٢٤٨ سنة ١٢ قضائية) نقابة المحامين، مجلة المحاماة، السنة ٢٤ (١٩٤٣-١٩٤٤) بند ٦٩، مطبعة حجازى بالقاهرة، ص ١٧٣-١٧٥، وأنظر كذلك محمد عصام الدين حسونه : المرجع السابق، ص ١٢٤-١٢٧.
- (٢٢) المحاماة، السنة ٢٦، العدد الخامس والسادس، يناير - فبراير ١٩٤٦، مطبعة احياء الكتب العربية، ص ٣٣٨-٣٣٩.
- (٢٣) عيد اللطيف حمزة (د) : أدب المقالة الصحفية، الجزء الثامن، ص ١٧٠.
- من المعروف عن عبد القادر حمزة أنه تولى رئاسة تحرير جريدة (الأهالى) التى عطلت وأصدر (المحروسة) استمرت شهراً واحداً ثم عطلت أيضاً وكان ميعاد عودة (الأهالى) إلى الصدور قد جاء فأصدرها فاستمرت ثلاثة أيام فقط ثم صدر أمر مجلس الوزراء بإقفالها نهائياً، أصدر جريدة غير دورية (نداء الحرية) صادرة الحكومة العدد الأول منها وهو فى المطبعة، أصدر جريدة (الآكار) مدة ستة شهور ثم تركها وأصدر البلاغ فى ٢٨ يناير ١٩٢٣، أنظر : زكى فهمى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، ص ٦٤٧-٦٤٩.
- (٢٤) أنظر : محمد عصام الدين حسونه : المرجع السابق، ص ١٢٨-١٢٩.
- (٢٥) أنظر على سبيل المثال وايت إبراهيم (د) القاج.. بحث فقهي موجز، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة ١٩٤٥، ص ٩.
- (٢٦) عادل أمين : المرجع السابق، ص ٢٠-٢١.
- (٢٧) نفس المرجع، ص ٢٥٧.
- (٢٨) حافظ محمود : أسرار الماضى - ١٩٠٧-١٩٥٢ مطابع روز اليوسف ١٩٧٣، ص ١٨٢.
- (٢٩) عبد الرحمن الرفعى بك : المرجع السابق، ص ١٤٣.
- (٣٠) محمد حسين هيكل (د) مذكرات فى السياسة المصرية، ج ٢، ٣١٥-٣١٦.
- (٣١) عبد المنعم الغزالى : ٢١ فبراير.. يوم النضال ضد الاستعمار الناشر دار الفكر، دار الهنا للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٧، ص ١٧-١٨.
- (٣٢) لطيفة محمد سالم (د) المرجع السابق، ص ٥٥٠.
- ويذكر عادل أمين (محاكمة الشيوعيين المصريين - قضية سنة ١٩٤٦، ص ٢٥٤) أن بعض زعماء هذا الهياج الذى حدث هم أبو شادى الكيلانى وعبد الرؤوف أبو علم عضو لجنة الطلبة التنفيذية وعبد المحسن حموده وآخرين.
- (٣٣) عادل أمين : المرجع السابق، ص ٢٥٣.
- (٣٤) عبد الرحمن الرفعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٨٧، ص ٨٣.
- (٣٥) حممن يوسف باشا . شمرجع شمنق، ص ٣٤٨.
- (٣٦) محمد يوسف الجندى : ٢١ فبراير.. توجه جديد للحركة الوطنية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٣.
- ويذكر عبد المنعم الغزالى (٢١ فبراير يوم النضال ضد الاستعمار، ص ٢١) أن المظاهرات مسارت وأمام (كلوب محمد على) حاول حسين سرى باشا أن يلقى خطاباً فى الجماهير - ولكن سريعاً ما جاءه الرد من الجماهير أن اسكت يا عميل الاحتكارات الأجنبية، يا عميل فاروق الخائن ...
- ويذكر طه سعد عثمان عضو اللجنة الوطنية للعمال والطلبة كيف خرج أبناء الأزهر وشباب الجامعات والمعاهد العليا وخمسة عشر ألفاً من العمال وهم يهتفون (مرحباً بالقبائل فى سبيل الوطن - ولا استعمار ولا استبعاد

- الجلاء والقداء) أنظر (عمال وطلاب في الحركة الوطنية المصرية، تحرير وتقديم د. عاصم الدسوقي، مركز المحروسة للبحوث، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٨، ص ٣٦).

(٣٧) نجيب الكيلاني (د) : لمحات من حياتي، القسم الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥، ص ٥٢.

(٣٨) رفعت السعيد (د) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠-١٩٥٠) دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦، ص ٤١٣-٤١٤.

(٣٩) حسن يوسف باشا: المرجع السابق، ص ٣١٦، وحول إضراب ضباط البوليس في إبريل ١٩٤٨ راجع مبرراته ونتائجه في كتاب عبد الرحمن الرافعي بك : في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٤٠) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، ص ٨٣.

(٤١) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ص ٣٩٢.

(٤٢) أنظر : هدى جمال عبد الناصر (د) : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢ الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧، هامش (٣)، ص ٣١٤-٣١٥.

(٤٣) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٤٤) محمد أحمد فرغلي باشا : عشت حياتي بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية القاهرة ١٩٨٤، ص ١٢٤، ص ١٣٠.

(٤٥) حلمي سلام : أيامه الأخيرة - قصة ملك باع نفسه للشيطان، كتاب الهلال، العدد (٢٦٣) نوفمبر ١٩٧٢، ص ٤٢-٦٥.

- وحول الدور الذي لعبه الملك في انتهاك الدستور والحياة النيابية راجع،

على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٤٦) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٢٧، ص ٨٢.

(٤٧) راشد البراوي (د) : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص ١٩٠.

(٤٨) نشر هذا القانون بالوقائع المصرية في ١٠ أغسطس ١٩٥٠.

(٤٩) مي شاهين : شارع الصحافة - دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٥٧، ص ٣٢١.

(٥٠) حافظ محمود : أسرار الماضي، ص ١٩٨.

- أنظر كذلك : ذكريات المعارك في الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩-١٩٥٢، كتاب الجمهورية (١) مطبع شركة الإعلانات الشرقية للقاهرة ١٩٦٩، ص ٥٣-٥٤.

(٥١) محمد زكي عبد القادر : مذكرات.. ذكريات، مطابع دار أخبار اليوم د.ت، ص ١٣٦.

(٥٢) هدى جمال عبد الناصر (د) : المرجع السابق، ص ٣٥٣، هامش (٤)، هامش (٥) أوردت الباحثة في كتابها هذا عدة تقارير (ص ٣٥٧) حول فساد الملك والمحيطين به علانية سواء في مصر أو أثناء رحلات الملك في أوروبا وأثر ذلك على الرأي العام في مصر وانخفاض شعبية الملك وأثره من ناحية أخرى على صنع السياسة البريطانية تجاه مصر، وهذه التقارير كتبت من منطلق القلق على سمعة العرش في مصر والرغبة في تفادي انهيار شعبية الملك.

(٥٣) لطيفة محمد سالم (د) : المرجع السابق، ص ١٩٨، ١٩٩.

(٥٤) كلمات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك (١٩٤٦-١٩٥٢) في محكمة الثورة بجلسة ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ أوردتها جمال سليم : البوليس السياسي يحكم مصر ١٩١٠-١٩٥٢ القاهرة للثقافة العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٦٢-١٦٣.

(٥٥) أنظر: حسن طلعت (لواء) في خدمة الأمن السياسي مايو ١٩٣٩ - مايو ١٩٧١، الطبعة الأولى الوطن العربي للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣ ص ٧٥-٧٦ ويقرر الكاتب (ص ٧٠) أنه بعد حريق القاهرة كنا في أحاديثنا الخاصة نتناول الملك وسلوكه بالهجوم والتجريح وكنت أعجب لاختيار المسؤولين لنا لحماية الملك والعرش فقد وصل بنا الأمر إلى التفكير في تكوين تنظيم من بين ضباط الشرطة للعمل على قلب نظام الحكم.

(٥٦) عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية، الطبعة الأولى دار الشعب، القاهرة ١٩٧٤ ص ٢٣.

(٥٧) إبراهيم فرج : ذكرياتي السياسية، الطبعة الأولى، دار المأمون للطباعة والنشر القاهرة ١٩٨٣، ص ١٨١.

(٥٨) عادل حموده : استرجع السابق، ص ١٩٠.

(٥٩) محمد التابعي : من أسرار الساسة والسياسة، ص ٤٤-٤٥.

- أنظر كذلك حول البروز المفاجئ للملكة نازلي في السياسة وعلاقتها بفريدة وأحمد حسنين في كتاب عادل ثابت : فاروق الأول.. الملك الذي مقدر به الجميع، نقله إلى العربية محمد مصطفى غنيم الطبعة الثانية، مطابع أخبار اليوم ١٩٨٩، ص ٨٠-٨٤.

(٦٠) صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدي، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر ١٩٧٦، ص ٣٥.

(٦١) محمد حسين هيكل (د) مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣٥١-٣٥٢.

(٦٢) عادل حموده : المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٦٣) إبراهيم عبده (د) الوسواس الخامس - أحداث مصر في عشرين عاماً، الطبعة الثالثة دار الشروق، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٦.

(٦٤) عصام محمد حسين : أزمة الحكم في مصر ١٩١٩-١٩٥٢، مطبعة الفكرة د.ت، ص ١٠٨.

(٦٥) صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٧، ص ٨١٤.

(٦٦) جمال سليم : اليوليوس السياسي يحكم مصر، ص ١٦٢.

(٦٧) خالد محمد خالد : مذكرات (قصتي مع الحياة) دار أخبار اليوم ١٩٩٣، ص ٣٨٥.

- في جريدة (الوفد) العدد ٣٠٧ بتاريخ ١٨ يناير ١٩٩٠، كتب خالد محمد خالد.

... ونزل إلى الدرع عشرات الألاف من الطلاب يهتفون جهاراً علناً بسقوط الملك، صائحين : "الذي لا يحكم أمه، لا يملك أمه" !! يعنون بكلمة "أمه" الأولى الملكة نازلي أم فاروق الذي عجز عن تطويعها لتقاليد الملك في بلد عربي مسلم.. ويعنون بكلمة "أمه" الثانية "أمه" المصرية "الذي لا يحكم تصرفات أمه، لا يصلح أن يكون ملكاً على "أمه"!! ويتحدث أحد الذين عاصروا أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢. أن المظاهرات كانت في ميدان عابدين تهتف بسقوط الملك (لا ملك إلا الله) وتهتف أين أمك أمريكا يا أين القاهرة) راجع (عمال وطلاب في الحركة الوطنية، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٢).

(٦٨) تحت عنوان (عيب في الذات المصونة) كتب مصطفى أمين (ليالي فاروق، مطابع دار أخبار اليوم، القاهرة ١٩٥٤ ص ٧٩) ما معناه "ولقد خطر ليوسف ذو الفقار ألف فكرة ومر على رأسه ألف خاطر إلا الحقيقة إذ كان من بين الخواطر التي ساورته أن يكون فاروق قد علم أنه حرض ابنه صافيناز على ألا تتزوج فاعتبر ما حدث عيباً في الذات الملكية.

(٦٩) صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدي، ص ٦٩-٧٠.

(٧٠) أحمد بهاء الدين : فاروق.. ملكاً ١٩٣٦-١٩٥٢، كتاب روز اليوسف، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٧.

- ويذكر الدكتور جابر الحاج (تذكير الحكام بأيام الله. القاهرة ١٩٨٥، ص ٢١) أنه عندما طلق فاروق الملكة (فريدة)، خرجت المظاهرات تهتف بسقوط فاروق تندد بطلاق الملكة "خرجت الطهارة من بيت الدعارة" ونفس الوقت تهتف بحياة النحاس وكان قد أشيع أن النحاس لا يوافق على نزواته.

(٧١) حسن يوسف باشا : المرجع السابق، ص ٣٢٢-٣٢٣.

Wynn W. Nasser of Egypt, Cambridge, 1959. P. 44.

(٧٢) صلاح الشاهد : المرجع السابق، ص ٨١.

(٧٣) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات في السياسة المصرية، ج ١، ص ٣٦٤-٣٦٥، وراجع أيضا : عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (الطبعة الثالثة) ص ٨١.

(٧٤) لطيفة محمد سالم (د) : المرجع السابق، ص ٢٣٠-٢٣١.

(٧٥) حلمي سلام : أيامه الأخيرة ص ٢٠٠.

(٧٦) أحمد بهاء الدين : فاروق.. ملكاً..!!، ص ١٢٢، وذكر الدكتور راشد البراوي في كتابه (حقيقة الانقلاب الأخير في مصر ص ١٩٥) أن الهتافات كانت (بسقوط حافظ عفيفي ومولني حافظ عفيفي).

(٧٧) بعض هذه الهتافات سمعتها من بعض من عاصر الأحداث، أخص بالذكر منهم السفير بهي الدين الرشيدى.

(٧٨) عادل أمين : المرجع السابق، ج ٢، ص ١٦٨.

(٧٩) جميل عطية إبراهيم، (١٩٥٢) روايات الهلال، العدد ٤٩٩ يوليو ١٩٩٠، ص ٣٣.

(٨٠) جمال الشرقاوى : حريق القاهرة.. قرار اتهام جديد، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦ ص ٦٦٨، ص ٦٧١.

(٨١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ٨٢.

(٨٢) موسى صبرى : قصة ملك و ٤ وزارات، دار القلم بالقاهرة ١٩٦٤، ص ٧٤.

(٨٣) أنظر مرتضى المراغى : مذكرات.. شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة مجلة أكتوبر، العدد (٤٨٥) الأحد ٩ فبراير ١٩٨٦.

(٨٤) حسن يوسف باشا : المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٨٥) جمال الشرقاوى : أسرار حريق القاهرة فى الوثائق السرية البريطانية دار شهدى للنشر، القاهرة ١٩٨٤ ص ١٠٨.

Crowd appear to be as much anti Pasha as anti British and have been shouting slogans against the king Afifi, Haidar etc.

(٨٦) سيراتيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢، ترجمة الدكتور عاطف عبد الهادى علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٥، ص ٣٠٦.

(٨٧) جمال الشرقاوى : حريق القاهرة.. قرار اتهام جديد، ص ٧١٢.

(٨٨) عادل أمين : محاكمة الشيوعيين المصريين، الجزء الثانى، مطبعة صوت العرب، القاهرة ١٩٩٨ ص ١٦٨.

(٨٩) نفس المرجع، ص ١٧٤، ص ١١٦.

(٩٠) محمد عياد الطنطاوى (الشيخ) : أحسن النخب فى معرفة لسان العرب، طبع فى مطبعة ولهم فوغل ليبيرج ١٨٤٨، ص ١١٩.

(٩١) آخر ساعة، العدد ١١٥٠، ٩ يناير ١٩٥٧، ص ١٨-١٩.

أصبحت هذه النكتة أشبه ما تكون بمثل [أحد بقدر يقول على بطيخة مولانا قرعة.. لا.. يأخذ على دماغه].

(٩٢) لطيفة محمد سالم (د) : المرجع السابق، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٩٣) روز اليوسف، العدد ١٢٠٢ ٢٦ يونيو ١٩٥١، ص ٧.

(٩٤) الوقائع المصرية، العدد ١٤٨ مكرر "أ" الصادر فى ٨ نوفمبر ١٩٥٢ ص ٤٢، ص ٥١.

- (٩٥) جمال الشرفاوى : حريق القاهرة - قرار اتهام جديد. ص ٧٢٥.
- (٩٦) أحمد بهاء الدين : فاروق.. ملكاً - !!، ص ١٠٣.
- استمر الرمز إلى الملك في شكل غول أو غوريلا ضخمة متوحشة ومخيفة، وعقب طرد الملك (٢٦ يوليو ١٩٥٢) رسمت المجلة القول يغوص في البحر ومعه عصاه وقد وقف المصري أفندى على رصيف الميناء يودعه بقلة (روز اليوسف، العدد ١٢٦٠، ٤ أغسطس ١٩٥٢).
- (٩٧) أنظر رسالة جون جيرة (الجواب الفنية في مجلة روز اليوسف من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الصحافة، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٢٧-٢٤٩ وعن هذه اليد أنظر مثلاً (روز اليوسف، العدد ١٢٠٨، ٧ أغسطس ١٩٥١)، أما عن القدم التي ترتدى حذاء وتكوس به المصري أفندى والذي كان يدعو دعاء ليلة القدر : (المصري أفندى : يا رب.. هبت شعوب من منيتها واستيقظت أمم من رقدة العدم، أنظر روز اليوسف العدد ١٢٠٢، ٢٦ يونيو ١٩٥١.
- (٩٨) أنظر : روز اليوسف العدد ١٢١٢، ٣ سبتمبر ١٩٥١ وكذلك العدد ١٢١٤، ١٧ سبتمبر ١٩٥١.
- (٩٩) روز اليوسف، العدد ١١٩٦، ١٤ مايو ١٩٥١.
- (١٠٠) روز اليوسف، العدد ١٢١٠، ٢١ أغسطس ١٩٥١.
- ذكر في هذا المقال أن الشعب هو الذى أقام محمد على وألبا على مصر وحاكما لها - وهو اليوم قادر على أن يختار حكمه من يشاء ويستبدل قوماً آخرين.
- (١٠١) روز اليوسف : العدد ١٢١٤، ١٧ سبتمبر ١٩٥١.
- ذكر في هذا المقال "ومن الحكام من لا يجد بجواره أما تصيح به كن ملكاً يا جورج.. ولكن غروره يقوم مقام الأم الغائبة فيضله ويغريه.. ويعن في استهتاره بحقوق الشعب وإرادته وطائفته.. راجع كذلك خالد محمد خالد : قصتي مع الحياة، ص ٣٨٢.
- حيث ذكر أن القراء فهموا ما يريد ويعنى خاصة وأن نازلى خذلت فاروق وسافرت إلى الولايات المتحدة نسي رحلة لميشوهوى.
- في شهر مارس ١٩٥١ عندما، أصدر خالد محمد خالد كتابه الثانى (مواطنون.. لا رعايا) دعى للمثول أمام النيابة، لأن كلمة رعايا مرفوضة - من السلطات العليا، لأنها تعنى قلب نظام الحكم (خالد محمد خالد : المرجع السابق، ص ٣٨٠-٣٨١).
- (١٠٢) أنظر : إبراهيم عبده (د) روز اليوسف.. سيرة وصحيفة، ٣٠٨-٣٠٩.
- (١٠٣) لطيفة محمد سالم (د) : المرجع السابق، ص ٦٥٢-٦٥٣.
- (١٠٤) نفس المرجع ص ٦٢٠-٦٣٣ وراجع كذلك، حلمى سلام : أيامه الأخيرة، ص ١٠.
- (١٠٥) جمال العطيفى (د) : من منصة الاتهام، ص ١٣٢-١٣٩.
- (١٠٦) فكرى أباطه : حواديث، مطبوعات دار الشعب القاهرة ١٩٦٩، ص ٩٢-٩٣، ص ٩٥-٩٧.
- (١٠٧) جمال العطيفى (د) : المرجع السابق، ص ١٢٨-١٣٠.
- (١٠٨) شاهين : شارع الصحافة، ص ٣٩٧ وراجع كذلك : سهير اسكندر (د) الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ٣٤٣.
- (١٠٩) مصطفى أمين : عمالقة وأقزام، كتاب اليوم (٥) يولييه ١٩٥١، ص ١٧١.
- نشرت مصر الفتاة، لسان الاشتراكية (الخطاف) في العدد ٢٦٩، ١٢ أغسطس ١٩٥١ وفي أحد أخبار اليوم بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٢ أفصح مصطفى أمين أن الخطاف هو فاروق.
- (١١٠) حسن يوسف باشا: المرجع السابق، ص ٣١٧.
- في صفحات من (واحترفت القاهرة قصة تأليف أحمد حسين، المطبعة العالمية القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٩٤) رؤية أدبية فنية تاريخية لموقف الملك من الحزب الاشتراكي وأنظر كذلك فؤاد نصعى : من كفاح الشعب المصرى - مصر الفتاة، الحزب الاشتراكي المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٠.

- (١١١) مصر الفتاة - لسان الاشتراكية العدد ٢٨٩، ٢٣ ديسمبر ١٩٥١.
- (١١٢) أحمد حسين : فى ظلال المشنقة، مطابع جريدة المصرى، القاهرة ١٩٥٣، ص ٢١-٢٢.
- (١١٣) قضية النيابة العمومية رقم ٩٢٢١ سنة ١٩٥٠ (رقم ٥ صحافة) اتهمت فيها النيابة عبد الخالق التكية بالعيب فى الذات الملكية لأنه فى مقاله المذكور قد نسب إلى جلالة الملك صفة المحاباة وسوء التقدير بإسناده تلك المناصب إلى الياس اندراوس "باشا" وهؤلاء يستحقها وأثر بها غيره من المصريين ذوى الخبرة والكفاءة. وفى ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بمعاقبة التكية بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل جريد مصر الفتاة ثلاثة شهور أخرى عن التهمة الثانية وأعفته من المصاريف.
- (١١٤) الشعب الجديد، العدد (٨) ٨ يونيو ١٩٥١، وأنظر كذلك العدد (١٠) ٢٢ يونيو ١٩٥١، (أحمد حسين قضية التحريض، ص ١٠٦) والمصرى ١٨ يونيو ١٨ يولييه ١٩٥١.
- (١١٥) أحمد حسين : قضية التحريض، ص ١٥٥-١٥٩.
- (١١٦) نشر بالعدد (١٥) بجريدة الشعب الجديد (الاشتراكية) فى ٢٦ يولييه ١٩٥١، وأنظر خبر القبض عليه فى جريدة (المصرى) ٢٠ أغسطس ١٩٥١.
- (١١٧) نشر بالعدد (٢٧٥) مصر الفتاة (الاشتراكية) فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥١، أنظر تفاصيل ذلك أحمد حسين : قضية التحريض، ص ١٩٠-١٩٧ وجريدة المصرى فى ٢ أكتوبر ١٩٥١.
- وهذه القضية الشهيرة (رعاياك يا مولاي) هى قضية الجناية ٨٤٠٠ سنة ١٩٥١ السيدة (كلى سنة ١٩٥١) ٣١ صحافة لسنة ١٩٥١.
- (١١٨) يتضمن حكم قضية العيب فى الملك رقم ٥ صحافة سنة ١٩٥٠ مجموعة من المبادئ القانونية الهامة جداً فى إطار هذه الدراسة، خاصة حول ماهية العيب فى ذات الملك ومسئولية رئيس التحرير راجع (أحمد حسين : قضية التحريض، ص ٢٢٢-٢٥٧).
- (١١٩) نفس المرجع السابق ص ٢٥٨-٢٧٨.
- (١٢٠) نفسه، ص ٢٧٩-٣٠٤.
- (١٢١) نفسه، ص ٣٣٦-٣٤٨.
- (١٢٢) راجع رسالة نازك فرج أمين : صحافة حزب مصر الفتاة فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٣ رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٩٧.
- (١٢٣) سلامة موسى : الصحافة حرفة ورسالة، ص ٢٥.
- (١٢٤) فتحى الرملى : (ابن الدائرة - مجموعة قصص سياسية) الطبعة الأولى، مطابع جريدة الصباح بمصر (غلاف الكتاب) القاهرة ١٩٥٧.
- (١٢٥) عبد الرحمن الرافعى : شعراء الوطنية، ص ٢٩٥.
- (١٢٦) المصرى ٢٧ أغسطس ١٩٥١.
- (١٢٧) جمال العطيفى (د) : المرجع السابق، ص ١٢٥-١٢٧.
- وحول هذه العريضة (كتاب المعارضة، كوثيقة فى وجه فاروق أنظر نضها فى كتاب : عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٤، ص ٢٠٧-٢١١.
- (١٢٨) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور، ص ١٧٣.
- (١٢٩) صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهديين، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٥، ص ٨٢-٨٣.
- (١٣٠) حسن يوسف باشا : المرجع السابق، ص ٢٥٣، ص ٢٥٦.
- (١٣١) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣٥٨-٣٦٠.
- (١٣٢) عبد الرحمن الرافعى : شعراء الوطنية، ص ٢٨٢-٢٨٣.

- (١٣٣) أحمد بهاء الدين : فاروق.. ملكاً.. !!، ص ١٣٤-١٣٥.
- (١٣٤) الوقائع المصرية، العدد ١١٧ (غير اعتيادي) في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢، ص ٣.
- (١٣٥) الوقائع المصرية، العدد ١١٨ في أغسطس سنة ١٩٥٢، ص ٣.
- (١٣٦) الوقائع المصرية، العدد ١٤٢ مكرر (غير اعتيادي) في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢، ص ٦.
- (١٣٧) الوقائع المصرية، العدد ١٤٨ مكرر (أ) (غير اعتيادي) في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢.

[نهاية وخاتمة (العيب فى الذات المصونة)]

مع انبثاق فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدأت الثورة المباركة التى أطاحت بالعرش الملكى بدأ إرسال قواعد التشريعية الثورية وكان من أهم ما فعلته القيادة الوطنية التحررية إصدار مجموعة من المراسيم بقوانين ومجموعة من الأوامر والقرارات السريعة وفيما له علاقة مباشرة بقضايا العيب فى الذات الملكية المصونة، فقد صدر:

أولاً: مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم يعفى عفواً شاملاً عن الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٧٩، ١٨٠ من قانون العقوبات والتى تكون قد ارتكبت قبل العمل بهذا القانون^(١٣٤).

ثانياً: أمر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ يعفى عن العقوبات المحكوم بها من محكمة جنايات مصر فى ٢ يونية سنة ١٩٥٢ على الأستاذ إبراهيم شكرى وعن الآثار الجنائية المترتبة عليها فى الجناية بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥١ (٢٢٤٩ ١٩٥١ السيدة)^(١٣٥).

ثالثاً: مرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولييه ١٩٥٢^(١٣٦).

رابعاً: قرار بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولييه ١٩٥٢^(١٣٧).

بهذا القرار الأخير نشرت كشوف مرفقة بالوقائع المصرية تحوى أسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو أمام المحاكم وأجاز القرار لمن يرى أن اسمه قد أغفل إدراجه بغير حق فى هذه الكشوف أن يتظلم من ذلك.

بهذه المراسيم والأوامر والقرارات بدأت الخطوات الأولى لوضع نهاية لما سُمى قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالعيب فى الذات المصونة.

المسلاحسق

ملحق رقم (١)

جرائم العيب في حق الزوات الملكية المح

مادة القانون المصري	التعديل الذي أدخل عليها	مادة القانون الفرنسي	التعديل الذي أدخل عليها
المادة ١٥٦ (عقوبات)	تعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ (المادة — ١٥٦ عقوبات) يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من طاب في حق الذات الملكية بواسطة إحدى الطرق المذكورة ولا يقل الحبس على أي حال عن ستة شهور ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين من طاب بواسطة إحدى تلك الطرق في حق الملكية أو ولي المهد أو أحد أوصياء المرحش فإذا وقع ذلك في حجرة أحد ممن تقدم ذكرهم ضوحت العقوبة (المادة — ١٥٦ مكررة) كل من وجه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسؤولية بواسطة إحدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه (المادة — ١٥٧) كل من طاب في حق أحد أعضاء هيئة الخفزة بواسطة إحدى تلك الطرق المتقدمة ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز ثلاثين شهرا مصري (المادة ١٦٣ قديمة والقوبة كلادة ١٦٢ قديمة) (المادة — ١٥٨) كل من طاب في حق أحد أعضاء هيئة الخفزة بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز ثلاثين شهرا مصري (المادة ١٦٤ قديمة) وكانت العقوبة الحبس من سنة عشر شهور إلى سنة عشر شهور أو بفرامة من مائة وثمانين قرشا إلى قرش	قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ (المادة — ٩) كل من طاب في حق الذات الملكية بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبفرامة لا تقل عن ٥٠٠ ف ولا تزيد عن ١٠٠٠٠٠ ف ويجوز أن يحرم الجاني من بعض أو كل الحقوق الواردة بالمادة ٤٢ من قانون العقوبات وذلك مدة مماثل مدة الحبس المقر بها وتبدأ هذه المدة من يوم انقضاء العقوبة (المادة — ١٠) العيب في حق أحد أعضاء الأسرة المسكية بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبفرامة من ١٠٠ ف — ٥٠٠٠ ف (المادة — ١٢) العيب بمنزل هذه الطرق في حق أحد ملوك أوروساء الدول الأجنبية يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبفرامة من ١٠٠ ف — ٥٠٠٠ ف (قانون ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٥) عدل بالمادة الثانية من العقوبة عن العيب في حق الملك كما يأتي شرحه وأبقت بقية النصوص وزادت المادة الآتية (المادة — ٤) كل من وجه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسؤولية يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبفرامة من ٥٠٠ ف — ٥٠٠٠ ف	قانون الصحافة الصادر سنة ١٨٨١ (المادة — ٢٦) كل من طاب في حق رئيس الجمهورية بإحدى الطرق المبينة بالمادتين ٢٣ و ٢٨ يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبفرامة من ١٠٠ ف — ٣٠٠٠ ف بأحدى هاتين العقوبتين (المادة ٣٦) كل من طاب علنا في حق أحد رؤساء المحكومات الأجنبية يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبفرامة من ١٠٠ ف — ٣٠٠٠ ف بأحدى هاتين العقوبتين

قضية الطعن على الترميم - في ٤ ديسمبر أصدرت محكمة جناح السيدة زينب حكماً في قضية عيب في الذات الخديوية (٢) .

وتتلخص وقائع هذه القضية في أن شخصاً اسمه أحمد فؤاد (٣) طبع قصيدة كلها طعن بندي في الذات الخديوية ، ووزعها على الجمهور يوم عودة سموه في ٣ نوفمبر إلى مصر ؛ وكان مطلعها :

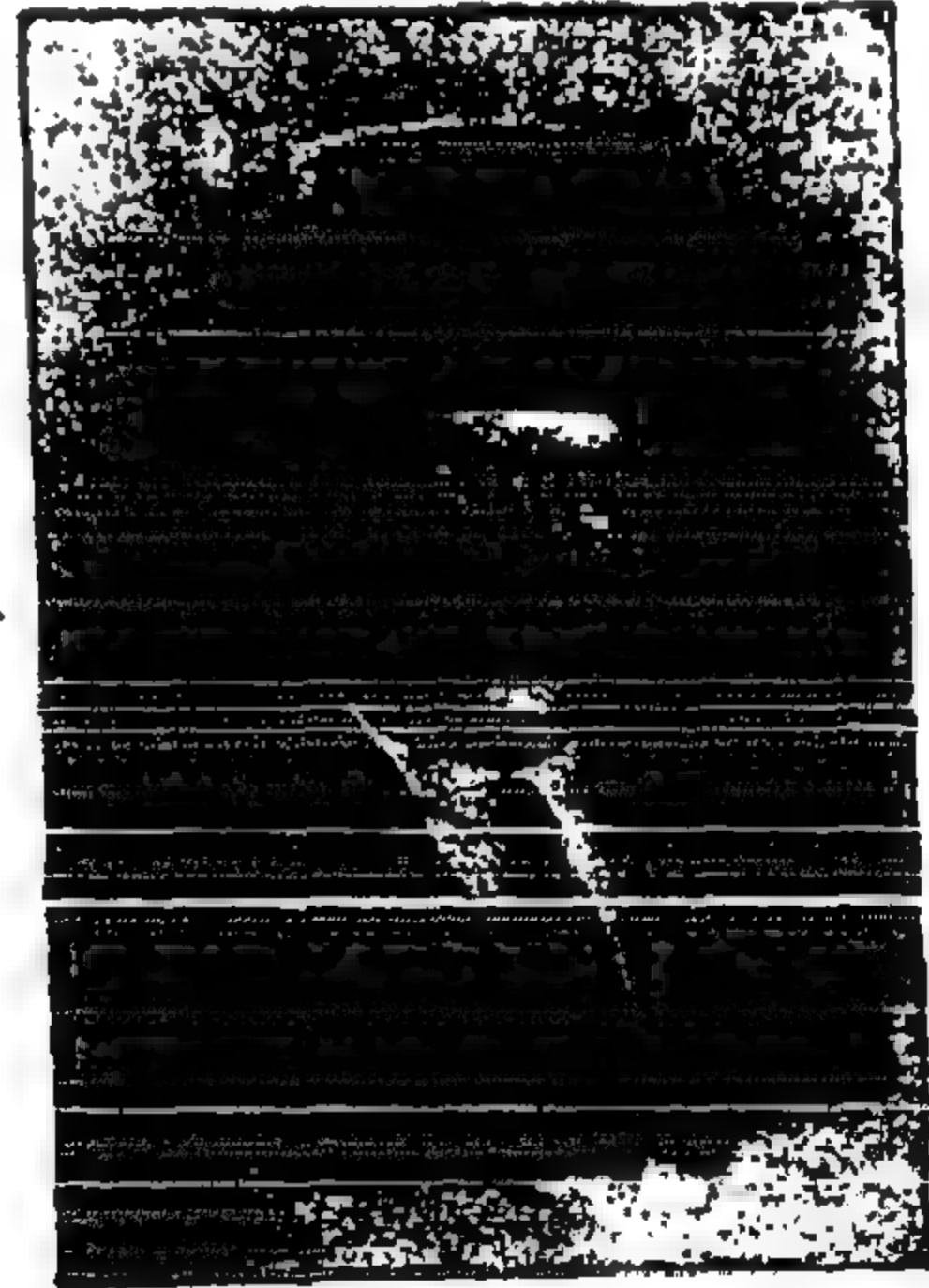
عيد ولكن لا أقول سعيد وملك وإن طال المدى سييد

فقبضت عليه النيابة ، ولما سأله في شأنها قال إنه ناظمها وطابعها ، ولكن ظهر من التحقيق أن الذي نظمها هو الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطي ، بالاتفاق مع السيد محمد توفيق البكري . وقد طلبت النيابة عقاب الشركاء وماحب المطبعة الذي قرر

أنه يعرف محتويات القصيدة ؛ ولكن المستر اسكوت ، المستشار القضائي ، تدخل من أجل السيد محمد توفيق البكري . وفي النهاية صدر الحكم بإدانة أحمد فؤاد ، لحكم عليه بالسجن عشرين شهراً وبغرامة قدرها ثلاثون جنياً مصرياً ؛ وحكم على مصطفى لطفى المنفلوطي بالحبس سنة ، وبغرامة قدرها عشرون جنياً مصرياً . وبرىء الشيخ محمد الحياوى صاحب المطبعة ؛ وقد شغلت هذه القضية الأفكار مدى حين .



السيد مصطفى لطفى المنفلوطي



أحمد فؤاد

(٢) أسما بعض الصحف بقضية الترميم .

(٣) هو الأستاذ أحمد فؤاد صاحب جريدة الصاعقة .

ملحق رقم (٣)

حقوق القضية الأولى في ثاني درجة

حكم الاستئناف في قضية القطر المصري

باسم الجباب الخديوي المعظم عباس حلمي باشا

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

بجلسة الجنيح الاستئنافية المنعقدة علناً بسراري المحكمة في يوم الخميس ٢٩ إبريل

سنة ١٩٠٩ (٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧)

تحت رئاسة حضرة محمود رشاد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات المستر
كلايكوت ومتولى غنيم أفندي القاضين ومحمود فخري بك وكيل النيابة ومحمود طلعت
حرب أفندي كاتب الجلسة

(صدر الحكم الآتي)

في قضية النيابة نمرة ١٣٢٥ الواردة جدول المحكمة نمرة ١٣٧٨ سنة ١٩٠٩

ضد

أحمد أفندي حلمي صفته صاحب جريدة القطر المصري مولود بمصر وساكناً
بب وعمره ٣٣ سنة

بعد سماع تقرير التلخيص الذي تلاه حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة
وترافعة والاطلاع على الأوراق والمداونة قانوناً

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم في أول الأمر بأربع تهمة وردت في مقالة نشرها
في جريدته بالعدد ٣٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٠٩ تحت عنوان (مصر المصريين)
تقلاً عن جريدة السبل التي نطبع في الأستاذة بالقوتين التركية والعربية وقد تضمنت
هذه المقالة الطعن على الحضرة الخديوية ودعوة الأمة إلى الخروج عن طاعتها والسعي
في انتزاع الملك من عائلتها وكذا الطعن على عند الخديوية وفي ذاتها

وتلك التهمة هي :- أولاً - الطاول على عند الخديوية المصرية - ثانياً الطعن
في نظام حقوق الوراثة فيها - ثالثاً الطعن في نظام حقوق الوراثة - رابعاً - العيب
في حق ذات ولي الأمر

وفي الجلسة الابتدائية تنازعت عن التهمة الأولى في نظام حقوق الوراثة

ثم طلبت عقاب المتهم بالمواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات
ومحكمة السيدة رأت ان هذه التهم جميعها ثابتة ولكنها اعتبرت جريمة واحدة
وحكمت حضورياً في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ بحبس المتهم عشرة شهور حباً بسيطاً
وأمرت بتعطيل جريدته (القطر المصري) ستة شهور وباعدام كل ماضبط وما يضبط
من العدد ٣٧ منها وأعفت المتهم من المصاريف

المحكوم عليه استأنف في الميعاد والحاميان عنه طلبا البراءة
والنيابة استأنفت أيضاً في الميعاد وجعلت طلباتها في الجلسة الاستثنائية قاصرة
كذلك على ثلاث تهم وهي :- أولاً - الطعن على مسند الخديوية المصرية - ثانياً
الطعن في حقوق الماضرة الخديوية - ثالثاً - العيب في حق ذات ولي الامر بأقبح
الفاظ المهجو والسباب - وطلبت التشديد بالنسبة لعقوبة الحبس مع تطبيق المواد (١٥٠
و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات والتأيد أولاً - بالنسبة لايقاف
الجريدة ستة أشهر لان هذه المدة هي نهاية هذه العقوبة في هذه المرة - ثانياً - بالنسبة
لإعدام العدد ٣٧ وارتككت في شرح التهمة على ما جاء في تلك المقالة واتخذت باقي
المقالات التي تقدمتها والتي تلتها في الأعداد الأخرى من أعظم الأدلة على سوء قصد المتهم
(أسباب الحكم)

حيث ان الاستئنافين قدما في الميعاد
وحيث ان الجنب الخديوي هو بلا نزاع ولي الامر هنا كما ان الجنب السلطاني
هو ولي الامر هنا وهناك

وحيث انه بالنسبة لحرية الصحافة التي تكلمت عنها المحكمة الأولى في حكمها
فهذه المحكمة توافقاً على ما ذكرته بمحضرها وتزيد عليه بأنه ما من أحد ينكر أن
الصحافة الصادقة هي التي عليها مدار السعادة والرفاهية ونشر الفضائل والكمالات
الإنسانية ترفع أعلام الحضارة والمدنية وهي التي تهض بالبلاد إلى أوج العز والتميز
وترقى بها في مراقي التقدم واليعمران ولكن على شرط أن لا تستعمل الحرية المنبوحة
لها من الحكومة أو من الأمة إلا فيما يجلب المنفعة ويدبر المصلحة وأن لا يخرج فيما
تشره عن حد الآداب المرفقة وأن لا تمس فيما تكتبه دائرة القوانين الطبيعية
والوضعية التي جاءت لكل شيء حتماً في هذا العالم يجب أن يقف الإنسان عنده

وحيث ان من أول واجبات هذه الصحافة التعلق بالمرش الخديوي وحث الناس على السكينة والسلام والعمل لما فيه حفظ الأمن والنظام وبذل النصيح والارشاد وبث روح الالفة والمحبة بين جميع سكان البلاد والرضوخ الى الحق وعدم الاقتصار على ذكر السيئات دون الحسنات . واذا بدا لها ما يوجب الانتقاد فليكن رائدها الحكمة في قد الاقوال والاعمال مع التمثل والرزانة والاعتدال ولكن من غير ان تعرض مطلقاً للشخصيات

وحيث ان من أهم واجبات الجرائد على العموم المحافظة على حقوق الحاكم والمحكوم وحث الناس كبار وصغاراً شيوخاً وفتياناً على التفرغ لأمثالهم والالتقاط لاشغالهم حتى يصلوا في الحياة العمومية الى ما يؤهلهم لخدمة البلاد بالصدق والاخلاص الذي ينتظر من أمثالهم

وبناء عليه - كل من يتعدى على السلطة الشرعية أو يفر الناس من العائلة الخديوية أو يحرصهم على الفتنة ويدعوهم الى الخروج عن طاعة الحكومة أو يطمع على الغير نصريحاً أو تلميحاً أو يعيث بالنظام أو يكدر صفو الراحة ويخل بالأمن العام وثبت عليه التهمة قانوناً فالقضاء لا يرجعه ولا يلوم بعد ذلك الا نفسه

وحيث ان المطاعن التي نشرها المتهم في جريدته مينة مؤلة للغاية يمكن كتابة بيازة جارحة بذيئة خارجة عن حد اللياقة والادب وما كان أغناه عن نشر ما لرد عليها كما يقول لان جريدة العدل التي نقل المقالة عنها انما تنشر في الاستانة لاني مصر - نقل من يقرأها في هذه الديار ان لم نقل انها غير معروفة هنا بالمرّة فلم يكن ثمة باعث لي لهذا الرد

وحيث انه لو كان المتهم سليم النية حسن القصد واراد ان يرد على هذه المقالة طاعاً عن البيت الخديوي كما يزعم لما نشرها كلها بل كان يشير اليها اشارة خفيفة دون ذكر كلمة واحدة منها ثم يتعدي لتفنيدها بعبارة لا تترك أثراً سيئاً في الاذهان كان على الاقل يتحاشى نشرها في يوم ٨ يناير الذي هو يوم تذكار عيد الجلوس الخديوي كما يقضى به واجب الادب والدوق السليم فأين اذن الولاء الذي يدعيه بل هو ذلك الاخلاص الذي يقول انه متعان فيه

وحيث ان تعدد المتهم لنشر المقالة المذكورة في يوم ٨ من الجلوس الخديوي قلا

عن جريدة لا يقرأها أحد في هذه البلاد ونشرها من أولها لآخرها على أهل مصر
مع ما فيها من المقاطع القبيحة التي ينجس الذوق وتشوه منها النفس ويغري بها الطبع
وموافقة على بعضها في تعليقاته التي نشرها عنها في العدد ٣٨ من جريدته كل ذلك
من أقطع الأدلة على سوء قصده الذي ظهر الآن وبيان باجلى بيان وأوضح برهانا على
الغاية التي كلن يرمى اليها من النشر

وحيث ان نشر المتهمة للمقالة في جريدته قلا عن جريدة أخرى ولو بلا شرح
ولا تعليق من عندياته وحتى من غير ان يصادق عليها بعضها أو كلها لا يحلله أبدا من
المسئولية الجنائية لان محرد نشر الطعن قلا عن الغير وإطلاع الناس عليه حاط بالقدر
ماس بالكرامة مستوجب العقوبة كما ذهبت الى ذلك بحق محكمة أول درجتهم
وحيث ان هذه المحكمة توافق محكمة السيدة على باقي أسباب الحكم المتأقوت بمجملها من
ضمن أسبابها ماعدا ما يتعلق منها بتهمة الطعن في نظام حقوق الوراثة لتازل النيابة عنها
وحيث ان مدة الحبس المحكوم بها قليلة في جنب الطعن الفاحش الذي نشره المتهمة
للعوم في جريدته موجها لاعلى مقام يجب ان تصان كرامته ويجب ان يعطى حقه من
التأديب والاحتشام فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات
حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا أولا. بتعديل الحكم المتأقوت
بالنسبة للعقوبة البدنية وجس المتهمة ستة اشهر. ثانيا. بالنسبة فيما يتعلق بالاسباب
الخاصة بتهمة الزمن في نظام حقوق الوراثة. ثالثا. بتأييده فيما عدا ذلك. وعفت المحكوم
عليه من المصاريف

ملحق رقم (٤)
إتقال جريدة القطر المصري^(١)

قرار

فاظر الداخلية

مد الاطلاع على المادة (١٣) من قانون المطبوعات الصادر في
٢٦ نوفمبر ٥٥٥٥٥

حيث أن جريدة القطر المصري التي تصدر بالقاهرة سبق تعطيلها لمدة ستة
شهور بمقتضى الحكم الصادر من محكمة مصر الاستئنافية الأهلية بتاريخ
٩ ربيع آخر سنة ١٢٢٧ لإرتكابها الطعن على الحضرة الفخيمة الخديوية ...

وحيث أنه رغما عن ذلك استمرت الجريدة المذكورة منذ عادت للظهور
بعد نهاية مدة تعطيلها وخصوصا بأعدادها نمرة ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٥، ٦١،
٦٢، ٦٣، إلى التعريض بالجانب العالي الخديوي وإلى كتابة ما يناير الآداب
والتعرض لكرامة الناس والطعن في شرفهم الأمر الذي يوقعها تحت أحكام المادة
(١٣) السالفة الذكر.

قرر ما يأتي :

المادة الأولى : تقفل جريدة القطر المصري التي تصدر في القاهرة.

المادة الثانية : على محافظ العاصمة تنفيذ هذا القرار .

محمد سعيد

تحريراً في ٢٢ يناير ١٩١٥ — ٩ محرم ١٢٢٨

(١) الجريدة في ٢٣ يناير ١٩١٥ .

باب

التاريخ - الأدب - الاجتماعيات

من مصر الى العراق عن لسان مسلم بن الوليد

هارون الرشيد - الخصيب - ابن هاني

بالأعينِ أقتلنَ لا بالمشرفياتِ
قرَّت منيات قوم فوق زئبقها
سقيًا ورعيًا ظباء السرحتين هنا
فَرِدْنَ^(١) حوض الضحى المنوع ان وردت
نادى الهوى عن يميني فالتفت فلم
هوى التى إن أفل يا هذه كبدى
بل التى إن يحثها قاتلى بدى
شمة فلتزدبى ولأزد ضرعاً
من اللواقى اذا رشن السهام ضحى
عرضن فى الحلى حتى خلتهن به
فمن عيون بما يُجلى منعة
اذا شغلتن بنفسى عنك آونة
سلى المطعنى لمن شالت نعمتها
تظننا اليد فى أعلا هواجها
الى العراق سقاه الله مبتدلاً

السود لا البيض فى شبن الإغاراتِ
يا لهف نفسى على تلك المنياتِ
ماء المهاجر فى مرعى الحشاشاتِ
ظماى الكواكب أحواض السماواتِ
أجد سوى قاتل حلو العباراتِ
على يديّ خذيتها لم تفل هاتِ
قالت سلمت أرحث الناس من عاتِ
أنا الصبور على حمل الشماتاتِ
سمعن نعى الأسارى فى المشياتِ
يفمسن فى الحسن بعد الحسن مراتِ
ومرن قلوب بما تصلى شقياتِ
فلا قضى الله منك الدهر حاجتى
بى عن ديارك فى تلك المفازاتِ
فرو الكواسر أو ريش الحماماتِ
بالماء خمرًا وبالنياراتِ جناتِ

(١) من ورد برد

أما الفرات فلو أخضلت منه يدي
 حدائق الطف في لباته أنف
 إليك يا من إذا ما كدت أذكره
 (هارون) يا خير من ساس الخلافة لا
 تجاوز الأمر حد العقل فيك الى
 أتيت كفيك في شيتين واحدة
 (بالقاسمية) وجه الملك منبلج
 كل أمرىء نال منه ما يحاوله
 فقسط صاحب دين في زهادته
 كم دبّر الملك سلطات بصرمه
 إن قلت «يا جود» حل الغيث عقدته
 وإن أهبت (بمسرور) لدى جلي
 رضى عن العهد في أثنائه ملك
 لا أمطر الله (بالفسطاط) غادية
 إن السنين التي ولت بأكثرنا
 ما (للخصيب) يغالى (بابن حائه)
 يغى بعارفة الإحسان يصرها
 قد يفسد العز من ساءت أرومته
 أشاعر النيل دون الخلق يشربه
 رأى الوشايات من نوع الخيال فلم
 ين الصوالج والتيجاب ساحة

نسيث في مصر ندماني وكسائي
 من سرحه الخصب لامن جوه الشاتي
 غرقت في الجود من قبل العطيات
 تقف علاك على حد الخلاقات
 أن قال قوم تجاوزت الثبوات
 في المكرمات وأخرى في الفتوحات
 يقر في (الرقر) عن ماء البشاشات
 ماء لظلمات أو زاداً لمقتات
 وقسط صاحب دنيا في المذات
 ولم تدبره إلا بالمشيئات
 أو قلت «يا سيف» روّعت المنيات
 فالنحس والسعد من جند الاشارات
 منزله النفس معصوم الإرادات
 ولا سقى غير أحيائي وأمواتي
 تقرى التوالى منها بالبقيات
 ما أعرف المين إلا في المغالاة
 اليه كانت سبيلاً لتغويات
 وصلاح الذل أرباب الإساءات
 ينك يشق الصدى منا المرات
 يرج الخيال الى غير الوشايات
 وبين بغداد والفسطاط ساحات

ليدع الملك إن يرض (الخصيب) فما
 ما شرعه صبح أو آياته وضحت
 لو يغفر الناس فاقاني رأوا أدبي
 تخلفاً كان هذا التيه أم خلقاً
 (أبو الحسين) ولولا ما يكلفه
 لكان أعرالك مما رد عنك به
 أيام كنت تعلّى من قصائده
 لو كنت تحفظ عهداً كنت تحفظ ما
 إن العفيف الذي يقضى طوى وسدى
 وأخلق الناس بالدنيا أخو أدب
 الى (الخصيب) تركت النيل عن رغب
 نعم الأمين على مصر وساكنها
 قل (للخصيب) إذا ما جئت سدته
 يا حاملاً نسب الدنيا على كتف
 تمضي عجباً بما جمته طمعا
 مررت على الفقر أخرج عنك نافلة
 أسقطت غرة عبد لو ظفرت به (١)
 أصغرت أمر رجال أمرهم جلال
 إن قيل منجم تبر في الهواء رمت
 رميت من شعراء الملك طائفة

يتقى عليه هوام في اللذات
 الشرع شرعى والآيات آيات
 نعم الشفيع ولكن هن فاقاني
 التيه أسوأ أخلاق الرجال
 خلق العلاء وأيات السجيات
 حر الإمارات أو برد الوزارات
 جبراً لتلك الصلاة الحاتميات
 أولاً من أياد بحتریات
 وكفه تشكى حمل الامانات
 إن يعدم المال يسرف في المروءات
 يسخر الناس في حمل الجبايات
 لو يؤمن الذئب في المرعى على الشاة
 عليك بالدين فالدينا لمقات
 أنت المسافر فانت لي النهايات
 في غيره فاسترح بين المسافات
 من الزكاة وهبها من جنائبي
 عسى تكفر عن تلك الخطيئات
 وبت تبعد أصنام الخرافات
 بك الأمانى أوهم اللبانات
 في لفحة العيش فارق بالرميات

(١) أسقط غرة المبدأى أعتته

لَمَسَّحِ الْوَجْشِ وَالْأَطْيَارِ طَاوِيَةً
فِي اللَّهِ أَبْكَارُ أَشْعَارِي الَّتِي وَثِدَتْ
لِيَهْنِكَ الْمَلِكُ وَالرَّكْبُ الَّذِي سَجَدَتْ
فَاجْلِسْ عَلَى (عَرْشِ فِرْعَوْنَ) أَخِيكَ وَقُلْ
النَّيْلُ مِنْ فَضَّتِي وَالْأَرْضُ مِنْ ذَهَبِي
وَإِنَّا بِمِصْرَ وَمِنْ فِيهَا فَقَدْ رَغِبْتُ
إِنْ الْحُكُومَاتِ تَرْقَى بِالشُّعُوبِ فَلَا
لِلشَّرْقِ كَانَتْ ثَنِيَّاتُ الضَّحَى حُلَاً
فَبَشِّرِ النَّاسَ بِالْوَيْلَاتِ إِنْ لَبِثْتَ
الْإِخْتِرَاعَ وَلَمْ أَعْرِفْ لَهُ وَطَنًا
لَا بَارِكُ اللَّهُ فِي أَرْضٍ تَضِيقُ بِنَا
عِشْنَا بِمِصْرَ وَنَحْنُ الْمَطْلُقُونَ بِهَا
فَمَا حَوَاسِدُنَا إِلَّا بِمَكْرَةٍ
يَا مِصْرُ مَا أَنْتِ دُونَ الْأَرْضِ مَشْجَعِي
أَفْضَتْ بِشَأْنِي إِلَى (هَارُونَ) رَاحِلَتِي
أَيْنَ (النَّدَامَى الْمَرَاقِيُونَ) نَشْرِبُهَا
فَتَقَى بِكَ (يَا هَارُونَ) سَوْرَتَهَا
لَيْتَ السَّنِينَ الَّتِي طَالَتْ عَلَى كَلْبِ
إِلَيَّ أَبْنُكَ حَسَالَتِي وَتَعْنِي
الدَّهْرُ شَتَّتَ جَمْعِي غَيْرَ مُتَعَمِّقٍ

كَوَأَسْرُ الطَّيْرِ أَوْيَ بِالْفَرَسَاتِ
فِي شَرِّ مَدْحِكَ بِمَدِّ الْجَاهِلِيَّاتِ
لَهُ الْعَيْدُ بِأَبْوَابِ السَّفَارَاتِ
أَنَا الْإِلَهِ وَلِي حَقُّ الْعِبَادَاتِ
وَالشَّمْسُ نَوْرِي وَالْآفَاقُ دَارَاتِي
عَنْكَ النُّفُوسُ الَّتِي كَانَتْ أَيْتَاتِ
تَرْجُ الشُّعُوبُ رَقِيًّا بِالْحُكُومَاتِ
فَزَاخُهُ الْغَرْبُ عَنْ تِلْكَ الثَّنِيَّاتِ
لَا تَقْرَعُ النَّاسُ أَبْوَابَ الصَّنَاعَاتِ
غَيْرَ الْقَوَى وَالنُّفُوسَ الْمَشْرَبَاتِ
وَنَحْنُ أَرْحَبُ أَهْلِ الْأَرْضِ مَا أَتَتْ
عِيشَ الْأَسَارَى بِأَجْوَابِ الْمَغَارَاتِ
وَلَا بِضَاعَتِنَا إِلَّا بِمَزْجَاةٍ
وَلَا نَجُومِكَ دُونَ الْآفَاقِ جَارَاتِي
وَعِنْدَهُ نَحْمُ الْإِدْلَاجُ رَحَلَاتِي
مِنْ (بَابِلَ) فِي الْكُتُوبِ الْفَارَسِيَّاتِ
وَنَهْتَدِي بِالقَوَائِي الْحَافِظِيَّاتِ
كَانَتْ عَلَى قِصْرِ اللَّذَاتِ سَاعَاتِ
تِلْكَ السَّجَايَا الْغَوَايِي بِثَّ حَالَاتِي
بِهِ فَأَمَّا إِذَا جَمَعْتَ أَشْتَاتِي

القرع السلطاني

البنت ماشيه من زمان تتمخطر	والغفلة زارعة في الديوان قرع أخضر
تشوف حبيبها في الجاكتة الكاكي	والسته خيل والقمشجي الملاكي
تسمع قولتها . . . يا وراكي	والعافية هبله والجدة متمشطر
الوزه من قبل الفرحة مدبوحة	والعطفه من قبل النظام مفتوحه
والديك بيدن والهانم مسطوحه	تقرا الحوادث في جريدة كتر
يا راكب الفيتون وقلبك حافي	حود على القبه وسوق قدامي
تلقى العروسه شبه محمل شامي	وابوها يشبه في الشوارب عنتر
وحط زهر الفسل فوقها وفوقك	وجيب لها شيبشيب يكون على ذوقك
ونزل النونو القديم من طوقك	ينزل في طوعك لا الولد يتكبر
دا ياما مزع كل بسله وبسله	ويا ما شمع بالقطان والفنله
ولما جه الأمر الكريم بالدخله	قلنا اسكنوا خلوا البنات تنستر
نهائيه يمكن ربنا يوفقكم	مادام حفيظه الماشطة بتزوفكم
دي مكره مالطي داهيه ما تفوقكم	بس ابقى سيبك م اللي فات دامقدر

مجرم ودون

ولما عددنا بمصر المملوك جسابوك الانجليز يا فؤاد قملوك
تمثل على العرش دور المملوك وفيين يلقوا مجرم نظيرك دون
وخلوك تخالط بنات البلاد على شرط تقطع رقاب العباد
وتنسى زمان وقفتك يا فؤاد على البنك تشحت شويه زتون
بذلنا ولسه بنبدال نفوس وقلنا عسى الله يزول الكابوس
ما شفنا إلا عرشك ياتين الثبوس لا مصر استقلت ولا يحزنون

البامية السلطاني

البامية في البستان تهز القسرون
وجنبها القصر المملوكي اللطيف
والسيدبان داير يلم الزبون
صهين وقسم وامثل ياخفيف
نزل يلعلط تحت برج القصر
ربك يبارك لك في عمر السلام
يا خسارة بس الشهر كان مش تمام !

...

النص الكامل لعريضة اتهام العقاد بالعيب فسي الذات الملكية

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر - محكمة جنايات مصر -
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبدالعظيم راشد باشا
وحضور حضرات صاحبي العزة مصطفى حنفي بك ويس احمد بك المستشارين
بمحكمة الاستئناف الاهلية ومحمود منصور بك رئيس النيابة العامة
ومحمد احمد السيد افندي كاتب المحكمة .

اصدر الحكم الآتي :

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢ سايرة ما يدين سنة ١٩٣٠ المقيدة
بالجدول الكلي بنمرة ٩٩١ سنة ١٩٣٠ ضد :

١ - محمد فهسي الخصري افندي عمره ٣٨ سنة وصناعته صاحب جريدة
« المؤيد الجديد » وسكنه شارع الدواوين .

٢ - عباس محمود العقاد افندي عمره ٤٢ سنة وصناعته عضو مجلس
النواب وسكنه بمصر الجديدة .

وحضر للدفاع عن المتهم الاول حضرة وهيب دوس بك المحامي وعن المتهم
الثاني حضرتا مكرم عبيد بك ومحمود سليمان غنام افندي المحاميان
بعد سماع الاحالة وطلبات النيابة العمومية واقوال المتهمين وشهادة من

شهادة والمرافعة والاطلاع على اوراق القضية والمدادولة قانونا .

حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين المذكورين بأنها :

الاول : في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبلاد المملكة المصرية وبصفته مديرا لجريدة « المؤيد الجديد » عاب علنا في حق الذات الملكية بأن نشر مقالات في الجريدة المذكورة بالاعداد : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحت عناوين : « الوزارة البريطانية والازمة المصرية الحاضرة » و « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » و « رأي في الازمة الحاضرة » و « الرجعيون والانجليز المحليون » و « سيعدل الدستور ولكن كيف ؟ » و « الرجعية هي العدو الاكبر في الازمة الدستورية الحاضرة » بالتعاقب تحوي عبارات العيب المذكورة .

والثاني : بصفته شريكا للمتهم الاول في الجريمة آتفة الذكر بيان اتفق معه على ارتكابها وساعده مع علمه بها في الاعمال المسهلة والمتمة لها بان أنشأ المقالات الواردة في الاعداد رقم ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٣ و ٣٦ من الجريدة المتقدم ذكرها وسلمها اليه لنشرها .

وقد وقعت الجريمة فعلا بناء على ذلك الاتفاق والمساعدة وطلبت النيابة من حضرة قاضي الاحالة احالتهما على محكمة الجنايات لمحكمة الاول بالمادتين ١٤٨ و ١٥٦ من قانون العقوبات ومحاكمة الثاني بالمواد ١٤٨ و ١٥٦ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من القانون المذكور .

وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ احالة المتهمين المذكورين على هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر .
وحيث انه بجلسات ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ سمعت المحكمة هذه القضية على الوجه المشرح تفصيلا في محضر الجلسة .

ومن حيث ان المحكمة قد اطلعت على المقالات موضوع الاتهام في هذه الدعوى وترى ان تقف في ذكر الوقائع والادلة عند الحد الذي يقتضيه القانون ويراه كافيا للفصل في التهمة المطروحة امامها وان تجتنب الاقازة في ذلك لما يترتب على هذه الاقازة من اعادة نشر صحيفة مخالفة لما يجب من الولاء العام نحو صاحب الجلالة الملك .

ومن حيث انه يتبين من اقوال المتهمين بالتحقيقات وبالجلسة ان الاول منهما هو المدير المسؤول لجريدة « المؤيد » التي نشرت بها المقالات المرقومة بسببها هذه الدعوى وانه يطلع على ما ينشر بالجريدة في اغلب الاحيان ، يشرف على تحريرها وان الثاني هو منشئ المقالات المذكورة وهو الذي قدمها للنشر . ومن حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على المقالات سالفة الذكر انه بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ اصدر العدد نفرة ١٩٥ في جريدة « المؤيد الجديد » وبه مقال تحت عنوان « الوزارة تعبت بالمصريين وهي آلة في يد المستعمرين » بامضاء ابو فصادة تحدث فيها الى القراء عن تلك الازمة ونسبها لتدخل الانجليز لاحداث الانقلاب الحاضر في مصر فكان هذا المقال فاتحة مساجلة اشترك فيها عباس افندي محمود العقاد بعدة مقالات نشر اولها بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد ٢١ تحت عنوان « الوزارة البريطانية والازمة الحاضرة » قال فيها :

« انه لمناسبة المقال الذي نشره الكاتب الكبير « ابو فصادة » في مؤيد امس وهو المقال المشار اليه آنفا اعيد نشر فقرات من حديث في هذا الموضوع جرى بيني وبين مراسل الاحرار « السورية » منذ اكثر من شهر لان هذه الفقرات تتضمن وجهة نظر شائعة في تصوير الحالة على ما هي عليه وكل ما يتضمن وجهة نظر كهذه خليك ان يعرف تفصيله في هذه البلاد فقلت لحضرة المراسل ردا على سؤاله « اعتقادي ان هذه الازمة هي ازمة الرجعية قبل كل شيء ، والرجعيون اعداء الدستور كانوا يتهأون من زمن بعيد لالغاء الحياة النيابية او لابقائها ناقصة مشلولة تمكثهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون في القرون الوسطى » ثم قال بعد ذلك : « وكانوا يتوهمون انهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم الى البرلمان فتشطره شطرين ، فان نالت الاكثرية بقيت على تأييدهم ، اي تأييد الرجعيين واصبح هؤلاء الرجعيون هم حكام البلاد المستبدين وراء ستار من الدستور ، وان نالت الاقلية تقدم مرشحون اخرون ، وهذا هو القضاء المبرم على الدستور لان كثرة الاحزاب في المجلس النيابي تنزع السلطة من المجلس وتضعها في ايدي الرجعيين » وقال فيها ايضا « ولو تم هذا التدبير لاستغنوا به عن مسخ الدستور ، ولكنه لم يتم فهم يلجأون الى الخطة الاخرى التي يحاولون تنفيذها اليوم » .

في هذه المؤامرة : اؤكد انه ليس للانجليز ضلع في المؤامرة ولكنها بعد ظهورها كانت فرصة للوصول الى مطالبهم ، وقال « هذه خلاصة رأيي في حقيقة الازمة منذ البداية وكلما مضى يوم بعد يوم زادتني الحوادث اقتناعا به ، وادلة محسوسة على صحته » ثم قال : « ان الانجليز لم ينشئوا الازمة لان الازمة نشأت قبل المفاوضة بل نشأت لاحباط المفاوضة والوصول من وراء ذلك الى الغاء الدستور » ثم قال : « فلا يعني ان اعتقد ان كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية وان الوفاق تام بين هذه الوزارة والرجعية : هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين » .

وفي اليوم التالي اي في ١٠ سبتمبر عقب على المقال الاول بنقل اخر نشر في العدد رقم ٢٢ تحت عنوان « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » قال فيه : « تستطيع الرجعية ان تظن ظنا ام تتوهم وهما انها هي التي طلبت ذلك - يشير الى الاستقلال - فكان ، او انها كانت تطلبه على اي وجه من الوجوه فيكون ؟ تستطيع ان تذكر لنا كلمة واحدة قالتها في سبيل ذلك او تدبيرا واحدا دبته او نية واحدة اظهرتها بأي نوع من انواع الظهور ؟ لا : ان الرجعية لا تستطيع ان تظن ذلك ظنا او تتوهمه توهماء ولا تستطيع الا ان تعرف ما يعرفه كل انسان ولا يخفى على انسان » في يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ظهر في ميدان المساجلة مجهول امضى مقالا بخرف « ص » نشر في العدد رقم ٢٥ تحت عنوان « رأي في الازمة الحاضرة » ذهب كاتبه الى ما رآه عباس افندي العقاد من حيث الازمة المنوه عنها فقال : اولاً : ان الازمة ازمة الرجعية ، وعلى ذلك بقوله : « ولا تستغرب من الرجعيين في مصر الجراءة على تدبيرها لانهم لم يلبثوا قط الى حكم الامة » ثم قال : « اما دكتاتورية محمد باشا محمود فقد اعتسدت حقيقة كل الاعتقاد على تأييد اللورد لويد ولكن اللورد لويد لم يكن يستطيع وحده اجراء الانقلاب لولا ان ساعدته الرجعية بكل ما تملك من دسيسة وسلطان فلما عملت وزارة العمال على تبديل الحال في مصر سعت الرجعية في انجلترا ليكون هذا التبديل في صالحها ، فيحل استبدادها محل استبداد محمد محمود باشا ، فلما لم يفلح في هذا المسعى وعادت الحياة الدستورية ، ارادت من وزارة النحاس باشا ان تكون

آلة الاعتداء على حقوق الامة ولكن الوزارة النحاسية لم تكن لتقبل هذا فاستقالت حكيمة كريمة . وهنا لم يكن للرجعية بد من احدث الانقلاب الحالي الى ان قال : وابلغ من كل ما تقدم ان بوادر الازمة ظهرت قبل المفاوضات فلم تستطع الحكومة النحاسية ان تتفق على تعيين الشيوخ وكبار الموظفين ، واضطرت الى تأجيل النظر في ذلك الى ما بعد عودة الوفد الرسمي ، وان الرجعيين كانوا يعملون لاجباط المفاوضات ، فلا يعقل ان تكون الحكومة البريطانية قد اشتركت معهم في هذا التدبير .

وفي يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد رقم ٢٦ من جريدة المؤيد تحت عنوان : « الرجعيون والانجليز المحليون » استهله بقوله « في الخطاب المفصل الذي ارسله الينا صديقنا (ص) بيان واف للرأي القائل بأن الازمة الحاضرة في مصر هي ازمة الرجعية قبل غيرها ، وان الانجليز لم يخلقوا الازمة وانما حاولوا ويحاولون ان يستفيدوا منها بعد خلقها وهذا الرأي هو رأينا الذي لا تزيدنا الحوادث الا اقتناعا به ووثوقا منه ، ولا يدعونا الى تقريره وتوكيده الا ان يعرف المصريون الحالة على حقيقتها ، ويعلموا اصول الدسيسة من اين تنجم والى اي غاية تسعى ، فانها - اي الرجعية - في سبيل الاستعداد لمسح الدستور : تحتضن الاذئاب الذين لا يستحقون في شريعة الوطنية والانسانية والاخلاق الا النبذ والاهمال والتحقير ، فتجني بذلك على ضمير الامة جناية شديدة الفتك بعيدة القرار » .

وبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد رقم ٣٤ و٣٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ رقم ٣٦ نشر عباس افندي العقاد مقالين : الاول منهما تحت عنوان « سيمدل الدستور ولكن كيف » والآخر تحت عنوان « الرجعية هي العدو الاكبر في الازمة الدستورية الحاضرة » نحا فيهما منحى المقالات السابقة .

وبتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٠ رأت النيابة العمومية ان المقالات المذكورة تتضمن العيب في الذات الملكية فأجرت التحقيق مع المتهمين واقامت عليهما هذه الدعوى طالبة عقابهما بالمواد المبينة بقرار الاحالة .

ومن حيث انه بتاريخ ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ قضت محكمة النقض والابرار المصرية ان العيب في الذات الملكية قد يكون بطريق التعريض كما يكون بحريية وان للمحاكم ان تبحث بموضوع المقال المطروح امامها لاستظهار ما قد يكون

فيه من الامور المعاقب عليها ، وان ذلك يقتضي الذهاب في تأويل معانيه لتعيين من يكون قد اريد بالمطاعن وعملا بهذا المبدأ بحثت المحكمة المذكورة القضية التي كانت تنظرها وجاء في حكمها : انه يتبين ان المقال يشمل العبارات المبينة في تقرير الاتهام ، وهي في مدلولها تسند العيب الى الذات الملكية التي تعينت من مرامي الفاظه وعباراته ، الى حد يصعب صرفه الى غير حضرة صاحب الجلالة ، ولا عبرة الى استناد محكمة الجنايات الى ماضي المتهم تدليلا على حد من نيته ، ان مجرد نشر عبارات مع العلم بمضمونها تقطع بسوء النية .

ومن حيث انه مما تقدم يكون لهذه المحكمة الحق في ازالة العقاب بالمتهمين متى ثبت لديها ان المقالات موضوع المحاكمة تشمل عيبا في حق الذات الملكية سواء كان هذا العيب قد اسند اليها تصريحاً او تلميحاً ، وكما ان لها الحق ان تستنتج ذلك من مدلول العبارات ومرامي الالفاظ الواردة بالمقالات ولا يمنعها اذن من مؤاخضة المتهمين كون العيب لم يكن منسدا لحضرة صاحب الجلالة الملك تصريحاً ، وذلك بخلاف ما ذهب اليه الدفاع عن المتهم الثاني من قوله : ان العيب المعاقب عليه بالمادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب تطبيقها انما يجب ان يكون اسناده مباشرة وصراحة للذات الملكية ، فأما قوله «صراحة» فقد تبين مما تقدم ان التفسير الصحيح للمادة ١٥٦ هو ما ذهبست اليه محكمة النقض والابرار بأن العيب لا يجب ان يكون موجها مباشرة لانه موجه الى الوزارة الحالية فهذا هو الموضوع المطلوب من المحكمة الفصل فيه وهو ما ستبين رأيها بشأنه مؤيدا بالدليل .

ومن حيث انه يتعين بحث المقالات المطعون فيها تحت ضوء الاعتبارات المتقدمة . ومن حيث ان المطلع على هذه يجد الادلة تفيض على ان المتهم الثاني قد اقترف جريمة العيب في حق الذات الملكية الرفيع فأسند اليها امورا ليس فيها فقط اخلال بالواجب المفروض على كل فرد من الأجلال لهذه الذات السامية ، بل ان هذه الامور تجاوزت هذا الحد الى اسناد اعمال لجلالته تؤذي شعوره وتظهره بمظهر المعتدي على حقوق الامة .

ومن حيث ان القاريء للمقالات المشار اليها يجد ان (ص) والمتهم قد تلاقيا عند لفظة «الرجعية» ووقع اختيارهما عليها وجعلها عنوانا للمقام الجليل الذي لا يجرآن على ذكره بالتصريح - وهو مقام الملك المعظم - لانهما ذكرا هذا

اللفظ في مناسبات وملابس تاريخية وسياسية تصرفه حتما وبلا غناء في التفسير والتأويل الى حضرة صاحب الجلالة الملك كما سيحيى البيان .

وعليه، فليست كلمة «الرجعية» في المقام الذي ذكرت فيه واعتبرتها المحكمة بسببه دالة على جلالة الملك مقصودا بها كما قال الدفاع كل فكرة او شخص او هيئة مسؤولة الان او فينا مضى عن هدم دستور البلاد او العبث بحرياتها . وليس مثله مثل عبارات الديمقراطية او الديمقراطية وليس مقصودا في المواضع الآتي تفصيلها لا الاحزاب ولا الوزراء بل الذات الملكية كما سبق القول .

ومن حيث ان المتهم الثاني كتب في المقال الاول بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ما يأتي : « اعتقادي ان هذه الازمة هي ازمة الرجعية قبل كل شيء ، والرجعيون اعداء الدستور كانوا يتهأون من بعيد لالغاء الحياة النيابية او لابقائها ناقصة مشوهة تمكنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون في القرون الوسطى وكانوا يتوهمون انهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم الى البرلمان فتشطره شطرين ، الى اخر ما جاء في هذه العبارة .

والمفهوم بداءة من ذلك ان المتهم الثاني قصد بالرجعية والرجعيين جهة غير جهة الوزارة الوفدية المراد تأليفها ، ذلك لان الجهة التي تستطيع تأليف وزارة او اسنادها - وهو المعنى المقصود هنا - جهة ذات سلطان وتعيينها على هذا الوجه يصرفها مباشرة الى جلالة الملك الذي يملك وحده حق اسناد الوزارة والتعبير هنا بالرجعية والرجعيين واحد فان اللغة تجيز استعمال الجمع في مقام المفرد تنويها في التعبير .

ومن حيث ان المتهم الثاني كتب كذلك في المقال الآنف الذكر ما يلي : « فلا يسعني ان اعتقد ان كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية وان الوفاق قام بين هذه الوزارة والرجعية : هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين » . وظاهر جليا ان الكاتب اراد بجهة الرجعية جهة ذات مكان عال وسلطان عظيم، والا لما استقامت هذه المقابلة فلا يمكن الافتراض ان الكاتب قد قابل هنا بين سلطة الانجليز وسلطة الوزارة ، والافتراض البادي للذهن والمتبادر للفهم انه انما يقابل بين جهتين عظيمتين هما جهة الانجليز وجهة صاحب الجلالة .

ومن حيث ان المتهم الثاني كتب في المقال الثاني المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة

١٩٣٠ العبارة الاتية « تستطيع الرجعية ان تظن ظنا او تتوهم توهمها انها هي التي طلبت ذلك • — يشير الى الاستقلال — فكان ، او انها كانت تطلبه على اي وجه من الوجوه فيكون .استطيع ان تذكر لنا كلمة واحدة قالتها في سبيل ذلك او تدييرا واحدا دبرته او نية واحدة اظهرتها بأي نوع من انواع الظهور» فهذه العبارة قاطعه في الدلالة على ان المتهم انما اراد بلفظة الرجعية جلالة الملك لان معنى العبارة لا يستقيم بأي حال اذا كان المراد بالرجعية هنا الوزارة كما يقول الدفاع ، اذ المعلوم للكافة ان بعض رجالها على الاقل قام بما ينفي الكاتب صدوره من الرجعية ، وانما اراد الكاتب ان يستغل جهل الجمهور بالتقاليد الملوكية التي تتنافى مع اظهار ما يبذله الملوك عادة في هذا السبيل •

ومن حيث ان الكاتب (ص) كتب في مقال نشر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وافق عليه المتهم الثاني في مقاله المنشور في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ « ان الرجعية سعت في انجلترا ليكون هذا التعديل في صالحها ليحل استبدادها محل استبداد محمد محمود باشا ، فلما لم تفلح في هذا المسمى وعادت الحياة الدستورية ارادت من وزارة النحاس باشا ان تكون آلة للاعتداء على حقوق الامة ، ولكن الوزارة النحاسية لم تكن تقبل هذا فاستقالت حكيمة كريمة وهنا لم يكن للرجعية بد من احداث الانقلاب» والمحكمة ليست في حاجة الى التدليل بأن الرجعية هنا انما يقصد بها جلالة الملك ، وليس ادل على ذلك من تلك المناسبات التي يذكرها الكاتب فليس في هذا البلد هيئة سياسية فضلا عن افراد تستطيع ان تجعل وزارة النحاس باشا آلة للاعتداء على حقوق الامة بحيث اذا لم تقبل تضطر للاستقالة •

ومن حيث انه جاء ايضا في مقال (ص) المشار اليه والذي وافق عليه المتهم الثاني في مقال ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ما يأتي :

« وابلغ من كل ما تقدم ان بوادر الازمة ظهرت قبل المفاوضات فلم تستطع الحكومة النحاسية ان تتفق على تعيين الشيوخ وكبار الموظفين ، واضطرت الى تأجيل النظر في ذلك الى ما بعد عودة الوفد الرسمي » • وهذه العبارة قد ذكرت في سياق التدليل على ان الازمة هي ازمة الرجعية ، وليس يخفى على احد ان الوزارة النحاسية لم تكن لتفجر عن الاتفاق في هذين

الشأنين الا اذا كان المراد بالرجعية جلالة الملك الذي له بحقه الدستوري في تعيين الشيوخ وكبار الموظفين .

ومن حيث ان المتهم الثاني قد استهل المقال المؤرخ في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بعبارة صريحة في موافقة لرأي الكاتب (ص) في المراد بكلية الرجعية ، وهو يتفق معه على بيانه المفصل في مقاله السالف الذكر ، وزاد المتهم الثاني على الامور المفصلة في هذا البيان قوله « ان الرجعية في سبيل الاستعداد لمسح الدستور تحتضن الاذئاب » الذين وصفهم بالاوصاف المينة في المقال ويؤخذ من هذه الاوصاف تحديد صريح لمركز بعض هؤلاء الاذئاب ، اذ اسند اليهم افعالا تدل على ان لهم سلطة وزارية فيتعين ان هذا الاحتضان لهم حاصل من جهة تملك تعيين الوزراء وهي جهة صاحب الجلالة الملك .

ومن حيث انه يتبين من الوقائع والادلة السابق ذكرها ان المتهم الثاني قد عاب في حق الذات الملكية ، ليس فقط بالادلال عليها بلفظ معيب هو « الرجعية وهو وحده كاف باتفاق الدفاع عن هذا المتهم لتكوين جريمة العيب المنصوص عنها بالمادة ٥١٦ بل بنسبة امور شائنة اليها كادعائه بانها كانت تتهماً من زمن بعيد لالغاء الحياة النيابية وانها لا تستطيع ان تتوهم انها هي التي طلبت الاستقلال او بدا منها اي عمل او اية نية للوصول اليه ، وانها ارادت من وزارة النحاس باشا ان تكون آلة للاعتداء على حقوق الامة وهو الامر الذي وافق عليه صديقه المستر وراء (ص) وانها تحتضن الاذئاب الذين نعتهم بأحط الاوصاف ، الى غير ذلك مما جاء في المقالات موضوع الاتهام .

وحيث ان الدفاع عن المتهم الثاني قد بذل جهدا محمودا محاولا محو هذه الصحف التي سودها المتهم المذكور بقلمه واسدال ستار على ما فيها . ولكن الجهد مهما بلغ ما كان يستطيع ان يداري جريمة واضحة وادلة قائمة بينة بل ان مهمة الدفاع كانت تفوق كل مجهود والتهمة لا داعع لها . فقد استشهد الدفاع بماضي عباس محمود العقاد افندي وبقصائده التي صاغها في الذات الملكية وبعض فقرات جاءت في مقال من المقالات يوجه فيها الطعن الى «المنافقين الذين يستعدون الانجليز على القصر» ، فاما الماضي وما تميز به من الولاء وادب العبارة ومن الاشادة بالعمل الجليل ، فانه لا يغني عن الحاضر وهذه صفحته التي يحاكم المتهم اليوم من اجلها واما الخطاب الموجه الى المنافقين

فهو طعن لهم لا دفاع عن القصر .

ومن حيث انه متى ثبت ان المقالات السالفة الذكر بما فيها مقال (ص) تحوي عيبا في حق الذات الملكية فالمتهم الاول مسؤول حتما عن هذه الجريمة بصفته فاعلا اصليا ، ذلك لان القانون المصري يفترض قرينة الاجرام افتراضا في الاشخاص المبينين في المادة ١٦٦ مكررة فلا يقبل منهم اي عذر من شأنه ابعاد المسؤولية الجنائية كالقول بانهم لم يقرأوا المقالات المعاقب عليها ، او لم يفهموها كما يدعي المتهم الاول متى ثبت اتصالهم فعليا بإدارة الجريدة وهو حال هذا المتهم في هذه القضية ، فدعوى الدفاع بأن المتهم الاول جاهل لا يستطيع فهم العبارات التعريضية المذكورة بالمقالات المتقدمة دعوى غير مقبولة واذا كانت المادة ١٦٦ مكررة تعاقب الباعية او الموزعين او اللاصقين وهم اشخاص مفروض فيهم ليس فقط عدم الفهم بل القراءة فمن باب اولى مدير الجريدة المسؤول عما ينشر فيها مسؤولية جنائية مفروضة عليه من القانون فرضا والمتهم الاول لم يدفع هذه القرينة القانونية بدفع مقبول .

ومن حيث انه لما تقدم يكون قد ثبت بان المتهم الاول في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبلاد المملكة المصرية وبصفته مديرا لجريدة المؤيد الجديد : عاب علنا في حق الذات الملكية بأن نشر مقالات في الجريدة المذكورة بالاعداد ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٣ و ٣٦ الصادرة فسي ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ٢١ و ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحت عناوين « الوزارة البريطانية والازمة المصرية الحاضرة » و « سيعدل الدستور » و « الرجعيون والانجليز المحليون » و « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » و « رأي في الازمة الحاضرة ولكن كيف » و « والرجعية هي العدو الاكبر في الازمة الدستورية الحاضرة » بالتعاقب عبارات العيب السابق يانها في حيثيات هذا الحكم .

والثاني بصفته شريكا للمتهم الاول في الجريمة آتفة الذكر بانه اتفق معه على ارتكابها وساعده مع علمه بها في الاعمال المسهلة والمتحمة لها بأن انشأ المقالات المحتوية على العيب السالف بيانه الواردة في الاعداد رقم ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٣ و ٣٦ من الجريدة المتقدم ذكرها بناء على ذينك الاتفاق والمساعدة . وعقاب المتهم الاول ينطبق على المواد ١٤٨ و ١٥٦ و ١٦٧ من قانون العقوبات وعقاب المتهم الثاني ينطبق على المواد ١٤٨ و ١٥٦ و ١٦٧ و ٤٠ فقرة

ثانية وثالثة و١٤ من قانون العقوبات.

ومن حيث انه فيما يتعلق بتقدير العقوبة فقد راعت المحكمة من جهة انكار المتهمين للتهمة التي اسندت اليهما ورأت في هذا الانكار توبة ونسما، ومن جهة اخرى جسامة لجريمة على انها من جسامتها قد لاحظت ان مثلها لا يقصد الشارع اولا وبالذات العقاب على ما هو واقع منه بالفعل ، بل يقصد بالاخص من ايقاع منع وقوع اي عيب اخر في حق الذات الملكية الواجب للمصلحة العامة ان تكون مصونة محاطة بالاجلال .

فلهذه الاسباب وبعد رؤية المواد آتفة الذكر ، حكمت المحكمة حضوريا بحبس المتهم الاول محمد فهمي الخضري افندي مدة ستة اشهر حبسا بسيطا وبحبس المتهم الثاني عباس محمود العقاد افندي مدة تسعة اشهر حبسا بسيطا وامرت بطبع الحكم في ثلاث جرائد يومية بمصاريف من قبل المحكوم عليهما صدر هذا الحكم علنا بجلسة يوم الاربعاء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ و ١١ شعبان سنة ١٣٤٩ .

ملحق رقم (٨)

نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ - القضية رقم ٢٢٤٨ سنة ١٢ قضائية .

نقص الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب . تقدير ثبوته من شأن محكمة الموضوع .
لمحكمة استخلاصه من ذات عبارات . على المتهم عبء اثبات نفيه . ليس لها أن تتحدث
في حكمها صراحة عن قيامه . ادانة المتهم في جريمة العيب على أساس توافر القصد
الجنائي فيه . ورود عبارة في الحكم مفادها ان المتهم ارتقى الى العبارة التي تضمنت
العيب . تناقض يعيب الحكم .

ان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة
الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى . ولها أن تستخلص توافره من ذات
عبارات القذف والسب والعيب . وعلى المتهم في هذه الحالة عبء النفي . وليس
على المحكمة أن تتحدث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن ، فإن ما نوره
فيه عن الادانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوته ، إذا كان الحكم قد قضى
بالادانة في جريمة من تلك الجرائم وكان قضاؤها بذلك متضمنا توافر القصد
الجنائي لدى المحكوم عليه . ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض
بذاتها مع القول بوجه القصد الجنائي ، على ما عرفه القضاة ، فانه يكون متناقضاً

لجمعه بين وجود القصد وانتفاؤه . وإذن فاذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية ، ثم قال مامفاده أن المتهم حين ارتجل الخطبة المقول بتضمنها العيب كان في حالة انفعال وثوبة نفسانية فجميع لسانه وزل بيانه وانزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب يكون قد أخطأ . لأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفواً من المتهم في الظروف والملايسات التي ذكرها الحكم ، فإن القول بأنه قصد أن يصيب يكون غير سائغ . وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى حين رأت الادانة أن تبين على مقتضى أى دليل أسس قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه .

— المحكمة —

وحيث إنه وإن كان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى ، وأنه وإن كانت المحكمة لا يجب عليها عند العقاب في هذه الجرائم أن تتحدث صراحة عن قيام القصد الجنائي إذ أن ما أورده في حكمها عن الادانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته القول بوجوده ، وأنه إن كان القصد المذكور قد يستخلص استخلاصاً من ذات عبارات القذف والسب والعيب بحيث يكون عبء الاثبات فيه على المتهم لينفيه عنه ، أنه وإن كان ذلك ، فإن الحكم إذا كان قد قضى بالادانة في جريمة من هذه كان قضاؤه بذلك يعتبر أنه قد تضمن توفر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه كإمراء القول — ثم أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائي على ما عرفه القانون يكون متناقضاً بجمعه بين ثبوت القصد الجنائي ونفيه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه دأب علناً في حق الذات الملكية بأن التقي خطاباً في صلاة الجمعة بين المصلين بمسجد المغرب ذكر فيه أن جلالة الملك لا يجالس إلا الفاسقين وشاربي الخمر ، ومحكمة الجنايات أدانته في هذه

جريمة وذكرت واقعة الدعوى كما حملتها من التحقيقات التي أجريت فيها
 ترغها ، أنه يخاف من شهادة الشهود أمام المحكمة وفي التحقيقات أن المتهم الشيخ
 حسن محمد "نجرفاه" بعبارة وردت في خطبته التي ألقاها في مسجد المغربي على مسمع
 من المصلين في يوم الجمعة مغزاها أن الحكام ومنهم الضابط والمأمور والمدير
 والملك يقربون اليهم أو يحالسون الفاسقين وشاربي الخمر ، وذلك في معرض نقد
 الحكم والحكام في الخطاب الذي ألقاه في المسجد. ويكاد الشهود في هذه الدعوى
 يجمعون على أن ثوى العبارة التي فاهها الخطيب في مسجد المغربي يوم الحادثة أن الحكام
 ومنهم صاحب الجلالة الملك يحالسون شاربي الخمر والفاسقين ، ثم قالت تصف
 هذه الواقعة وصفها القانوني ، أن هذه العبارة السالف ذكرها تشتمل على عيب
 صريح في حق الذات الملكية وقد عرفت محكمة النقض والابرام في حكمها
 الصادر في قضية الطعن رقم ١٥٩١ سنة ١٩٢٩ و ١٦٦٥ سنة ١٩٢٩ القضائية العيب في الذات
 الملكية بأنه كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل
 يكون فيه مساس تصريحاً أو تلميحاً من قريب أو بعيد مباشرة أو غير مباشرة
 بتلك الذات المصونة التي هي بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من
 المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساساً بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يعده القانون
 بالنسبة لساير الناس قذفاً أو سباً أو اهانة . ولاشك في أن مؤدى العبارة التي
 فاه بها المتهم والسابق بيانها يشتمل على المساس الصريح بالذات الملكية التي هي
 محل اجلال الجميع وولائمهم ، وحيث إنه قد ثبت للمحكمة أن المتهم الشيخ حسن
 محمد النجار في يوم الجمعة ٢٦ جماد آخر سنة ١٣٦١ الموافق ١٠ يولييه سنة ١٩٤٢
 عاب علناً في حق الذات الملكية بأن ألقى خطاباً في صلاة الجمعة بين المصلين
 بمسجد المغربي بيندرفنا ذكر فيه مأموداه أن جلالة الملك يحالسون الفاسقين
 وشاربي الخمر وعقابه ينطبق على المادتين ١٧١ و ١٧٩/١ من قانون العقوبات
 وبعد ذلك وهي صدر العقوبة التي توقمها على الطاعن اوردت أنه يبرأ من
 ظروف الحادثة أن المتهم وهو يلقي هذا الخطاب في المسجد إنما ارتكبه ~~لصالحه~~

ولم يحضر عباراته فأخذ يستعرض بعض البدع المنكرات التي شاهدها فافعل
 وثار وأندفع إلى نقد الحكم والحكام وتقرير العناء إلى أن جمع لسانه وزل
 بيانه فأنحرف ، عن جادة الصواب وانزلق إلى التفوه بالمباراة التي هي موضوع
 التهمة. على أن له من ماضيه شفيهاً فقد برهن في سالف عهده على أنه كان يشيد
 بمناقب جلالة الملك السامية ويدين بالولاء والاحترام للذات الملكية المصونة
 وآية ذلك أنه منذ بضع سنوات وضع كتاباً وأورد في مقدمته العبارة الآتية
 والاهداء إلى مولاي الملك المحبوب : ان مابدا للعالم الاسلامي واضحاً جلياً في
 خلقكم الكريم من حب للدين وأهله وتوفر للثقافات الاسلامية جعلني استأذن
 في طاعة وخضوع فأرفع إلى مقامكم الصالح أول باكورة من خالص مؤلفاتي... الخ ،
 وحيث أنه لهذه الاعتبارات ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس
 سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم عملاً بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ / ١ من
 قانون العقوبات .

وحيث أنه يتضح مما تقدم ان الحكم المطعون فيه إذا كان الطاعن على
 أساس أنه قصد الغيب في الذات الملكية، ثم قال ما مفاده أنه حين أر تجل خطبة
 الجمعة كان في حالة انفعال وثورة نفسانية فجمع لسانه وزل بيانه وانزلق إلى العبارة التي
 تضمنت الغيب، يكون قد أخطأ. فانه إذا صح أن عبارة الغيب صدرت عفواً من الطاعن في
 الظروف والملايسات المذكورة كان القول بأنه قصد بها الغيب غير سائغ وإذن فقد كان
 الواجب على المحكمة حين رأت الأداة أن تبين كيف وعلى مقتضى أي دليل أسست قيام
 القصد الجنائي . أما وهي لم تفعل فأن حكمها معنياً متعيناً نقضه .

حاول أن تفهم!

العيب في الذات الملكية

تلك تكون...
 ومثل أيام...
 الملكية...
 وإذا كنا لا...
 ان نشترك...
 لذلك أودو...
 ومن حولي...
 يكونون لك...
 الجبل الجديد...
 (الحامي)

يا صديقي...
 انك لا تعلم...
 تعلمون قيمة...
 الا تشجعكم...
 لانكم ان...
 ثم الى الحكم...
 على قد...
 التفحيط...
 ان يسلني...
 اولادي من...
 اني اود لك...
 فيه بما هو...
 احسان

هؤلاء الصحفيون هم ^{السلطة} ^{التي} ^{تعالج} القلب والذات الملتصقة



العيب في الزكك المكيه..

من جلالته الملك . ونسوا ان الملك
ذاته مسؤول لا نفس له فحسب
مستولين ان تصرف من التسلطات
واما الوزارة هي المستولة بحكم
القصور عن كافة اقسام الملك
كناحية كانت او شوية .
وهذا هو للناس المستقر في
انجازها هو الملك النصب : دور
الرئاسة للاقدام . فالمصنف
الانجليزية تحمل احكاما على اعضاء
الاسرة الملكية البريطانية لتصرفات
شخصية مصنف كالاعمال في مسائل
الحرب او السفر الى جهة معينة
او الظهور بلباس غير معتادة
مع وفاء الملك . ولم يمس انسان

كثرتم في مخالفة لأوامر السلطات
 ولوائح المرور
 ثم علم قبل كثير من السبب
 في الملكة التي تصف
 الحكومة في بعض السلطات
 خلفها خلفه والتي تحاول إزالة
 الماخلة التماسها التماسين بين
 البسور والمالات
 حدث أن تم معهم إلى القضاء
 الإنجليزي بتهمة السبب في حق
 الملك فتم أن أعلن التهم أن لم
 بقصد توجيهه، جازا اليوم، حتى
 وأدعت المحكمة بتركه الحكم مفرقة
 أو ذات الملك، مستحسنة وأنه لا
 يتصور أن إنجليزي يأخذ من الناس
 بها - وهكذا - القضاء
 الإنجليزي للبلد، فقامه وتلى أن
 الإنجليزي، ينكر أن يفكر في السبب
 في حق الملك، فتمت التماسي

ونسبت الحكومة ان حيا
قضايا تصرفها الخاصة الملكية
للمساكين على الافراد ، وتكسب
في هذه الدعاوى المقروءة المستعجلة
والاصالات وقد يضمن المدعي
ايام في هذه الاوراق التي
فمنها الخاصة الملكية بالخرق
لوا ، يعني ذلك ان هؤلاء الافراد
يعتبرون في الذوات الملكية لانهم
قد راوا في مستندات الملكية فالحق
الخاص في الخاصة الملكية وجبت
لكي تحصل المسؤولية عن التصرفات
الخصوصية في املاك الملكة ليجوز
ان ترفع عليها الدعاوى ، وقد
يضمن في تصرفاتها وقد يوجه
اليها التقد من جانب المصلحة
دون ان يعتبر ذلك اذمة على
الملك

والأما التقدُّلُ بِمِثْرِ رَجُلٍ
الْمَلِكِيَّةِ الْكَلْبِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ
فَلْيَكُنْ بِمِثْرِ عِيَالِي الْمَلِكِ الْكَلْبِيَّةِ
وَأَسْبَغَتْ الْمَكْرُمَةُ أَنَّ بِمِثْرِ
الْفَرَاغِ هَذِهِ الْمَلِكِيَّةُ كَأَنَّ مَتَاعًا لِي
جَنَائِدًا مِنْ أَهْلِ الْبَنَاتِ وَمِنْ
الْقَائِمِ هَلْ سَلَامَةُ الْبَوْلَةِ وَمِنْ
لُغِيَّةِ الْبَيْتِ وَالْإِسْلَامِ الْفَاسِدَةِ
بِالْبَيْتِ الْكَلْبِيَّةِ لَكِنْ يَصْرَحُ بِمَا يَدَّعِي
عَلَى خُصْمِ الْبَيْتِ وَجَدَهُ .. لَنَا
تَكْتَلِفُ إِلَى مِنْ بَوْلَةٍ مِنْ مَوْطِنٍ
وَيُؤْتِيهِمْ وَجْهَهُمْ .. وَالْأَمْرُ كَانَ عِيَالًا
عَدُوًّا مِنَ الْأَمْرِ .. فَاتُفَتِّحُ صَدْرَهُ لَا
كَيْسِي يَكُونُ عِنْدَ بَيْتِ الْبَيْتِ مِنْ
مَوْطِنٍ وَجْهَهُمْ جَمْعُهُمْ

وأما انذارنا على الحكومة فلو
أولئكهم يضرنا لاخذنا من حينها
لأنهم يضرنا الإعتلال في القوا
خطا الإعتلال يجب في القوا الملكية
لأن هذه الإعتلال لم تتم إلا بأسر

ولكن مصطلحي النحاس الذي
كان يتملكه فيها حتى والجمهور
وتشدد في تطبيق أحكامه أصبح
يؤدى على الزوائد الأولية للنظام
الاستعماري، ويريد أن يحصل من
كل انقاذ للحكومة عينا في النشأت
الملكية - كان النحاس يمتلكه أنا
يعني في ظل ملكية مطلقة لا
ملكية دستورية - - يعتبر الملك
هو الذي بكل تصرف - - فإن
الزوائد عطفون تابعون لملائكة
شخصية -

ولقد يهبط من وراء ذلك
التقرب الى جلالة الملك بان يصور
خبره في صورة افعى الشر
ويتصحب من لثمة مذابح عن
الخالس عليه هو لا يتروك ان يهاجم
التصوف يسمى الى المشرق وال
بتفسيره للامور حلا الفلسف
يعتبر هو الحكم الاول بالديوب

التحالف : اصبح يا فلان
حرة لي انها تهدجنا زي ما

فتنی عنوان

وہ طبعی مرثی

الاعتناء بالكتابة لانه يريد ان يوصل
جلالة الملك كل الاشياء التي
تصلها عنها الحكومة ومستوريا



التحسين : اسبح يا قواد .. لازم الصحالة تكون حرة ...
هرة لي انها تبهجنا زي ما هي غاوزه ..



بإحسان العاصمة احتجاجاً على اعتقال الرافدين

حكم محكمة جنايات مصر

المشكلة علنا برئاسة حضرة صاحب العزة حسن عبد الوهاب يس بك
وكيل محكمة الاستئناف وحضور حضرتى صاحبي العزة اسماعيل دبوس بك
وانيس غالى بك المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .
وحضور الأستاذ على نور الدين وكيل النيابة ومحمد احمد الجبال
افدى كاتب المحكمة .

أصدرت الحكم الآتى

فى قضية النيابة العمومية ٧٢٤٩ السيدة سنة ١٩٥١ ورقم ٣١٦
صحافة سنة ١٩٥١ كلى .

ضد

الأستاذ ابراهيم شكرى عمره ٣٥ سنة وصناعته مهندس زراعى
وسكنه مصر .

وحضر للدفاع عنه حضرات الأساتذة احمد بك رشدى وحساده
الناحل وعمر ولائين .

بعد سماع أمر الاحالة بطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم والمرافعة
والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه فى يوم ٢٦ يولية سنة
١٩٥١ الموافق ٢٢ شوال سنة ١٣٧٠ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة
القاهرة .

أولا — غاب علنا فى حق الذات الملكية المصونة بأن ألف مقالا نشر
فى العدد الرقيم ١٥ من جريدة « الشعب الجديد » الصادر فى ٢٦ يوليو
سنة ١٩٥١ تحت عنوان « ركن المجاهد » تعرض فيه لذات جلالة الملك
أسند فيه الى ذاته المصونة من العبارات ما يتضمن المساس بذاته الكريمة
مشيرا الى انصراف جلالاته عن أداء سلطاته الدستورية وغير ذلك مما
تضمنه هذا المقال .

(م - ٢٢ التحريض)

ثانياً — حسن علانية أمراً من الأمور التي تعد جنائية منطبقاً على
المادتين ١٧١ ١-٢ و ١٧٩/١ عقوبات وذلك بأن مجد الأفعال التي
حبس من أجلها الأستاذ أحمد حسين في قضية الجنائية رقم ١٧ سنة ١٩٥١
صحافة وهي جنائية عيب في الذات الملكية المصونة ذاكراً أنه حبس في
سبيل خدمة الشعب وكرامة الشعب عدا ذلك مما تضمنه المقال .

وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته
بالمواد ١٧١/١-٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٩٨/٥-٦ و ٢٠٠/١ من
قانون العقوبات وقد قرر حضرة في ٢٦/٨/١٩٥١ احالته على هذه
المحكمة لمحاكمته بالمواد المذكورة .

ومن حيث قد تبين من التحقيقات التي تمت في هذه الدعوى ومن
الاطلاع على العدد الخامس عشر من جريدة الشعب الجديد الصادر
بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ ومن الاطلاع على أوراق الجنائية المضمومة
٦٤٨٢ سنة ٢٩٥١-السيدة زينب التي اتهم فيها الأستاذ أحمد حسين
بالعيب في الذات الملكية المصونة أن وقائع الدعوى تتحصل في أن
الأستاذ أحمد حسين-المجاهي ورئيس الحزب الاشتراكي ألف ونشر في
خلال الفترة ما بين ٨ يونيو سنة ١٩٥١ الموافق ٤ رمضان سنة ١٣٧٠
و ١٥ يوليو سنة ١٩٥١ الموافق ١١ شوال سنة ١٣٧٠ مقالات تحت عناوين
« المشكلة الدستورية » و « من أحمد حسين الى سراج الدين »
و « حكم القضاء » حققت فيها النيابة ابتداء من ١٠ يونيو سنة ١٩٥١
وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١ ثم في ٢١ و ٢٢ يوليو سنة ١٩٥١ وقيدها
جنائية عيب في الذات الملكية المصونة وأمرت بحبس الأستاذ أحمد
حسين احتياطياً على ذمة التحقيق وقدمتها لحضرة قاضي الاحالة بتقرير
اتهام في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥١ فألف الأستاذ إبراهيم شكرى المتهم مقالا
نشره في العدد الخامس عشر من جريدة الشعب الجديد الصادر بتاريخ
٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ تحت عنوان « ركن المجاهد .. احمد حسين » قال
فيه « وأخيراً تجد نفسك بين أربعة جدران لا تستطيع حراكاً ، يا من

اشتهرت بالحرية والنشاط وانتك لمجبر على استنشاق هواء السجن
الراكد وقد هويت دائما الهواء الطليق ، وان الظلام ليكتنفك من كل جانب
فلا تستطيع أن تتركه الى النور . وانتك لتبحث عن القلم والقرطاس بين
يديك فلا تجد الا ازغلال . وأخيرا تتلفت لتبحث عن أولادك وزوجك
فلا تجدهم حولك وانتك لا تستطيع أن تملي عينيك من رؤية وليدك
«مجدى» والذي لا أدري ان كنت تمكنت من مشاهدته قبل أن يقودوك
الى السجن أم لا . ان كل هذا وغيره قد يظنه البعض عذابا . وأنهم قد
نالوا منك .. فدعني أتعحدث إليهم بالحقيقة وقد عرفتك وخبرتك طوال
سبعة عشر عاما دعني أقول لهم : ان كان في هذا البلد رجل واحد يشعر
براحة الضمير واضمئنان القلب وهدوء النفس ويمارس كل صنوف
السعادة الروحية فهو أنت يا أحمد .. وان كان هناك شيء يحيرك فهو
الطريق الأسرع في بذل الروح كلها في سبيل نصره الشعب وحرية الشعب
وكرامة الشعب فليعرفوا جيدا أنك القائل منذ عشرين عاما «وما السجن؟؟»
وانتك اتخذت دائما «رب السجن أحب الى ممليدعوني اليه» شعارا لك .
وبعد : يا زميلي أحمد اني لأعرف ان الشيطان قد عجز عن استهوائك
ونكنه قد لا يئأس من أن يستحضر لك صورة قد تزعجك وهي ان سجنك
قد يفت في عضد زملائك ومؤيديك فلتسمع لي أيتها الزميل الأكبر أن
أقول لك الحقيقة ولو اعتبرها الزملاء عدم لياقة منى بالنسبة لك . اتنا
ننظر لك وكأنك تقضي شهرا من شهور العسل وانتك تتنزه ، والذي أود
أن أصرح به بأعلى صوتي لا في أجواء مصر وحدها بل في أجواء أوروبا
ليمكن أن تسمعه أنت فتكبر ويسمعه الشعب فيهلل ويسمعه الحكام
فيروعوا اتنا نعتبر قضاء الشهور في السجن لذة تفوق شهر العسل
وان الحبس عندنا يساوي التنقل في أفخر يخت على مغاني الدنيا كلها .
وانا أعددتنا أنفسنا لا للزهوة والترفيه فحسب وانما لشيء آخر
يهون على الصابرين والمجاهدين ويزلزل أركان الفساد والمفسدين .
وعلى أثر توزيع هذا العدد من جريدة الشعب الجديد أبلغت ادارة

الأمن العام نيابة الصحافة في ٢٩ يوليو سنة ١٩٥١ أنها ترى في المقال المنشور تحت عنوان ركن المجاهد عيا في الذات الملكية المصونة وتحجذا للجرائم وطلبت وزارة العدل الى مجلس النواب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم شكري فقرر مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رفع الحصانة البرلمانية عن حضرته لامكان السير في الاجراءات القانونية في الجناية الحالية وبسؤال المتهم عما تضمنه هذا المقال من بيان اجاب أنه وان كان يعلم ان هناك تحقيقا كان يجري مع الأستاذ احمد حسين الا أنه لم يكن يعلم على وجه التحقيق نوع التهم التي أسندت اليه والتي حبس من أجلها وأنه لم يقصد من مقاله غير تحية الأستاذ احمد حسين الذي لم يكن يرى في السجن ضيقا بالنسبة له ويرى أنه المكان الطبيعي لشاب ينشد الحرية لأمة مضطهدة وأضاف أن الحبس الاحتياطي لا ينهض دليلا على الاجرام وفسر ما ورد في مقاله عن شهوز العسل والتنزه أنه كان يعبر عن احساسه على أساس ما يعرفه عن الأستاذ احمد حسين من أنه يجد في السجن فرصة ذهبية للراحة والقراءة والتفكير والعبادة ومن ثم فانه يزيد في ثروته الذهنية والفكرية والروحية. ولهذا فقد عبر الكاتب عن هذه الأحاسيس بالتنزه وعلل ذكر عبارة شهر العسل بأنها ترجع لأسباب خاصة به وتتصل بصميم حياته ، فقد عقد قرانه في ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٧ وكان اذ ذاك طالبا بكلية الزراعة ونظرا لأنه كان عليه أن يجتاز امتحان الدور الثاني فقد أجل قضاء شهر العسل الى أن ينتهي من الامتحان في خير ، ولكنه لم يكد يقضى أياما قلائل في المزية حتى عاد لاستئناف الدراسة في اكتوبر وحبس بتهمة التحريض على التظاهر لمدة أربعة عشر يوما . وفسر عبارة والذي أود أن أصرح به بأعلى صوتي لا في أجواء مصر وحدها بل في أجواء أوروبا ليتمكن أن تسمع أنت فتكبر ، ويسمع الشعب فيهلل ، ويسمع الحكام فيروعوا ، أنه كنانة لرئيس الحزب الاشتراكي أراد أن يطمئن رئيسه على أنه سيؤدي واجبه ويحمل رسالة الحزب والا يظهر بمظهر الضعف أمام الحكومة حتى لا تعتقد انه اذا غيب الرئيس في السجن

تخلى الأعضاء عن رسالتهم وأنه كان يعنى من شخص الحكومة فؤاد سراج الدين باشا الذى كان يعتبره مسئولا عن الانحراف الشديد فى حزب الوفد عن رسالته والذى يقول أنه تجمع فيه كل ما يعيبه على الحكومات التى تقوم فى مصر فعلى الرغم من حداثة سنه وقلة تجاربه كان يضطلع بأعباء أكبر وزارتين فى مصر وكانت حكومته ترعى مصالح الأغنياء وتوجه الانتاج لما فيه مصلحتهم وكانت تتحمل فيه معارضة الاشتراكية فعناه بقوله ويسمع الحكام أى فؤاد سراج الدين باشا الذى كان يستشفى فى أوروبا وفسر التنزه بالتنقل فى أفخر يخت على معانى الدنيا بما كابدته بنفسه وعرفه عن مشاهدة فقد سافر للتنزه فى باخرة مرت بموانى البحر الأبيض المتوسط بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الثانوية وكانت الرحلة من أمتع مشاهدته ويعرف عن كثير من الأثرياء المصريين أنهم يقتنون مراكب للتنزه بها ومن بينهم فؤاد سراج الدين باشا وإن كان ياع مركبه الى حرم رفعة النحاس باشا وأردف قائلا أن له من ثروته ومركز عائلته الاجتماعى ما كان يسمح له أن يظفر بما ظفر به فؤاد سراج الدين لو اختار الطريق الهين السهل ، ولكنه اختار الطريق الشاق وهو طريق الشعب على ما به من جهل وفقر ومرض قأدى به الى أن يقضى شهر العسل فى السجن . وأخيرا نفى أنه عاب فى الذات الملكية الكريمة أو أنه قصد التعريض أو الاخلال بالاحترام الواجب لمقام جلالة الملك السامى وقال انه كئائب أقسم يمينا بالمحافظة على الدستور والولاء لجلالة الملك كما نفى أنه حبذ الجريمة التى أسندت الى الأستاذ احمد حسين وقال إن كلامه كان منصبا على الخيس والحد من الحرية فى ذاته دون أن يتعرض من قرب أو بعد لسبب الحبس .

وفى الجلسة تراقع حضرة ممثل النيابة قائلا أن الفقرة الأخيرة من المقال تضمنت تعريضا صريحا بالذات الملكية المصونة وعيبا فيها فإن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعد ان عقد قرانه السعيد بحضرة صاحبة الجلالة الملكة ناريمان سافر الى أوروبا مستقلا اليخت الملكى فخر البحار لقضاء شهر العسل بين ربوعها من ٤ يونيو سنة ١٩٥١ وكان

جلالته وقت نشر المقال لا يزال في أوروبا فاذا ما تضمن أنه مقصود به أن يصل إلى سماع الحكام الموجودين في أوروبا فلا يمكن أن تنصرف هذه العبارة إلا إلى جلالة الملك الذي كان في أوروبا يقضى شهر العسل وينتقل بين ربوعها على اليخت فخر البحار . وقال الدفاع أنه ليس في المقال ما يعد تعريضا لا تصريحاً ولا تلميحاً بالذات الملكية الكريمة وإن النيابة لكي تصل إلى المعنى الذي ذكرته استعانت بتفسيرات وتأويل لا يمكن معها القول بتوافر أركان جريمة العيب وقال إن المتهم نشأ في أحضان عائلة عرفت بإخلاصها وتفانيها في خدمة العائلة الملكية الكريمة فقد كان والده ناظراً للخاصة الملكية في عهد ساكن الجنان المغفور له الملك فؤاد وإن المتهم ذاته على حداثة سنه وعدم اتساع ثروته قد أقام مدرسة كلفها نحو عشرين ألفاً من الجنيهات ونزل عنها للحكومة وفسر ما ورد في المقال عن شهر العسل والتنزه في المراكب بما ذكره المتهم في أقواله وقدم وثيقة زواج المتهم فاذا بها بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٧ و ١٤ جماد أول سنة ١٣٥٦ وتذكرة سجنه فاذا بها بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٣٥٦ .

ومن حيث أن مناط جريمة العيب في الذات الملكية هو ما تؤدي إليه عبارات المقال من معاني وما تنطق به من مقاصد يصل إليها القارئ ويفهمها الرجل العادي في الظروف والملابسات التي كتب فيها المقال بدون حاجة إلى تأويل أو تخريج تخرج به عن نطاق تلك العبارات وعن المعاني التي تؤدي ألفاظها مباشرة إليها على ضوء تلك الظروف والملابسات المتصلة بها والتي لا تفرض نفسها على القارئ بحكم هذا الاتصال فحسب بل وتفرضها فرض الزوم والوجوب عبارات المقال ذاتها .

ومن حيث أن الأستاذ إبراهيم شكرى ألف مقالة ونشره على أثر اتهام الأستاذ أحمد حسين بالعيب في الذات الملكية وجبسه احتياطياً على ذمة هذه الجناية وتقديم الدعوى لحضرة قاضى الاجالة في وقت كان فيه جلالة الملك المعظم يقضى شهر العسل بعد قرانه السعيد في أوروبا منتقلاً بين ربوعها على اليخت الملكى فخر البحار وكانت أوروبا اذ ذاك قبله

أنظار انصرين يتبعون أخبار مليكهم المحبوب بشغف ويتجهون بقلوبهم ومشاعرهم الى حيث كان يقيم جلالته ينعمون بغبطة المليك ويعتزون بما كانت تفى به تنقلات جلالته من اكبار واجلال لمصر ذاتها . ففى هذه الظروف كتب الأستاذ ابراهيم شكرى فى المقال موجهًا خطابه الى الأستاذ احمد حسين يقول « فلتسمح لى أيها الزميل الأكبر أن أقول لك الحقيقة أيضا ونو اعتبرها بعض الزملاء عدم لياقة منى بالنسبة لك ... انا ننظر اليك وكأنك تقضى شهرا من شهور العسل وانك تنزه والذى أود أن أصرح به بأعلى صوتى لا فى أجواء مصر وحدها بل فى أجواء أوروبا ليكن أن تسمعه أنت فتكبر ، ويسمعه الشعب فيهلل ، ويسمعه الحكام فيروعوا ، انا نعتبر قضاء الشهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل وان الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها وانا أعددتا أنفسنا لا للنزهة والترفيه فحسب انما لشيء آخر يهون على الصابرين والمجاهدين ويزلزل أركان الفساد والمفسدين » فقد شبه متعة الأستاذ احمد حسين بالحبس بمتعة من يقضى شهرا من شهور العسل وتنزه وزاد الأمر ايضا فقال أنه لا يكتب وينشر لئسمع فى أجواء مصر فحسب بل وفى أجواء أوروبا ، وفصل فوصف ما يتوقع لمقاله من آثار فى نفس أحمد حسين وفى نفس الشعب وفى نفس الحكام ثم خرج من التعميم الى التخصيص ومن الابهام الى التحديد فقال اننا نعتبر قضاء الشهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل وان الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها وبين ما يراه نسيا لما ذكره فقال « انا أعددتا أنفسنا لا للنزهة والترفيه فحسب انما لشيء آخر يهون على الصابرين المجاهدين ويزلزل أركان الفساد والمفسدين » .

ومن حيث ان هذه العبارات تثبت بجلاء وتفصح بأسلوبها ومعانيها على أن الأستاذ ابراهيم شكرى عقد مقارنه بين ما كان يتصور ان الأستاذ احمد حسين يستمتع به فى سجنه من راحة الضمير واطمئنان القلب وهدوء النفس على ما بينه بنفسه فى مقاله وبين ما كان يستمتع به بجلالة الملك فى رحلته الميمونة فى أوروبا لقضاء شهر العسل ، مستقلا اليخت فخر البحار

ويبيح لنفسه في هذه المقارنة أن يقول أنه يعتبر قضاء الأستاذ أحمد حسين شهورا في السجن لذة تفوق شهر العسل وإن الحبس في نظره يساوي التنقل في أفخر يخت وهو ما كان يقوم به جلالة الملك وقال في تفسير ذلك أن الأستاذ أحمد حين قد أعد نفسه لا للنزهة والترفيه بل لشيء آخر فيما يعد تعريضا بأن من جعله ضرفا آخر في المقارنة قد أعد نفسه للنزهة والترفيه .

ومن حيث أنه عبثا يقول الأستاذ إبراهيم شكرى في تعليل هذه المقارنة بأنها مستمدة من حياته الخاصة ومن سجنه وهو لا يزال في شهر العسل فإن سياق التشبيه والمقارنة وأسلوب المقال تقطع بأنه ما قصد إبرازه لشهور العسل هو معنى السرور والغبطة والانتمتاع لا معنى الانقباض والضيق والكميد فقد أراد أن يفهم القارئ أن الأستاذ أحمد حسين ينعم في سجنه ويتنزه كما يتنزه العريس في شهر العسل ولن يكون -- لهذا التشبيه معني أو محل إذا كان شهر العسل قد شابه ما قلب صفاءه إلى كدر وأحال مزحه إلى ضيق وألم .

ومن حيث أنه عبثا يدعى الأستاذ إبراهيم شكرى أنه إنما قصد بمقاله فؤاد سراج الدين باشا الذي كان في وقت نشر المقال في أوروبا فإن الضوابط التي عنى المتهم بوصفها في المقال تقطع بأن المقصود بعبارات التشبيه هو ذات جلالة الملك المعظم فقد كان جلالاته يستقل اليخت فخر البحار وينقل به بين ربرج أوروبا على أثر قرانه الميمون لقضاء شهر العسل في حين أن فؤاد سراج الدين باشا لم يكن يستقل يختا من اليخوت ولم يكن يقضى شهر العسل في أوروبا ولا يجدى المتهم نفعا كذلك ما يقوله بأن كلمة (الحكام) تعنى شخصا آخر غير جلالة الملك تطبيقا للمبدأ القائل أن الملك يملك ولا يحكم . ذلك لأن المادة ٢٣ من الدستور تنص على أن الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته لا تمس وقد جرى العرف على إطلاق كلمة الحاكم على من يملك تصريف الأمور في الدولة فهي

تنصرف من باب أولى الى الرئيس الأعلى للدولة خصوصا متى كانت
الوصاف التي قرنت به لا تتوافر الا في الرئيس الأعلى .

ومن حيث أن المحكمة لا تقر الدفاع على ما أبداه من أن عبارات
المقال لا يمكن أن تنصرف الى الذات الملكية الكريمة اللهم الا بتفسير
وتخريج يتنافى مع ما يجب أن يتوافر من أركان في جريمة العيب بأن
تؤدى العبارات ذاتها وبطريقة مباشرة الى الاخلال بالاحترام والاجلال
الواجبين للذات الملكية الكريمة وذلك أن الأستاذ ابراهيم شكرى بين في
مقاله صراحة أنه يكتبه لسمعه الأستاذ احمد حسين والشعب في مصر
والحكام في أوروبا وحدد هؤلاء الحكام بما أورده من مقارنة جعل قوامها
قضاء شهور العسل والتنقل على أفخر يخت وهذا التحديد لا ينطبق
الا على ذات جلالة الملك ولا يحتاج الأمر الى تفسير أو تخريج للوصول
الى هذا المعنى بل هو أول ما يتبادر الى ذهن القارئ العادى فان المقال
كتب كما سلف القور في وقت كان فيه جلالة الملك المعظم يقضى شهر
العسل في أوروبا وكان يستقل اليخت فخر البحار وكان الشعب المصرى
يتتبع أخبار مليكه بشغف واهتمام ومن جهة أخرى فان المقال نشر
بمناسبة وعلى أثر القبض على الأستاذ احمد حسين وحبيه في جريمة
عيب في الذات الملكية .

ومن حيث أن الملك هو رمز الدولة المقدس وعنوان عظمة الأمة ومجدها
وآية فخارها وعزها ، دانت لجلالته قلوب الشعب بالطاعة والولاء وتآصل
حبه في سويداء القلوب ولم يكن الدستور الا معبرا عن هذه الأحاسيس
الواقعية بالنص على أن ذات الملك مصونة لا تمس . فوجب على الكافة
أن ترعى لرمز الأمة المقدس جلاله واحترامه وأن تسمو بذاته الكريمة
عن المهاترات والمناقشات الحزبية والسياسية وأن لا تذكر اسمه الكريم
الا في المناسبات الكريمة التي تتفق مع ما تكنه له قلوب الشعب من اجلال
وتعظيم واكبار . وكل اخلال بهذا الواجب ينطوى على مساس بتلك الذات

المصريه تصريحاً أو تلميحاً يتم بأحدى الطرق المنصوص عنها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يقع تحت طائلة المادة ١٧٩ منه .

ومن حيث أن الأستاذ ابراهيم شكرى قد أخل بالاجلال والاحترام الواجبين للذات الملكية المصونة بتلك المقارنة التى عقدها بين استمتاع الأستاذ احمد حسين بسجنه واستمتاع جلالة الملك بشهر العسل عقب عقد قرانه الميعون وبما أورده في هذا المقال من أنه يعتبر قضاء الشهور في السجن لذة تفوق شهر العسل وأن الحبس عنده يساوى التنقل في أفخر يخت وبما صرح به من أنه يريد أن يسمع الأستاذ احمد حسين صوته فيكبر والشعب فيهلل ثم الحكام - ويقصد الذات الملكية الكريمة - فيروعوا وأخيراً بما عرض به يقول انهم أعدوا أنفسهم لا للنزهة والترفيه فحسب انما لشيء آخر مما يقتضى أن يكون الطرف الآخر في المقارنة على حد تعبيره قد أعد نفسه للنزهة والترفيه وانصرف عن أداء سلطاته الدستورية . وكل عبارة من عباراته هذه تنطق بمتعنى فيه مساس بالذات الملكية المصونة مما يعد اهانة في حكم المادة ١٧٩ من قانون العقوبات.

ومن حيث ان جريمة العيب قد تمت بواسطة نشر المقال في جريدة الشعب الجديد التى طبعت ووزعت بدون تمييز على الكافة في جميع أنحاء القطر المصرى .

ومن حيث مما تم يكون قد ثبت لهذه المحكمة ثبوتاً كافياً أنه في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ الموافق ٢٢ شوال سنة ١٣٧٠ بدائرة قسم السيدة زينب بالقاهرة بمحافظة القاهرة عاب المتهم الأستاذ ابراهيم شكرى علانية في حق الذات الملكية الكريمة بأن ألف مقالا نشر بالعدد الخامس عشر من جريدة الشعب الجديد الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ تحت عنوان (ركن المجاهد) تعرض فيه لذات جلالة الملك أسند فيه الى ذاته المصونة من العبارات ما يتضمن المساس بذاته الكريمة مشيراً الى

انصراف جلالته عن أداء سلطاته الدستورية وغير ذلك مما تضمنه المقال
وبينته المحكمة في أسباب هذا الحكم فيتعين معاقبته بالمواد ١٧١ —
فقرة ١ . ٥ . ١٧٩ . ١ و ٢ والمادة ٣٠٠ من قانون العقوبات .

ومن حيث أنه على الرغم من خطورة الجريمة التي قارفها المتهم ومن
نها تصطدم وشعور المصريين عامة إلا أن المحكمة تراعى في تقدير العقوبة
ماضى والد المتهم في خدمة الأسرة المالكة الكريمة وماضى المتهم في الجود
بجزء غير يسير من ماله لاقامة دار للعلم تعود بالنفع وتنتشر العرفان بين
المصريين وتؤمن وراء استعمال هذه الرأفة أن لا يعود المتهم الى ما وقع
منه وأن ينضم بقلبه وروحه الى ركب المصريين عامة الذين يدينون
بالطاعة وتفيض ذواتهم بالاجلال والتعظيم للذات الملكية الكريمة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالتهمة الثانية وهي تهمة تحسين الجرائم
فإن المقال قد خلا من اى اشارة صريحة أو ضمنية الى الجريمة التي
حبس من أجلها الأستاذ احمد حسين وإن الكاتب أسند ما ضمنها من
عبارات مديح الى الأستاذ احمد حسين الى معرفته واتصاله به منذ أكثر
من سبعة عشر عاماً ولم يرجعه الى ارتكاب الجريمة في حد ذاتها أو الى
الوقت الذى ارتكبت فيه هذه الجريمة ثم انه عني في المقال بتبيان الحافز
لكتابه وهو أن يقوى الروح المعنوية بين حزبه فقال « وانى لأعرف
أن الشيطان قد عجز عن استهوائك ولكنه لا يأس من أن يستحضر لك
صورة قد تزعجك وهي أن سجنك قد ديفت في عضد زملائك ومؤيديك »
فأبان أنه يريد من كتابته أن يقوى الروح المعنوية في حزبه وأن ينقل
الطمأنينة والعزاء في نفس زميله الأستاذ احمد حسين وهو في سجنه .
وعبارات المقال وروحه موجهة الى هذه الناحية وإن كان المتهم قد زل
بتلك المقارنة التي ضمنها المقال على النحو الذى سلف ايضاحه وما دامت
عبارات المقال ليس فيها ما يعتبر تحسينا للجريمة من طريق مباشر أو غير
مباشر فانه يتعين براءة المتهم من هذه التهمة الثانية تطبيقاً للمواد ٣٠٤ / ١
و ٣٨١ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية .

فلهذه الأسباب :

وبعد الاطلاع على المواد سالفه الذكر :

حكمت المحكمة حضوريا : أولا : ببراءة الأستاذ إبراهيم شكرى
من التهمة الثانية — ثانيا : بمعاقبته بالحبس البسيط لمدة ستة شهور
عن التهمة الأولى مع معاملته بالقة (١) وتعطيل جريدة الشعب الجديد
لمدة ثلاثة شهور .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الاثنين ٩ رمضان سنة ١٣٧٤
الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٥٢ .

رئيس المحكمة

امضاء

ملحق رقم (١٣)

الوقائع المصرية - العدد ١١٧ (فبراير ١٩٥٢) في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢

لحسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢

بالعفو الشامل عن بعض الجرائم

لمجلس الوزراء

لجاء الإطلاع على المادتين ١١ و ٥٥ من الدستور ؛

لبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

لهم بما هو آت :

مادة ١ - يفي عفو شاملا عن الجرائم المذكورة عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - كل وزير داخلي أو خارجي أو غيره من أعضاء الحكومة
القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
معدديان الرأى في ١١ من تموز سنة ١٩٥١ (٢ أغسطس سنة ١٩٥١)
وزير الخارجية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
علي قاسم علي قاسم علي قاسم

وزير التجارة والصناعة وزير المصنوعات وزير البريد والبحرية

أبراهيم عبد الوهاب إبراهيم شوقي علي قاسم

وزير العدل وزير المعارف وزير التكوين

محمد علي لؤي محمد البان إبراهيم عبد الوهاب

وزير الزراعة (بالنيابة) وزير المالية والاقتصاد

أبراهيم عبد الوهاب عبد الحليم إبراهيم المصري

وزير الأوقاف وزير الأشغال وزير الشؤون الاجتماعية

عز الدين محمد كامل محمد قاسم

وزير المواصلات وزير الشؤون البلدية والقروية

محمد رشاد عبد العزيز عبد الله كالم

ملحق رقم (١٤)

الرجوع إلى صفحة ١٨٠ من المجلد ١٨٠ من المجلد ١٨٠

أمر ملكي رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل جمعية صاحب المعالي نزار شيرين باشا وزير الأوقاف
في إعطاء الأذن بالحطبة في الجوامع

مخضرة صاحب المولى إمام شيرين باشا وزير الأوقاف .

لأنه بعد عدلت بما تضمنته الأمر العالي السابق صدوره لنظرارة الأوقاف
العمومية بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٧ نمرة ٢ ؛ وبما تضمنته
مكتبة وزارة الأوقاف الواردة لديواننا العالي بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٥
نمرة ٢٩٠ ، فقد اجتزأكم وأذنكم في إعطاء الأذن بالنيابة عنا لمن يتعين مجددا
أو خلفا له من الخلفاء من الخوامع المعدة لإقامة صلاة الجمعة والعبدین
بمصر والأسكندرية وسائر الثغور والبادر وجميع الجهات الداخلة في دائرة
حكومتنا بعد معرفة كونه خلا لإقامة صلاة الجمعة والعبدین بالخطبة فيها
تطبيقا للأحوال التشريعية ، ويتمرح في المأذونية التي تعطى لكل من
الخطباء الموالين لهم بأن له الاستجابة عند الاقتضاء ؛ كما أننا أذنكم أيضا
أن تليوا بدلا عنه في أحد هذه الرخصة من تليوته بحسب ما تقتضيه
دواعي الأحوال بحيث لا يغير أحد هذه الشعائر غير المأذونين بذلك إذا
صحبهم عن هذه التولية ولا يتقرر شيء للوزارة على هذه النقطة .

واصدرة: امرنا و الله بكم كما ذكر لاتباع منطوقه و اجراء مقتضاهما

مرفوعاً : " في ٢٤ : سنة ١٣٧١ (٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢)

فأروى

تم فلكي رقم ٦٤ سنة ١٩٥٢

غير استة الذكور حانق عيني باشا

فتح الباب وقبضوا على من كان في البيت من السودان

تجدد الاصل: م. ١٠٠ رقم ٥٦ الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١؛

مرغیہا حوآت :

۱۔ یہی بات ہے کہ حافظہ عقیلی اٹھارہویں دہائی میں

٢ - في هذا الموضع

(14052-0572) 1993-05-04 10:00 AM

فأروى

العدد ٦٦ لسنة ١٩٥٢

بالغفر عن العقوبة المحكوم بها على الأستاذ إبراهيم شكرى
وعن الآثار الجنائية المترتبة عليها

مجلس الوزراء

محمد الاطلاع على المادتين ١٣ و ٥٥ من الدستور :

لوبياء على ما مرغه علينا وزير العدل :

المسرحيات :

١- الخفي عن العلوبة المحكوم بها من محكمة جنات مصر في ٢ يونيو سنة ١٩٥٢ على الأستاذ إبراهيم شكرى وعن الآثار الجنائية المترتبة عليها في الجناية رقم ٣١٦ كلى سنة ١٩٥١ (٢٢٤٩ سنة ١٩٥١ السبعة) .

٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا الأمر .

مدير دار الرئاسة في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٧١ (٢٠ و١٩٥٢)

وزير الخارجية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
أهل شام	أهل شام	أهل شام

وزير التجارة والصناعة وزير الصحة العمومية وزير الحرية والبحرية
 إبراهيم عبد الوهاب إبراهيم شوق هادي هادي

وزير العدل وزير المعارف والعلوم وزير التكوين

محمد علي لؤي
محمد البان
ابراهيم فهد الوهاب

وزير الزراعة (بالنيابة) وزير المالية والاقتصاد

ابراهيم عبد الوهاب عبد الجليل ابراهيم العمري

وزير الأوقاف وزير الأشغال العمومية وزير الشؤون الاجتماعية

شیرین محمد خجامل شایه محمد امیر خجامله

وزير المواصلات وزير الشؤون البلدية والقروية

محمد رشاد
محمد العزيز محمد الله سالم

ملحق رقم (١٥)

ولا يشمل المفرد :

الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٧٧ - ٨٥ ومن ٢٣٠ إلى ٢٥٢ من قانون العقوبات .

مادة ٢ - متى ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون يعلن المظالم العام كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم الظنون المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم .

لأن خلال الشهر التالي يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بين من أن يتظلم منه إلى النائب العام وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يلزم بدورها إذا رأى النائب العام أن المتظلم في غير محله إحاله في أسبوعين من تاريخ التقرير إلى إحدى دوائر محاكم جنابات القاهرة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف وذلك لتقضي فيه بما تراه بعد إطلاعها على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة والمتظلم أو المدافع عنه . ولكل من النيابة العامة والمحكوم عليه أو المتهم الطعن في هذا الحكم أمام محكمة النقض وذلك في نظر هذا الطعن والفصل فيه إجراءات الطعن بالنقض في المواد الجنائية ويكون الفصل فيه على وجه السرعة على أن يحظر النائب العام في ظرف ٤٨ ساعة بما يصدر من الأحكام .

ليرتب كل رفع التظلم إلى المحكمة إيقاف إجراءات المحاكمة إذا كانت الدعوى أمام المحكمة .

مادة ٣ - لا تقبل أمام أية هيئة قضائية الدعاوى التي يقدمها المتهمون من جرائم بمطالبة الحكومة بتعويض عن الإجراءات التي اتخذت ضدهم أو بالأحكام التي يحاكمها المفرد بمقتضى هذا القانون .

مادة ٤ - لكل وزير العدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما .

مدرسة طلبة في ٢٦ المحرم سنة ١٣٧٢ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢) .

محمد عبد المنعم

محمد رشدي العريش الموقت

وزير العدل وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

محمد حسني سليمان حافظ محمد شبيب لواء (أ.ج)

مرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢

بالغاء الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولي سنة ١٩٥٢

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

لوصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛

أمر بما هو آت :

مادة ١ - يُعفى عفوا شاملا عن الجنايات والجناح والشرع فيها التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي وتكون متعلقة بالشؤون الداخلية للبلاد وذلك في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولي سنة ١٩٥٢

لأنه حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترفت بها أو تقدمتها أو نتجتا وكان القصد منه التآهب لفعلا أو تمهيدا أو ارتكابا بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب والتخلص من العلوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة .

ملحق رقم (١٦)

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد ١٤٨٨ مكرر "أ" - ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (السنة ٥١٢٤)

(العدد ١٤٨٨ مكرر "أ") الصادر في اليوم السبت ٢٠ نوفمبر سنة ١٣٧٢ - ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (السنة ٥١٢٤)

قرار

بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢
بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين
٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولي سنة ١٩٥٢

نحن حافظ سابق ، النائب العام

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية
التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولي سنة ١٩٥٢ ، المنشور بالعدد
رقم ١٤٢٢ مكرر و غير اعتيادي ، من الوقائع المصرية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢
ثمنا بنشر الكشوف المرافقة بالوقائع المصرية وهي تحوي أسماء من شملهم العفو من المحكوم
عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أيام المحاكمة .
لأنهم لم يروا أن اسمه قد اعتقل إدراجهم بغير حق في هذه الكشوف أن يتظلم من ذلك إلا
في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون سالف الذكر ،
وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم هو بدانيتها ما

القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

النائب العام

حافظ سابق

ملحق رقم (١٧)

كشف رقم ٢

بأسماء من شملهم العفو من المتهمين الذين لم تزل قضاياهم أمام المحاكم

طبقا للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢

نهاية ديباط

اسم المتهم	رقم القضية	تاريخ الحوادث	التهمة	المواد المطبقة
عزت محمد غندر	جناية	١٩٥١/١٠/١٧	تظاهر بفصل تعطيل الدراسة	ق ١٩٤٩/٨٥ و ق ١٩١٤/١٠
أحمد عبد الرحيم ناصف	١٩٥١/٢٥١٩		واشتراك في تجمهر وضرب	ق ١٩٢٣/١٤ و ١/٢٤٢ ع
السيد وهبة السنباطي	ديباط			
طاهر حسن الجبال	جناية	١٩٥١/١٢/٢٩	اشتراك في تجمهر وتظاهر وجيب	ق ١٩١٤/١٠ و ق ١٩٢٣/١٤
محمد عبده المكاوي الشهير برضا	١٩٥١/٣٠٢٤		في الذات الملكية ونعد واتلاف	و ١٧١ و ١٧٩ و ١٣٦ و ١٣٧
محمد أحمد محمود النحاس	ديباط			و ١/٣٦١ ع

اسم المتهم	رقم القضية	تاريخ الحادث	التهمة	المواد المطبقة
حسن أحمد يوسف ... يوسف عبد المطلبى شرك ... اراهيم أحمد محرم ... محمد طه عبد النبي ... عبد الفتاح محمد شوقي ... أحمد على يوسف ... كمال عبد المجيد مرسى ... حسن يوسف طويلة ... مصطفى أمين البطاوى ... محمد جلال ابراهيم سمعه ... صالح محمد عبد الجناينى ... يحيى أمين البطاوى ... مصطفى محمد محمد البساطى ... سعد محمد بدر التيمسى ... محمد عبد العزيز على خاله ... محمد عبد المتعال محمد ... محمد نايل محمود ابراهيم ... محمود يونس الشرفينى ... عز الدين ابراهيم ... عصام الدين حامد الشرفينى ... يوسف على يوسف ... أحمد نجيب الفوال ... يوسى عيسى جعفر ... على أحمد رياض ...	تابع الجناية ١٩٤٩/٧٨ شبرا عسكرة طيا			
نور الدين مصطفى عياض ... المترين حسن الحاموس ...	جناية ١٩٥٢/٤٢٥ روض القرج	١٩٥٢/١/١٦	حجب في الثبات الملكية واثبات الكذب تجهيز وتظاهر وتخريض الطلبة على الامتناع عن تلقى الدروس	١٧٩ و ١٧١ - والاصد رقم ٣٤١ والمرسوم تقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ و ١٤ لسنة ١٩٢٣ و ١٠ لسنة ١٩١٤
يعقوب ابراهيم جورجى ... ابراهيم على حسين ...	جناية ١٩٥٢/٢١٤ عسكرة طيا (الوايل)	١٩٥٢/٢/٢٢	تخريض على قلب نظام الحكومة	١٧١ و ١٧٤ ع

الكتاب فى سطور

الباعث الأساسى لهذه "الدراسة هو حب الوطن وبلورة نظرية المواطنة حتى ولو شكل العيب فى حق ولى الأمر مخالفة أو جريمة على حرية المواطن. حقاً، تتضمن صفحات هذه الدراسة تشهيراً بالنظم الاستبدادية التى عفا عليها الزمان، وبعض الأسطر تتضمن ما عرف آنذاك بالخروج على النظام العمومى والآداب العامة، ولكن عذرى الوحيد أنها تسجل لما كان والحق أن يتبع، وإذا رأى راء أن فى هذا تشهيراً بجرمه القانون، رأيت فى ذلك مفخرة لهذا الشعب المصرى العظيم الذى ضحى وبذل الكثير من أجل السعادة المشتركة لأبناء الوطن جميعاً، وقد قيل لعن الله من يسب الناس فقال قائل: بل لعن الله من أحوجهم ودفعهم إلى سبه وسبب لنفسه ذلك بما يأتية من الأمور الداعية للذم.

المؤلف فى سطور

- د. سيد عثماوى
- ولد فى حي زين العابدين السيدة زينب القاهرة عام ١٩٤٩
- تخرج من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٥، وحصل على ماجستير الآداب عن: الفكر السياسى والاجتماعى عند سلامة موسى، عام ١٩٧٣ ونالت تقدير أحسن رسالة تقدم فى التاريخ الحديث (جائزة شفيق غبريال).
- حصل على الدكتوراه فى الآداب عن: تاريخ الفكر السياسى المصرى الحديث ١٩٧٥
- ١٩٥٢ من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ونالت مرتبة الشرف الأولى.
- عمل منتدياً للتدريس بكلية الآداب جامعة طنطا ١٩٧٩ ١٩٨٠ وباحث غير متفرغ بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ومدرسا بـ [] بجامعة باتنة بالجمهورية الجزائرية (١٩٨١ - ١٩٨٧)، ويعمل حالياً عضو هيئة تدريس بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- ساهم فى عشرات المؤتمرات الدولية والمحلية ونشرت مقالاته ودراساته فى بعض الصحف والدوريات المصرية والعربية.
- من أهم دراساته: القومية الوطنية النزعة الإنسانية عند ابن باديس الحركات الفلاحية فى مصر - أدبيات الهتافات السياسية المصرية الجذور التاريخية لحركة أنصار السلام فى مصر ١٩١٠ : ١٩٥٢ القضاة والسياسة فى مصر الإدارة والانتخابات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر المقاومة الشعبية فى حرب ١٩٥٦ اليونانيون فى مصر الوعى التاريخى.. هموم الانتلجنسيا المصرية العلاقة بين الحركة الوطنية المصرية والحركة الوطنية الهندية ١٨٨٢ - ١٩٥٢.



تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
ش ٩ ب المعـادى - ت : ٣٧٥٢٣٣
مدير المركز والمشرى على السلسلة: فريد زهران

هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر فى مو
المناخ المشبوه الذى يحاول أن يتجاهل
وينفى عنها وجودها الحضارى المتميز ود
الفريد فى المنطقة .. بل وفى العالم بأسره.

